30-300-3412
جامعة البليدة
المكتبة المركزية

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كليـــة الآداب والعلـــوم الاجتماعيـــة

قســم علــم الاجتمــاع

مذكرة ماجستير

التخصص: علم الاجتماع العائلي

موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد

من طرف

أوسرير محمد

أمام اللجنة المشكلة من

د.محي الدين عبد العزيز	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
د.جمال معتوق	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
د.ناصر قاسيمي	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
د.الفضيل رتيمي	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
د.سعيد عيادي	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، أكتوبر 2005

جامعة البليدة
المكتبة المركزية
31-300-34/2

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كليـــة الآداب والعلـــوم الاجتماعيـــة

قســم علــم الاجتمــاع

مذكرة ماجستير

التخصص:علم الاجتماع العائلي

موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد

من طرف

أوسرير محمد

أمام اللجنة المشكلة من

د.محي الدين عبد العزيز	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
د.جمال معتوق	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	مشرفا ومقررا
د.ناصر قاسيمي	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
د.الفضيل رتيمي	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا
د.سعيد عيادي	أستاذ مكلف بالدروس، جامعة البليدة	عضوا مناقشا

البليدة، أكتوبر 2005

شكـــــر

أتـــوجـــه بتـــشكـــراتـــي الخـــالصـــة وعـــرفانـــي الـــجزيـــل إلـــى الأستـــاذ المشـــرف الدكتور/ "**جـــمـــال مـــعـــتـــوق** " الـــذي اقتسم معي أعباء هذا العمل بإرشاداتـــه وتـــوجيـــهـــاتـــه الســـديـــدة، كمـــا أتـــوجـــه بـــالشكـــر الخاص إلى جميع الدكاترة والأساتذة الذين تشرفت بنصائحهم وخدماتهم الجليلة وأخص بالذكر الدكتور "محي الدين عبد العزيز" رئيس كلية الأدب والعلوم الاجتماعية وكذلك الأستاذ الدكتور "عبد الغني المغربي" والأستاذ "رتيمي" رئيس قسم علم الاجتماع وكذلك الأستاذ "رابح كشاد" وجميع أساتذة قسم علم الاجتماع.

كما أتوجه بالشكـــر إلى كـــل الـــذيـــن أمـــدونـــي بـــيـــد المســـاعـــدة والتشـــجـــيـــع لأجـــل إخـــراج هـــذا العـــمـــل فـــي صـــورتـــه النـــهـــائـــيـــة.

ملخـــص

الحداثة كمشروع اجتماعي غربي هي اللحظة الحاسمة التي يتم فيها توجيـــه نظـــرات الشـــك والريبة والانتقاد وعدم القبول للأنظمة والأنساق التي تهيكل البنى الاجتماعية والكلاســـيكية التقليديـــة، ويعتمد هذا المنظار على تعزيز العقلانية المادية على حساب المفاهيم العتيقة التي تنحاز نحـــو الـــدين والأساطير والمثل العليا والاعتبارات الطوباوية، كما تستند الحداثة على النضال مـــن اجـــل الـــروح الفردية وإطلاق العنان لحرية الإنسان كأداة مبدعة ومنتجة رافضة لسيطرة الجماعة أو القبلية، فالحداثة هي مشروع لإنتاج المواطن العقلاني الحر الديمقراطي المتفتح وفقا للثقافة الغربية، فـــالقيم الحداثيـــة جاءت لتفتت القيم الأخلاقية الروحية. مما يعني بالضرورة ميلاد لحظة جديدة وهي لحظة التصادم بين الحداثة والتقاليد لكونهما مشروعين يحملان قيما تختلف في نظرتهما وتقيمهما للفرد والأسرة والمجتمع ووظيفة وأدوار كل واحد مهما، حيث يصعب الانتقال من الجماعة إلى الفردانية ومـــن المثاليـــة إلـــى المادية ومن الغيبية إلى العقلانية ومن سطوة الرجل إلى حقوق المرأة ومن الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية الضيقة وغيرها.

وقد وجدت الأسرة الجزائرية نفسها محور أساسيا ومركزا للشد والجذب بـــين دعـــاة الحداثـــة وأنصار التقاليد خاصة في فترة ما بعد الاستقلال، إذ تبنت الدولة الجزائرية سياسة تنموية شاملة أثرت فيما بعد على الأسرة بسب إنتشار التعليم لدى الجنسين وخروج المرأة إلى العمل و انتشـــار وســـائل الإعلام، مما أدى في النهاية إلى ظهور نوع من الازدواجية في التصورات والمفاهيم والقيم والسلوكات والعادات تتأرجح بين التمسك بالأصالة والتعطش لمنتجات المعاصرة بإخراجها الغربي، وتحولت هذه الازدواجية إلى صراع بين مشروعين اجتماعيين أحدهما تقليدي والآخر حداثي تغريبي.

وعليه بات من الأهمية بمكان النزول إلى الواقع الاجتماعي قصـــد معرفـــة موقـــف الأســـرة الجزائرية من هذا التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد ومعرفة نوعية الاتجاه الحضاري والثقـــافي والروحي الذي ترغب في تبنيه وذلك وفق دراسة ميدانية سوسيولوجية موضوعية.

وتجدر الإشارة في النهاية إلى أن هذا الموضوع يحمل زوايا متباينة ومتناقضة ومعقـــدة جـــدا يصعب فك خيوطها في دراسة واحدة بل تحتاج إلى سلسلة عميقـــة مـــن الدراســـات السوســـيولوجية المركزة.

الفهرس

ملخص

شكر

الفهرس

مقدمة 07

1. الإطار المنهجي للدراسة 08

1-1الإشكالية 08

1-2 الفرضيات 10

1-2-1 الفرضية الأولى 10

1-2-2 الفرضية الثانية 10

1-2-3 الفرضية الثالثة 10

1-3 أسباب إختيار الموضوع 10

1-3-1 لأسباب الموضوعية 10

1-3-2الأسباب الذاتية 11

1-4 أهداف الدراسة 11

1-4-1الاهداف العلمية 11

1-4-2 الأهداف العملية 11

1- 5 تحديد مفاهيم الدراسة 12

1-5-1 الموقف 12

1-5-2 الحداثة 12

1-5-3 التقاليد 14

1-5-4 الاسرة 15

1-6 الإقتراب النظري 17

1-6-1 النظرية البنيوية 17

1-6-2 نظرية التغير الاجتماعي 19

1-7 المناهج المستعملة في الدراسة 20

1-7-1 المناهج الكيفية 20

1-7-2المناهج الكمية 23

1-8 الدراسات السابقة 24

2. مدخل معرفي عام حول الحداثة 28

تمهيد 28

2-1 المبحث الاول: في مفهومية الحداثة 29

2-1-1الحداثة مفاهيم متعددة 29

2-1-2الحداثة بنية تناقضية 30

2-2 المبحث الثاني: تاريخية فكرة الحداثة 31

2-2-1 الحداثة في عصر التنوير 31
2-2-2 الحداثة في الفكر الغربي المعاصر 34
2-2-3 الحداثة في الفكر العربي المعاصر 36
2-3 المبحث الثالث: السمات الكبرى للحداثة 41
2-3-1 العقلانية 41
2-3-2النقدية 42
2-3-3الفردانية 44
2-4 خاتمة الفصل 46
3. في جدلية الحداثة والتقاليد 47
3-1 المبحث الأول: حول مفهومية التقاليد 48
3-1-1 الأصالة كمفهوم للتقاليد 49
3-1-2 التقاليد والثقافة والهوية 50
3-2 المبحث الثاني: ثنائية الحداثة والتقاليد 53
3-2-1 قراءة لثنائية الحداثة والتقاليد في الفكر العربي المعاصر 53
3-2-2 التقاليد والحداثة صراع الهوية في الجزائر 56
3-3 التقاليد وسيرورة الحياة الاجتماعية والفردية 59
3-3-1 التقاليد وصناعة النظام الاجتماعي 59
3-3-2 التقاليد وقواعد السلوك 61
3-4 خاتمة الفصل 64
4. الأسرة الجزائرية وثناية الحداثة والتقاليد 65
4-1 المبحث الاول: في مفهومية الأسرة الجزائرية 65
4-1-1 تعريف الأسرة الجزائرية 65
4-1-2 تاريخية الأسرة الجزائرية 68
4-2 المبحث الثاني: الأسرة كمحور إجتماعي للحداثة 72
4-2-1 الأسرة والخطاب الحداثي 72
4-2-2 الأسرة الجزائرية بين انصار التقاليد ودعاة الحداثة 75
4-3 المبحث الثالث: مقاربة سوسيولوجية بين التغيرات الطارئة على الأسرة الجزائرية ومسار الحداثة 78
4-3-1 الحداثة وبنية الأسرة الجزائرية (الحجم ،الادوار، والمكانة) 78
4-3-2 الحداثة وتغيرات شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية 80
4-3-3 الحداثة والتغير الوظيفي للأسرة الجزائرية 82
4-4 خاتمة الفصل 85
5. الدراسة الميدانية 86
5-1 المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية 86
5-1-1 تقنيات الدراسة 86
5-1-2 مجالات الدراسة 87
5-1-3 إجراءات إختيار العينة 88
5-2 المبحث ألثاني: بناء وتحليل الجداول 90
5-2-1 بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى 90
5-2-2 بناء وتحليل جداول الفرضية الثانية 121

5-2-3 بناء وتحليل جداول الفرضية الثالثة 173
5-3 المبحث الثالث: نتائج الدراسة 201
5-3-1 النتائج الجزئية 201
5-3-1-1 نتائج الفرضية الأولى 201
5-3-1-2 نتائج الفرضية الثانية 202
5-3-1-3 نتائج الفرضية الثالثة 204
5-3-2 الاستنتاج العام لدراسة 292
خاتمة 296
قائمة الجداول
قائمة المراجع
الملاحق

مقدمة

تعد إشكالية الحداثة من أهم التحديات التي تواجه المجتمعات المحافظة بحيث تهدد بنيتها الاجتماعية في العمق، وتستفز استقرار مؤسساتها الاجتماعية ذلك أن المشروع الحداثي المطروح بصيغته وأدبياته الغربية، يعمل على إحداث ثورة انقلابية في مختلف البنى الأساسية التي يقوم عليها أي مجتمع بما تحمله هذه الحداثة من قيم وأفكار وأساليب وتوجيهات جديدة قد تختلف في مضمونها ووظائفها وأساليبها الإجرائية مع روح القيم والمعتقدات والمعايير التي قامت عليها هذه المجتمعات من قبل.

ولم يبقى هذا التناقض حبيس جهة معينة بل أنه ينتقل ليشمل الأسرة بوصفها وحدة اجتماعية رئيسية في تحقيق الذات التي يتطلع إليها المجتمع لهذا وجدت الأسرة الجزائرية نفسها داخل هذا التناقض القائم بين الحداثة والتقاليد من جهة وموضوعا له من جهة أخرى .

وعلى هذا الأساس كان من الضروري التعرف على رؤية الأسرة لهذه الإشكالية وما هو موضعها من هذا التناقض وكيف تتعامل معه على مستوى بنيتها الداخلية، وما هي مطامحها بالنسبة للنموذج الأسري الذي تريد أن تتبناه.

وهكذا تأتي هذه الدراسة كمحاولة علمية للإجابة على هذه التساؤلات ووضعها في سياقها العلمي السوسيولوجي المناسب. وإخراج هذا الموضوع من الضغط الذي تفرضه الايدولوجيا إلى رحابة الموضوعية العلمية البحتة.

الفصل I

الإطار المنهجي للدراسة

I-1 الإشكالية

مثل كل المجتمعات الجزائرية يشهد المجتمع الجزائري جملة من التغيرات التي طـرأت علـى بنيتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وهذا التغيير لم ينطلق من العدم ولم يكن وليد صدفة وإنما هو نتاج طبيعي لعملية التنمية الاجتماعية الشاملة التي اعتمدت بعد الاستقلال خاصة فيما يتعلق بالخيارات الكبرى كالتصنيع والتعليم الإلزامي للجنسين وكذا دخول المرأة إلى سوق العمل.

إن هذه الخيارات الكبرى والإستراتيجية كان من الطبيعي أن تصحب معها ما يسـمى بعمليـة التثاقف، فحالة التثاقف هذه تعمل على توجيه المجتمع نحو اكتساب بعض النماذج الثقافيـة التـي لـم يعهدها المجتمع من قبل وهذا لا يعني أن المجتمع الجزائري قد تخلى كليا عن هويته بل على العكـس من ذلك فقد حاول التمسك بها، الأمر الذي نتج عنه ازدواجية ثقافية تتمظهر أساسا في نموذجين يبـدو للوهلة الأولى أنهما متناقضين. يعتمد النموذج الأول على النمط التقليدي المـورث عـن الامتـدادات الحضارية والدينية للمجتمع الجزائري. أما النموذج الثاني فيعتمد على النمط الغربي وما يتبعه من ثقافة وقيم ومعايير، إن هذه الازدواجية التي يختلف طرفيها اختلافا يكاد يكون كليا من الحتمـي أن يولـد تناقضا حادا على جميع المستويات الفكرية والأخلاقية والاجتماعية إذ يعمل كل نموذج علـى فـرض نفسه كأفضل ممثل لهوية المجتمع وهو الأجدر على أن يمنحه مشروع المجتمع الأمثل وبغض النظـر عن حدة هذا التناقض فإن مؤسسات التنشئة الاجتماعية تواصل إنتاجها لهـذا الفـرد الحامـل لهويـة يتقاسمها نموذجين متناقضين إلى حد التصادم في بعض الأحيان. مما يوحي أن الاختلاف بين الحداثة والتقليد سيبقى متواصلا بكل ما يحمله من تبعات على كافة المستويات.

ومن هذا المنطلق فان الأسرة الجزائرية ليست في منأى عن تأثيرات هذا التناقض، خاصـة إذا علمنا أن هذه الأخيرة هي أهم وحدة اجتماعية يتمحور حولها بناء المجتمع ونشـاطه، فالأسـرة هـي الوسيط الفعلي بين الفرد والمجتمع وذلك بنقلها السمات والمعالم الأساسية التي يتبناها المجتمع ويتخذها كمرجعية لسيرورية السوسيوثقافية. وإن كل من المعروف بأن الأسرة الجزائرية قد حظي بها الكثير من التغيرات في شكلها ووظيفتها وطبيعة العلاقة بداخلها، فان هذا التغيير لم يتبلور بعد شكله النهائي إذ انه لم يستطع إنتاج أسرة جزائرية نموذجية في هويتها وبنيتها الثقافية والروحية، بل إنها مازالـت

تتأثر بعوامل متعددة خاصة تلك التي ترتبط بالتناقضات القائمة بين الحداثة والتقليد. ذلك أن التناقض يأخذ أبعادا قيمية ومعيارية تعرقل توازن الأسرة خاصة في بنيتها. وبهذا وجدت الأسرة الجزائرية نفسها تتحمل نتائج هذا التناقض بحيث نجد أسرا تعيش الماضي بما فيه. وأسرا أخرى تتنكر لهذا الماضي وتحاول مرارا التعلق بكل ما هو حديث، وهنالك من الأسر من تحاول التوفيق بينهما ولو بشكل قصري غير ناضج.

إن شيوع مثل هذه الحالات في الأسرة الجزائرية من شأنه ان يورثها تناقضات في بنيتها تؤدي إلى عزلها عن القواعد التي تستمد منها قيمها ومعاييرها، فمحاولة الوصول إلى بنية أسرية جديدة ومغايرة لما كان سائدا من قبل ما هي إلا تعبير عن الحساسية تجاه ما تفرضه هذه البنية من نمطية في العلاقات و الأدوار والسلطة ومدى حيوية ومرونة القيمة ورفض محتواها، وكأن هذه الحساسية تعمل على إحداث قطيعة مع البنية الأسرية والقديمة لا تزال تتناسب وتعبر عن ذاتيتها داخل الأسرة بأشكال مختلفة دون تمكن الحداثة بمختلف وسائلها التنموية والأخلاقية في إحياء هذا التشويش الذي تفرضه التقاليد.

وتماشيا مع هذا فإن بنية الأسرة الجزائرية تبقى متموجة وغير مستقلة في التعايش مع ثوابت التقاليد أو تبني السياق الحداثي، وبمعنى آخر فإن هذه الأخيرة (الأسرة) تتعرض لعملية تفككية تستدعي منها البحث عن موقف ثابت وحاسم تجاه جدلية الحداثة والتقاليد، حتى تتمكن من الصمود حيال هذا الزخم التناقضي الذي تفرضه هذه الجدلية ذات الاتجاه التصادمي إذ أن هذا الاتجاه يعرض الأسرة الجزائرية لاختيار صعب ومصيري، فإما تبني مشروع حداثي يغير من بنيتها وإما أن تستمر في نموذجها التقليدي.

وبناءا على هذه المعطيات يمكننا أن نطرح التساؤل الجوهري التالي:

" ما هو الموقف الفعلي للأسرة الجزائرية حيال التناقض الحاصل بين الحداثة والتقليد؟ "

وحتى نستطيع فهم الموضوع أكثر والإحاطة بكل جوانبه نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

1. كيف تتعامل الأسرة الجزائرية مع التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد؟
2. ما هي الأسباب الأكثر تحكما في موقف الأسرة الجزائرية حيال التناقض بين الحداثة والتقاليد؟
3. إلى أي مدى تستطيع الأسرة الجزائرية تحقيق التوافق بين الحداثة والتقاليد؟

1-2 الفرضيات

1-2-1 الفرضية الأولى

موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد لا يقوم على المعى.

1-2-2 الفرضية الثانية

يؤثر المستوى الثقافي والاقتصادي للأسرة الجزائرية على موقفها من التناقض بين الحداثة والتقليد.

1-2-3 الفرضية الثالثة

تتجه الأسرة الجزائرية نحو تحقيق الجمع والتوافق بين الحداثة والتقاليد.

1-3 أسباب اختيار الموضوع

يبدو أنه أضحى من الواضح أن كل دراسة علمية لا تنطلق من فراغ اعتباطي، وإنما هي محصلة طبيعية لتراكم مجموعة من الأسباب وعلى نفس هذه الوتيرة فان دراستنا هي نتيجة لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية.

1-3-1- الأسباب الموضوعية

عانى المجتمع الجزائري وهو يؤسس لمعالم نهضته التنموية بعد الاستقلال من مواجهة غير متكافئة مع العوائق النظرية و التاريخية التي تحول دون تحقيق التوافق و لو في حده الأدنى - بينما هو موروث أو تقليدي و بين مشروع الحداثة باعتباره مبدئيا مشروعا يحوي آمال المجتمع و الأسرة على وجه الخصوص في تجاوز تراكمات التخلف التي فرضتها عقود طويلة من الاستدمار الفرنسي، ولهذا كان من الضروري فهم هذه العوائق النظرية و التاريخية التي تحول دون تحقيق التوافق بحيث يجعلنا هذا الفهم نتحكم أكثر في آليات التناقض بين الحداثة و التقاليد و بالتالي تحديد تأثيراته على بنية الأسرة الجزائرية.

إن موضوع الحداثة والتقاليد نال حصة من البحث والدراسة لكن يلاحظ غياب شبه مطلق للدراسات السوسيولوجية المتخصصة التي تربط هذا الموضوع بالأسرة الجزائرية ومدى تأثيره على سيرورتها التاريخية وما سيحدثه التناقض بين الحداثة والتقاليد على العلاقات الأسرية وطبيعة توزيع الأدوار والسلطة داخلها وكذا بروز قيم جديدة.

يلاحظ في المجتمع الجزائري كثرة الجدل حول موضوع الحداثة والتقليد وكثيرا ما كان هذا الجدل سياسيا وأيديولوجيا عقيما، وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لافتكاك هذا الموضوع من الخطاب الإيديولوجي ولإعادته إلى الخطاب العلمي السوسيولوجي وهو مكانه الطبيعي.

1-3-2- الأسباب الذاتية

من اهم الأسباب الذاتية التي دفعت إلى تناول هذا الموضوع هو تمين الشخصي والرغبة الذاتية في البحث عن خفايا هذا التناقض الحاصل بين الحداثة والتقليد خاصة فيما يخص تأثيراته على الأسرة الجزائرية.

كذلك تم تناول هذا الموضوع بناء على الرغبة الملحة في القيام بعمل سوسيولوجي جديد يبتعد عن المواضيع الكلاسيكية ،ومحاولة تقديم نتائج تقترب بأكثر قدر ممكن من الحقيقة العلمية الموضوعية.

1-4 الهدف من الدراسة

من المتعارف عليه منهجيا أن لكل دراسة علمية أهداف تسعى إلى تحقيقها علميا .

1-4-1. الأهداف العلمية

نهدف من خلال هذه الدراسة السوسيولوجية إلى معالجة ظاهرة اجتماعية وكشف أسبابها وأعراضها ونتائجها التي تصيب الأسرة الجزائرية وأفرادها في سلوكهم وأدوارهم وقيمهم.

كما نهدف من وراء هذه الدراسة إلى التأكد من مدى صحة ما يثار حول الحداثة والتقاليد، وطبيعة الصراع الدائر بينهما وما يفتحه هذا الصراع من جبهات اجتماعية متعددة بما في ذلك جبهة الأسرة، خاصة وأن دائرة تخصصنا العلمي في علم الاجتماع العائلي الذي يدفعنا إلى الإلمام بقضايا الأسرة وسائر مشكلاتها المعاشة ميدانيا، وهكذا يتجلى مشكل التناقض بين الحداثة والتقاليد كاحد ابرز هذه القضايا الفاعلة التي تحتاج إلى إخضاعها لمحك البحث السوسيولوجي الموضوعي .

وكذلك نهدف أخيرا من وراء هذه الدراسات إلى إثراء الدراسات العلمية المتخصصة ومحاولة تطوير البحوث السوسيولوجية وتزويد الأسرة بما تحتاجه من ايجابات عن الأسئلة التي تطرحها حول قضاياها المصيرية .

2.4.1 الأهداف العملية

نهدف من الناحية العملية إلى إنزال هذا الموضوع من إطاره النظري الفكري الفلسفي المحض إلى واقع الدراسة التجريبية بنوعيها الكمي و الكيفي وإخضاعه إلى مختلف المناهج العلمية المناسبة.

وهذا الهدف يجرنا طبعا إلى هدف ثاني مرتبط به ارتباط عضوي ومنهجيا، وهو هدف التحقق الميداني والامبريقي من الفرضية القائلة بأن الأسرة الجزائرية تتعامل مع التناقض الحاصل بين الحداثة

والتقاليد بالوعي نسبيا وأنها متجهة نحو تحقيق التوافق بين الحداثة والتقاليد وذلك حسب عوامل المستوى العلمي ، المستوى الاقتصادي

5.1. تحديد المفاهيم:

المفاهيم التي سنخوض فيها خلال هذا المحور ظهرت مع الأفكار الأولى لموضوع البحث واتضحت أكثر مع النضج النهائي للإشكالية التي وظفنا فيها جملة من المفاهيم في تساؤلاتها الكبرى وهي التي تحقق الفهم الشمولي الواسع للدراسة ككل.

1.5.1. الموقف:

يعتبر الموقف رأيا قطعيا ونهائيا حيال موضوع أو إشكال اجتماعي أو سياسي أو ثقافي فرديا أو جماعيا، قد يكون عند البعض رأيا كليا لا يراجع ولا يتغير، ويعرف بأنه حكم عام يتمتع بتنظيمات وقوانين و طرق تسييره الخاصة و يزيد أو ينقص و يتشتت ويتوحد تبعا لمتغيرات متعددة [1] ص 16.

ويعرف الموقف أيضا على أنه الاتجاه الغالب عند عموم أفراد المجتمع في قياس قضية محددة بعينها ومضبوطة من حيث الدلالة والمفهوم والمعنى[2] ص 38.

وعليه فإن الموقف يتمتع عادة بثلاث أركان أساسية وهي وجود قضية أو موضوع، وجود اتجاه جماهيري أو مؤسساتي (دولة، حكومة، هيئة)يقبل أو يرفض الموضوع، وجود تعبير واضح ودقيق عن الاتجاه[2] ص 41.

1.1.5.1. المفهوم الإجرائي

نعني بمفهوم الموقف في هذه الدراسة هو التموقع الذي تختاره الأسرة الجزائرية في تعاملها مع التناقض الموجود بين الحداثة والتقاليد، وطبيعة خياراتها حول النموذج الأسري الذي تريد أن تتبناه فالموقف هنا يعني الرؤية النهائية للأسرة الجزائرية نحو هذه الإشكالية وكيف تتعامل معها في سياقها الاجتماعي والثقافي.

2.5.1. الحداثة

يؤكد الكثير من المفكرين على أن الحداثة كسؤال فكري ومشروع حضاري كان يلازم دائما التحرك التاريخي للغرب، وقبل الشروع في الاقتراب من الملامح العامة التي تميز مفهوم الحداثة لا بد من التميز بين " الحداثة Modernité " و " التحديث Modernisation " فالتحديث يستخدم لوصف

الآليات والأساليب التي يتم بها كسب مستويات معينة من التنمية حسب العالم جورج بلانـدي [3] ص 283 .

أما الحداثة فهي الخصائص المشتركة للبلدان الأكثر تقدما على الصعيد التكنولوجي السياسي، الاقتصادي الثقافي والاجتماعي.

ويبقى هذا الفهم الخاص بالحداثة مرتبطا بالسياق الثقافي للغرب الذي يجعل الحداثة نموذجا غربيا في منطلقه وكونيا في انتشاره بعمل الآخرون على إعادة استنساخ عناصره، وعلى هذا الأساس تصبح الحداثة أخلاقا شرعية للتغيير متخلية عن القديم منادية بالجديد يدفعها مبدؤها الى ما هو أبعد وأن تستهلك ايديولوجيا التغيير من أجل التغيير .

ويرى العالم هونري لوفيفر أن الحداثة تكثيف لمجموعة من الدلالات الفلسفية والجمالية والسياسية الاستفزازية المتمثلة في حب الجديد والاحتفال به [4]ص 12 .

ويؤكد جان ماري دومينياك أن الحداثة هي الاشمئزاز مما هو موجود ولا تسلم بقدسيته ومن ثم فان كل الأشياء والخطابات خاضعة للبحث والمحاكمة [5] ص 110.

ومن هنا تصبح الحداثة انفتاح كل الفضاءات الفردية و الاجتماعية على ما هو جديد وعلى ما يتحقق من خلال التقدم السريع للعوم والتقنيات.

ويعتبر Daryush Cha yvan أن الحداثة هي مفهوم معقد لا يمكن حصره في تعريف شامل فالحداثة تستحضر فكرة عصر جديد، عصر التطور غير المحدود والتحرر التدريجي للإنسان من كل الخبرات والأفكار التقليدية [6] ص 428.

ويقترب برهان غليون في نظريته للحداثة من هذا الاتجاه، بحيث يرى أن الحداثة هي إقصاء التراث وإبعاده عن مناحي النشاط الاجتماعي. فالحداثة ليست مشروعا تاريخيا و اجتماعيا كالنهضة، وإنما هي سياسة وممارسة يومية تغير في كل الاتجاهات لبنى الواقع والفكر [7] ص 203.

ويربط الأستاذ مصطفى بوتفوشنت مفهوم الحداثة بمفهوم المعاصرة بحيث تعتمد هذه الأخيرة على إدخال تقنيات جديدة في الحياة وكذا إدخال مواقف جديدة بالنسبة للأفراد والمجتمع على حد سواء.

ونلاحظ أن هذا المفهوم لا يبتعد كثيرا عن الرؤية التي يطرحها الدكتور محمد عابد الجابري الذي يطرح مسألة الحداثة بشكل لا يرفض التراث، ولا القطيعة مع الماضي، ولكن الحداثة في نظره تعني في جوهرها التمرد والارتقاء في كيفية تعاملنا مع التراث إلى مستوى يسميه بالمعاصرة قصد تحقيق مواكبة التقدم الحاصل على الصعيد العلمي [8] ص 16.

1.2.5.1. المفهوم الإجرائي

تقصد بالحداثة كمفهوم إجرائي في هذه الدراسة مجمل التغيرات التي تطرأ على المجتمع وتقوم أساسا على تكنولوجيا التصنيع، المعرفة العلمية، الديمقراطية، حقوق الإنسان السياسية و المدنية، والعقلانية الفردية والنقدية، وليس بواسطة القدرة القيمية والمعيارية والدينية للمجتمع.

المفهوم الإجرائي

وعلى هذا الأساس تصبح الحداثة في مفهومنا نمط اجتماعي ثقافي جديد يعمل على تغيير النمط التقليدي السائد على مستوى البنية والوظيفة، ويؤدي الى بروز نظام اجتماعي وأسري نقدي، ينتقد النظام التقليدي قصد تحقيق التمرد عنه وبالتالي الانخراط في مقتضيات الحياة العصرية التي تكرس قيمة الفرد كفرد، وتدعو إلى مزيد من التحرر من قيود الماضي، ورفض الانطواء على الذات وهذا يمر حتما عبر بنية المجتمع بما في ذلك بنية الأسرة بكل ما تحمله من مقومات وعناصر وأدوات وعلاقات.

3.5.1. التقاليد

جاء في قاموس علم الاجتماع لمحمد عاطف غيث أن التقليد هو نمط سلوكي يقبله المجتمع عموما دون دوافع إلى التمسك بنسق الأسلاف.

ويفتقر التقليد هنا إلى قوة الجزاء التي توجد في العادات الشعبية ويربط بعض الدارسين بين التقاليد والعادات، من حيث أن التقاليد تمثل العادات التي فقدت مضمونها وحيويتها، وإنما يحتفظ بها الإنسان كاسم فقط يطلق على مضمون جديد.

وعلى العكس من ذلك يرى بعض الدارسين أن التقليد والعادة هما شئ واحد لأنها جزء من التراث الثقافي الذي يحافظ عليه المجتمع[9] ص 499 .ص500.

يطلق هذا المصطلح على الانتقال في بعض المعتقدات وأنماط السلوك و الأنشطة من جيل إلى جيل اخر. وقد يستخدم كمصطلح التراث الثقافي الذي ينتقل عبر الزمان لتحقيق درجة معينة من التقدم والدوام والاستمرار فهذا التراث قد يكون شفهيا أو مكتوبا، وبالنسبة للنظم الاجتماعية فإن هذا التقليد ينتقل عبر عمليات التنشئة الاجتماعية حيث يكتسب الطفل العرف وأنماط السلوك من الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق.

ويطلق مصطلح التقليد ايضا على العناصر الثقافية التي تنتقل عبر الاجيال وهنا يكون مصطلح التقليد أكثر تطابقا وفعالية.

أي أن أنماط السلوك المقننة التي تنتجها الجماعة تعمل على تدعيم تماسكها ووعيها بذاتها كما تعطي للثقافة من خلال الأعضاء [9] ص 170.

أما الأستاذ زكي بدوي فيعرفه في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية على أنه العناصر المكونة للثقافة والتي تنتقل من جيل إلى اخر، أي انه عبارة عن قواعد السلوك الخاصة بجماعة أو طائفة معينة والتي يتناقلها الخلف عن السلف جيلا بعد جيل [6] ص 428.

ولا يستعمل محمد عابد الجابري مفهوم التقليد فهو يعوضه بمفهوم التراث، غير أنه يرى أن هناك صورة تقليدية في التعامل معه، والتي تعني في نظره الأخذ بأقوال السابقين كما هي، وهنا يأخذ التقليد طابع الاستنساخ ،مما يؤدي إلى غياب الروح النقدية وفقدان النظرة التاريخية، فيحول التقليد هذا التراث إلى فعل يكرر نفسه بصورة مجزأة ورديئة [8] ص 26.

1.3.5.1. المفهوم الإجرائي:

نعني بالتقليد في دراستنا هذه هو الصورة الاجتماعية والثقافية الموروثة الموجهة للسيرورة التاريخية للمجتمع، أي أن التقليد يصبح منظومة اجتماعية تفرض الماضي المورث كنمط حياتي صالح للمجتمع في جميع البيئات المكانية والزمانية المختلفة لأنه يحمل قدرا ملائما من القيم والمعايير والمعتقدات والعادات التي بوسعها تحقيق استقراره وتوازنه الاجتماعي.

ومن هنا يكون التقليد ميكانيزم اجتماعي يفرض الخضوع لسلطة الماضي وإعادة إنتاج واستنساخ أنماطه وقواعده ونقلها إلى الحاضر بواسطة قهرية مطلقة ومقدسة لا تقبل التفاوض أو التغيير أو التنازل عن مقوم من مقوماتها.

فالنظام الاجتماعي التقليدي للأسرة الجزائرية يمكننا وصفه على انه مجموعة مستقرة نسبيا من التفاعلات النفسية والاجتماعية المنظمة والموجهة، وما يترتب عن ذلك من علاقات وأدوار ومكانة كلها خاضعة لقواعد وطرق خاصة يفرضها المجتمع الجزائري على كل الأجيال بواسطة التنشئة الاجتماعية ومن ثم صناعة الحاضر حسب سلطة الماضي ومتطلباته.

4.5.1. مفهوم الأسرة :

يمكن تعريف الأسرة الإنسانية على أنها جماعة اجتماعية بيولوجية نظامية، تتكون من رجل وامرأة، تقوم بينهما رابطة زوجية مقررة وأبنائهما .

ومن أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية وممارسة العلاقات الجنسية وتهيئة المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم لرعاية وتنشئة وتوجيه الأبناء [9] ص 176.

يعرف العالمين بيرجس BURGESS و لوك LOKE الأسرة بأنها جماعة من الأشخاص يرتبطون برابط الزواج والدم أو التبني ويعيشون معيشة واحدة ويتفاعلون كل مع الآخر في ضوء أدوار الزوج والزوجة و الأب، الأم، الأخ، والأخت ويشكلون ثقافة مشتركة.

ويرى مصطفى الخشاب أن الأسرة هي تجمع تلقائي تنتجه جملة من الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية المحبة للاجتماع، وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشري ودوام الوجود الاجتماعي، ويتجسد ذلك في إجماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الأخر وهما الرجل والمرأة والاتحاد بينهما هو الأسرة[10] ص 43.

والأسرة من جانب اخر هي أول خلية يتكون منها المجتمع وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وإنتشارا كما انها أساس الاستقرار والاستمرار [11] ص 44.

أما محمود الحسن فيعتبر الأسرة بأنها النظام الإنساني الأول الذي يعمل على استمرار النوع الإنساني والمحافظة عليه، وهي التي تحمل مختلف النشاطات الاجتماعية من اقتصاد وضبط اجتماعي وتربية وترويج للدين وما الى ذلك من مقومات المجتمع والأسرة كجماعة من الأفراد يتفاعلون فيما بينهم، تعتبر الهيئة الأساسية التي تقوم بالتطبيع الاجتماعي مع الجيل الجديد فهي التي تنقل إلى الطفل ثقافة مجتمعه فيقوم الأولياء بغرس العادات والتقاليد والمهارات والقيم الأخلاقية في نفسه حتى يتسنى له القيام بدوره الاجتماعي [12] ص 44.

كما أن الأسرة هي الصورة المثلى للمجتمع الإنساني، وهي الجماعة الأولى التي تقوم على أساس الإنجاب والتطبيع الاجتماعي، وهي الوسيلة التي تمنح عادات التعاون وتقوم بإشباع الحاجات من حب وأمن ومركز اجتماعي.

ويمكننا أن نلاحظ هنا أن تعاريف الأسرة تختلف وتتنوع حسب الأبعاد التي يرمي لها كل عالم أو مدرسة فكرية .

فهناك من يركز في مفهوم الأسرة على أشكال الأسرة وتنوعها، وهناك من يركز على وظائفها. وعلى العموم فانه يكاد أن يكون هناك إجماع على أن الأسرة هي مؤسسة اجتماعية تعمل على إنجاب الأطفال وتنشئتهم، وتجمعها روابط القرابة والمصاهرة، وهي عادة ما تكون من زوجين وأولادهما والأحفاد في بعض الحالات يجمعهم بيت واحد.

وقد اختلف المختصون في تحديد أشكال الأسرة التي يمكننا أن نلخصها في ثلاثة أشكال أساسية وهي:

- الأسرة الممتدة(المعقدة): وهي على العموم تتكون من أسرتين بسيطتين وأكثر يسكنون نفس البيت، وتتميز العلاقات القرابية فيها بالتماسك والتضامن والاستقرار.

- الأسرة المركبة : وتتكون بالإضافة إلى الزوجين والأولاد من الجدين والأعمام حيث تتداخل الوظائف التربوية والاقتصادية والثقافية بينهم وتكون العلاقات فيها أكثر تعقيدا وصرامة.

- الأسرة النووية (الحداثية): وهي تتكون من زوجين بأولاد أو بدونهم يسكنون بيت واحد ويتمتعون بالاستقلال التام.

1.4.5.1. المفهوم الإجرائي:

سنعتمد في هذه الدراسة كمفهوم إجرائي على مفهوم الأسرة الجزائرية الحديثة والتي تجسدت معالمها أكثر بعد الاستقلال، ولعلى التعريف الأقرب لحقيقة هذه الأسرة هو ذلك التعريف الذي يمكننا أن نستخلصه من المفهوم الذي يحدده الأستاذ مصطفى بوتفنوشنت في كتابه "الأسرة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة" والذي يؤكد فيه على أن الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال هي مؤسسة اجتماعية تتكون في مجملها من الزوجين وأولادهم المتزوجين وغير المتزوجين ، تجمع بينهم علاقة الاحترام والطاعة و الود، وهي أسرة أبوية في الانتساب والسيادة، ولكنها تمنح حرية إضافية للمرأة في التعليم و العمل مقارنة بتلك التي كانت قبل الاستقلال وترتبط هذه الأسرة بعلاقات قرابية متينة ومبنية أساسا على قيم الدين الإسلامي وجملة العادات والتقاليد السائدة في كل منطقة جغرافية.

6.1. الاقتراب النظري:

لا بد لكل دراسة سوسيولوجية من إطار معرفي تنطلق منه وتبني على أساسه، وبناء على هذا الأساس فموضوعنا هذا يمكن دراسته من خلال الأطر النظرية التالية .

1.6.1. النظرية البنيوية:

النظرية البنيوية تعتمد على دراسة البنية كمفهوم محوري بالنسبة لكل مجتمع، لهذا فان علم الاجتماع مطالب بالإجابة على ماهية وطبيعة البنية ومكوناتها. وهنا يؤكد **"التوسير"** أننا عندما نستخدم مفهوم البنية فإن هنا نشير إلى نوع التراث المنظم للأجزاء والمكونات والعلاقات بينها، ويرى زاد كليف براون أن البنيوية ليست حشوا فوضويا وإنما هي عملية اجتماعية تستلزم تحديد الأدوار والسلطة ونموذج علمي من العلاقات.

أما كلود ليفي ستروس فيرى أن العلوم الإنسانية ليست في الحقيقة الا علوما بنيوية حيث يفترض أن كل ظاهرة ندرسها تعبر عن شيء مشترك بين الجميع و هذا الشيء المشترك هو البنية .

فالعلوم الإنسانية أما تكون بنيوية أو لا تكون. لأنها لن تقبل التبسيط إلا اذا كان بنيويا [13] ص 33، ص 36 وعلى هذا الأساس فأن ليفي ستروس يؤكد على أن التحليل البنيوي إنما يقوم على مبادئ أساسية يتصدرها مبدأ التفسير الذي يلاحظ الفروق الموجودة بين الظواهر وهذا قصد الوصول إلى الخواص الذاتية المميزة لكل ظاهرة .

ويعتمد التفسير البنيوي عند ليفي ستروس على التبسيط في التعرض للعلاقات الأساسية التي تشكل البنية، أما المبدأ البنيوي الثاني فهو بناء التوقعات، فالعلم بقدر ما يعمل على التفسير يعمل كذلك على بناء التوقعات.

وتعتمد البنيوية في بناء التوقعات على وضع النماذج كنسق رمزي يتبناه الباحث لتحديد التفسيرات الأساسية في الواقع التجريبي [13] ص 68.

و يعتمد كذلك على التجريب مثل ذلك يمارس في علوم اللسانيات والاثنولوجيا، وكذا بناء المقارنة وما يبررها عند ليفي ستروس وهو التحليل الحقيقي، أي أن المقارنة بين المؤسسات والأعراف لا تأتي إلا إذا وصلنا إلى البنية اللاشعورية. التي تكمن خلفها لهذا نجد انه اعتمدها في مقارنته بين بعض الأساطير ليبرر بنيتها المشتركة، ويعتمد إما على المحتوى أو رموز البنية.

إن البنيوية تهتم بالأنساق على أساس أنها كل مغلق ولا يمكن فهمها الا من الداخل دون الأخذ بالتأثيرات الخارجية، فالبنية هي مجموعة العلاقات الثابتة في النسق ويرى **"ليفي ستروس"** أن البنية المجتمعية لا يقصد بها الواقع التجريبي بل النماذج التي تبنى بالنظر لهذا الواقع [13] ص 68.

ومن هنا يبدوا انه ليس من الطبيعي أن نربط بين البنية المجتمعية والعلاقات المجتمعية فهذه الأخيرة هي إحدى المدلولات الأساسية التي تحيلنا إلى الكشف عن البنية ذاتها، فالبنية ليس لها محتوى متميزة ولكن في الحقيقة هي المحتوى بعينه حينما نتمكن من التعرف عليه ضمن نظام منطقي يمثل الواقع بشكله الصحيح.

ومن الملاحظ من خلال ما سبق مدى توافق المعالم الكبرى للبنيوية مع دراستنا بحيث نهتم بدراسة بنية الأسرة الجزائرية ومكوناتها من خلال انساق ثقافية واجتماعية جديدة تفرضها الاختلافات الحادة بين الحداثة والتقليد، خاصة إذا علمنا أن الدراسات البنيوية للمجتمع تتطلب من التأكيد على ان المجتمع هو جملة من الأنساق المنظمة والواقعية و المستمرة لذلك تعمل هذه الدراسات على تفكيك بنية الاسرة الجزائرية ومعرفة أهم المتغيرات التي لحقت بها ومدى تأثر الاختلاف الحاصل بين القيم التي

تفرضها الحداثة وبين القيم المرسخة عبر التقاليد، ومن خلال مفاهيم بنيوية أساسية مثل العلاقات الأدوار السلطة، وما الى ذلك.

2.6.1. نظرية التغير الاجتماعي

ركز علم الاجتماع في بداية القرن التاسع عشر على دراسة التغير الاجتماعي على أساس انه تقدم وتطور، ويمكننا أن نلاحظ هذا في النظريات الكبيرة التي جاء بها سبنسر و وسترمارك في الانثروبولوجيا [14] ص.

ويؤكد الدارسون للتغير الاجتماعي على الحكم التقيمي لهذه العملية حيث يفترض أن التغير كظاهرة يستهدف بالضرورة خيرا أو ينتهي إلى منفعة معينة، علما أن هذه الظاهرة قد تؤدي الى انحلال بعض النظم الاجتماعية وتفكيكها .

إن دراسة التغير الاجتماعي بهذا المنظور تبقى محصورة نوعيا في المقاييس التي تحكم بها على هذا التغير التي كثيرا ما ترتبط بأوضاعنا الخاصة وتبتعد تدريجيا عن جوهر الأسباب الحقيقية.

لهذا نجد العالم كينجسلي KINGSLEY يؤكد على أن التغير الاجتماعي هو في حقيقة التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي سواء أكان ذلك في تركيبه وبنيانه ، أو في وظائفه، فهو يتناول التغيرات التي تحدث في كل فروع من فروع هذا النظام لان التغير الاجتماعي هو الصورة التي تتبلور فيها حضارة مجتمع معين [15] ص 73.

ومما يلاحظ هنا أن التغير الاجتماعي يقوم على مبدأ الديناميكية "الحركية " في التحليلات المنهجية للظاهرة الاجتماعية، إذ يتم التركيز على موقف الثقافة والنظم الاجتماعية التقليدية من الثقافة الجديدة التي جاءت بها التكنولوجيا بمفهومها البسيط والمعقد، وما هي ردود الفعل تجاه التحولات المعنوية في تركيبية الفعلية الفردية والجماعية .

وترى نظرية التغير الاجتماعي انه كي نفهم المجتمع لا بد من دراسة آلية التوازن داخل الأنساق الاجتماعية التقليدية ومثيلاتها في المجتمعات الحديثة، وكذا أهمية تغير العلاقات الأساسية في النسق الاجتماعي بالنسبة إلى حدوث اختلالات في التوازن الاجتماعي.

إن نظرية التغير الاجتماعي عملت على تحليل الصراع القائم بين الثقافات والنظم المختلفة مما ينجر عن من مقاومة للتغير نتيجة لما تفرضه البيئة الاجتماعية من ضبط وتدريب على التقاليد في صورة تعزيزية لظاهرة التضامن والضبط الاجتماعي، الذي يرى الصفة الاجتماعية المعاقبة في مقاومة التغير، ولقد اشار العالم " **لوين**" في دراسته لتغير انماط الاستهلاك، إلى أن مقاومة التغير يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار وهي في محيطها الخاص حيث يكون لها وجودها الفعلي [16] ص 55.

وانطلاقا من هذه المعالم الكبرى لنظرية التغير الاجتماعي نعمل على توظيف هذه النظرية في دراسة لتحديد طبيعة التغيرات التي طرأت على بنية الأسرة الجزائرية والوقوف على سببها لتحديد حتى تتمكن بعد ذلك من تحديد مكانه التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد من هذا التغير، وما هي الخلفيات التاريخية التي توجه الأسرة الجزائرية من هذا التناقض سواء أكان ذلك برغبتها في الاستمرار بنموذجها التقليدي أو تبنيها للنموذج الحداثي الغربي أو في توجهها نحو تحقيق التوافق بين الحداثة والتقاليد فهذا حتما سيلحق ببنيتها جملة من التغيرات تساعدنا نظرية التغير الاجتماعي على معرفتها.

7.1. المناهج المستعملة

1.7.1. المناهج الكيفية

1.1.7.1المنهج الاستقرائي

يتميز المنهج الاستقرائي عن غيره من المناهج بتناوله مواضيع مختلفة تحتمل جملة من الحوادث والظواهر التي يعيشها الفرد والمجتمع ويلاحظها بشكل مباشر.

لهذا كان المنهج الاستقرائي يعتمد على الملاحظة العمدية والميدانية وكذا على التجربة، حيث يعمل فيه الباحث المتخصص على البحث عن العلل و الأسباب والعلاقات التي تربط ما بين مختلف تلك الظواهر ومن ثم يضع التفسير العلمي لها، وهذا ما يجعل المنهج الاستقرائي يعتمد على الخطوات التالية:

- الوصف: حيث يتطرق به الباحث إلى كيفية حدوث الظاهرة الاجتماعية.
- البحث والتحليل: الانتقال إلى البحث عن العلة او السبب الرئيسي في حدوث الظاهرة الاجتماعية.
- التنبؤ: أي استخلاص النتائج التي يتوصل اليها الباحث عن طريق الملاحظة والتجريب.
- الربط: أي ربط الظاهرة الاجتماعية المدروسة بغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى التي تؤثر فيها وتتأثر بها والتي تدور في نطاقها [17] ص 135.ص136.

ينظر المنهج الاستقرائي لعلم الاجتماع على أساس أن مهمته الرئيسية هي دراسة مختلف صور المجتمع و أشكال الجماعات والعلاقات الاجتماعية الداخلية تحت إطارها.

زد على ذلك أنه يتناول أنواع التفاعلات الاجتماعية حسب النمط الثقافي والإيديولوجي الذي توجد فيه، وهذا قصد توضيح الرؤية أمام الباحث في علم الاجتماع نظرا لأن الواقع الاجتماعي معقد ومتعدد التفصيلات ومتشابك العلاقات [18] ص 55.

وحتى يستطيع المنهج الاستقرائي تحقيق خطواته المذكورة سابقا فإنه يوظف بعض الأدوات التقنية أهمها:

الملاحظة

إن الملاحظة العلمية غير الملاحظة العادية فهي تركيب يدخل في الإبداع الإنساني الذي يعتمد على الانتقاء لمكونات الواقع المعطى الذي لا دخل للاختراع فيه، فيلاحظ الباحث الخصائص الموضوعية القابلة للقياس[19] ص 181.

الفرضية

تعد الفرضية تخمين وحدس يتضمن ظرفا لم يبرهن عليه بعد في الوقائع المتاحة لهذا تعد الفروض مبادئ منظمة تحدد المقتضيات التي تتطلبها مراحل البحث العلمي ولكي تستطيع الفرضية العلمية فعل ذلك يجب أن تحدد إجرائيا، أي بناء العلاقة بينها وبين واقع الظاهرة الذي بنيت عليه [20] ص 107.

التجربة

تعمل التجربة على تحديد مدى مطابقة الفروض مع الملاحظات فعلا، وكذا إتاحة وإقامة ملاحظة وقائع جديدة لم تكن متوقعة من قبل أو لم تكن معالمها قد اتضحت تماما وكذا تسمح التجربة التخلص من الصعوبات التقليدية خاصة ما تعلق منها بالتحكم في الموقف الاجتماعي [21] ص 120.

وكل هذه الأدوات التقنية المستعملة تقودنا طبعا إلى بناء قانون سوسيولوجي يقترب أكثر إلى حقيقة الظاهرة المدروسة ويشمل جميع مميزاتها و مركباتها .

ومن خلال عرضنا البسيط للمنهج الاستقرائي تتضح الأهمية المنهجية والمعرفية القصوى لتوظيف هذا المنهج في دراستنا إذ نستعمله لوصف ظاهرة التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد وكشف العمليات الاجتماعية المؤثرة والمتحكمة فيها، ومن ثم محاولة تحليلها وذلك بإظهار ما أحدثه هذا التناقض في بنية الأسرة الجزائرية الأمر الذي يسمح لنا بالوصول إلى نتائج تبين حقيقة هذا التأثر وربط هذه النتائج في سياق معرفي متوازن وذلك بتوظيف تقنيات هذا المنهج من ملاحظة وفروض وتجريب.

2.1.7.1. المنهج التاريخي

يعد الجدل بين علم الاجتماع والتاريخ جدلا قديما يعود أساسا إلى طول هيمنة التاريخ على علم الاجتماع.

استخدم المنهج التاريخي في البداية كمحاولة للتوصل إلى معرفة نشأة الثقافات واكتشاف أصولها كمحاولة لاعادة بناء التاريخ الثقافي ، هكذا نشأة مدرستين أساسيتا المنهج التاريخي : هما المدرسة التطويرية و مدرسة انتشار الثقافة [17] ص 257، وينطلق المنهج التاريخي من مبدأ السببية التاريخية ، لذا يرى غورفيتش أن المؤرخين انتظروا كثيرا علماء الاجتماع حتى يقدموا لهم أسس التفسير السببي للتاريخ ويستقروا لهم مبدأ السببية التاريخية التي تستطيع سد الفجوات التاريخية بإحداث زمن اصطناعي يضفي استمرارية وتناسخ الظواهر الاجتماعية [22] ص 157.

وقد أكد العالم الأمريكي وايت ميلز في كتابه "التخيل الاجتماعي" على أهمية المنهج التاريخي في علم الاجتماع الذي يجسد قدرة الباحث الفكرية في إعادة فهم الصورة التاريخية للمجتمع من خلال ذاتية الفرد من جهة، ومن خلال الظروف الخارجية والبيئة المحيطة به من جهة ثانية، فالعلوم الاجتماعية تعالج مشكلات الحياة والتاريخ يربط العلاقات بينهما في إطار البناء الاجتماعي، ويرى ميلز أن التفسير الاجتماعي يتطلب معرفة واسعة و كاملة لا يمكنه التوصل إليها إلا من خلال المنهج التاريخي، فكل دراسة عنده تتجاهل المنظور التاريخي إنما هي دراسة محدودة جدا وضيقة في أفقها العلمي [17] ص 261.ص270.

وقد حاول العالم جينز برج إعطاء استخدامات جديدة للمنهج التاريخي في العلوم الاجتماعية ترتكز على الإدراك الصحيح لمختلف اتجاهات النمو الاجتماعي وفقا لظروف كل مجتمع على حدى. وكذلك بإعتبار الظروف الاجتماعية الحالية والخاصة لكل مجتمع هي في الواقع نتاج لظروفه التاريخية [22] ص 200.

ويرى المهتمين بالمنهج التاريخي أن هذا المنهج يعتمد في تحليله للظاهرة الاجتماعية على الخطوات التالية:

1. تسجيل الظاهرة الاجتماعية.
2. وضع الظاهرة الاجتماعية فى سياقها التاريخى و المكاني.
3. بناء الأسباب التاريخية الموضوعية للظاهرة الاجتماعية.
4. إجراء مقارنة تاريخية للكشف عن التناقضات.
5. إعادة تركيب الظاهرة الاجتماعية نظريا.
6. بناء التحليل التاريخي النهائي .

و سنعتمد في بحثنا هذا على المنهج التاريخي قصد تتبع تاريخ الاسرة الجزائرية وعرض أهم المراحل التاريخية التي مرت بها عملية تشكيل بنيتها الأساسية. وذلك بوضع هذه الظاهرة في سياقها

التاريخي والمكاني المناسب. ونعمل من خلال هذا المنهج على معرفة أهم الأسباب الاجتماعية الثقافية التي أنتجت هذه البنية دون غيرها.

ثم نتناول ما حملته الأحداث التاريخية المتعاقبة عليها من تغيرات على بنية الأسرة الجزائرية، وهذا حتى نستطيع بناء نموذج تصويري لبنية الأسرة الجزائرية ومدى استعدادها لتبني النموذج الحداثي أو التمسك بنموذجها التقليدي.

2.7.1. المناهج الكمية

1.2.7.1. المنهج الإحصائي

يكتسب الإحصاء أهمية كبيرة نظرا لأنه يستخدم في كل مراحل البحوث وبدرجات متفاوتة، فكل العلوم وبما فيها العلوم الاجتماعية تتجه اليوم إلى بناء نماذج كمية لمختلف دراستها وأبحاثها وذلك لا يأتي إلا باستخدام المنهج الإحصائي [23] ص 164. ص166.

وبدأ استخدام الإحصاء في العلوم الاجتماعية بصورة أكثر وضوحا ونضجا مع إميل دوركايم في دراسته المعروفة لظاهرة الانتحار، حيث استعمل الإحصاءات المتكررة على المدى الطويل ، ونفس الشيء فعله العالم الوراثي الايطالي لمبروزو حيث استخدم الإحصاء الأخلاقي في تأكيد نظريته حول الإجرام.

يرتكز المنهج الإحصائي في العلوم الاجتماعية على الاستخدامات المتطورة للمسح الكمي للظواهر الاجتماعية سواء من خلال ما يعرف بنمط المسح الوصفي لوصف الظواهر المبحوثة والتعبير على ذلك من خلال صور كمية مبنية في جداول بسيطة ومتخصصة، أما النمط التفسيري فهو يعمل على تفسير الظواهر المبحوثة عن طريق اختيارها بعدد من المتغيرات التفسيرية المستقلة وتأثيرها على المتغيرات التابعة[18] ص 67.

إن هذا التصميم الإحصائي يمكن الباحث من أن يقيس كميا مدى ارتباط الظاهرة المبحوثة بمختلف العوامل والأوضاع المؤثرة فيها والتعبير عن ذلك إحصائيا.

وفي مرحلة معرفية أخرى اتجهت العلوم الاجتماعية إلى استخدام القياس كأحد الأدوات المنهجية القادرة على تمكين هذه العلوم من تحقيق عمليات الاختبار وذلك بواسطة ما يعرف بالاتجاه الإجرائي لتحديد العمليات المستخدمة والتعبير عنها عدديا [24] ص 112، ونعمل في دراستنا هذه على توظيف المنهج الإحصائي قصد قياس الفرضيات المقترحة تجريبيا وبناء نماذج كمية لمختلف هذه الفرضيات وهذا عبر جداول متخصصة تبنى على أساس التأثيرات العلمية التي تلحقها المتغيرات

المستقلة على المتغيرات التابعة. وهذا ما يسمح لنا بوضع تفسيرات علميـــة سوســـيولوجي لطبيعـــة التناقض الحاصل بين الحداثة والتقليد وما لها من [illegible]

8.1. الدراسات السابقة

1.8.1 الدراسات الجامعية

هناك بعض الدراسات التي أجريت حول موضوع الحداثة و التقليد او الحداثـــة والتـــراث فـــي الجامعات الجزائرية على مستويات الماجستير وقد استطعنا أن نتحصل على اثنين منها كعينـــة لهـــذه الدراسات.

1.1.8.1 الدراسة الأولى

وهي دراسة فلسفية نظرية أجريت في معهد الفلسفة جامعة الجزائر لنيل شهادة الماجستير بعنوان "الحداثة في الفكر العربي المعاصر".

حاول خلالها الباحث إبراز إشكالية الحداثة وفق المشروع النهضوي للمجتمعات العربية.

تناول فيه الباحث مشروعية العودة إلى عصر النهضة كمرحلة أساسية لفهم إشكالية الحداثة.
ثم تناول الباحث الشروط التاريخية للنهضة الفكرية العربية الحديثة المرتبطة في نظـــره بـــالظروف الاجتماعية و السياسية والثقافية التي سادت العالم في القرن التاسع عشر.
ثم تناول الباحث خصوصية المجتمعات العربية وعلاقتها الجدلية بالحداثة وهذا عبر رؤية لإصلاحات محمد عبده وكذا لطبيعة الإسلام ومرتكزات الفكر لدى المثقف العربي.

تناول فيه الباحث مقارنة منهجية وتاريخية بين الحداثة والتراث.
قام فيه الباحث بقراءة نقدية لفكر الحداثة و التراث عند الدكتور زكي نجيب محمود.
قراءة لأهم التحديات التي تواجه العقل العربي وفق سؤال جوهري حول أزمة العقل أم أزمـــة تقـــدم اجتماعي.
قراءة نقدية لفكر عبد الله العروي فيما يخص تثبيت التاريخي كمدخل اساسي لفهم إشكالية الحداثة من جهة وكوسيلة أساسية للانخراط فيها من جهة أخرى.

2.1.8.1. الدراسة الثانية :

عنوان الدراسة :

إشكالية تحديد العقل العربي بين زكي نجيب محمود ومحمد البهي.

هي دراسة نظرية أنجزت في معهد الفلسفة جامعة الجزائر من طرف الباحث ميلود شكار لنيل شهادة الماجستير.

حاول الباحث في هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الكبرى التي تطرحها إشكالية الحداثة والتراث في الفكر العربي المعاصر، وهذا من خلال مدرستين متناقضتين هما :

- المدرسة الليبرالية: التي تدعو إلى الحداثة على حساب التراث مجسدة في فكر زكي نجيب محمود.
- مدرسة المحافظين: المتمسكة بالتراث والرافضة للحداثة، مجسدة في فكر محمد البهي، كامتداد لفكر مدرسة الأفغاني الإصلاحية.

- نتائج الدراسة :

- اختلاف كل المدارس الفكرية العربية على تخلف العالم العربي[25] ص 135.
- يتحول هذا الاختلاف حول الأساليب التي تستطيع إخراج العالم العربي من تخلفه، ويكون الاختلاف حول فكرتي الحداثة والتراث.
- يرى الباحث أن زكي نجيب محمود يحمل رؤية مسبقة للحداثة الغربية دون أن يجري عليها أعمال الفكر والنقد وأهمل الظروف والأسباب التي دعت إليها [25] ص 136.
- إعجاب زكي نجيب محمود للحداثة الغربية يكمن في عجز الثقافة العربية عن إستعاب الواقع لأن الاعتراف بالعجز جزء من فهم إشكالية الحداثة والتراث.
- الحداثة في العالم العربي لا تتم إلا إذا استطاعت الذات العربية أن تشارك في الحضارة الإنسانية الحديثة بقدر محاولتها في فهم التراث والتحكم فيه .

2.8.1. دراسات عامة

1.2.8.1 دراسة هابر ماس

حاول **هابر ماس** انتاج نظرية فلسفية حول الحداثة لذلك نجده أنتج عدة دراسات فكرية حول موضوع الحداثة أبرزها دراسة المعنونة: "الخطاب الفلسفي للحداثة LE DISCOURS PHILOPHIQUE DE LA MODERNITE" ودراسته الثانية التي جاءت بعنوان " LE MODERNE ET POST- MODEREN".

حاول يورغن هابر ماس من خلال هذه الدراسات اجراء ملاحظات نقدية حول الحداثة الغربية ببعدها العقلاني والتقني ويمكننا سرد هذه الملاحظات في النقاط التالية :

- إن فكرة الحداثة تعبر عن وعي مرحلة تتحدد بالقياس إلى الماضي لكي يقدم نفسه، أي بمعنى انه [illegible] [26] ص 39.

- الحداثة الغربية أحدثت مفهوما جديدا للزمن وهو المفهوم المستقبلي كبعد أساسي لأي عمل إبداعي أو جمالي يعمل على تحقيق استمرارية التاريخ[26] ص 39.

- يدعوا هابر ماس إلى ضرورة إعادة النظر في فكرة فيبر حول الحداثة وضرورة إعادة تركيب إشكاليته على ضوء المتغيرات التي فرضتها الحداثة نفسها على المجتمعات الغربية ، حيث أن هذا التحديث كان يعني في الأساس كل العمليات التراكمية التي تزداد قوة بفضل تلاحمها مع بعضها كما يعني التحديث تعبئة الموارد وتطوير الإنتاج وقوة العمل، وإنتاج هويات وطنية وتعميم استعمال لحقوق السياسات عليها وكذا علمنة القيم والمعايير [27] ص 1.2.3.

- يؤكد هابر ماس انه إذا ادمجنا مفاهيم جديدة مثل الثورة والحرية والتقدم الى الزمن الحاضر فان كل هذا يقربنا إلى فهم مفاده أن الحداثة لا ترغب في توظيف المفاهيم والمعايير التي توجهها من مرحلة إلى أخرى، وإنما تعمل إلى إنتاج معاييرها من ذاتها، وهذا طبعا دون استعانة لان الحداثة لا ترجع إلا لذاتها [27] ص 08.

- أكد هابر ماس على ضرورة تبني مفهوم جديد تعتمد على فكرته المتعلقة بالعقلانية التواصلية[26] ص 50.

1.2.2.8. الدراسة الثانية

دراسة محمد عابد الجابري حول الحداثة والتراث هي مجموعة دراسات نظرية أجراها الجابري في العديد من كتبه أبرزها " إشكالية التراث والحداثة "، " نقد العقل العربي"، "أزمة العقل العربي"،"نحن والتراث".

تعتمد رؤية الجابري لإشكالية الحداثة والتراث عبر الملاحظات الأساسية التالية:

- يطرح الجابري فكرة كيفية تملك أصول الحداثة الغربية مع علمه أن التغريب القصري حاصل على مستويات التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما يرتبط بها من بنيات.

- يدعوا الجابري إلى ضرورة إنتاج وعي جديد بالتراث حيث لا نستطيع مجاراة فكرة الحداثة دون إعادة بناء الذات.

- عمل الجابري على بناء أنظمة فكرية وجعلها كمحددات لقواعد التفكير والتراث وتجاوز قيود العقل التراثي وكيفية توطين الحداثة .

- يتجه الجابري نحو النزعة التوفيقية حيث يستبعد أن يظل التراث حكرا على تيار فكري وسياسي معين نظرا لوجود مكونات فكرية في كل تيار من التيارات [illegible] في شكل خلفية مركزية في رؤية للتراث تعتمد على رؤية تفككيه خاصة لوظيفة الفكر في التاريخ، وهي البحث عن إمكانية التوافق على حساب القيم الفكرية الأخرى الداعية للنفي والخلاف والقطيعة المسلمة كمبدأ كوني داخل كل الحضارات[28] ص 84.

الفصل 2

مدخل معرفي عام حول الحداثة

تعد الحداثة احد اكبر المفاهيم بروزا وتداولا في تاريخ الفكر الإنساني خاصة المعاصر منه سواء أكان ذلك على الساحة الفكرية الغربية أو العربية لكن رغم هذا التداول الغزير للحداثة بمختلف أبعادها يبقى هذا المفهوم يثير الجدل والاختلاف من حيث تحديد معانيه وارتباطاته بالحياة السياسية والاجتماعية وكذا بتنوع عناصره ومكوناته و الاختلاف الحاصل في قراءة الحداثة ومشروعها الثقافي، فطبيعة الحداثة وكيفية تبنيها خاصة بالنسبة للمجتمعات المحافظة على غرار المجتمعات العربية تطرح جدلا ونقاشا حادا ومثيرا.

وسنحاول من خلال هذا الفصل تناول مفهوم الحداثة وذلك بتحديد معانيه المختلفة والتعرف على مدلولاته البنيوية المختلفة كما سنحاول التعرف على أهم المراحل التاريخية التي مرت بها الحداثة بداية من عصر التنوير إلى الفكر العربي المعاصر، إضافة إلى هذا سنعمل في هذا الفصل على التعرف على السمات والخصائص والمميزات الكبرى التي تميز الحداثة عن باقي المشاريع الثقافية والاجتماعية الأخرى.

1.1.2. الحداثة مفاهيم متعددة

كملاحظة اولية يجب الإشارة إلى أن مفهوم الحداثة يصعب ضبطه وحصره بدقة زمنيا ومفهوميا، وذلك يرجع أساسا الى تعدد الاجتهادات والإشكالات العملية والعلمية لمفهوم الحداثة

فمن الناحية الزمنية الحداثة هي منتوج فكري أبداعي مرتبط بكل المراحل العقلانية التي مرت بها الإنسانية فكل مرحلة تاريخية تتميز بحداثتها[27] ص 3. فهناك من تحدث عن حداثة الديمقراطية في اثينا، وهنالك من تحدث عن السفسطائيين وما يماثلها في الفكر التنويري في اروبا فيما بعد. وهنالك من تحدث عن الحداثة في ظهور الذاتية في القرن السادس عشر (16) والتأثيرات التي أحدثتها انتاجات وكتابات فلاسفة ومفكري عصر النهضة وامتداداتها إلى غاية أواخر القرن التاسع عشر (19).

لكن بعد هذه المرحلة شهدت فكرة الحداثة بعض الضمور والفتور وذلك في الفترات الأكثر تأزما في اروبا و التي أفضت إلى ظهور حركات فاشية ونازية عنصرية وما ترتب عنها من حربين عالميتين مدمرتين أثرت على مسار الأعمال الإبداعية المنظرة لفكرة الحداثة ، لتعاود هذه الأخيرة الظهور والانبعاث من جديد بعد الحرب العالمية الثانية وتتجلى على مستوى الواقع الفكري العالمي والغربي على وجه التحديد [29] ص 37.

أما من ناحية المفهوم فالحداثة تأخذ أشكالا مفهوميه متعددة ومختلفة تتراوح بين الثروة المعلوماتية والاستعمال المكثف والشمولي لمختلف منتجات التكنولوجيا والآلية والتصنيع إضافة إلى السيطرة المطلقة للمؤسسات الديمقراطية وهيمنتها على جميع مناحي الحياة الاجتماعية وكذا تقديس الحقوق المدنية والسياسية للأفراد وشيوع منطق المواطنة.

وفي ظل هذه المفاهيم العامة تبرز وتظهر للعيان مفاهيم فرعية وثانوية للحداثة كالذاتية و الديمقراطية و الفر دانية والاستقلالية وحرية التعبير، وهذه المفاهيم لا ترتكز في دوائر عليا للمجتمع أو المؤسسات الكبرى التي تسير الدولة فحسب [30] ص 43 .وإنما هي في واقع الأمر ممارسة فعلية وفردية وحق ذاتي يتمتع به الفرد بداية من مستوى الأسرة التي تأثرت بشكل مباشر وواضح بهذه المفاهيم وذلك على مستويات عدة بنائيا ووظيفيا وأخلاقيا، وهذا ما يشير إليه المفكر " هنري سيدويك" في كتابه "مناهج الأخلاق بين الأخلاق القديمة والأخلاق الحديثة " فالأخلاق الأولى(القديمة) كانت تقوم و ترتكز على معاني روحية مثل الخيرية، أما الأخلاق الحديثة فتعتمد على معاني عقلية منطقية مثل العدالة، وهذا يشير إلى أن الأخلاق الحداثية تأخذ طابعا إلزاميا وأمرا، كما تعطى للذاتية مركز الريادة في قيادة الحياة الشخصية داخل الأسرة وخارجها[29] ص 38. فالذات مسخرة للسيطرة على الطبيعة والتحكم فيها من خلال تحكيم العقل ، وهذه هي إحدى أكبر وأوضح غايات الحداثة.

والذاتية بمفهوم الحداثة تعني أساسا قدرة العقل في فهم الطبيعة وتفكيك مكوناتها قصد كسب القدرة على التحكم في أسبابها السيطرة عليها لتحقيق الفائدة العلمية منها. كما تعني قدرة العقل في فهم طبيعة التركيبة الاجتماعية استعدادا إلى دراستها وضبطها وتحليلها، فالعقل عند أفلاطون مثلا يفيد الحكمة وصناعة الفضيلة والمحافظة عليها ، أما الفارابي فهو يعني صناعة السعادة الفردية والجماعية والتعرف على السبل الموصلة والمحافظة عليها، أما العقل في الحداثة فصار يعني السيطرة على الموجودات والفعالية القصوى في التحكم فيها وصناعة الآليات لاستغلالها في مصالح الأفراد وتنمية المؤسسات الاجتماعية وعليه فهو العنوان الأكثر دلالة على الذاتية التي يؤسس لها الفكر الحداثي [7] ص 204، وعلى هذا يمكننا أن نحدد مفهوم الحداثة بأنها تعني الإيمان بقدرة وإمكانات العقلانية والذاتية في توجيه وقيادة سيرورة التاريخ وتغيير بنية المجتمع من اجل تحقيق الديمقراطية وحماية الحقوق والحريات نحو الاستفادة من المعرفة والتوظيف المثالية للتكنولوجيا[04] ص 15، وبعث الحرية الفردية وتشييد بنايات اجتماعية تتناغم مع الوتيرة السريعة للتطور العلمي، حيث تزول بعض المعايير والقيم والمفاهيم الكلاسيكية القديمة لتحل محلها معايير وقيم جديدة تقوم على أساس المساواة والحرية في جميع المجالات ولا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة.

2.1.2. الحداثة بنية تناقضيه

من خلال التعريفات السابقة والمتعددة للحداثة نصطدم بدلالات ومعاني مختلفة ومتباينة تثير فينا الكثير من الأسئلة حول ماهية وطبيعة الحداثة أهمها، هل هناك حداثة واحدة ونموذجية صالحة لمختلف المجتمعات بمختلف توجهاتها الثقافية ؟ أي هل هناك نموذج حداثي مثالي صالح لصياغة جميع المجتمعات الإنسانية زمانيا ومكانيا؟ أم هنالك حداثات مختلفة ومتباينة أحيانا؟

فإذا تناولنا بعض المفاهيم الفرعية للحداثة مثل العقل والذاتية والفردية والحرية نجدها لأول وهلة تتميز بإيحاءات ومعاني مختلفة عند المفكرين والفلاسفة والمنشغلين بعلم الاجتماع [29] ص 39.وإذا عدنا إلى الواقع العلمي يمكننا فعليا ترتيب وتصنيف حقب متعددة ومتنوعة من حيث التسلسل لحداثات مغايرة كانت تتناقض مفاهيمها مع حقيقة الواقع المعاش والملموس [31] ص 169.ص170.

فإذا أخذنا حداثة التسامح والتعايش وحرية الاختلاف التي أنتجها مفكري التنوير نلاحظ انه يقابلها في ارض الواقع التوسع الرهيب للحملات الاستعمارية والاستيطانية وإبادة الثقافات المغايرة وسلب الحريات الفردية وتميز بنايتها القيمية والاجتماعية ،الأمر الذي يناقض تماما فلسفة الحداثة التي ارتبطت بها و سايرتها زمنيا [5] ص 108.

وإذا أخذنا حداثة المشاركة السياسية في بدايات القرن التاسع عشر (19) يقابلها على ارض الواقع في نفس المرحلة التاريخية الإقصاء الواضح لشرائح اجتماعية كبيرة وواسعة بحكم قوة وقسوة

الليبرالية والتمييز الفاضح بين المواطن السلبي وبين الموطن المالك دون الأخذ بعين الاعتبار لطبيعة الفرص المتاحة وطرق الملكية التي لا تراعي الحاجات الأساسية [5] ص 111.

وإذا عدنا إلى حداثة التعاقد السياسي وهي المؤسسة للدولة الحديثة يقابلها في ارض الواقع التباعد بين مركزي الدولة والمجتمع مما يحيل إلى تناقض بين مساعي الدولة ومخططاتها ومطامح وانشغالات واهتمامات المجتمع رغم أنهما يحظيان بنفس الشرعية ،فالدولة الحديثة والمجتمع المدني الحديث وليدان لنفس التعاقد السياسي .

وإذا عدنا إلى حداثة الرفاه الاقتصادي كأحد ابرز الأهداف الإستراتجية للرأسمالية الحديثة يقابلها في الواقع الاقتراب والاستغلال الذي يزيد في فائض القيمة الرأسمالية ويوسع من دائرة التفقير لطبقات اجتماعية واسعة وفي مجتمعات مختلفة.

وإذا أخذنا حداثة المجتمع المدني كأحد تجليات الحرية والمساواة فيقابله في الواقع تجريد مفهوم الدولة وانحصاره وطغيان النزعة الفردية والذاتية والدفاع المستميت على حقوق الفرد وذلك طبعا على حساب الضمير الجماعي للأمة مما ترتب عنه تعالي وابتعاد الدولة المجردة عن الطبقات الاجتماعية الدنيا كما يقول ماركس[29] ص 40، وبالتالي فالحداثة في إطار المفاهيم تعني الايجابية والمثالية داخل نطاق الفكر و القيم، أما في إطار الواقع والممارسة تعني السلبية وانفصام المجتمع بين فكر مستنير عقلاني ديمقراطي وواقع استغلالي انتهازي إقصائي ولعل مفهوم الحداثة يقوم على أساس يحمل في ذاته بنية تناقضيه وسيرورة تاريخية تأخذ اتجاهات متعارضة ومستويات متباينة.

2.2. المبحث الثاني: تاريخية فكرة الحداثة

1.2.2. الحداثة في عصر التنوي

أخذت فكرة الحداثة في عصر التنوير لدى المفكرين والفلاسفة الأوروبيين بعدا أيديولوجيا وقانونيا وسياسيا أثرت على واقع المجتمعات الأوروبية حسب ما يذهب إليه ليوستروس [29] ص 35. وقد مرت الحداثة بثلاث موجات كبيرة أخذت كل موجة مميزاتها وخصائصها .وتتمثل هذه الموجات في مميزاتها وخصائصها. وتتمثل هذه الموجات في :

- الموجة الأولى مع ميكيافيلي وهوبز

تعد هذه الموجة كمرحلة أو خطوة تأسيسية حيث ركز الفكر الإنساني في بداية الحداثة على تقريب الإنسان بطبائعه وأهوائه من الوجود بمختلف تشكيلاته قصد تنظيمه وضبطه ،فالإنسان المطلق عند الإغريق كان يعني الإنسان الواعي والمدرك لطبيعة إنسانيته غير المتناهية في القدرة على تحقيق التناغم والانسجام والتلاحم مع الطبيعة بكل أبعادها ، فالإنسان هو المقياس لكل شيء ، غير أنه في

عصر الحداثة صارت الطبيعة تدل على العفوية وعدم التنظيم والفوضى ،وعليه فان من ما الضروري على الإنسان السعي الى تنظيمها والسيطرة عليها لتحقيق اشباع أفضل لان الإنسان [29] ص 48.

وعليه فان "ميكيافيلي " يرى بان الإنسان لم يعد مقياس كل شيء وإنما هو في الواقع سيد كل شيء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والتفاعلات بين مختلف الأفراد والمؤسسات التي تحرك التاريخ وتصنع السلوكات وتحدد الأهداف وتحقق الأهداف المشتركة وقد أحدثت أفكار هوبز و ميكيافيلي ثورة فكرية كبيرة أفضت إلى إلغاء الفلسفة السياسية وأضحت الحداثة تقيم السياسة بحسب قدرتها على خدمة قيم الجمهورية والدفاع المستميت عنها [29] ص 37.

- الموجة الثانية مع روسو

ترتكز في البداية أفكار روسو على توجيه انتقادات لاذعة لما جاءت به الموجة الأولى للحداثة وأنتج مفهوما حديثا يتمثل في العودة إلى إعادة قراءة وإنتاج التراث والمناداة بالقانون الطبيعي .

ويمكن اختصار تأثيرات الأفكار الحديثة لروسو في إضفاء الطابع الراديكالي على النزعة التاريخية التي كانت سائدة ومهيمنة قبله خاصة عند ميكيافيلي وهوبز، وهذا الأخير أكد على أن الإنسان في حالته ووضعيته الطبيعية الأولى ،هو كائن شهواني غرائزي الأكثر رعبا وخوفا وهلعا من الموت الذي يأتي من الآخر ،أما "روسو" فيعتقد أن المرحلة الإنسانية الطبيعية الأولى فهي مرحلة ضرورية وحتمية سابقة وممهدة لنشوء الدولة الحداثية، فهو لا يؤمن بمثالية القانون الطبيعي وبماهيته الغائية[33] ص 65، ذلك أن الإنسان البدائي لم يتوفر أبدا على وعي أخلاقي ولم يمتلك يوما القدرة على التميز بين الفضيلة والرذيلة، فقد كان مخلوقا يعيش بمستويات الفطرة فقط ،الإنسان يكتسب إنسانيته من سيرورة التاريخ التدريجية والمرحلية، فسيرورة المجتمع الإنساني كانت تتجه دوما في اتجاه ايجابي تطويري وتقدمي ، والحركية التاريخية حلت محل الحركية الطبيعية [29] ص 36، ورغم هذا فان روسو يعترف بان التاريخ ليس بوسعه أن يكون معياريا وحيدا وأساسيا في تفسير وتبرير وتقييم التقدم البشري في تنظيم بنياته السياسية والاجتماعية والوصول بها إلى مرحلة البناء المؤسساتي، وهنا دعا إلى اعتماد معيار خارج دائرة التفسير التاريخي يستوحي معالمه الكبرى من وضعية طبيعية مفترضة ،فالوضعية الطبيعية تعني أن الإنسان كان متحررا ومتمسكا باستقلاله الذاتي والفردي وعلى هذا الأساس فوضعية الحرية هي المقياس الوحيد الذي يمكن على أساسه تقييم أي نظام اجتماعي كلي أو نظام اجتماعي فرعي (الأسرة) والحرية الطبيعية هي أيضا المعيار المناسب لتقييم النظام السياسي ،ويعتقد روسو أن الإنسان الحديث باستطاعته ان يبعث هذه الحرية من جديد في صورة حداثية أرقى و أكثر تنظيما من تلك التي كانت سائدة في الحالة الطبيعية الأولى والعمل على تجريدها وتخليصها من صور ومشاهد الإباحية والفوضى والعدوانية [29] ص 37. وعلى هذا الأساس

الجديد للحرية يتم التأسيس للإرادة العامة التي هي إحدى أهم رغبات ومطامح المجتمع الكلي ،وهي التعبير الواضح والصريح عن الخير العام الذي يكون هو المثل الأعلى لعقلانية معصومة من "الخطأ" [33] ص 270. لأنها تعبر عن الممارسة العامة للسياسة بمعنى أنها تعبر عن مصالح الجميع دون تمايز أو تفاضل.

ويرى "**روسو**" أن المجتمع الحديث يعتمد على العقلانية التي تفرض على الجميع المشاركة في صنع ووضع القوانين التي تحاكي وتعبر عن انشغالاتهم ورغباتهم [29] ص 37.

وعموما فان النظرية السياسية الحديثة التي جاء بها "روسو" أصبحت ترتكز على تصورات انتروبولوجية مستوحاة من طبائع الإنسان الواقعية والفعلية والمفترضة أيضا .على عكس التصورات الفلسفية القديمة التي كانت تعتمد على مفهوم الإنسان المطلق والمتحرر من ترسبات الواقع، فالمجتمع الحداثي عند "روسو" يحكمه نظام سياسي يقدس الحرية الفردية والذاتية في حدود احترام القيم الاجتماعية المشتركة التي تنظم كل أفراد وعناصر البناء الكلي.

– الموجة الثالثة مع" نيتشه"

على عكس "روسو" الذي اعتقد أن الإرادة السياسية العامة بوسعها قيادة المجتمع إلى التعايش والتناغم مع الطبيعة وتخلق في الإنسان الإحساس بالأمان والطمأنينة .فان "**نيتشه**" يعتقد بان الممارسة السياسية بمختلف مراحلها وأشكالها لا تستطيع حل مشاكل الإنسانية العالقة وذلك يعود إلى طبيعة الوجود الاجتماعي في حدود ذاته الذي يثير في الفرد الرهبة والخوف أكثر مما يثير فيه الشعور بالأمن والسكينة المفترضة.وهذه الإشكالية في معتقد "**نيتشه**" لصيقة بالإنسان ،ومرتبطة بشكل وثيق مع كل المراحل التاريخية للحياة الاجتماعية الإنسانية .وهي صورة حية تعكس التراجيديا والمأساة الإنسانية ، ولا يوجد أي نظام اجتماعي كفيل بفك خيوط هذه الإشكالية الإنسانية الكبرى [29] ص 38.

وعلى هذا الأساس المعرفي فان "نيتشه" ينتقد كل الذين سبقوه في صياغة النظريات السياسية المعتمدة على طبيعة الإنسان كما تصورها في أزمنتهم وفتراتهم الخاصة، مهملين في ذلك دور التاريخ الحاسم في إحداث التغيرات والتقلبات على هذه الطبيعة [29] ص 38، ومن هنا يرى "**نيتشه**" أن السيرورة التاريخية تسير وفق معادلة حتمية نحو التقدم المتواصل ونحو مفهوم الدولة المطلقة التي تنظم المجتمع الحديث وتحدد مؤسساته وأدوارها ووظائفها المختلفة. إن الحداثة تفرض فحص التاريخ وقراءته بدقة شديدة ومحاولة التنبؤ بمساراته. فالتاريخ يتحرك بفضل الفعل أو السلوك الإنساني المرتبط ارتباطا آليا وثيقا بإرادته الواعية العارفة و الحرة، و يتحرك أيضا بفضل إبداعاته ومشاريعه ومن المثل العليا التي يؤمن بها والتي تنحدر من ثقافة الشعوب وهويتها وعليه من غير الممكن إيجاد

نظام سياسي عالمي أو مثل عالمية تنطبق على جميع أمم المعمورة بلا استثناء [34] ص 96، فالحداثة في نظر نيتشه أضفت طابعا تحريريا على "القيم "الأخلاقية "التي حطمها نيتشه لصيرورة الحياة ووجدانه وهي وليدة المجتمع في لحظات تاريخية حاسمة وهي مرتبطة بثقافة معقدة ،وبالتالي فهي تتغير وتتبدل حسب انقلاب التاريخ. وعلى هذا فان النظام الاجتماعي يأخذ طابعا قهريا يخضع الفرد لسطوة التاريخ بما يحمله من مفاهيم وتقلبات.و كل الاختلالات التي تصيب المجتمع الحديث إنما هي وليدة الرفض الذي يبديه بعض الأفراد المنحرفين لقوة التاريخ والعنف القانوني الذي يكتسبه المجتمع هو الكفيل بإسكات صوت الانحراف ورواده .

2.2.2. الحداثة في الفكر الغربي المعاصر :

حركة الحداثة في الفكر الغربي المعاصر هي امتداد طبيعي للفكر في عصر التنوير وعصر النهضة ،لكن الطرح الحديث يظهر بأكثر وضوح وأكثر دقة وتخصصا، أي أن فكرة الحداثة انتقلت من الطابع الأدبي والفني والتنظير الشمولي إلى الجانب العملي التطبيقي الذي يتناول كل ظاهرة اجتماعية على حدى فللسياسة مجالها وللأسرة مجالها وللمدرسة مجالها....الخ.حيث يرى"**مالكوم برادبري**" في كتابه الحداثة " أن هذه الحداثة من الواجب عليها أن تتخلص من صورتها المشوهة الموروثة من عصر التنوير، ويجب أن تستمد لنفسها دلالات جديدة ومعاصرة قريبة من الواقع وتنسجم مع كل ما هو علمي وعقلاني وتجريبي ومتقدم [35] ص 8 ، ولذلك نجده قد حاول أن يمنهج دراسته للحداثة وقسمها حسب النشاط الإنساني في فترات تاريخية مختلفة فقال بالحداثة الأولية والحداثة البدائية والحداثة الجديدة وما بعد الحداثة [35] ص 6، لكن الكثير من المفكرين رفضوا هذه التقسيمات وزعموا أنها تصطدم مع وعي الإنسان الذي يرفض أن يتحدد في أيطار مرحلي زمني وظرفي محدد مرتبط بأثار سياسية واقتصادية واجتماعية معينة فالوعي الإنساني في حداثته يريد أن يكون مطاردا للزمن لكي يستطيع ويتمكن من تجاوز ماضيه، وحاضره والتقسيم الذي جاء به مالكوم جرادبري يعيق تماما هذه الرغبة وتأسر الوعي في هوامش ضيقة، غير أن تشارلز تايلور يرى أن الحداثة من الضروري أن ترتبط بالهوية الثقافية التي من دونها ستنتهي الحياة الاجتماعية إلى التوقف والتعطل و الشلل، فالحداثة في نهاية الأمر هي فعل إبداعي لا يجب أن يرتبط بالقطيعة مباشرة مع ما هو معتاد و مألوف سواء أكان ذلك في العلوم أو الفلسفات أو في الآداب والاجتماع ،فلا يكف أن يحس الفرد انه يعيش في عصر الحداثة بل يجب إن يساير هذا الإحساس و يواكب جميع كل الارتباطات المتعلقة بالهوية والوجود الثقافي ومدى امكانية تحويل الحداثة إلى فعل إبداعي يحقق الانشغالات الإنسانية المختلفة، وغير هذا فان الحداثة هي مجرد "مونتاج " أو تركيب لزمن افتراضي غير قابل للتجسيد عمليا وواقعيا[35] ص 270.أما رتشارد شيرد فيرى أن الحداثة مشروع اجتماعي واعي يحمل أهدافا

واضحة بينة ومحددة خالية من الإيحائية المثالية ،وهي موجة تعبيرية تقدس العقل والحرية ،ويجب أن تطلع الى ثقافة معاصرة تتدفق ارتباطات وشكوك متولدة من التصورات الكلاسيكية والتقليدية والنظريات الشمولية و الأطر الأحادية الاتجاه، فهي تضفي تعديلات على رؤية و تصورات عصر التنوير للعالم والمجتمع وطرق تسيير شؤون الأسرة وكيفية توزيع الأدوار وتحديد المكانة وتقسيم الوظائف وطرائق فهم القيم وإبداع قيم جديدة تتناسب وتتلاءم وحرية التفكير وإبداء الرأي وتقبل الرأي المخالف وتوسيع دائرة نشاط المرأة خارج دائرة الأسرة وكسر الحدود القديمة الفاصلة بين الرجل والمرأة [35] ص 87.

غير أن فكرة الحداثة في الفكر الغربي المعاصر أخذت بعدا آخر مع المفكر الألماني الكبير يورغن هابرماس في مختلف دراساته التي اعتمدت على ملاحظات نقدية لما وصلت إليه الحداثة الغربية التي أمعنت وأوغلت في تقديس العقل الإنساني والتقنية المادية والآلية التكنولوجية على حساب الروح الإنسانية والقيم الجمالية المشكلة للشخصية الإنسانية المتوازنة [5] ص 62. حيث يرى أن الحداثة بصورها الغربية حولت المجتمع الغربي إلى رهينة الاستهلاك المفرط لأفكار التحرر والانقلاب على القيم الموروثة بالإضافة إلى التخوف الدائم من المستقبل [36] ص 112. باعتباره البعد الأساسي لأي فعل إبداعي وجمالي يهدف إلى تحقيق استمرارية التاريخ وعليه أصبح من الضروري والحتمي على المجتمعات الغربية إعادة تركيب الإشكاليات التي طرحتها الحداثة .وهنا بدأ "هابرماس" يدعو وينادي إلى ضرورة إعادة النظر في أفكار فيبر حول الحداثة،وبناء أطروحات"اجتماعية جديدة بناءا على المتغيرات التي أحدثتها الحداثة نفسها وبناء مفاهيم جديدة تعمل على تكريس مفهومية التواصل والاستعانة بالتراكمات التاريخية التي تزداد قوة بفضل تلاحمها مع بعضها[26] ص 4.

وقد رفض هابرماس فكرة القطيعة وتجاوز الموروث فمن الصواب أن لا ننظر دائما إلى الماضي بوصفه مخالفا ومتناقضا مع الحاضر والمستقبل ومن المغالطة المعرفية أن نربط التحديث بالانفصام والانفصال مع مشاعر ومنجزات السابقين لنا ،والحقيقة الظاهرة للعيان أن الحداثة هي نزعة تطويرية لا تنطلق من فراغ أو وهم وإنما تنطلق من بنية فكرية واجتماعية تعمل على ربطها أكثر بالمستقبل من خلال بلورتها وتدقيقها وتطويرها،وعليه فالتجربة تؤكد أن الحداثة هي تعبير عن وعي متنامي ومتزايد بالقياس إلى الماضي ،أي انتقال طبيعي وهادئ من مستوى معين إلى مستوى أخر يعتمد أكثر على العقلانية والتقنية وإضفاء أكثر حرية على نشاط الأفراد [26] ص 10.

من الملاحظ أن أفكار هابرماس تقوم وتعتمد على كل منجزات الحداثة بمفهومها ومنجزاتها الغربية المادية التي تتجاوز روحانية ووجدانية الإنسان، والظاهر أن الدراسات الغربية الحديثة قد تتجاوز مفهوم الحداثة إلى مفهوم ما بعد الحداثة ،الذي يشير إلى تحول تاريخي يميع الحدود بين

الثقافات من جهة وبين الثقافة الرفيعة والثقافة الشعبية من جهة أخرى .أو هي كما يشير "فوكوياما" في كتابه الشهير "نهاية التاريخ" لسيطرة الرأسمالية التي تملك على مقاليد الحياة الإنسانية بصفة عامة على حساب المفاهيم والنظم السابقة كالاشتراكية والدكتاتورية المختلفة سواءا تلك التي كانت باسم الثورة أو باسم الدين .وفي هذا الاتجاه يذهب المفكر تيري ايغلتون الذي يرى أن فكرة وأطروحة ما بعد الحداثة هي الغرق في القيم والمبادئ الرأسمالية وتحولها ضد الأسس الروحية للحداثة على نحو هجومي وعنيف تضع مكانة الإنسان الفرد والإنسان المواطن والأسرة عرضة لمظاهر المادية، وعليه فهي تفرض على الكل تبني مهارة عالية قصد التكيف من جهة والمحافظة على المكانة والدور من جهة أخرى [37] ص 238.كما أن ما بعد الحداثة تعمل على إلغاء شرعية المثل العليا التي يوظفها قسم من البشر لخدمة الإيديولوجية التي تحفظ مصالحهم وتدعو الفرد للإبقاء على وعيه منشغلا على نحو دائم ويحافظ على آليات التلقائية الذاتية وإعادة إنتاج ذاته [37] ص 239.

ويرى فلاديمير ماركوف أن ما بعد الحداثة هي وضعية جديدة للمجتمع تؤكد غياب المرجعيات وفقدان قدرتها على التأثير و التوجيه وتآكل المعرفة الأخلاقية و إقصاء فكرة الكل سواء كانت فكرة الإله أو فكرة الأخلاق المطلقة ونمو ضمير جديد ، فهي لا تعطي نموذجا خطيا ولا حلولا نهائية ولا تبشر بالفردوس الأرضي، لكنها إعلان عن نهاية تاريخ الحداثة بمفهومها السابق ،وبداية بناء مجتمع يكون فيه الإنسان ذو بعد واحد هو ذاته ولا علاقة له بالأخلاق التي يفرضها الخارج عن ذاته ويعمد إلى نسيان نشأة الذاكرة التاريخية [38] ص 165.

3.2.2. الحداثة في الفكر العربي المعاصر

شكل مفهوم الحداثة في الفكر العربي المعاصر محورا أساسيا أخذت بعدا إشكاليا مرتبطا في بعض الأحيان بالإيديولوجية وبموروثات حضارية وثقافية ودينية في أحيان أخرى.

ولعل فكرة الحداثة في عصر النهضة العربية لم تطرح بهذا المفهوم وإنما وظفت هذه المرحلة فكرة التجديد وبعث حركة الاجتهاد العقلي من جديد وهي حركة مرتبطة بالإصلاح الاجتماعي أكثر من أي شيء أخر وهذا ما تجلى في طروحات ومتون الرواد في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين على غرار كتابات وأراء الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وجمال الدين الأفغاني، وفرح أنطوان، ومحمد عبده، وعلي عبد الرزاق وغيرهم، فمحاولات هؤلاء جاءت كدعوة إلى النهوض العربي الإسلامي والتخلص من تبعات الاستعمار وتكتونية التخلف والانحطاط.

غير أن فكرة الحداثة لم تتضح بعد فهذه الفترة كانت بمثابة مرحلة تمهيدية لجيل آخر من المفكرين و المثقفين العرب الذين حاولوا فيما بعد مناقشة أهم الإشكاليات الفكرية و السياسية التي تعيق التطور الحضاري و السياسي للعالم العربي.

و في هذا الاتجاه سار سلامة موسى في إطار مشروعه لتحقيق النهضة العربية المنشودة وحتى وان لم يوظف ولم يستعمل مفهوم الحداثة على النحو الذي هو عليه اليوم، إلا انه حدد شروطا ثقافية وفكرية هامة وإستراتيجية لتحقيق التقدم والنقلة التطويرية التي لا تتحقق إلا بالنظر لسيرورة التطور الحاصلة في المجتمعات الغربية وكيف استطاعت أن تتجاوز أكثر الفترات ظلامية في القرون الوسطى.

يبدو سلامة موسى في كتابه الشهير "ماهي النهضة" ناقما على الماضي ،ناقما على التراث والتقاليد، فالحداثة كخيار عربي حتمي و تاريخي لا تتحقق إلا من خلال الاستقلال و الانقلاب الفوري والسريع عن الماضي و تجاوز الكثير من الانشغالات و القضايا التقليدية و استعارة النموذج الحضاري و الحداثي الغربي المتمدن و الدستوري[39] ص 13، حيث نبه سلامة موسى في كثير من المرات إلى خشيته من أن ينتصر العرب على الاستعمار و يطردونه من أقطارهم ثم يركنون إلى الدعاية الفاشلة التي تقول عودوا إلى القدماء [39] ص 77، و لا يتوقف مفهوم النهضة عنده في هذا المستوى فهو لا يخفي انبهاره بمنتجات الغرب الفكرية و يبدي إعجابا خاصا و شديدا لموضوعية فرنسيس بيكون و مادية هوبز و هذا في إطار ما يسميه بتسلسل الثقافة الإنسانية التي تفرض علينا بان لا ننظر إلى الآخر نظرة الشك و الريبة و إنما نظرة الإعجاب و التفحص و المماثلة، فالحداثة هي الثورة التي أصابت الذهن الأوروبي فجعلته ينتقد و يرخص الوضع الراهن الذي هو عليه و يلجا إلى ابتكار طرائق حديثة في جميع المعارف و بناء المجتمع و هي نفس الثورة التي يجب أن نفجرها في أذهاننا العربية، و بناء ذهنية جديدة تقلع عن الرجم الفلسفي و المنطق الذهني و تبني التجربة المادية الواضحة [39] ص 219، التي يعتقد سلامة موسى انه ستنعكس تأثيراتها على المجتمع الذي هو هدف هذه النهضة في آخر الأمر، هذا المجتمع الذي يجب أن تحقق فيه النهضة العربية الحديثة ثلاثة أهداف كبرى و أساسية هي:

نشر التعليم العام : حيث انه لا وسيلة لصناعة التحديث إلا عن طريق نشر المعارف و السخاء في الإنفاق على بناء المدارس العصرية و تبني برامج حديثة تعتمد على العلوم الطبيعية و الكون واستعمال المادة، و علوم القانون الوضعي لبناء مجتمع مدني سليم و متوازن [40] ص 85.

التصنيع : إن بناء قاعدة صناعية صلبة في الأقطار العربية حسب سلامة موسى يحتاج و بلا أدنى شك إلى الخبرة الأجنبية ذات المرونة و الدقة في التنظيم و القدرة على اختراق الأسواق و المنافسة

فالمنتجات الصناعية هي العنوان المادي الدال على النهضة التي تغير من نمط الاستهلاك و تسهل طرق و ظروف العمل للفرد و المجتمع معا

تحرير المرأة العربية : يرى سلامة موسى أن أكثر ما يفصل ويفرق بين المجتمعات الغربية والمجتمعات العربية هو حال المرأة بينهما [40] ص 77.ومفهوم تحرير المرأة يحمل عدة معاني ويأخذ عدة أشكال و صور مختلفة ،فيعني تحريرها من الجهل و الأمية المفروضة و العمل على تعليمها و تثقيفها و إلحاقها بالمدرسة العصرية، و كذا تحريرها من التقاليد بنزع الحجاب ، ثم مساواتها بالرجال في الحقوق الدستورية و المدنية و عدم إبقاء المرأة في البيت حبيسة النشاط المنزلي فقط.

و هنا يعتقد سلامة موسى أن الاستعمار كان يخشى أن يؤدي تقليدنا للغرب إلى السير نحو الحضارة الغربية ثم فهم قيمها و تبنيه، و عليه كان يفرض الكثير من العادات خاصة على المرأة حتى يعرقل مسيرة النهضة التي لا تخدم مصالحه ، كما أن حركات تحرر المرأة في الوطن العربي ظهرت في البلدان التي ابتليت بموجة الاستعمار كمصر و سوريا و لبنان والجزائر و تونس، أما الأقطار التي تبتلى بالاستعمار الأجنبي فحال المرأة فيها لا زال على وضعه المتردي و المحافظة المتشددة على التقاليد و الموروثات مهما كانت مرجعيتها [39] ص 219.

و يلاحظ من خلال هذه القراءة للمفكر"سلامة موسى"رفضه الصريح و المباشر و ثورته العارمة على ماهو كل تراثي أو سلفي، لكن هذا الموقف له ما يبرره من الناحية التاريخية على الأقل.فالفترة التي وجد فيها"سلامة موسى" تميزت بالأوضاع الفاسدة في الشرق بما من فيها استبداد ومضا لم وعنصرية حتى جعلته يقول: "إن الموتى في هذه البلاد يحكمون فعلا الأحياء وهم في قبورهم وتقاليدهم وشرائعهم الموروثة " غير انه فيما بعد عدل كثيرا من مواقفه وابرز بعض الليونة في التعامل مع التراث و الانتقائية في الأخذ منه حيث كان يردد عبارته الشهيرة "وان كان حسنا أن نتغنى بالماضي فأحسن منه أن يكون هذا التغني دافعا لنا إلى الأمام [41] ص 70، واظهر اعترافه بابن خلدون واعتبره بحق مؤسس علم الاجتماع وأكد انه هو أول من نظر إلى التاريخ نظرة تحليلية كما يعترف بان أسس النهضة الغربية تقوم على النزعة التجريبية التي سبقهم إليها العرب خاصة في الأندلس [39] ص 40، لكن الفكر العربي لم يتوقف عند أطروحات سلامة موسى لكن تعداها إلى أطروحات أخرى تزعمها الكثير من المفكرين العرب أبرزهم محمد عابد الجابري ، وعبد الله العروى من المغرب ومالك بن نبي ومحمد اركون من الجزائر وحسن حنفي في مصر. حيث يقترح محمد **عابد الجابري** في مشروعه الفكري تصورا محددا لكيفية تجاوز إشكالية المواءمة بين التراث والحداثة.

ويبنى هذا التصور من خلاله اهتمامه بأهمية إعادة قراءة التراث وإدماجه في التفكير بالأوضاع العربية الراهنة بشكل خاص على الجانب الثقافي وذلك بحكم أهمية و حساسية هذا الجانب و يستطيع تلمس موقف الجابري من خلال ثلاثيته الكبيرة و هي نقد العقل العربي، تكوين البنية، و المجال السياسي ،حيث يعتقد الجابري أن مسار الحداثة في المجتمعات العربية يجب أن ينطلق من مقدمات منطقية ضرورية و هي معرفة التراث و نقده و تفكيكه ثم إعادة إنتاجه بصورة حداثية تخدم ايجابيا صورة التغيرات القومية الجارية في العالم العربي [28] ص81.ص80. ص82. و يعتقد الجابري أن يشمل المنهج العقلي كل جوانب التراث العربي بما في ذالك المساحات المسكوت عنها و التي لم يسبق التفكير فيها و المتعلقة بفهم النصوص القرآنية و السنية المرتبطة أساسا بالشرائع و تنظيم الحدود والعلاقات الاجتماعية و السياسية على وجه التحديد . ويرى الجابري أن الحداثة العربية لا يجب أن تحمل المقاربة الغربية ذاتها حيث يرخص فكر منهجية التأريخ التقليدية فلا يمكن استنساخ الماضي والحاضر الغربي بمحتوى الماضي و الحاضر العربي، و عليه يقترح الجابري تبني أسئلة فكرية وإشكالات عربية خالصة و ربطها بتطور المعرفة و العلم و المجتمع و التحولات الطارئة عليه في الأقطار العربية. فالاستعارة البريئة لصورة الغرب هي مسالة تختلط فيها الهواجس بالأوهام و الأحلام و تؤشر على وعي ينقصه الإدراك الواعي بمقتضيات الزمن و تداخل الأزمنة [8] ص 54، و بخلاف الأطروحات الجابرية ، يرى "عبد الله العروي" إن الحداثة لا تبنى إلا من خلال إعادة بناء العقل العربي بما يتوافق مع العقلانية الغربية التي تنطلق من الفعل و تخضع لمنطقه ثم بعد عملية التجريد و التوضيح و التعقيل نبدل به المنطق الموروث أي الانتقال من منطق القول والكون إلى منطق العقل بالإطلاق [42] ص 364، و عليه فان المشروع الذي يحمله **"عبد الله العروي"** يعتمد أساسا على مفهوم القطيعة مع التراث وفق السلسلة التتابعية التي يفترضها و هي :الايدولوجيا، الحرية، الدولة، التاريخ و التي ظهرت في اغلب كتاباته . و الخطوة الأولى في بناء الحداثة إنما تنطلق من إحداث القطيعة مع العقل التراثي ، ذلك العقل غير الإبداعي الذي يرفض الاجتهاد ويتوجس عنه خوفا و رعبا ذلك العقل الذي يكتفي بالنقل و الحفظ فقط ، فغاية الاصلاح السياسي و الثقافي في المجتمعات العربية لا تتم بهذا العقل العاجز الفاتر و الذي هو إحدى أسباب الهزيمة العربية بل يجب طرحه جانبا و البحث عن العقل المبدع الخلاق. ثم حاول العروي مقاربة الواقع العربي خلال هذا القرن و مقارنة أوضاعه مع تاريخ أوروبا الحداثي و المعاصر بمختلف مكتسباته رافضا بذلك الأبحاث التراثية ذات النزعات التوفيقية التي شكلت تراجعا أمام نزعة الخمسينات و الستينات حيث اتجه الطموح النهضوي إذ ذاك إلى نقد المشروع السلفي و محاولة تخطي اختباراته و رفض تبريراته النصية و الدغمائية و الارتدادية الهاربة دوما نحو الماضي [28] ص 134. و يلاحظ من خلال هذا الطرح أن عبد الله العروي أكثر الدعاة في اجتثاث المنظور السلفي بحكم غربته عن التاريخ أي

دعوته إلى الدفاع عن وحدانية التاريخ البشري حتى تتمكن الإنسانية في كل مكان من العالم من تبني الحداثة الغربية خاصة في جانبها السياسي ،تتفق محمد أركون في نقده للعقل التراثي مع عبد الله العروي لكنه يختلف معه في نقاط أخرى عديدة .يرى" محمد أركون" أن العقل التراثي العربي عاجز خاصة في كتابه "الإسلام والحداثة " حيث ابرز محدودية الأبحاث والدراسات الخلدونية والرشدية، ويرى انه يستحيل الاستنجاد بهذه الدراسات لمعرفة الحداثة والتعايش معها ذلك أن الإطار المعرفي الحداثي كما بلورها تاريخ الغرب المعاصر يقاطع تماما المنظور الديني ويؤسس افقا أخرى من العقلانية والمعقولية بالاعتماد على تاريخ جديد قائم على الثورات المعرفية السياسية والثقافية والاجتماعية ومن هنا تبدو أهمية القطيعة مع آثار القرون الوسطى [43] ص ص59.ص60. لكن رغم هذه المحدودية فلا يجب أن تدفعنا إلى القطيعة مؤكدا على ضرورة عدم شرخ الذات من اجل الانخراط في الحداثة الغربية واستيعاب مكاسبها التي لا تخلو بدورها من الثغرات و الأخطاء التاريخية. ومن خلال هذا العرض نسجل التضارب الواضح في تناول الحداثة في الفكر العربي المعاصر بين داع إلى القطيعة مع التراث وبين داع إلى إعادة قراءة التراث العربي وبين موفق بين الحداثة والتراث ، ويلاحظ أن اغلب الدراسات العربية التي تناولت الحداثة اهتمت بالحداثة في جانبها التنظيري والجانب السياسي وأهملت إلى حد ما الحداثة في المحيط الاجتماعي وتأثيراتها على البنية الاجتماعية العربية [44] ص 293.

3.2.السمات الكبرى للحداثة

1.3.2. العقلانية

يؤكد هابرماس على أن الحداثة تعتمد على وحدة العقل التي تصنع فكرة التنوع و الاختلاف موضع الشك [5] ص 120، حيث تعمل الحداثة على تجسيد معنى التواصلية و جعل العقل المنبع الوحيد لأي خطاب كان و هو مصدر الثقافات المختلفة، و هو الوحيد الميسر لإنتاج التصورات والطرق الخاصة لتطبيقاتها بحيث يتيح هذا المعنى انصهار الاختلاف في مجتمع الحداثة و يتخذ لنفسه صبغة مميزة. وان كان العقل له تجليات مختلفة فإنها في الحقيقة استدلالات تكون منظومة لإرادة متقاطعة ومشتركة أو ما يصطلح عليه بالتآنس الذي يعني العيش معا ليس من حيث هو حتمية بيولوجية وضرورة بقائه وإنما من حيث هو وعي عقلاني بان السعادة المتبادلة بين جميع أطراف المجتمع مرهونة في تواصلها الحتمي واتفاقاتها العقلية الممكنة التي تبني وحدة العقل الحداثي.

ويرى الأستاذ جيمس ماكفرلن إن مسار العقلانية الذي ظهرت تجلياته بوضوح مع اوغيست كونت الذي أوضح بان المجتمع لا يحكمه أفراد ذوي الإرادة القوية وإنما تحكمه قوانين عامة مشخصة أساسها العقل [35] ص 78. فهذا المسار التواصلي لا ينفي الحرية أو ما يسميه بـ "الغيرية " فوحدة العقل المنشودة تقوم على الاعتراف بالآخر كإرادة حرة لها حق الاختلاف والتعقل هو الذي سيربط العقل والحرية ويقيم التوازن بينهما ، فالتعقل كما يقول الأستاذ فتحي التريكي لا يعني الاستكانة وقبول الأمر المقضي بل يعني بصورة و واسعة ودائمة فتح كل الأبواب المعرفية وفسح المجال أمام العقل ليفرض صاحبه منطقه الموضوعي المتجانس [38] ص 128، وربما هذا الذي يشير إليه الفيلسوف هربرت سبنسر في كتابه " الفلسفة الدمجية " الذي أنتجه عام 1896 حيث يلاحظ الإيمان العميق بان العقل هو أساس التقدم و الارتقاء قصد بلوغ جوهر الوجود الذي ينتمي إلى تحقيق الاستقرار والتوازن. وعلى هذا الأساس تصبح العقلانية ركيزة مفصلية في بناء فكرة الحداثة وميزتها الأكثر وضوحا وتجليا ولكن مفهوم العقلانية لا يتوقف عند استعمال العقل والاستدلالات المنطقية في البحث و الاكتشاف والتسيير وبناء العلاقات المختلفة، وإنما العقلانية الحداثية تطرح نفسها في طرق التعامل مع التراث ومنتوجات الماضي من هوية وثقافة وأفكار موروث حضاري وهذا ما يشير إليه عبد الله العروي حيث يقول: "... لايكون العقل عقلانية إلا إذا انطلقنا من الفعل و خضعنا لمنطقه ثم بعد عملية تجريد وتوضيح وتعقيل أبدلنا به المنطق الموروث، منطق القول والكون بمنطق العقل بإطلاق ..." [42] ص 364. هذه العقلانية التي تتيح التخلص من التوظيف السياسي للتراث في معترك الحاضر العربي على مختلف الواجهات و الانتقال المباشر إلى الحداثة السياسية واجتثاث المنظور السلفي والتمكن من التعلم من دروس الحداثة الغربية. وعليه بات من الضروري الفصل بين العقل

التراثي وعقلانية الحداثة المعاصرة كما بلورتها منجزات الغرب المعاصر،و التي تستلزم القطيعة مع الثقافات القديمة ، الثقافات المسطية مما يتطلب الانخراط في العقلانية و المعقولية بالاعتماد على تاريخ جديد قائم على ثورات معرفية و سياسية و اقتصادية كما يشير إلى ذلك محمد اركون في بحثه "الإسلام و الحداثة ".

بينما يرى محمد عابد الجابري أن العقلانية الحداثية ليس من الضروري أن تلغي التراث فهي ليست نقيضه في كل الحالات، و إنما نحن بحاجة إلى إعادة إنتاجه بصورة عقلانية تعتمد النقد ومعاينة المفارقات و استخراج محدودية العقلانية الإسلامية و إعادة طرحها من جديد في إطار الإشكالات الاجتماعية و الثقافية الكبرى المطروحة في المجتمعات العربية مع ربطها بسياقاتها التاريخية، و يؤكد الجابري على هشاشة صورة الحداثة في العقل العربي رافضا فكرة التماهي المطلق مع العقل الغربي الذي قد يلحق بالمجتمعات العربية خيبات متتالية و يفرغ المنظومة العقلية العربية من هويتها[45] ص 33. وعلى العموم تميزت مساعي صناع الحداثة على تثبيت رصانة الظاهرة العقلية و قدرتها على إثبات طروحاتها و فرضياتها كما يشير إلى ذلك ادوارد فون هارتمان في كتابه " فلسفة اللاوعي " [35] ص 93.

كما أن الصفة الغالبة للعقلانية هي الرفض و عدم القبول المطلق بمتاحات الحياة الاجتماعية فان الحقيقة لا تعني الواقع. و إنما قوانين الحقيقة نعثر عليها في المستويات العليا للعقل أي أن الحداثة تمنح الشرعية لقدرة العقل في استيعاب كل شيء، القبول و الرفض، التميز و المزج، الحياة و الموت، الإرهاب و السعادة، الجريمة و العبادة، و أيضا القدرة على استيعاب المستقبل بكل احتمالاته وتصوراته الممكنة[46] ص 34. إن العقلانية التي تفرضها الحداثة هي نمط فكري يبدي ارتيابا متواصلا من التصورات الكلاسيكية و العقل هو الهوية الموضوعية لكل بيئة اجتماعية و لا سبيل للتقدم و الانعتاق الكوني إلا من خلاله [47] ص 87.

2.3.2. النقدية

من أوجه الحداثة البارزة أنها حركة نقدية تغييرية تنبثق من رغبة جانحة في مواجهة الأوضاع المتأزمة، حيث أن الخطاب النقدي بدا يتشكل كتيار له القدرة الذاتية في التصادم مع الواقع بفضل عمليات الحفر و التفكيك والتفتيت والتنقيب وإعادة البناء بصياغات جديدة تعتمد على البرغماتية والمادية و المساواة بين المرأة والرجل وتجاوز أزمنة الراهن .حيث يعتقد هبرماس إن مهمات الحداثة تبنى على أساس نقدي و الانفتاح على المغامرة والجرأة في إعلان الرفض لكل أصنام الفكر والمكان[5] ص 101. اوهي لحظة الثورة على البناءات الاجتماعية التقليدية و الرغبة الجلية في

الالتحاق بمفاهيم جديدة هي التحرر و الانعتاق و الخلاص الأبدي كما يعبر عنها "جيل دولوز" [48] ص 17 ، يسير في هذا الاتجاه "محمد أركون" الذي يرى أن الحداثة ضرورية لتتشبع بقيم صراعات القوى وكيفية تشكلها داخل المجتمع. حيث يشير إلى طبيعة الصراع الدائر في المجتمع الجزائري بين دعاة الديمقراطية و المعارضين كما يسميهم فكلا الفريقين وقع في فخ الأصولية. فالأصولية في المجتمع الجزائري أصبحت بلا هوية أصابت محافظين و الحداثيين على حد سواء، ومع هذا كانت الحداثة في المجتمع الجزائري بحاجة إلى حركة نقدية معرفية عميقة لتحويلها من حداثة ابتذال وركاكة إلى حداثة فكر و علم وبناء مجتمع المعرفة ، وعليه فانه بات من الضروري العودة إلى روح الحداثة بنقد الوضع الجزائري وإعادة التأسيس لمشروع اجتماعي ناضج[49] ص 80، غير أن أركون يستدرك بعضا من مواقفه حيث يؤكد أن نقد التراث لا يسعه في أحسن الأحوال أن يعطينا حداثة جاهزة على الرغم من الأهمية الملحة لقراءة التراث و فهمه و دمجه في عصر الحداثة وعقلانيتها [50] ص 121. بينما يرى محمد عابد الجابري أن مسار النقد الذي تفرضه الحداثة يجب أن ينصب على الخلل البارز في بنية العقل العربي الذي أدى على عدم القدرة على تحقيق التقدم على المستويات الفكرية و الاجتماعية و التقنية .و تتابع نسخ الانهزام و الانكسار و تكرار نفس اللحظة التاريخية المرضية. حيث فقد العقل العربي الآليات الضرورية لتحقيق الوثبة العربية المطلوبة و بقي المجتمع العربي يراود نفسه و أصبح حاضره مجرد امتداد عقيم أو تكرار للأنظمة التي تأسست في عصر التدوين و الفشل الذريع في الانخراط في العقل الكوني أو ما يسميه "**الجابري**" باستقلال الذات العربية [51] ص 127، هذا بالنسبة لإهتمامات المفكرين العرب غير أن طروحات النقدية لمنظري الحداثة الغربيين انصبت حول اهتمامات مغايرة نسبيا حيث يشير تيري إيغلتون في كتابه " أوهام ما بعد الحداثة"إلى أن الموجة النقدية المصاحبة للحداثة ليست موجة انتقائية فقد تحولت نحو كل ما هو كلاسيكي بقوة الرفض و الريبة و التحفظ و عليه فان جاك دريدا أكد أن البنيات السياسية و الاجتماعية قد وقعت في ورطات كبيرة و تصدعات متعددة لأنها تفتقد في عمقها إلى قوة التطابق و الانسجام البنيوي مع وجود نزعة سياسية و اجتماعية بديلة تريد أن تفرض نفسها على حساب العصر التقليدي، فليس من الضروري أن يكون الماضي أفضل من الحاضر .

و الأحكام التجريبية هي التي تفرض هذا المنطق[37] ص 110، فالحداثة هي أكثر المؤثرات العملية في مسار التقدم التاريخي و من يعتقد غير هذا فإنها محض محاولة يائسة للرجوع إلى الماضي كما يقول "تيودور أدورنو".

3.3.2. الفردانية

يرى جيل دولوز في كتابه "دولوز في الفلسفة و التحليل النفسي" أن الإنسان يمتلك معرفة ذاتية بقدرته و طاقته. هذا الإنسان له الحق بأن يعيش و يفكر و يختار و يفعل و يطبق آرائه من حيث لا ينفي معنى الغيرية على أساس أنها ركن محوري في الفردانية التي تدعو إليها الحداثة، على عكس ما كان معمولا به في التفكير الكلاسيكي و في هذا الصدد بين ميشال سارل إن العقل كما صاغه ديكارت لم يخلو من تبجيل النزعة الفردية و تقديس حقوق الإنسان في حرية التفكير و الرأي و الإبداع[38] ص 226.وعليه فان المنظومة الاجتماعية الحديثة المنشودة تقوم على الاعتراف بالآخر كفرد مستقل و إرادة حرة لها حق الاختلاف و يجب أن ينتقل هذا المفهوم إلى الأسرة في تركيبتها و علاقاتها .

فالحداثة ترى أن الأسرة التقليدية في التعامل مع الفرد هي نمط اجتماعي تاريخي يجب تجاوزه و تشكيل بديل عنه يعتمد على الإرادة الحرة للأفراد و إعطاء الحق الفردي الطبيعي بمعزل عن فكرة الدين و ربط العلاقات على أساس تعاقدي يراعي حرية الفرد عوضا عن الترابط الأخلاقي الكلاسيكي، في حين يرى شارل تايلور إن الذات الفردية لا تتميز و لا يمكن أن تكون ذاتا بشرية بأي حال من الأحوال فكل تقويم اجتماعي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هوامش الحرية الفردية و التي من دونها سوف تتعطل الحياة الاجتماعية [52] ص 28، حيث أن المجتمع الذي لا يضمن الحرية الفردية يصبح التعايش فيه يقوم على الغلبة فقط و هو مجتمع حرب فإما أن تكون حربا أهلية أو صراعات بين المجتمع المدني و السلطة أو مجتمع الخوف كما يسميه فتحي التريكي [38] ص 227، و لعل مفكري الحداثة في تأكيدهم على الفردانية إنما أرادوا أن يذهبوا بالحرية إلى أقصاها وان تكون هي القاسم المشترك بين مختلف أفراد المجتمع ، فالفردية ليست دكتاتورية بل هي الحرية ضد الأنساق الاجتماعية البالية التي تفرض قيم و معايير سلطة الجماعة التي تتحكم في كل ما يمتلك الفرد من حاجيات و تفكير و عقل شعور وإحساسات و رغبات، فالفردانية تعني الحرص الجاد على الحفاظ على كرامة الفرد و الدفاع عن حقوقه كإنسان. ولا يختلف "**عبد الله العروي** " كثيرا عن هذا الرأي حيث يعتبر أن حرية الفرد في الفكر و التعبير و العيش حق يجب أن يمارسه الفرد بقسط كبير من الأمانة و الصدق و الشجاعة الأدبية

و تدبر و تمحيص و القدرة على تحمل ما يترتب عن حريته من نتائج [38] ص 127، في حين محمد عابد الجابري يشير إلى أن الحقوق الفردية التي تفرضها قيم الحداثة المتحررة تماما من القيد بعلاقة التلازم القائمة بين الحق و الواجب و هي لا تستدعي أي مقابل ولا أي تعويض اتجاه المجتمع فهي حق له من حيث هو إنسان و ليس من حيث هو فرد عليه واجبات و عليه فالفردانية

4.2. خاتمة الفصل

مازالت الحداثة تفرض نفسها على جميع المجتمعات الإنسانية كمشروع فكري و سياسي وحتى يعيد صياغة البنية الاجتماعية ككل بجميع عناصرها و مؤسساتها بالصيغة و المنهجية التي استوعبتها بها الحضارة الأوروبية ضمن حركية تاريخية دائمة و مستمرة التجديد، و عليه تطلع علينا الحداثة بمفاهيم محكمة تهدف إلى إعادة بناء الظواهر و المعطيات وفق مبدأ إنساني لا يؤمن بالهوية والخصوصية و إنما يؤمن فقط بما ينتجه العقل البحثي و النقدي، مما يتيح للإنسان هامش اجتماعي وسياسي كبير لامتلاك الحرية و إثبات قدراته الفردية و الذاتية بعيدا عن مخلفات التراث بجميع تجلياته، و بهذا تظهر الحداثة كحوار مفتوح على العقلانية و الحرية و النقدية قصد تطوير الحياة الإنسانية وفق منظور أوربي غربي، لكن هذا لا يعصم الحداثة من مجابهة بعض التحديات على مستواها الداخلي فهي كمفهوم لا يحمل في بنيته جوهر واحد و إنما معاني و مفاهيم فرعية متعددة تصعب من ضبط مدلول واحد و صريح لمعاني الحداثة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تبنيها كمشروع اجتماعي نظرا لطابعها التحفظي من جهة و الصدامي من جهة أخرى مع كل ما هو موروث وتقليدي، أي أن القيم التي تفرضها الحداثة كشرط ضروري و محوري قد تسبب لها عدم القبول من طرف الجميع و النظر إليها من طرف البعض بعين الريبة و الشك. و على هذا الأساس فان الحداثة لم تصل بعد إلى تحقيق أهدافها، و هذا يعني أنها بحاجة ملحة إلى تأكيد مفاهيمها المتعددة حتى تستطيع أن تحمل معنى و مفهوم واضح يسهل التعامل معها و يبسط لها الانتشار المرغوب فيه، وهذا طبعا يتطلب العودة إلى تاريخها حتى يتسنى فهم موقع الخلل فيها و بالتالي التكيف مع كل بنية اجتماعية خاصة.

الفصل 3

في جدلية الحداثة و التقاليد

تعتبر التقاليد خزان وإرث كبير يعمل المجتمع خاصة العربي على جعله المحدد الإستراتيجي والحاسم في رسم السيرورة التاريخية له، و الإبحار في التقاليد ليس سهلا لعدة اعتبارات منها الفترات الزمنية البعيدة و العميقة التي أنتجته ولتنوعه وثرائه وتشعباته وشموليته وكذا لاختلاف الرأي والمواقف منه ومن جدواه في زمن الحداثة، وإعادة إحياء النقاش والبحث في التقاليد يفرض و بصفة آلية ربطه باهتمامات الراهن للمجتمع من جهة وجعله في خدمة و إشباع الحاجيات الاجتماعية المتنوعة. وسنحاول في هذا الفصل تحديد مفهوم التقاليد كأحد معاني الأصالة وتشريحه لتحديد الفرقات الموجودة بينه وبين التراث ثم نحاول مناقشة الثنائية المطروحة على الساحة الفكرية والسوسيولوجية والمتعلقة بثنائية الحداثه والتقاليد وقراءتها في الفكر العربي المعاصر كما سنحاول معرفة حقيقة الصراع الدائم بين الحداثة والهوية في المجتمع الجزائري كنموذج لثنائية الحداثة والتقاليد ثم سنطرح فكرة أو إمكانية تحقيق التوافق بين الحداثة و التقاليد من خلال إبداع قراءات و بناء وعي جديد بالتقاليد وتحديد النقاط التي يمكن أن يتبادل فيها الحداثة والتقاليد بعض الخدمات و النقاط المشتركة.

1.3. حـــــول مفهوميـــــة التقاليـــــد

1.1.3. الاصالة كمفهوم للتقليد :

لكل مجتمع بشري تقاليده التي يقوم عليها نظام الحياة فيه، و كثيرا ما ينظر البعض إلى التقاليد بوصفها عادات تجاوزها الزمن و الوقت مما يؤسس لفهم يجعل من التقاليد موروثا مرتبط أساسا بالماضي و منفصل زمنيا و فكريا و عمليا عن الواقع و الخاص، و هذا يشير طبعا بوضوح إلى العلاقة بين التقاليد و الموروث الجمعي لكل أمة لتتحول إلى اتفاقات جماعية تتحقق عبر الوقت وتترسخ في الأذهان كمسلمات أو بديهيات تضبط السلوك و تحدد إلى حد ما بعض المواقف، كما أنها تتدخل في ضبط طبيعة الأدوار و المكانة حسب الجنس أو المستوى المعيشي أو الانتماء الجغرافي والعشائري و القبلي و كذلك الانتماء الديني عند البعض. و على أساس هذه الاعتبارات عادة ما يدرج التقليد كمفهوم مراد للأصالة أو وجه حقيقي للأصالة بمفهوم الشامل. و عليه فإن إحياء التقاليد هو دعوة إلى الأصالة و المحافظة عليها و معاودة إحيائها [56] ص 139. لكن يبقى هذا الحكم موسوم بالعمومية و قلة الدقة، فالأصالة كما يشير إلى ذلك "**مالك بن نبي**" ترتبط بالجوانب الروحية والدينية والثقافية والسلوكية والإبداعية للأمة. في حين أن التقاليد هي مقياس اجتماعي تفرضه بنية اجتماعية معنية على عناصرها، فقد تتفق مجتمعات في عقيدة و ديانة و أصول واحدة، لكنها تختلف في تقاليدها، ذلك أن هذه الأخيرة هي اتفاق جماعي على أنماط سلوكية وطقوس فلكلورية وتطورات معنية،ونلاحظ هنا أن الأصالة ترتبط أكثر بالوعي للانتماء العقائدي والثقافي وهي منبع من منابع التحضر، أما التقاليد فهي مسيرة عكسية تعود إلى الماضي تتناقض مع التطور وتخنق حركة التاريخ [57] ص 113.

غير أن الدكتور رفيق حبيب يرى أن الدعوة إلى إحياء التقاليد هي دعوة للمحافظة على الذات الحضارية من خلال إعادة الوعي بالهوية والوعي بالأصالة وهي مرحلة حتمية وضرورية تسبق مرحلة التجديد الذي يجب أن يهدف إلى إعادة بناء التماسك الحضاري عن طريق ربط المستقبل بالماضي و الحداثة بالتقليد ومنه فالتجديد مرحلة اساسية من مراحل العودة للأصالة و التقاليد [58] ص 11. فمن أهم أسباب التقدم هو التعلم و من الاستفادة من تجارب السابقين و ليس تقليدهم قلبا وقالبا، أي إحياء الذات الأصيلة للحضارة و بناء تقاليد جديدة في صناعة الحياة و تطوير المجتمع [58] ص 11، وعندما ننظر للتقاليد نلاحظ أنها تنتمي لظروف لم تعد حاضرة و تعبر عن تصورات لم تعد قائمة وعلى هذا فهي طريقة لتنظيم الحياة تناسب مرحلة زمنية قد انتهت، وهي لا تنسجم مع الزمن الحاضر مما ينتج عنه رفض الناس لها لأنها لا تعبر عن تصوراتهم وآفاقهم وقيمهم الجديدة، والأمر لا يتوقف عند تجاوز الزمن لفعالية التقاليد بل ربما يتعداه إلى اختفائها واندثارها وتعويضها

ببدائل مستحدثة، وهذا يشير إلى أن بعض النماذج السلوكية التي تفرض التقاليد أصبحت عاجزة عن تحقيق التكيف والتفاعل مع ما تفرضه [illegible] العصر وأنماطه السلوكية، وفي المقابل فان الأصالة بمفهومها الشمولي والعمومي كما يقول روبرت لشورت أستاذ التاريخ الأوروبي، هي الهوية الحضارية التي لا تتفكك ولا تتراجع ففي أرقى صور الرخاء الحضاري تبقى الأصالة محافظة على هيبتها ووجودها وقوة تأثيرها لأنها تتوفر ذاتيا على الأفكار التي يؤمن بها الناس في دواخلهم وتشمل القيم العقائدية والأخلاقية الغير قابلة للتقادم أو الزوال [35] ص 18، فالأصالة هي النظام المتحكم في أكبر جزء من الحياة الاجتماعية فكل موقف أو اتجاه أو إبداع يأخذ بعين الاعتبار مصداقيته أمام الأصالة وإذا حاولنا حصر التقاليد نجدها موروثا شفويا أو سلوكيا في بعض الأحيان، في حين أن الأصالة ارث مدون ومكتوب وممتد إلى حدود واسعة تشمل على النموذج الحضاري، فالرسالة الحضارية التي حركت المجتمع في الماضي هي التي تحركه اليوم وستحركه في المستقبل، وهنا يشير هنري لوفيفر إلى أن كل امة تؤمن ايمانا حقيقيا بالقيم التي تنقلها لها الأصالة والتي تشكل لدى أفراد الأمة أخلاقا مطلقة تتجاوز التقليد الأصم إلى ممارسة واعية مبنية على أسس الوعي والتفكير[4] ص 54. ويشير الدكتور سفير ناجي أن الأصالة هي بمثابة القيم النابعة مما اتفق عليه اجتماعيا ،ويمكن فهم الأصالة كمسار عمودي وأفقي يضم تحت سيطرته الفرد والمجتمع في أزمنة دائمة وغير منتهية بسب قدرة الأصالة على التوارث والتنقل من جيل إلى جيل آخر، وهي تسمية تحمل في جوهرها معنى التقليد بدون حدود مضبوطة للفصل بين المراحل والقيم المتجانسة [59] ص 201. ويرى بعد هذا أن التقاليد هي مجموعة المقاييس والقيم والممارسات التي تخص بالإجماع داخل مجموعة اجتماعية وفق شرعيتها التاريخية بمعنى أنها التغيير المادي على استمرارية وتواصلية التاريخ مع الفرد والعمل على التأثير فيه وربطه بأصوله التي تشكل هويته الثقافية [59] ص 102.

ويطرح الأستاذ رفيق حبيب مسألة ديناميكية التقاليد وقدرتها على صياغة النمط الاجتماعي للمجتمعات المعصرة، حيث يرى أنه مهما تعصرنت هذه المجتمعات فهي أسيرة الذات التي تنبعث منها وتصنع ملامحها فلا يصح مطلقا أن نقرأ التراث والإرث الحضاري الإسلامي بمنطلق ومقولات ومنهجية تنتسب إلى نمط حضاري مختلف ومغاير، فالتفسيرات المترتبة عنها عادة ما تكون تفسيرات خاطئة عدائية والأصح والأجدر هو التمسك بالسمات الأصلية الخاصة بالنمط الاجتماعي و البحث في آليات حركته [60] ص 168.

ومن خلال كل ما سبق ذكره ننتهي إلى أن التقاليد هي وجه من وجوه الحضارة وصورة من صور الأصالة التي تتناسخ عبر مختلف المراحل التاريخية لأي مجتمع وذلك بغية ضبطه وتوجيهه ورسم معالم المميزة وحفظ كيانه.

2.1.3. التقاليد والثقافة والهوية

تعتبر مفاهيم الثقافة والهوية من أكثر المفاهيم التي تثير الاختلاف والجدل في تحديدها وضبط معانيها وطبيعة العلاقة التي تربطها بالتراث والتقاليد وعلى العموم فان التقاليد هي القواعد الحياتية التي تعبر عن الثقافة وتخرجها إلى عوامل الواقع، فالثقافة تبقى مجرد أفكار حبيسة مستويات الاعتقاد والتصورات الذهنية مالم تتحول إلى نماذج سلوكية ومظاهر حياتية يومية ،فكل المظاهر الحياتية اليومية في جميع الأمم والشعوب والمجتمعات إنما هي تعبير على ما اتفق عليه اجتماعيا من قيم وأخلاق وأعراف وعادات وروابط وعلاقات مختلفة ومبادئ وأدبيات، أي أن هذه الموروثات تتحول إلى فكر وفعل ثقافي والتقاليد طبعا لهذا التصور تمثل النظام التطبيقي الموضوع من أجل تلقين الثقافة السائدة ومن ثما تجسيد القيم العليا التي تبنى عليها الحضارة والتقاليد كفيلة بخلق أنساق تربط بين سلوكات الأفراد كنظام اجتماعي وأخلاقي وحتى اقتصادي يمكن أن يسير بالنظام الغير الرسمي، أي غير رسمي مقارنة بنظام الدولة أو الحكومة [58] ص 12، ويمكن أيضا أن نسير بالنظام العرفي المتفق عليه ،ويعتقد الدكتور أحمد بن نعمان أنه لا يمكن الفصل بين التقاليد والثقافة و الهوية إذ يؤكد انه لا يمكن لأي ثقافة أن تعيش بدون ماضي ودائرة معارفه، وهذا الماضي لا يشكل في النهاية إلا التقاليد أو التراث الذي لا تنتهي سيطرته بالتقادم بل العكس من ذلك فانه لا يفتأ أن يتحول إلى ابرز معالم الهوية الثقافية [61] ص 48، فالهوية ليست وليدة الحضارة بكل جوانبها وحقولها، وإنما هي قيم اجتماعية تنظم الأسرة والمجتمع والإفراد وتضبط أدوارهم وعلاقاتهم توارثتها أجيال متعددة وتناقلتها عبر حركية التاريخ لتساير الحضارة وتصنع المستقبل، فوظيفة الهوية كما يرى الأستاذ محمد محفوظ هي صياغة الكيان الاجتماعي بما ينسجم مع المنطق العقائدي والتاريخي وإذا تمحصنا التاريخ ولدى كل المجتمعات اكتشفنا أن لغياب الهوية أو لضمور أدوارها الأساسية و الجوهرية نجد أن هذه المجتمعات وقعت في مغبة عدم الاستقرار النفسي والاجتماعي، ذلك أن الهوية تمتلك قدرة خلاقة في تزويد المجتمع بأسباب وعوامل تحقيق التوازن بين الماضي (التقاليد) والحاضر، والتوازن بين حماية المصالح الفردية والمصالح الاجتماعية، وضمان حقوق الأفراد وحقوق الدولة [62] ص150.

وفي هذا الإطار يشير محمد عبده إلى أن الإفراط في محاربتنا لهويتنا والإمعان في تقاليد الغرب سوف لن يلحق بمجتمعاتنا لمجد الحقيقي بل سيفقدها طبيعتها المشرفة ويورثها المهالك [63] ص 302. وهذا لا يعني أن المحافظة على التقاليد والهوية القافية يعني التقوقع والانغلاق على الذات ورفض منطق التنوع ومنطق التعدد التي تفرضه الطبيعة الإنسانية فمصادر الهوية تختلف بحسب طبيعة التنوع الثقافي ومصادره، ولو عدنا إلى المجتمع الجزائري فإننا سنلاحظ لأول وهلة أن الهوية تعني ثلاث مصادر أساسية ثقافية ودينية ولغوية وهي الإسلام والعربية والأمازيغية، وكلها تطبع

المجتمع الجزائري فهل طريق الثقافة يمر عبر القفز على هذا التنوع ؟ فالوحدة لا تعني التطابق والتماثل والتوافق في الرؤية، التصورات، المنطلقات الفكرية، الدينية واللغوية، وانما هي تعني احترام حقائق التعدد والتنوع في إطار الدفاع عن المصير المشترك. وحتى القرآن الكريم يشير إلى هذه الحقائق الكونية، وقوله أيضا " **ومن آياته خلق السماء والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن فى ذلك لآيات للعالمين** " [64].

ولعل التنوع في التقاليد والثقافة والهوية لا يعني أيضا ضرورة توحيد العمل و الجهود قصد المحافضة على هذه المكتسبات التاريخية والحضارية أمام التطورات السريعة والرهيبة والمد التكنولوجي الذي يهدد الثقافات الفطرية والتقليدية المحلية والهوية الحضارية ويعمل على تفتيتها ثم إلحاق مجتمعاتها بالعولمة كما نظرت لها أمريكا [65] ص 162، وعليه بات من الضروري تكثيف حضور الوعي بالهوية بكل مصادرها الثقافية والتراثية والتقليدية في حياة الإنسان وقراءة هذه الثلاثية ضمن إطار معرفي يسمح لها بالاستمرار والتواصل مع الأخر، الأمر الذي يفرض بناء سياسات تنموية ذات قيم ثقافية لا تعادي ولا تنفصل عن القيم الثقافية المتوارثة [59] ص 192، أي قيم تحافظ على العلاقات التكاملية لكل عناصر المجتمع ومؤسساته، كما وجب على سياسات التنمية أن ترسم جيدا الحدود الوجيهة الفاصلة بين متطلبات العصرنة والحداثة وبين شروط الحفاظ على ديناميكية التقاليد والثقافة والهوية عموما في الاستمرار والبقاء وقدرتها على صناعة مظاهر الحياة الاجتماعية والأسرية والاقتصادية والسياسية.

وباختصار فان مفهوم التقاليد والثقافة والهوية كلها تنتهي في نهاية الأمر إلى صياغة مد حضاري متميز يطبع المجتمع بخصوصيات عرفية ودينية ولغوية ويضبط انطلاقة حياتها لتكون أكثر ملائمة وتفاعلا، وهي تعني أيضا المحافضة على استمرارية وتواصل البناء الحضاري وبغية الوصول إلى التكيف مع أوضاع الراهن وتسمح للمجتمع بالدخول إلى مرحلة حضارية جديدة مرتبطة بالتقاليد ومتصلة بالحاضر والمستقبل. ويعتقد الأستاذ مولود قاسم أن الهدف من تجديد التقاليد ليست عملا آليا في العودة إلى ظروف الحياة الماضية وإنما هي عملية لإعادة الانتماء للقيم حتى تحقق السيطرة على حياة الفرد والأسرة والمجتمع و الأصالة هي أن يكون الإنسان ابن عصره دون أن يصبح نسخة لغيره [56] ص 197، فعندما تعود القيم الحضارية إلى التحكم في حياة الناس فإن المجهود الإنساني لأبناء الأمة ينصب في المحافظة على التقاليد وتجديد الروح فيها واكتشاف الغايات الأساسية التي تنبع من هذه القيم [58] ص 22، وهكذا يصبح مفهوم تجديد التقاليد ليس هروبا إلى الوراء وفرارا من الحداثة وتحدياتها، وهنا يصبح التفاعل الايجابي هو الخيار الذي يجب ان تسلكه التقاليد في تعاملها مع روح العصر ،لأن التفاعل هو عنوان واضح لمجموع التصورات والمؤسسات الاجتماعية التي تتجه جميعها إلى الحوار وبناء علاقات إيجابية مع الأنماط الحياتية الحديثة ،فالحوار

يقضي على الرؤية الغامضة المتبادلة بين التقاليد وبين الحياة العصرية والتي عادة ما كانت تقوم على الارتباك والحيرة والاضطراب [66] ص 102.

ويعتقد برمان مارشال أن المشاكل التكيفية التي تعيشها المجتمعات المحافظة لا يتم التخلص منها ومنع تأثيرها عن طريق الانكفاء على الذات وإنما يجب أن يتم عن طريق التحديد والتفاعل بالشروط الاجتماعية و النفسية الخاصة التي بوسعها أن تساهم مساهمة فعالة في المحافظة على ديمومة التقاليد وبقائها [67] ص 50، ويجدد محمد محفوظ هذا المفهوم حيث يؤكد أن الشرط الأولي الذي ينبغي أن يتوفر في الفضاء الاجتماعي العربي للمساهمة في مسار الحضارة الحديثة هو أن يكون واقعنا العربي يعيش حالة من النهوض في مختلفا مجالات والتي تبدأ أول ما تبدأ من تحقيق الانسجام بين التقاليد وبين الرغبة في التطور الأمر الذي يفرض استحداث قراءة جديدة للتقاليد، وذلك من خلال معرفة التقاليد ودراستها دراسة سوسيوثقافية تسمح بتحديد قيمها وأنماط العيش فيها وطرق التعامل داخلها حتى يتسنى التأسيس لنظام فكري واجتماعي جديد يفسح المجال أمام المد الحضاري وتطوراته ولا يسيء للتقاليد بل يضعها في إطارها الاجتماعي والثقافي الصحيح [62] ص 215.

غير أن المفكر الجزائري محمد اركون يشكك في قابلية التقاليد للتجديد والتطور فالشرط الوحيد للاندماج هو في العصرنة و التحضر ثم نزع رداء التقاليد لأنها عاجزة عن مسايرة الركب السريع الذي تفرضه الحداثة في أشكالها الغربية وليس هناك ما يسمى بتجديد التقاليد لأنها في نظره ثابتة وجامدة وغير قادرة على الحراك أو التطور. وعليه وجب رفض كل المسلمات والبديهيات الموروثة حتى نستطيع بعدها التخلص من معوقات التحضر [49] ص 11 بجميع صور العودة إلى التقاليد سواء أكانت بنية النبش في المسكوت عنه أو بنية القراءة النقدية أو بنية التجديد، تظل كلها في النهاية محاولة لأصحابها للبحث عن حلول لمشاكل التحضر ضمن تقاليد الماضي، فليس وراء الرغبة في إعادة الماضي إلا الإحساس العميق والدائم بالنقص في القدرة على التكيف مع الحاضر والرغبة في إيجاد بدائل لتناقض الواقع مع سلم القيم الذي يفرض علينا الامتثال دون مراعاة لمفاهيم العقل والذات والفرد والحرية [68] ص 31، فكل الأزمات التي تعيشها المجتمعات الإنسانية يعود أساسا إلى عودتها إلى الماضي لتثبت شرعية التقاليد معاودة إحيائها في ظروف زمنية وأخلاقية مختلفة تتميز بشرعيات جديدة تخضع لمنطق الدولة وليس العشيرة ولمنطق الحديث والشرعية السياسية وليس لمنطق التقاليد وسطوة الماضي[69] ص 18.

إن قراءة التقاليد والوعي بها يعني بالضرورة حتمية فهم طبيعة الأسئلة المصيرية التي تتعلق ببنية المجتمع ومؤسساته وإدراك الصعوبات الجمة التي تعترض طريقه في الحاضر والمستقبل ومحاولة الإجابة على هموم المرحلة الراهنة التي تدفعنا لا لاستكانة نحو ما صنعته لنا الأجيال السابقة

ولكن لاستخراج الميكانيزمات التي جعلتهم يصنعون طرائقهم في العيش ورسم مشاريعهم الاجتماعيـــه [illegible] بعد [illegible] من تحقيق نهضتنا المنشودة ، إن فعلنا ذلك ولو بعد عصور يحـــق لنـــا ان نـــنعم بماضينا ونستعيد الصورة التي نريد، وعليه فتجديد التقاليد لا يعني إلا أمرا واحدا هو ربط الماضـــي والتاريخ بأسئلة التقدم على طريق المستقبل .

2.3. ثنائية الحداثة والتقاليد

1.2.3. قراءة ثنائية الحداثة والتقاليد في الفكر العربي المعاصر

لقد أخذت العلاقة بين التقاليد الحداثة في الفكر العربي المعاصر بعدا صراعيا يأخذ طابعا إلغائيا للآخر في أغلب الأحيان توفيقيا في حالات أخرى فمن ناحية الرؤية الزمنية نلاحظ أن محاولات تحقيق النهضة العربية لم تخلو من تلك الصدمات بين دعاة العودة إلى التخلص من هذه الموروثات على أساس أنها أحد أهم المعوقات التي تقف في طريق التطور والتقدم العربي المنشود، فنلاحظ عنـــد منظـــري ومفكري القرن التاسع عشر تلك المناظرات والتناقضات الحاصلة بين محمد عبده كأبرز داعية لإحياء التراث وبين فرح أنطوان وشبلي الشميل كأبرز العاملين على إلحاق العالم العربـــي بســـاحة المدنيـــة الغربية [54] ص 130، فمسيرة محمد عبده في بدايتها تبنت خيار العودة إلى التراث وما يفرضه من تقاليد وأنماط سلوكية وعلاقات اجتماعية وأخلاقية معينة خاصة في دعواه الصريحة إلى كسر منطـــق الدروشة والتخلف الذي فرضته عصور الانحطاط على العالم العربي والإسلامي [63] ص 220، غير أن رحلاته المستمرة واحتكاكه ببعض المفكرين الغربيين واحتكاكه أكثر بمنجزات الحضارة الغربيـــة جعلته يعدل من الكثير في أفكاره حيث أطلق عبارته الشهيرة "الإسلام دين العلم والمدنيـــة " وجعلتـــه يرسم مسارا أخر يعتمد على تحقيق الأهداف التوفيقية لكونها أكثر من يستطيع إحداث تحولات تاريخية هادئة وفعالة تحفظ للذات ذاتها وتزينها بالجماليات والتسهيلات التـــي تعتبـــر أكبـــر مزايـــا الحداثـــة الغربية،وفي اتجاه " التقريب بين الذات و متطلبات العصر" [63] ص اتجهت كل مجهودات محمد عبده الأخيرة.

أما فرح أنطوان فكان على النقيض من هذا تماما فقد انطلق من نقد كـــل الظـــاهرة الإســـلامية السلوكية و الفكرية و حاول إعادة ترتيبها و معرفة منطقها الداخلي التي قال بأنها لا تساير العصرنة و تعطل حركة الانتقال التاريخي وعليه وجب الانتقال الفوري إلى تبني خيارات الحداثـــة الغربيـــة ويجب أن يحسم الأمر في النهاية لصالحها، فالإشكاليات السوسيولوجية المطروحة على الساحة العربية لا تجد في العقل التقليدي المتسم بالعقل فقط أي أجوبة موضوعية رغم الحاجة الملحة للأمة العربيـــة لتجاوز تأخرها التاريخي الشامل [54] ص 54-56، و ربما هذا ما يتفق مع الطروحات الراديكاليـــة لـــصادق جلال العظم التي نظمنها كتابة " نقد الفكر الديني " الذي أعلن فيه القطيعة غير المسبوقة مع

التراث بمعانيه الرمزية و الأخلاقية و التعاملية، و مارس عملية نقدية حادة ضد كل ما هو تقليدي وتراثي و سلفي ، اعتبر صراحة أن العقل الديني في الثقافة العربية لا يتسع لاستيعاب ظروف الحياة العصرية و يقف حيالها موقفا سياسيا بغير وعي و لا إدراك لنزاتبية الحركة التاريخية الحتمية [70] ص 87،ص88، وما يؤخذ على مواقف القطيعة من التراث أنها أعلنت مواقع ومنطلقات إيديولوجية مختلفة [71] ص 33، ولم تتسم إلى حد بعيد بالموضوعية والواقعية العلمية المطلوبة .

ولعل هذا النوع من الطروحات لم تتسم بالموضوعية إلا مع الإبداعات الفكرية التي جاء بها عبد الله العروي في كتابه الشهير" مفهوم العقل العربي مقالة في المفارقات" الصادرة عام 1996، وقبله المفكر الجزائري المغترب محمد أركون في مؤلفه " نحو نقد العقل العربي " الصادر عام 1984 حيث يتجه هاذين المفكرين إلى نقد العقل العربي التراثي في صورته التقليدية والتي أثرت مباشرة على سيرورة المجتمع العربي المتخلفة والمفككة في علاقاتها الثقافية و السياسية فالتراث سكت عن كثير من انشغالات المجتمع والفرد نموذجا تكراريا للأسلاف في إطار ما يسميه " **أركون** "بنمط إنتاج المجتمعات التقليدية [72] ص 162، وعليه ليشهر " **أركون**" نقده الجذري المعرفي حتى يتمكن من تفتيت بنية التقاليد التي يعتقد بشأنها أنها تختلط بين الأسطوري والتاريخي ،وتحصر وظيفة العقل في النقل وتأويل الوحي وما ينتج عنه من رفض للعقلانية المادية وتثبيت هيمنة المقدس [72] ص 50، أما عبد الله العروي فهو يبني مشروعه الحضاري على تحديد موقفه من التراث القائم على النقد وفق هندسة فكرية مرتبة ومنتظمة ورفض الدعوات المتنامية في المجتمعات العربية للعودة للتراث والتي يسميها بالدعوات النصية التقليدية المتضخمة في أدبيات الحركة الإسلامية [73] ص 88،ص89، ويعتقد عبد الله العربي أن الارتباط الأعمى والمطلق بالتقاليد يشكل في الراهن العربي آلية سيكولوجية تفويضية وحنينا رومانسيا أكثر مما يشكل عملا واعيا ومعقولا لتجاوز مرحلة تاريخية حرجة ، ونجده في كتابه " العرب و الفكر التاريخي " يدعو بجرأة فريدة إلى ضرورة إجتثاث الفكر السلفي و النزعة التوفيقية من محيطنا الثقافي وذلك في إطار نقده لتيارات الفكر الإسلامي المعاصر خاصة لأفكار أنور الجندي أبو الأعلى المودودي، بهاء الدين الأميري و فهمي هويدي و غيرهم، ويظهر عبد الله العروي من أكبر الدعاة إلي الحداثة السياسية وصاحب الأطروحة الأكثر جذرية في اجتثاث المنظور السلفي و التقليدي، فهو يعتبر التاريخ وحدة إنسانية مشتركة بين جميع البشر وهي غير قابلة لتفتيت و التجزيئ، و على كل الإنسانية مشرقا و مغربا أن تتعلم من دروس الحداثة الغربية ، عقلانيتها، فالتراث العربي عمل على إخماد ثورة العقل المبدعة بقيود فقهية يسميها بـ " فقه الأوامر " [42] ص 359، وحتى يتخلص الراهن العربي من سطوة العقل التقليدي نجد عبد الله

العروي يتجه أكثر فأكثر نحو التماهي و الذوبان في الحداثة الغربية و محاولة تفجير الجوانب غير المفكر فيها و المسكوت عنها قصد تكسير الطابوهات الجاثمة على قلب المجتمع العربي .

لكن المشروع الذي نظر له عبد الله العروي واجه الكثير من الانتقادات فالتماهي في الحداثة الغربية لتجاوز التأخر التاريخي قد لا يؤدي إلى تخليصنا من مفارقات وتناقضات التقليد بينما ينتج مفارقات جديدة تبتدئ من هشاشة صورة الحداثة في المخيلة والواقع العربي، مما يترتب عنه الابتعاد عن الواقع وبناء تصورات خاطئة عن انشغالاته ورغباته الحقيقية، ويظهر الموقف النقدي للتقاليد أكثر اعتدالا مع حسن حنفي ونصر حامد أبو زيد الذي أكد على ضرورة إخضاع العقل السلفي التراثي التقليدي وما يترتب عنه من سلوكات وأنماط معيشية ونظم سياسية واجتماعية وثقافية إلى محك النقد وإخراج المجتمع العربي من تلك المنظمات المسيجة والمغلقة وعلى الفرد العربي أن يزحزح تلك المقولات الأسطورية عن طريق استبدالها بالعقلانية وبناء وعي عربي جديد أكثر حيوية ومجردة من التقليد الأعمى والإتباع الخاضع، مع ضرورة عدم الانغلاق على الذات ورفض الأخر[74] ص 48، وهذا لا يعني كما أكد حسن حنفي الرفض المطلق لكل ما هو تقليدي وتراثي والاتجاه في نفس الوقت نحو تقليد الحداثة الغربية بطريقة دغمائية عمياء، فالتقاليد لا تخلو من أسرار وكنوز تحتاج إلى بحث وقراءة جديدة معاصرة [50] ص 107، فالتقاليد كائن حي يعيش معنا ويؤثر فينا ومازال يحدد تصرفاتنا والتشخيص وبوعي نقدي وليس بانبهارية القراءات الغير، ويرى حامد أبو زيد أن قدرنا اليوم هو الانفتاح على جميع منافذ الحداثة ولكن دون أن توقع فينا الصدمة التاريخية التي تجعلنا نبني ثنائيات تناقضيه وإنما نفهم واقعنا جيدا حتى لا ننبطح عقلنا الإسلامي من أن يباشر في وضع مساهمات في بناء مجتمع سليم [50] ص 108.

لكن مواقف المفكرين والمبدعين العرب لا تتوقف عن حدود رفض التقاليد أو رفض الحداثة بل هناك تصورات موضوعية أخرى ومواقف أخرى من العلاقات التي يجب أن تجمع بين الحداثة والتقاليد، وهذا يظهر خصوصا في طروحات الأستاذ محمد عابد الجابري الذي رافع عن التراث وضرورة إعادة قراءته وإنتاجه لجعله مسايرا للراهن العربي .

بداية يرى محمد عابد الجبري أن إشكالية الحداثة والموقف من التراث بمختلف تجلياته التقليدية والسلفية يتطلب منا دراسة واسعة ومعمقة لحصر نوعية التحولات والتغيرات الحاصلة في المجتمعات العربية عموما والمغربية على وجه الخصوص ومن ثم ايجاد الإيجابات العلمية الصحيحة عن أسئلة مستقبل البنية الاجتماعية العربية التقليدية في عالم الحداثة [75].

إتسمت محاولات الجابري بمجهودات تهدف إلى رسم علاقة ايجابية مع التراث فهو اكد ان القراءات النقدية لا يجب أن تتخل عن هواجس الحاضر المركزية حيث لا يجب الانصياع المطلق لدعوات القطيعة مع ما هو تقليدي. فإمكانيات واحتمالات الاستمرارية والتواصلية كثيرة جدا ومن الضروري البحث فيها والتنقيب عنها باستمرار [71] ص 131، ويظهر الجابري متجاوزا للتركيب النظري السائد عند اركون و عبد الله العروي ويظهر أكثر إيمانا بوجود عناصر ونقاط التوافق والمواءمة عبر ما يسميه " التدرج التوفيقي بين الحداثة والتقاليد" [71] ص 132،ص134' فوظيفة العقل العربي الأساسية اليوم هي أن يحدد بصراحة وبدقة موقف من التقاليد والعمل على وقف التوتر السائد في موضوعه القائم على الاستمرارية التي تحافظ على الذات، أو العقلانية ذات المرجعية الذاتية، فالماضي ما زال في واقعنا مرجعا أساسيا ولم يعد من حقنا الادعاء بأنه خارج ذواتنا فالتفاعلات التي حدثت خلال أكثر من قرن من الزمن بيننا وبين الأخر (الغرب) تدفعنا حتما إلى إدراك التركيب الحاصل في ذواتنا من جهة وفي علاقاتنا بالغرب وعلاقته بنا من جهة أخرى، فالتاريخ في نظر **الجابري** قادر على توفير شروط التصالح بين الحداثة والتقاليد .

عند قراءة التراث عند الجابري لا تعني أبدا استعادة الماضي في اللحظة الراهنة بنفس محتوياته التراثية والتقليدية فذلك غير ممكن عمليا وهي مسألة تختلط فيها الهواجس والأوهام والأحلام وتؤشر على وعي ينقصه الإدراك الواعي بمقتضيات الزمان وتداخل الأزمنة، وإنما تعني الحفر في التقليد للبحث عن المقومات التي تتناسب والحداثة أي البحث عن تاريخ أخر و سياق آخر مختلف لسياقها لكنه يمتلك كل المقومات التي تحوله إلى جذر آخر لها[76] ص 61، وذلك بدلا من الاستغراق في التغريب الذي يكاد يتحكم في التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما يرتبط بها من بنيان.

2.2.3. التقاليد والحداثة صراع الهوية في الجزائر

لعبت المدرسة الكولونيالية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الممتدة بين 1830 و1962 دورا في إنتاج جيل مهجن ثقافيا يؤمن برسالة التمدنية والحضارية لفرنسا بدعوى التشبث بالعصرنة والعمل على إلحاق المجتمع الجزائري بركب الحداثة التي تضمن الرفاه والنمو للمجتمع وتخليصه من أسباب التخلف والتقهقر الحضاري التي توارثها من العصور الغابرة والتي أصبحت تفتقر القدرة الذاتية في مسايرة الواقع وتطوراته المتسارعة. وقد تلقى هذا الاتجاه مقاومة عنيفة من طرف الاتجاه الوطني. وقد كان بيان أول نوفمبر 1954 ضربة قوية وعميقة للطروحات التغريبية لأنه وضع المجتمع الجزائري في الإطار العربي الإسلامي بعيدا عن أوهام وأحلام الإلحاق التي خطط لها جاك سوستال و لاكوست من خلال مخططات سياسية واجتماعية وثقافية وعسكرية رهيبة كان هدفها إزالة

الشخصية الجزائرية ومسخ هويتها [77] ص 74،ص75، غير ان الاستقلال السياسي لم يضع حد لهذا الصراع حيث ظهرت اشكاليات اجتماعية كبرى، تمثلت اساسا في فكرة المشروع الاجتماعي الذي يجب أن يتبناه المجتمع الجزائري ومن هنا طرح التيار الوطني بكل اتجاهاته الاشتراكيه والإسلامية – في تلك الفترة مشروعا اجتماعيا أصيلا يحافظ ويكرس الهوية العربية الإسلامية للمجتمع الجزائري، في حين طرح التيار التغريبي مشروعا مخالفا أكثر ارتباطا بالثقافة الغربية والفرنسية على وجه التحديد كمحاولة لتكريس بعض المظاهر المادية للحداثة الغربية و أكثر بعدا عن مظاهر الأصالة والهوية الثقافية.

وعلى هذا الأساس فقد اخذ الصراع بين الحداثة والتقليد في تحديد طبيعة هوية المجتمع الجزائري طابعا سياسيا، فظهر بذلك التيار العلماني اللائيكي الرافض لهويته العربية الإسلامية واعتبارها دخيلة، وذلك من خلال رفض مظاهر للحضارة العربية الإسلامية خاصة فيما يتعلق باللغة العربية ومظاهر التدين واجتثاث قانون الحالة الشخصية وقانون الأسرة من أحكام ومصادر الشريعة الإسلامية، وعمل هذا التيار على إقرار قانون التعدد اللغوي كصيغة لتمكين الفرنسية على حساب اللغة العربية [61] ص 147، وكذلك العمل الدؤب على تجميد استعمال اللغة العربية ومحاولة تغيير قانون الأسرة الحالي بقانون بديل ،وقد ترتب على هذه المحاولات المتكررة وقوع المجتمع الجزائري في الإشكالية الازدواجية التعليمية والازدواجية اللغوية التي خلقت فئات اجتماعية متعارضة المصالح والاهتمامات، و متضاربة الاتجاهات الفكرية والثقافية وربما هذا الذي عملت على تحقيقه القوة الاستعمارية، حيث يقول ألان دوكو الوزير الفرنسي السابق للفروكفونية " الجزائر بوابة إفريقيا لو استقلت شخصيتها الثقافية والحضارية استقلالا كليا عن فرنسا لأصابت عدونها كل المستعمرات الفرنسية بإفريقيا وعليه كان واجبا على فرنسا تكريس ازدواجية اللغة في هذا البلد لتضمن بقائها الدائم فيها "[78] ص 78، ولم تتوقف محاولات تكريس الازدواجية عند حدود اللغة ولكن تعدتها إلى محاولات فرض الازدواجية الدينية، ولما فشلت في هذا المنوال لجأت إلى تخريب العقيدة الإسلامية الصحيحة وفرض المعتقد الخرافي قصد التشويش على الرسالة الحضارية الأصيلة للإسلامية، فالوحدة الدينية كالقسام الديني يمكن أن يتفق كل منهما مع ازدهار الثقافة وانحلالها، وفي هذا المعنى يشير الدكتور محمد السويدي أن تراثنا الروحي أدى دورا قياديا في تغذية الشخصية الوطنية وتقوية الدفع الثوري ضد الاستعمار الفرنسي " ويقول أيضا " وأي جمود أو تخلف حضاري نوصف به فهو ليس منبثقا من طبيعة تراثنا الروحي أو قيمنا الثقافية ولكنه عنصرا دخيلا فرض علينا من أجل السيطرة السياسية والاقتصادية والدينية التبشيرية [79] ص 43، ويلاحظ جليا أن هذا الاتجاه ربط الانخراط في مسارات الحداثة بضرورة الانسلاخ عن التقاليد و التراث ومسايرة التغيرات الثقافية

الحاصلة في العالم الغربي ،فالشخصية الوطنية في نظرهم عاجزة عن الإلمام بكل بما تنتجه الحداثة من علاقات اجتماعية جديدة و تكنولوجيات خارقة وعلاقات سياسية وإنسانية تزيل كل الحدود وتحطم الهويات المحلية .

وخلافا لهذا الاتجاه عمل التيار الوطني العربي الإسلامي على التأكيد المطلق على الامتدادات العربية الإسلامية للهوية الجزائرية وكل مواثيق هذا التيار تؤكد على هذا البعد، وذلك بداية من أدبيات حزب الشعب الجزائري مرورا بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ووصولا إلى بيان أول نوفمبر الذي كرس عمليا هذا الموقف [61] ص 143.وكذا مختلف دساتير الجزائر المستقلة.

ويعتقد رواد هذا الاتجاه أن الانخراط في مسار العصرنة والحداثة لا يقتضي أبدا التخلي عن الهوية والثقافية المحلية، فالمجتمعات لا تستطيع ملاحقة التطورات الحداثية عن طريق إضاعة الذات بل إن المطلوب هو تأسيس حالة التوازن المجتمعي والتي لا تتم إلا على قاعدة الهوية وتفعيل وجودها وليس من خلال تكديس أفكار مستوردة كما تكدس الأجهزة التكنولوجية دون مراعاة الجوانب الاجتماعية المختلفة المترتبة عنها 80] ص 180. كما أن إهمال الذات وتجاوز معالمها الثقافية الأصلية وخصوصياتها المميزة لها لا يؤدي بالضرورة إلى فهم الأخر فهما دقيقا وإنما ذلك قد يؤدي في المقابل إلى التقليد الأعمى والانبهار بكل ما يصدر عنه ومحاولة إتباعه بلا دراية وداعي كاف، فالمغلوب مولوع بتقليد من هو أقوى منه، ويلاحظ أن المجتمع الجزائري غداة حصوله على الاستقلال أنه دخل هذه المرحلة الجديدة من تاريخه وهو يفتقد إلى مشروع حضاري واضح وأصيل الأمر الذي نتج عنه فراغ مفاهيمي وقيمي في نفس الحد الذي لم يعي فيه الشعب الجزائري بعد بما فيه الكفاية لطبيعة المرحلة الجديدة التي أصبح يعيش فيها وطبيعة تحدياتها ،كما يشير إلي ذلك الأستاذ مالك بن نبي [56] ص 256. ويعتقد الأستاذ مولود قاسم أن الثورة الجزائرية التي انتهت بالاستقلال السياسي لا تستطيع أن تضمن مستقبلها إلا إذا ثبتت على ارض الواقع كل صور هويتها وثقافتها وعقيدتها ، فالروح الإسلامية كانت تمثل في الماضي القريب حصانتنا ضد اقتلاع الذات، ويجب أن تعزز فينا هذه الحصانة اليوم في مواجهة كل الإيديولوجيات ورواسب الاستدمار، وكل ما يرد إلينا من أنواع فكرية ومشارب حضارية تستهدف التأثير السلبي في مقوماتنا وخصائصنا [56] ص 256،ص257، وعلى منظوماتنا التربوية أن تعمل على تبني وحدة الهوية واللغة والثقافة، وهذا لا يعني المكوث عند حدود الانطواء على الذات، فالهوية ليست مجرد نصوص تقليدية جامدة وقوالب سلوكية متحجرة وإنما هي القدرة على الاستفادة من التجارب الناجحة ورسوخ الوعي في فهم الواقع دون التأثر السلبي بروافد الغير، فلكل امة شخصيتها الخاصة التي تبنيها على أساس لغتها وعقيدتها ولم يكن ذلك حائلا أمام

الحاصلة في العالم الغربي ،فالشخصية الوطنية في نظرهم عاجزة عن الإلمام بكل بما تنتجه الحداثة من علاقات اجتماعية جديدة و تكنولوجيات خارقة وعلاقات سياسية وإنسانية تزيل كل الحدود وتحطم الهويات المحلية .

وخلافا لهذا الاتجاه عمل التيار الوطني العربي الإسلامي على التأكيد المطلق على الامتدادات العربية الإسلامية للهوية الجزائرية وكل مواثيق هذا التيار تؤكد على هذا البعد، وذلك بداية من أدبيات حزب الشعب الجزائري مرورا بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ووصولا إلى بيان أول نوفمبر الذي كرس عمليا هذا الموقف [61] ص 143،وكذا مختلف دساتير الجزائر المستقلة.

ويعتقد رواد هذا الاتجاه أن الانخراط في مسار العصرنة والحداثة لا يقتضي أبدا التخلي عن الهوية والثقافية المحلية، فالمجتمعات لا تستطيع ملاحقة التطورات الحداثية عن طريق إضاعة الذات بل إن المطلوب هو تأسيس حالة التوازن المجتمعي والتي لا تتم إلا على قاعدة الهوية وتفعيل وجودها وليس من خلال تكديس أفكار مستوردة كما تكدس الأجهزة التكنولوجية دون مراعاة الجوانب الاجتماعية المختلفة المترتبة عنها 80] ص 180. كما أن إهمال الذات وتجاوز معالمها الثقافية الأصلية وخصوصياتها المميزة لها لا يؤدي بالضرورة إلى فهم الأخر فهما دقيقا وإنما ذلك قد يؤدي في المقابل إلى التقليد الأعمى والانبهار بكل ما يصدر عنه ومحاولة إتباعه بلا دراية وداعي كاف، فالمغلوب مولوع بتقليد من هو أقوى منه، ويلاحظ أن المجتمع الجزائري غداة حصوله على الاستقلال أنه دخل هذه المرحلة الجديدة من تاريخه وهو يفتقد إلى مشروع حضاري واضح وأصيل الأمر الذي نتج عنه فراغ مفاهيمي وقيمي في نفس الحد الذي لم يعي فيه الشعب الجزائري بعد بما فيه الكفاية لطبيعة المرحلة الجديدة التي أصبح يعيش فيها وطبيعة تحدياتها ،كما يشير إلي ذلك الأستاذ مالك بن نبي [56] ص 256. ويعتقد الأستاذ مولود قاسم أن الثورة الجزائرية التي انتهت بالاستقلال السياسي لا تستطيع أن تضمن مستقبلها إلا إذا ثبتت على ارض الواقع كل صور هويتها وثقافتها وعقيدتها ، فالروح الإسلامية كانت تمثل في الماضي القريب حصانتنا ضد اقتلاع الذات، ويجب أن تعزز فينا هذه الحصانة اليوم في مواجهة كل الإيديولوجيات ورواسب الاستدمار، وكل ما يرد إلينا من أنواع فكرية ومشارب حضارية تستهدف التأثير السلبي في مقوماتنا وخصائصنا [56] ص 256،ص257، وعلى منظوماتنا التربوية أن تعمل على تبني وحدة الهوية واللغة والثقافة، وهذا لا يعني المكوث عند حدود الانطواء على الذات، فالهوية ليست مجرد نصوص تقليدية جامدة وقوالب سلوكية متحجرة وإنما هي القدرة على الاستفادة من التجارب الناجحة ورسوخ الوعي في فهم الواقع دون التأثر السلبي بروافد الغير، فلكل امة شخصيتها الخاصة التي تبنيها على أساس لغتها وعقيدتها ولم يكن ذلك حائلا أمام

تطورها وتقدمها ،ففرنسا تقدمت بلغتها وهويتها ،وكذلك الحال بالنسبة لبريطانيا وألمانيا فلماذا يتغير الأمر عندنا [81] .

3.3.التقاليد وسيرورة الحياة الاجتماعية و الفردية

1.3.3 التقاليد وصناعة النظام الاجتماعي

كل تجمع بشري له خصائصه التي تميزه وهي ليست فقط سمات وملامح يعرف من خلالها، بل هي في النظام الذي يؤسس عليه أي تجمع إنساني ويحدد نوعية تفاعلية ويعمل على تحديد نمط الحياة، فهو بمثابة التناسق الحقيقي للوجود الاجتماعي للأمة، ومنه تنتج طرقها وأساليبها وأنماطها المتميزة في التصرف والتعامل، والنظام الاجتماعي هو في حقيقته نظام معنوي أو ضمني لكنه يسير ويوجه النظام المادي، ولهذا نجد في الغالب تصادما بين النظم الرسمية الوافدة والنظام الاجتماعي الأصلي المبني على القيم والمعايير التراثية أو التقليدية، خاصة إذا تعلق الأمر بالصدمة التاريخية التي أحدثها النظام الغربي أثناء طرحه كبديل للنظام الاجتماعي لدى المجتمعات العربية الإسلامية ،ولعل هذه الصدمة تحيلنا إلى البحث عن مصادر إنتاج وتكوين النظام الاجتماعي وأساليب بقائه واستمرارية مقاومته، وقد اهتم علماء الانتربولوجيا كثيرا ببنية النظام الاجتماعي للاجتماع الإنساني [66] ص 97. وقد أكدوا في مجامعهم على أن النموذج الحياتي الذي يفرض أي نظام اجتماعي لا يمكن أن ينتشر بدون انتشار الثقافة والتقاليد والقيم التي قام عليها، فالتقاليد في الحقيقة هي هوية هذا النظام وهي التي تعمل على تحقيق عدم الاختلاف بين الفرد والمجتمع [66] ص98، ص99.

ويعتقد الدكتور صادق جلال العظم أن التقاليد هي المحرك الحقيقي لكل التنظيمات الاجتماعية لهذا يصبح للنمط الأسري مثلا أهمية كبيرة وقصوى في الشؤون السياسية المعاصرة، فاختلاف الأنماط الأسرية عبر مختلف الحضارات والمجتمعات يعتبر عائقا و مانعا حيويا أمام هيمنة العولمة الأمريكية وهيمنة السوق الغربية التي تتخذ فكرة حقوق الإنسان وتحرير المرأة وحقوق الأقليات العرقية والدينية ذريعة لها لاختراق وتفكيك النظام الاجتماعي التقليدي الحصين، وهذا الاختلاف ليس وليد الصدفة وإنما هو نتاج طبيعي لذالك الاختلاف القائم بين التقاليد التي تصنع الثقافة وهوية أي امة كانت [82] ص 257. و يعتقد الأستاذ محي الدين صابر في كتابه التغير الحضاري و تنمية المجتمع أن وظيفة التقاليد ليس المحافظة على المظهر الفلكلوري وإنما هي صناعة النظام الاجتماعي وضبط أدوات سيطرته على الإفراد . فالتقاليد في نهاية المطاف هي خلاصة المسار الثقافي والقيمي للمجتمع وبها تتم تحديد طبيعة هذا المجتمع، وهي الوحيدة المخول لها تصنيف الحقوق والواجبات الفردية "وكذا طبيعة المكانة الاجتماعية والأدوار والوظائف التي يحضى بها كل فرد ،وبصيغة أخرى

فالتقاليد تتحكم في النظام الاجتماعي بكل تجلياته ونشاطاته السياسية والاقتصادية والثقافية [83] ص105.

ويرى الدكتور رفيق حريري أن سيادة التقاليد في الوطن العربي تنشط في اتجاهين متكاملين وهما: الاتجاه الفردي الذاتي والذي يطبع الشخصية بعقلية وسلوكات نموذجية ، والاتجاه الاجتماعي والذي تفرض التقاليد من خلاله قيما مشتركة تنظم الحياة العربية من خلال الإيمان العميق للناس بها [58] ص 98. فقيم اجتماعية مثل الاحترام والحياء وطاعة الوالدين الهدف منها ضبط توازن الأسرة وضمان استمرارها في إطار التقاليد التي تكتسب شرعية تاريخية وقداسية دينية، وقيم أخرى مثل طاعة ولي الأمر والتضامن الهدف منها ضبط التوازن الاجتماعي العام وفق ما تقتضيه الأطر العامة للتقاليد ذات الطابع الإلزامي الذي يعبر عن إيمان الناس واعتقادهم بها، وليس لكونها نظاما قانونيا أو سياسيا. وهكذا تصبح القيم التي تفرضها التقاليد تتحكم في كل فعاليات النظام الاجتماعي، أي هي الإطار الحاكم لكل الجماعات والمؤسسات الاجتماعية، كما أنها هي الإطار الحاكم لكل الأفراد، ومنه تتحول إلى المنبع الأساسي لحكم الدولة وكل الأنظمة السياسية والاقتصادية والقانونية [58] ص 97.

هذا وإذا عدنا إلى الحياة الاجتماعية نلاحظ أن كل فرد فيها مكلف بأداء دور أو أدوار معينة ومحددة ويختلف الدور الذي يقوم به الفرد بحسب الموقف أو موضوع الفعل أو الجهة التي يمارس فيها هذا الدور سواء كانت فردية أو جماعية ،وفي الأخير نسجل أن الأدوار هي التعريف العملي والتطبيقي لمسألة الواجبات التي تتحدد بطريقة تراكمية عن طريق العرف والتقاليد [58] ص 101، فدور الأب هو مجمل الواجبات التي يكون عليه القيام بها وفق ما هو متفق عليه اجتماعيا، وأول ما تفعله التقاليد لنظام الواجبات داخل المجتمع هو العمل على تحقيق التكامل عن طريق تعدد الأدوار الذي يضمن توزيعا عادلا ونموذجيا للمسؤوليات، الأمر الذي يحول دون وقوع الصراع ،كما أنها تعمل على منع التعارض والتماثل، لان التقاليد تحدد لكل فرد ما يفعله تجاه الآخرين، وما يجب على الآخرين أن يفعلوه تجاهه، وعلى هذا الأساس تصبح التقاليد أداة عملية تعمل على ضمان استقرار وتوازن البيئة الاجتماعية من خلال ضمان عدم التداخل في الأدوار وتحديد المجالات التي يتحرك فيها كل فرد، وكل إخلال بهذه المقاييس يؤدي حتما وبصفة آلية إلى خلل في طبيعة وظيفة النظام الاجتماعي[84] ص 14. ويشير سامي أدهم إلى أن التفكك والتذبذب والتحلل الحاصل في بنية الدور الاجتماعي والقواعد الحاكمة في المجتمعات العربية يعود في الأساس إلى التراجع عن الامتثال للقيم الاجتماعية التي تفرضها التقاليد العربية في توزيع وتصنيف الأدوار[85] ص 110. والتقاليد ليست مجرد ماضي وإنما هي في الحقيقة مصدر أساسي من مصادر الهوية التي تضبط البناء الاجتماعي العام وتؤثر مباشرة في أدائه الوظيفي، كما أنها تحدد القيم الحاكمة أو القيم الفاعلة في حياة الأمة التي تبني عليها تصورات

وتابع لا أكثر [88] ص 134،ص135، وبناءا على هذا فان الخطوة الأولى الواجب الانطلاق منها لصناعة المستقبل العربي هو تحرير الأمة من التفكك الداخلي وإعادة التقاليد وتمكينها من أداء دورها الحقيقي في ترتيب سلوك الإفراد، ومن هنا تظهر أهمية عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة، فالمجتمع يحتاج في نهضته إلى أن يعيد بناء ذاته من الداخل ولا يمكن أن يحدث هذا في غياب الأسرة لأنها هي الحاضن الحقيقي لتقاليد وقيم المجتمع، وهي التي تعيد إنتاج واستنساخ تقاليده عبر توارثها عن طريق الأجيال المتلاحقة وتجسيدها في تصوراتهم وسلوكاتهم ،أي أن الالتزام بالتقاليد سلوكيا يمر حتما عبر قنوات التنشئة الاجتماعية الممتدة عبر فضاءات الأسرة المختلفة والمتنوعة .

ويعتقد الدكتور رفيق حبيب انه كلما أبحرنا في الموروثات الشعبية وجدنا انساقا تقليدية أخلاقية وثقافية متوازنة ومتكاملة يمكن أن تعد فكرا داخليا لنظامه الخاص معرفيا ومفهوميا. فرغم أن البعض يرى أن الثقافة والفكر هما من انتاجات العقل المثقف والمتخصص ،لكن الحقيقة تؤكد لنا أن كل نمط سلوكي يشكل بدوره إنتاجا فكريا ضمنيا يعكس طبيعة العلاقات التي تجمعه بالتقاليد والقيم السائدة في البنية الاجتماعية التي ينتج فيها [58] ص 194، أي أن السلوك الفردي هو التعبير العملي واللفظي عن هوية المجتمع وثقافته.

أما الأستاذ علي حرب فيطرح إشكالية تاريخية كبيرة وهي كيفيات تحقيق التوازنات السلوكية بين التقاليد من جهة وبين الموروثات الوافدة إلينا تحت مسميات الحداثة أو العصرنة أو العولمة، فإذا حاولنا تشخيص وفهم ظواهر الإخفاق ومأزق الوقائع الثقافية والفكرية والأخلاقية السلوكية داخل المجتمع العربي المعاصر فنجد أنها مرتبطة بالداخل أكثر من الخارج وذلك من خلال تكريس إيديولوجية الفشل والهزيمة في التعامل مع السلوكات التي تفرضها ما بعد الحداثة والعولمة فلا يوجد أي حرج في اعتقاده من محاكاة الأخر في الضفة الغربية، والنهل من مفاهيمه وتصوراته، فنحن في زمن المواطن العالمي والمدينة العالمية الجديدة ذات النمط الاستهلاكي الجديد، والمظاهر الحديثة كلها تفرض سلوكات جديدة وتحدث تغيرات جذرية على المستوى الكوني بأسره [89] ص 61، وعليه فان أهم التحديات التي تواجه الفكر المتجدد هي طرائق الحكم على السلوكات السائدة بين الناس، وكيف يمكن التميز بين الأنماط الايجابية وتلك السلبية المتعلقة بالتراجع الحضاري، حيث يلاحظ اندفاع البعض لنقد السلوك الشعبي الشائع لدى الغالبية من الناس، ومن هنا تظهر واحدة من الأزمات التي تواجه أي فعل حضاري مستقبلي، فهل كل توجه مستقبلي يستوجب رفض بعض الأنماط السلوكية الشائعة، وهل ما يواجهه بعض المثقفين من نقد للسلوكات هو نقد موجه للتقاليد، أم يعبر عن موقف فئة لها ثقافتها المتميزة، الأمر الذي قد يترتب عنه وجود قطيعة بين النخبة المثقفة و بين باقي الفئات الاجتماعية الأخرى بسبب عدم قدرتها على فهم السلوكات السائدة. و في الحقيقة فالمجتمع العربي بحاجة ماسة إلى

فهم السلوكات السلبية و كذا فهم السلوكات الإيجابية و التعرف على أسبابها و كيفيات تثمين الإيجـــابي وتغيير السلبي و لعل هذا هو أبرز الأدوار المنوطة بالطليعة المثقفة المكلفة بقيادة المجتمـــع العربـــي وتوجيه سلوكات أفراده نحو الاستفادة الجيدة من تجارب المجتمعات الأخرى و ربطها عمليا بالتحديات الحقيقية و المصيرية التي تواجهها، فإذا كانت أهمية التجديد الفكري و الثقافي تفرض نفســـها كحتميـــة تاريخية فهي لا تعني على الإطلاق قطع أواصر التلاحم و الترابط بين التجديد و التقاليد في صـــناعة سلوك الفرد العربي.

4.3. خـــاتمـــة الفصـــل

إن التمسك بالتقاليد و العمل على إحيائها لا يجب أن يكون بناء عن حب وولع بالماضي وتعلق به و فقط، و لا تمسكا أعمى بالقديم. بل يجب أن يكون إيمانا عقلانيا و عاطفيا بالذات الحضارية للأمة، و كذلك هو إيمان بتجربة التاريخ وتقرير موضوعي لما أنجزته المجتمعات عبر مراحلهـا التاريخيـة المتنوعة. والواجب أيضا هو الاستفادة العلمية من تقاليدنا الأصيلة و قيمنا الأخلاقية، فإذا أردنا أن نجدد حياتنا فلا نجد بعد ذلك مجالا للقطيعة و الانسلاخ، وإنما يتم هذا التجديد عبر التواصل التاريخي الـذي يمكننا من تحقيق الذات التي نريدها و نكون المجتمع الذي نرضى به و نختار المصير و المستقبل الذي يناسبنا و نرسم الطريق الذي يعبر عنا فعلا.

فالمطلوب هو العمل و السعي على تحقيق التوازن في حياتنا الحاضرة بين ثوابـت التـراث والهوية الثقافية و بين متطلبات العصر بمختلف أشكالها و أدواتها، فلا توجد أمة تستطيع أن تغير مـن حالها نحو الأفضل و الأحسن ما لم تمتلك حلما جماعيا تناضل و تتجتهد من أجل أن تحققه و تجسـده مستقبلا، و لا يمكن لأي أمة أيضا أن تحيا من أجل تحقيق أحلام أمة أخرى، بل إننا نستشهد من أجـل قيمنا ومستقبلنا و حقنا في البقاء و التطور و الحياة.

الفصل4
الأسرة الجزائرية وثنائية الحداثة والتقاليد

يرتكز البناء الاجتماعي العام على بنيات فرعية ذات أهمية بليغة في الحفاظ على النظام الاجتماعي وضمان استمراره وتوازنه، وأبرز هذه الوحدات على الإطلاق الأسرة، لما تتمتع به من أهمية قصوى في التنشئة الاجتماعية وفي نقل الموروث الحضاري والقيم الأخلاقية والمعتقدات الدينية وغيرها ،ولأنها أيضا محورا أساسيا يلعب دور الوسيط الرابط بين المجتمع وبين الإفراد،ونظرا لهذه الأهمية القصوى واجهت الأسرة الجزائرية الكثير من التحديات في الماضي والحاضر والتي كانت تهدف في مجملها إما لزعزعة استقرارها وفصلها عن أصولها خدمة للمطامح والمصالح الاستعمارية وإما لمنعها من أدائها لأدوارها الحضارية الأساسية .

وعليه فقد شهدت الأسرة الجزائرية الكثير من التغيرات على مستوياتها البنيوية والوظيفية نتيجة للأسباب السابقة الذكر، وكذلك كانت هذه التغيرات كنتيجة حتمية للسياسات التنموية المسطرة بعد فترة الاستقالة وسنحاول في هذا الفصل الكشف عن علاقة الحداثة كتيار فكري وثقافي وسياسي غربي بنوعية التغيرات الطارئة على الأسرة الجزائرية وذلك من خلال تحديد أولا مفهوم الأسرة الجزائرية وتناول أهم مراحلها التاريخية واهم التشريعات الثقافية التي حاولت ضبطها وتسييرها، ومعرفة طبيعة بنية هذه الأسرة من حيث حجمها والأدوار والمكانة التي يحتلها كل فرد فيها وطبيعة العلاقات بداخلها ،وكذلك محاولة إجراء مقارنة بين الحداثة وتنظيرها للأسرة، وتحديد مفهوم الأسرة ووظيفتها وبنيتها وفق التنظيم التقليدي.

1.4. في مفهوم الأسرة الجزائرية

1.1.4. تعريف الأسرة الجزائرية:

اهتم مختلف المفكرين عبر التاريخ وعبر العالم بموضوع الأسرة الإنسانية للتعرف على كيفية نشأتها وما هي تركيبتها وأدوارها ومستقبلها، وقد أصبحت هذه الدراسات أكثر دقة وأكثر جدية بعدما استقل علم الاجتماع عن الفلسفة الدغمائية وأصبح علما قائما بذاته له موضوعه ومنهجه المستقل

والخاص به، حيث أصبحت الأسرة تحتل حيزا ومجالا كبيرين في دراسات هذا العلم الجديد نظرا لما تتمتع به هذه الأخيرة (الأسرة) من دور بارز في مختلف النشاطات الاجتماعية، وقد اتفقت هذه الدراسات عموما على أن الأسرة الإنسانية في طبيعتها هي إتحاد تلقائي واجتماعي تحركه وتؤدي إليه الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة دوما إلى الالتحام والتعاون والاجتماع الذي يؤدي إلى المحافظة على بقاء واستمرارية الجنس البشري، والأسرة بالمفهوم السوسيولوجي هي التقاء واجتماع كائنين(رجل و امرأة)لا غني لأحدهما عن الأخر قصد تشكيل اتحاد اجتماعي دائم، متواصل، ومستقر بصورة وكيفية يقرها ويقبلها المجتمع الذي ينشأ فيه[10] ص 43.

أما علماء الاجتماع الامبريقين الأمريكيين فيؤكدون من جهتهم على أن الأسرة الإنسانية هي في الأساس وحدة اجتماعية مكونة من شخصين أو مجموعة من الأشخاص تكفل ذاتيا وداخليا استقلالها وأمنها الاقتصادي والمعيشي والمادي، لكن يلاحظ على هذا التعريف أنه يهمل بصفة جلية وواضحة الطبيعة النفسية العاطفية والروحية والتربوية للأسرة ويجعل منها مجرد تكتل بشري ،يقوم على أساس بيولوجي مادي وفقط، وترى دروتي سميث أن الأسرة الإنسانية نظام اجتماعي فرعي ضروري في تكوين النظام الاجتماعي لأنها تحفظ استقراره وتوازنه وأخلاقه [89] ص 115. فالأسرة ليست اتجاها بيولوجيا وفرديا إنما هي اجتهاد اجتماعي قائم على شروط ومسببات اجتماعية، ويؤدي وظائف ويحقق أهداف اجتماعية، فكل مراسيمها الزواجية والقرابية هي من انتقاء وتقدير المجتمع بداية من الزواج وصولا إلى الأدوار والعلاقات ،ويشير برجس في كتابه الشهير" العائلة" إلى أن الأسرة لا تكتفي بروابط الزواج والقرابة والدم والمصاهرة والتبني وإنما تتعداها إلى مجالات أخرى، فهي التي تضمن الحيز الزماني والمكاني الذي تترتب على أثره سلوكات والأفراد وتمنح لهم الخصائص العامة لأخلاقهم ومشاعرهم وأذواقهم وميولا تهم، وهي التي تنقل لهم الخصائص العامة الدينية والقيمية وسائر الموروثات الثقافية ومختلف المعالم التي تصنع الهوية [90] ص 48.

ولا تختلف الأسرة الجزائرية عن هذه المعاني الكبرى للأسرة الإنسانية حيث يشير الدكتور مصطفى بوتفنوشنت إلى أن الأسرة الجزائرية في منشئها وجوهرها قد انطبعت بالطابع الإسلامي فالمجتمع، الجزائري تمكن من إنتاج بعض العادات والتقاليد الاجتماعية انطلاقا من قوة انتمائه العريق والقوي للحضارة العربية الإسلامية، وبناءا على هذا فهو يعرف الأسرة الجزائرية بأنها أسرة ممتدة وتقليدية في أصلها، تحمل في طياتها جيلين أو أكثر حيث تجمع عادة بين الأبناء والآباء والأجداد مع سائر الأقارب الآخرين، وكلهم يتقاسمون مسكنا واحدا وظروفا اجتماعية واحدة ويجتمعون على مائدة واحدة، ويلاحظ فيها بصورة جلية التفريق الواضح بين الرجال والنساء والأطفال، حيث يرفض اختلاطهم واحتكاكهم بعالم الرجال [91] .

وتتمتع الأسرة الجزائرية بخصائص قرابية قوية متماسكة ومتضامنة، تتمظهر أكثر أثناء المناسبات الاحتفالية أو المناسبات الجنائزية وخاصة عند المناسبات الدينية، حيث يبدي جميع أفراد وعناصر هذه الأسرة أشكالا وأوجها متعددة من التضامن والتآزر والتماسك والعفوية والتلاقي ،يعيش جميع أفراد الأسرة الجزائرية على رغم من كثرة عددهم في مسكن عائلي واحد، كما أن جميع الأفراد يشاركون في نشاطها الاجتماعي الاقتصادي وذلك تحت رعاية وإشراف الأب الذي يتمتع بشخصية كريزماتية وسلطة أحادية في تسيير شؤون الأسرة واتخاذ المواقف والقرارات الخاصة بها، واليه يعود النسب ويسمى الأطفال باسمه العائلي وهو رمز هذه الأسرة والدعامة الأساسية في وحدتها واستقرارها [92] ص 21. ومن هنا نلاحظ جيدا على الأسرة الجزائرية، أنها تجمع في طياتها ميزات وخصائص الانقسام ومعالم البطريكية وكثرة العدد وقيم انجازية تقليدية تفضل المرأة الولودة خاصة إنجاب الذكور، وهذا رغم نزوعها واتجاهها التدريجي المتنامي نحو الأسرة النووية من حيث الشكل خاصة، لكنها تبقى تتمسك و بنسب متفاوتة بالممارسة الاجتماعية المستمدة من مبادئ ومعايير الأسرة التقليدية .

ويرى بيار بورديو أن طبيعة الأسرة الجزائرية تختلف من منطقة إلى آخر، وذلك يعود إلى تغير الخصائص الاجتماعية واللغوية للعشيرة أو القبيلة التي تنشأ فيها أو تنحدر منها هذه الأسرة، فالأسرة الامازيغية القبائلية غير الأسرة العروبية المطلة على التل الصحراوي، فلكل منها نمط مميز في بعض التفاصيل والجزئيات خاصة ما تعلق بمكانة المرأة والأطفال ونوعية الأدوار الموكلة لهم [93] ص 80. لكن هذا التميز الذي جاء به بورديو يلغي وحدوية الأسرة الجزائرية ويجعلها أسر مختلفة ومتباينة، ولعل السياق التاريخي الذي جاء فيه هذا التعريف يبرر الطروحات التي أكد عليها بورديو.

أما الأستاذ محمد السويدي فيرى أن الأسرة الجزائرية هي وحدة اجتماعية مركزية وتوجيهية تتميز بتقاليد خاصة بها تقوم على تقديس نظام القرابة التقليدي الذي يتجاوز الحدود الضيقة ليتسع قصد استوعاب الأجداد والأعمام والعمات والأخوال والخالات، ولا تعطي أهمية تذكر لاختلاف الأجيال من حيث الاحترام، ويتلاقى هؤلاء جميعا في تربية واحدة ،تلقنهم نفس الأخلاق ونفس القيم والعادات ونفس طرق الحياة والتعامل [79] ص 88. ولكن هذا لا يعني جمود الأسرة الجزائرية وعدم قابليتها للتطور ،فالواقع يثبت إلى حد كبير وجود تغيرات كبيرة على بنية الأسرى الجزائرية ،حيث ظهر شكلا جديدا يعرف بالأسرة النووية ،فبعدما كانت العائلة ممتدة أصبحت اليوم تتسم بصغر الحجم، فالريف الجزائري الذي كان يمثل طابع الحياة التقليدية أصبح اليوم يتجه تدريجيا نحو الانكماش وهذا طبعا حتى في حجم الأسرة [79] ص 89. لكننا يجب أن نسجل هنا أن التطورات الحاصلة في الأسرة الجزائرية هي في الحقيقة تطورات حاصلة على مستوى الشكل أكثر منها في الجوهر الوظيفي لها، فالأسرة النووية أو الأسرة الزواجية تتميز في الأخير بكثرة العدد والتماسك على أساس البطريكية وكذا بقاء

واستمرارية الخضوع لسلطة القيم والشرف والجماعة والتضامن العائلي، وربما هذا هو الـذي أتـاح الفرصة لظهور نموذج أسري جيد يعرف اليوم بالأسرة المركبة والتي تشمل عادة على الزوج والزوجة وأولادهما مع وجود الجد والجدة أو احدهما وتكون كبيرة العدد مقارنة بالأسرة النووية الزواجية وهي تخضع لسلطة ورئاسة الأب ويلاحظ أنها متسعة الحجم تتخذ بنية عمودية تقوم على أسـاس الأقـارب الجانبيين وهي أساسا النشاط الاجتماعي والاقتصادي المبني على أساس التعاون والالتزام المتبادل [94] ص 175. فالأسرة الجزائرية كسائر الأسر والعائلات العربية الإسلامية تمتلك قـدرة داخليـة علـى مواجهة أعراض التطور الغربي، وعليه نلاحظ أن جوهر هذه الأسرة مازال يتوارث داخل بنيتها وفي نمط الأدوار والوظائف والعلاقات داخلها رغم وجود بعض التعديلات على مستوى الشكل لكنه لم يؤثر تأثيرا كبيرا، فالأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية مازالت هي المتحكم في نشوء الأسـرة والمـتحكم الحقيقي في سيرورتها وهي أيضا الملجأ الذي يحتمي به الإفراد لحل مشاكلهم و خلافاتهم نظرا لقـوة هذا المورث وفاعليته في ضبط الحياة الاجتماعية بجميع مظاهرها [95] ص 110.

2.1.4. تاريخية الأسرة الجزائرية

يعتبر المجتمع الجزائري في بنيته التقليدية مجتمع مبني على أسـاس العشـائرية والقبيلـة، والأسرة الجزائرية تتأثر بشكل مباشر بهذه الخاصية الاجتماعية، حيث تعتبر العشيرة الامتـداد الأول والطبيعي للأسرة الجزائرية، فالنظام العشائري هو الذي يحدد الانتماء والنسب وهو الذي يزوج ويطلق ويورث ويعاقب، لهذا نلاحظ أن الوحدة الاجتماعية في هذا النظام لا تبنى على أساس الفر دانية وإنمـا على أساس سطوة الجماعة ومدى ارتباطها بالجماعات الأخرى، حيث لا يجتمع الإفراد علـى أسـاس المواطنة وإنما على أساس القرابة خاصة أبناء العمومة ويعلنون انتسابهم المشترك لنفس الجد المكون والمؤسس للعرش الذي ينتسبون إليه [91] ص 25.

ومن هنا اكتسبت الأسرة التقليدية مميزات خاصة جعلت منها وحدة قوية غيـر قابلـة للتفكـك والانقسام.فالأسرة الجزائرية التقليدية تتميز بحياة جماعية واسعة الحيز ألزماني والمكاني لأنها تعتمـد على سلطة مركزية قوية يتربع عليها الأب الذي يمارس سلطة واسعة، فهو رب الأسرة وركيزتها التي بواسطتها تحافظ على تماسكها واستقرارها، وعلى خطه تكون الألقاب والمواريث، وهو القائد الروحي الذي ينظم أمور التراث الجماعي، وهو يتمتع بمكانة راقية ومتميزة جدا تقـوم علـى أسـاس الهيبـة والطاعة المطلقة [91] ص 37،ص38، ولكن هذا لا يعني إهمال ادوار ومكانة الأفراد الآخرين فالمرأة لها عالمها الخاص وهي سيدة البيت وهي الأعلم بشؤونه وخباياه، وإليها ترجع وظيفة ترتيبة وتحديـد حاجياته، وعليها تقع مسؤولية تربية الأولاد وتنشئتهم على قيم المجتمع، وتخضع المرأة لعالم الرجـال فهي تعيش تحت وصاية الأب أو الزوج أو الجد أو الأخ الأكبر، ولا تجتمع معهم في مائـدة واحـدة،

وتتخذ العائلة التقليدية المرأة كمحور أساسي تدور حوله قضايا الشرف والمهر، وعليه تعتمد التفريق بين الجنسين، لكن هذا التفريق يوجه أكثر إلى خارج حدود العائلة وذلك بإبعاد العناصر الخارجية والأجنبية منها الذين يحتمل إلحاقهم الأذى والعار للعائلة، وحتى العلاقات بين الرجال والنساء داخل نفس العائلة تمنع وتقمع كل جنوح أو إرادة للخروج عن الأعراف و المعايير الأخلاقية المتعامل بها والمتوارثة عن النظام التقليدي المبني أساسا على الحشمة والحياء ورفض الابتذال والتبرج والاختلاط .

وتتمتع المرأة داخل العائلة الممتدة التقليدية بقوة الحفاظ على المعنوي والشكلي لكل أفراد العائلة، حيث يجتمع حولها كل عناصر الأسرة، هذا بالإضافة إلى أن عفتها وطهارتها تبعد العائلة عن كل مواقع الشبهة والاتهام.كما أنها تعمل على ضمان السير المثالي و الحسن لجميع أفراد المنزل الذي يسكنه عدد كبير من الأفراد.

كما يلاحظ على المرأة في الأسرة التقليدية أنها تمتلك وظيفة اقتصادية والمتمثلة في تسيير المدخرات الغذائية والمحافظة عليها لأطول مدة ممكنة مع ممارسة بعض الأنشطة الإنتاجية كالنشاط الزراعي المنزلي الذي يصنف ضمن الزراعة المعاشية، ضف إلى ذلك بعض الحرف التقليدية كالصناعات الفخارية والنسيجية التي كان بعضها موجه لسد حاجيات العائلة هذا مع الموازات في أدات وظيفتها الأصلية، وهي وظيفة الإنجاب والأمومة وتربية ورعاية الأطفال والعمل على نقل القيم والمعايير الأخلاقية والعادات الاجتماعية لهم.

العائلة التقليدية الجزائرية أو الممتدة تقطن بيتا واحدا وموسعا يطلق عليه عادة اسم الدار الكبيرة، وهي تتكون من منازل صغيرة حيث يحتل كل زوج بيتا مستقلا به مع وجود حيز خاص بالضيوف الذين يعاملون معاملة خاصة،ويظل جميع أفراد هذه العائلة متماسكين داخل هذا البيت بنسب الأب الذي يعد محور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية فيها من جهة، ومن جهة أخرى لاجتماعهم واتحادهم حول الأرض التي تعتبر محور الحياة الجماعية للعائلة وتجزئتها يعني تفتيت لوحدة العائلة .

وتقوم العلاقات القرابية داخل هذه العائلة على نمط معقد ومتين في نفس الوقت، حيث يحول العائلة إلى كتلة واحدة توحدها علاقات تبني على أساس الجنس أو القرابة حسب النسب ،وعليه يقسم الأقارب إلى قسمين، القسم الأول ويتمثل في الأقارب الأولين وهم الأب و الأم والأبناء والأحفاد والأجداد، أما القسم الثاني فيتمثل في القرابة الثانوية وهي التي تخص الخال وأبناء الأخت والخالة والعمة وأبنائهما.

ويؤكد بيار بورديو أن الأسرة الجزائرية قبل الحملة الاستعمارية الفرنسية كانت أسرة ممتدة تقوم على روابط تقليدية في بنيتها ووظيفتها متعلقة بقضايا الدين والشرف والعادات ومتصلة أكثر بالأرض [96] ص 20. وقد استطاعت أن تحافظ على هذه المميزات خلال الفترة الاستعمارية وربما يعود ذلك إلى انطواء العائلة التقليدية على نفسها خاصة في المناطق الريفية قصد مواجهة التحديات الثقافية والاجتماعية التي فرضها الاحتلال، الذي صاحب وجوده العسكري بالجزائر وجودا ثقافيا أراد من خلاله طمس معالم الشخصية الجزائرية وذلك يبدأ حتما من الأسرة، والمرأة هي البوابة الواسعة لذلك، كما حاولت فرنسا خلال هذه الفترة تشتيت العائلة الجزائرية الممتدة عن طريق فصلها عن احد أهم مقومات أسباب وجودها، إذ عمدت إلى انتزاع الأرض من هذه العائلات أو تجزئتها على الأقل كمحاولة لتشتيت أفراد الأسرة الواحدة وضرب بنيتها في الصميم لان الأرض هي النواة الأساسية والمحورية التي تلتقي عليها العائلة، وظلت الأسرة الجزائرية طيلة 130 سنة تحت هذا الانطواء بسب عوامل التجهيل والتفقير والتشريد المر الذي فرضته السلطات الاستعمارية على الجزائريين مما أوقعها في الفقر والجهل والأمية، مع ظهور بعض المؤشرات تلمح إلى بداية التأسيس لمرحلة جديدة خاصة في المدن الكبرى أين بدأت العائلة الممتدة تفقد بعضا من وجودها ووظيفتها وبعض معالم بنيتها التقليدية وهذا ما سوف يتجلى أكثر في مرحلة ما بعد الاستقلال أين ستأخذ الأسرة الجزائرية حقها من التنمية والتحديث التي كانت من المنطقي أنها ستؤثر على سيرورة الأسرة التاريخية حيث فرجت من انطوائها السابق ووجود الفرد الجزائري خاصة النخبة المثقفة المجال مفتوحا لتبني خيارات جديدة ومتنوعة لتطوير البنية الاجتماعية للأسرة الجزائرية وجرها إلى نموذج جديد هو الأسرة النووية الزوجية والأسرة المركبة .

وتعتبر الجزائر حديثة العهد بالنموذج الأسري النووي أو الأسرة الزواجية وهي لم تبلور بعد شكلها النهائي، ويتكون هذا الشكل الأسري من الزوج والزوجة وأبنائهما، وتعتبر الأسرة النووية أسرة استهلاكية أكثر منها إنتاجية تعتمد في مدا خيلها على العمل المأجور الذي يمارسه رب العائلة . وهي تتصف عموما بضعف الروابط القرابية مقارنة مع العائلة التقليدية الممتدة ،كما تتميز بالاختيار الحر نسبيا في الزواج ،حيث أن هذا الأخير تحول إلى ارتباط بين فردين بشروط قانونية مدنية أكثر منه ارتباط بين عائلتين أو عشيرتين، وتتمتع هذه الأسرة بالاستقلالية في المعيشة والمسكن وما يترتب عنه من استقلالية في حقوق الملكية والأفكار وطرائق العيش وتربية الأولاد وما يتبعه من مظاهر التفتح بين الجنسين والصداقة و التقارب بين الأبناء و الآباء، وما أكد هذا الانتقال إلى الأسرة النووية ودعمه أكثر هو انتشار مظاهر التحديث والتنمية التي فرضتها السياسات والاستراتيجة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية الوطنية بعد الاستقلال [59] ص 289. حيث فرضت إجبارية ومجانية التعليم للجنسين، وأتيحت فرصا جديدة للمرأة مع خروجها إلى سوق العمل الأمر الذي أعطى استقلالية

اجتماعية واقتصادية مما سهل الاستقلال عن العائلة التقليدية الممتدة والخروج عن بنيتها وتأسيس أسرة زوجية منفردة بمسكنها ونمطها المعيشي الاستهلاكي، ويشير الدكتور محمد السويدي أن الانتقال إلى الأسرة النووية بعد الاستقلال هو في الحقيقة انتقال شكلي بحيث حافظت على بعض المظاهر الجوهرية للعائلة التقليدية الممتدة، إذ مازالت تتميز بكثرة الإنجاب والمحافظة على السلطة المطلقة للأب والدفاع المستميت عن قيم الأخلاق والشرف [79] ص 89.

هذه الوضعية مهدت للظهور نوع أسري جديد هو الأسرة المركبة التي تعبر عن تشبث المجتمع الجزائري بقيمه التقليدية وتتكون الأسرة المركبة في الغالب من الأب وألام والجد والجدة والأولاد، وتكون هذه الأسرة كبيرة العدد مقارنة بالأسرة النووية، وهي خاضعة لرئاسة الأب، الأسرة المركبة هي الأسرة المتسعة التي تستطيع ضمان تجمع الأسلاف والأبناء في بنية عمودية وهي بذلك تصبح مركزا لكل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي تعتمد على الالتزام والتعاون المتبادل، وتستطيع هذه الأسرة التعايش مع الأسرة النووية فالمجتمع الجزائري كسائر المجتمعات العربية حافظ من جهة على روح العائلة التقليدية وفي نفس الوقت احتضن وقبل بوجود الأسرة النووية والزواجية [97] ص 86،ص87.

ولكن ما يجب أن نسجله هنا أن التحولات الطارئة على الأسرة الجزائرية لم تمر مرور الكرام بل خلفت بعض التبعات والمشاكل خاصة بعد فترة الاستقلال فبالإضافة إلى تخليها عن بعض الوظائف التربوية والاقتصادية والقضائية وأوكلتها إلى مؤسسات رسمية أخرى، فبالإضافة إلى هذه المظاهر فان سياسات التنمية الوطنية اضطرت الأسرة الريفية إلى النزوح نحو المدن التي تتوفر على المركبات والنشاطات الصناعية بحثا عن تحسين مستوى معيشتها، وما ترتب عن ذلك من أزمات اجتماعية كبيرة تتجل في أزمة السكن بسب إكتظاظ المدن والنمو الديموغرافي الكبير، فالأسرة في النطاق الريفي تتحكم في إمكانية توسيع أو تغير المسكن كلما تزايد أعضاؤها ولكن هذه الإمكانية تنعدم في مجتمع المدينة [79] ص 89،ص90، إن تغير مجال التحرك من الأرض إلى المصنع ومن الريف إلى المدينة نتج عنه بالضرورة فقدان القدرة على التكيف الايجابي والسريع مع متطلبات المجال الجديد وما إنجر عنه مشاكل ومتاعب إضافية للأسرة التي تشتت قرابتها بين الريف والمدينة وأصبحت لا ستطيع التحكم في سلوكات أفرادها خاصة الشباب المنتمي لجماعات جديدة وما ولده من ممارسات قد تكون خارجة عن حرمة وحشمة العائلة التقليدية وتكثر هذه الممارسات خاصة في الأحياء القصديرية ومراكز العبور التي تعرف توترات متواصلة في العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة سواء بين الزوجين أو بين الزوجين والأولاد ولا شك أن الطلاق هو احد ابرز مظاهر هذه التوترات. فازدياد الحاجيات وتعددها وغياب رب الأسرة لفترة أطول وخروج المرأة إلى العمل واستقلاليتها الاقتصادية والمادية واختلاط مفهوم

القيادة داخل الأسرة وتداخل الأدوار والمسؤوليات كلها عوامل وظروف ساهمت إلى حد بعيد في تدهور العلاقات داخل الأسرة [79] ص91.

ومن خلال ما سبق ومن خلال تتبع المحطات التاريخية التي مرت بها الأسرة الجزائرية يمكننا أن نستنتج أن حركية التطور لن تتوقف عند هذا المستوى ،فلقابلية للتطور مازالت موجودة خاصة في ظل تنامي تحرر المرأة والدعوات المتكررة للتغيير أو التعديل من قانون الأسرة و ظهور قيم جديدة، كل هذا يحدث في ظل تطورات اجتماعية كبيرة نتيجة انتشار التعليم والتثقيف والاستعمال الواسع لوسائل الإعلام والاتصال المتطورة جدا وبداية سقوط الحدود الثقافية بفضل ضغوطات العولمة وغيرها.

2.4. الأسرة كمحور إجماعي للحداثة

1.2.4. الأسرة و الخطاب الحداثي

تعتبر الحداثة كمشروع حضاري أنساني شامل دعوة صريحة إلى الاستقلال عن الأنماط السياسية الفكرية والاجتماعية والتقليدية، ولا تبتعد الأسرة عن هذه الرؤية فقد كانت هذه الأخيرة محورا أساسيا في الخطاب الحداثي، فقد شككت الحداثة في النماذج الأسرية التقليدية وطرائق التعامل بداخلها و مناهج التربية والتلقين وتهيئة الأولاد نفسيا واجتماعيا وعلميا. وهنا يشير جان فرانسور ليوتار إلى أن الحداثة انطلقت من رفض كل الكلاسيكيات الكبرى السائدة في المجتمعات الإنسانية، فقد أتاح التقدم والتطور العلمي فرصا كبيرة لإحداث تغيرات جذرية على بنية المجتمع الكلية بما فيها تلك البنايات الفرعية خاصة الأسرة، كما كانت الأسرة أهم المؤسسات الاجتماعية التي استفادت من التجربة الحداثية [46] ص 43.

ولو عدنا بشيء من التفصيل إلى المبادئ الأساسية للحداثة والمتمثلة في النزوع المثالي للحرية والعدالة والمساواة والإخاء والهيمنة والامبريالية و الفردية و العقلانية وغيرها نلاحظ أن هذه المبادئ انتقلت بصفة كلية إلى الأسرة وهي تنشط داخلها بفاعلية كبيرة وتؤثر فيها تأثيرا واسعا، إذ أن الأسرة الإنسانية اليوم أصبحت تتجه نحو مزيد من التحرر والتفكك وتوفير المزيد من الحقوق الإضافية لأفرادها خاصة بالنسبة للمرأة والأولاد ،كما تتجه الأسرة الإنسانية نحو الفردانية والاستقلالية والأفراد يتمتعون بعواملهم الخاصة لا يتدخل فيها الآخرون، أي أن الفردانية داخل الأسرة الحداثية تعني إعادة ترتيب العلاقات داخل الأسرة وفق حدود أو خطوط حمراء لا ينبغي تجاوزها، فحدود تدخل الأولياء في الحياة الشخصية لأولادهم ضيقة جدا وهي محددة بقوانين وضعية ودستورية ،حيث أصبحت العلاقات الأسرية تحدد بقوانين الدولة والمواطنة بدلا من قيم القرابة وترابط المصاهرة والدم وكذا القيم الأخلاقية العاطفية الإنسانية النبيلة، وقد وجدت هذه الوضعية من يؤيدها ويدعمها وينظر لها من

مفكرين وسياسيين و حركات جماهيرية وغيرها، خاصة في أمريكا واوروبا حيث نجد حركة "**الحب الحر** " التي يتزعمها هارفد مارتن وهو أستاذ الانثربولوجية بجامعة اطلنطا، ونجد كذلك حركة **العودة إلى الطبيعة** الذائعة الصيت في بريطانيا وألمانيا ويتربع عليها أستاذة في القانون وعلم النفس وعلم الاجتماع [98] ص35، ويشير جاك دريدا في كتابه الشهير " الضيافة " إلى ظاهرة التفكك في الوجدان الغربي تتمظهر طبيعيا داخل الأسرة الغربية الحداثية، حيث أن العقلانية وفكرة الاختلاف والغيرية التي جاءت بها الحداثة قد زعزعت إلى حد بعيد أركان الأسرة الغربية ورغم هذه الزعزعة العنيفة فان الغرب الحداثي مازال يحاول فرض نموذجه بطرقة فيها الكثير من الهيمنة مما يعاكس ويخالف الرغبة الإنسانية الحديثة التي تميل إلى مفهوم الضيافة بدلا من الهيمنة [99] ص 52.

تعتبر الأسرة النووية الزاوجية كنتيجة للمد الحداثي لكن هذه الأسرة بدأت في التفكك وأصبحت عملية إشباع اللذات الجنسية غالبا ما تتم خارج حدودها المعرفية أي أن الأسرة أصبحت الناقل الفعلي لقيم ومعايير الحداثة وتحويلها إلى أفرادها وتحويلهم إلى كائنات حداثية، كما يسميهم الدكتور سامي ادهم في كتابه ما **بعد الحداثة** .لا تؤمن بالقيم النمطية وضمور الحياة الجماعية وسيطرة الحياة الخاصة ونمو إحساس الفرد بأنه قادر على التحكم في حياته ومصيره وفي صياغة بيئته وذاته ويظل هناك وهم الخصوصية الذاتية [38] ص 58. ولم يتوقف تفكك الأسرة عند هذا الحد بل بدأت تأخذ أبعادا نحو الاختفاء وبدأت تظهر في الغرب بدائل جديدة بشكلها المعروف، حيث ظهرت أسر من رجل واحد وأطفال ،أو امرأة واحدة وأطفال، رجلان أطفال، امرأتان وأطفال ... وغيرها من النماذج خاصة مع تقنين الزواج من نفس الجنس خاصة في هولندا وألمانيا ،وهذا بالإضافة إلى أن الأسرة الحداثية تنظر إلى المرأة وكأنها كائن في صراع دائم مع الرجل لذا يلاحظ انتشار الجمعيات الداعية إلى حماية حقوق المرأة وتحسين كفاءات إدارة هذا الصراع لصالحها ،ويشير هالمان ليوتان في دراسة بعنوان " **الأسرة وقيم ما بعد الحداثة** " أن المجتمع الحداثي أصبح يعاني من اختفاء وظيفة الأسرة الأساسية وهي ضبط الأفراد والأبناء، مما تولد عنه مظهر سلبي للغاية يتمثل في ارتفاع السعار الجنسي وما يصحبه من هدم فضيع للقيم الأخلاقية وإشاعة القيم الاستهلاكية التي تحولت إلى المعيار الوحيد للحكم في الإنسان [100] ص 136، وما يجب الإشارة إليه في هذا المقام هو أن عملية تفويض وظيفة الأسرة في المجتمعات الغربية عموما والاروبية خصوصا بدأت مع الرؤية الفكرية والفلسفية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين حيث عرفت الحركة العلمانية انتشارا واسعا أين تم فصل الإنسان كفرد عن الأسرة أي أن الإنسان أصبح هدفا في حد ذاته ينظر إليه كوحدة مستقلة تستمد مرجعيتها من ذاتها وهذا يعني فصل الإنسان عن واقعه الإنساني المركب، وقد واكبت هذه الرؤية الجديدة تزايد معدلات الاستهلاك إلى أن تحول الاستهلاك من وسيلة إلى غاية في حد ذاتها وكذا تزايد

سرعة الحياة العامة وارتفاع إيقاعها اليومي وتغلغلت هذه السرعة في يوميات الأسرة حيث أصبح التعاقد نمط حياتي يتحكم في الأسرة الحداثية التي تتسم بسرعة رسم الحياة وقلة الالتقاء والاحتكاك وتفاقم البعد المادي وعلمنة العلاقات بداخلها وتعبير صور الحياة ،الوجبات السريعة بدلا من الطعام العادي، " **الكرديت كارت**" بدلا من النقود، التلفزيون والانترنت بدلا من الاجتماع، أو كما يقول الأستاذ فتحي التريكي أخذت الأسرة الحداثية في المجتمعات الغربية تتجه تدريجيا نحو علمنة التربية والرموز والقيم والأحلام تماما كعلمنة السياسة والمحكم والحياة الحزبية ،الأمر الذي اثر على كل المظاهر الأسرية جميعها، فإذا أخذنا الأزياء على سبيل المثال وملابس السيدات خاصة نسجل أنها أصبحت تميل إلى القصر والكشف عن جسد المرأة بشكل متزايد ويتصارع مصممو الأزياء في الترويج للغريب والشاذ وفي اختراع الأزياء التي تحطم الفوارق بين الجنسين [38] ص 60، ما دام أن هذه الفوارق قد تحطمت في الأدوار والوظائف والمكانة داخل الأسرة وخارجها وهذا ما يخالف النظرة الكلاسيكية التي تعتمد على الحشمة والتستر .

إن رؤية الحداثة للأسرة في حقيقة الأمر هي رؤية مختلفة و متنوعة، فلو عدنا مثلا إلى ماركوز نجده يحمل رؤية خاصة للأسرة وهي نابعة من رؤيته للإنسان عموما والذي ينظر إليه بأنه مجرد عقل أداتي رشيد يوظف الوسائل الشرعية في خدمة الغايات النبيلة دون لفت الانتباه إلى جدواها أو مضمونها الأخلاقي، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأسرة فهي وسيلة رشيدة لتحقيق غايات يحددها العقل [101] ص 120، ونسجل هنا أن " **ماركوز** "يلغي الطابع العاطفي والنفسي للأسرة ويجعلها مجرد وسيلة تفرضها الحتميات العقلية ولا دخل لمجتمع أو المعتقدات الدينية في ذلك، وهذا خلاف لما يذهب إليه" فرويد أو ماركس الذين يغرقان الأسرة الإنسانية في الصراعات المادية والجنسية، فالأسرة هي وحدة جسمانية أو جنسية تعرف وظائفها في حدود غرائز الأفراد واحتياجاتهم الجسدية،فهي في نهاية الأمر حلقة من سلسلة الموجودات أو هي كائن طبيعي من الداخل ومن الخارج [102] ص 48.

أن القارئ المتفحص لرؤية مفكري الحداثة للأسرة يلاحظ تلك الرؤية التفكيكية للأسرة، والتي تنظر إليها برؤية أحادية تفصلها عن محيطها الاجتماعي والأخلاقي والثقافي وتحصر وظائفها في زوايا محدودة تخدم عادة اتجاهات سياسية وأيديولوجية سائدة كما هو الحال بالنسبة لـــ فوكوياما وصامويل هنتغتون في كتابهما على التوالي " **نهاية التاريخ** " و" **صراع الحضارات** " حيث يؤكدان على الطابع اللبرالي للحياة الإنسانية بما في ذلك الأسرة وعجز الأنظمة الأخرى عن مواكبة احتياجات الإنسان المعاصر، وعليه فالأسرة تنظم بقانون كوني وهو قانون اللبرالية الغربية التي تقصي البعد الروحي للإنسان و الحدود الثقافية فليست هناك أسرة إسلامية أو عربية أو فارسية أو هندية بل هناك أسرة نمطية ليبرالية بقوالب عالمية.

إن النسق الحداثي وتحليلاته للأسرة لم يلبث حتى افرز تساؤلات عميقة للمسارات التي آلت إليها الأسرة الحداثية التي فقدت مركزيتها وتراجعت عن جوهرها الإنساني لصالح الآلة والسوق والقوة، وجعلت من أفرادها أحادي البعد، جنس، جسد، لذة، مادة، أي أن الأسرة أصبحت تتجه أكثر نحو العدمية والتلاشي وعليه بات من الضروري مراجعة الخطاب الحداثي في هذا الباب، وبات من الضروري إعادة صياغة الأسئلة المصيرية حول ما مدى صدقية القيم التي تبنتها الحداثة ؟ وما مصير الأنظمة الأسرية التي قامت عليها ؟ وماهي البدائل السوسيولوجية التي يجب أن تطرح على الإنسانية مستقبلا؟

2.2.4. الأسرة الجزائرية بين أنصار التقاليد ودعاة الحداثة

شهدت الجزائر المستقلة حوارا ساخنا وصراعا سياسيا محتدما مازال مستمرا إلى اليوم حول رهانات المستقبل الخاصة بالأسرة الجزائرية وطبيعة النموذج الذي يجب أن تتبناه بعد التخلص من قيد وأغلال الاستعمار ،وما يلاحظ من الوهلة الأولى على هذا الصراع أنه اخذ طابعا أيديولوجيا أكثر منه صراعا فكريا علميا سوسيولوجيا تغلب فيه القرارات السياسية والحملات الإعلامية على الدراسات الأكاديمية والأطروحات العلمية الحاسمة .

وعلى هذا الأساس دخلت الدولة الوطنية مرحلة الاستقلال وهي مقسمة إلى ثلاث فئات مختلفة المشارب والرؤى حول ما يجب أن تكون عليه الأسرة، أولها أنصار المحافظة على الأسرة التقليدية، وثانيها دعاة العصرنة وحملة المشروع التغريبي، وثالثها دعاة التوفيق والوسطية، ولو أن هذا الاتجاه كانت تأثيراته محدودة وهناك من انتقده ووصفه بالسلبية .

وحتى نستطيع فهم حقيقة هذا الصراع بات من الضروري العودة إلى أدبيات الحركة الوطنية وخاصة إلى بيان أول نوفمبر الذي فصل في طبيعة المشروع الاجتماعي الذي لا يخرج عن طبيعة المبادئ الإسلامية [103] ص 36، وعليه يعتقد التيار المحافظ أن هذه المرجعية التاريخية غير قابلة للتقادم أي أن فكرة تطوير المجتمع بمختلف برامج التحديث والتنمية الاجتماعية والثقافية لا تبرر المساس أبدا بهوية الأسرة الجزائرية ومصادر تشريعها العقائدية والفقهية ،وقد ساهمت الظروف السياسية والاقتصادية لما بعد الاستقلال إلى تثبيت مشروع الأسرة التقليدية المحافظة كما اشرنا إلى ذلك في مختلف التشريعات القانونية التي استندت في عمومها إلى مصادر الشريعة الإسلامية بما ينسجم ويتوافق والملامح الكبرى للبنية الاجتماعية الجزائرية، ويشير الأستاذ جيرار شاليان في كتابه " **مصاعب الاشتراكية في الجزائر** " إلى أن النظام السياسي في الجزائر وقع مباشرة بعد الاستقلال في أزمة هوية واضحة، وذلك مرده إلى الغربة التي وقعت فيها النخبة المثقفة والمفرنسة بسبب طبيعة الثقافة التي تلقتها والتي تتعارض في الكثير من التفاصيل مع طبيعة المجتمع الجزائري، أي أن

المشروع الاجتماعي الذي حملته النخبة السياسية لم يجد المناخ الأسري المناسب لتنفيذه وتطبيقه عمليا، وذلك على الرغم من سيطرة هذه النخبة على المراكز الحساسة في الدولة والتعليم والوظيف العمومي و الإعلام وباقي القطاعات الأخرى [104] ص 133، لكن طبيعة الصراع بين الحداثة والتقاليد حول الأسرة الجزائرية لم يبقى حبيس الجهات الرسمية أو المراسيم القانونية بل نزل إلى فضاءات أخرى إعلامية وثقافية وطلابية، فقد انطبعت مختلف الإبداعات الثقافية والفنية والكتابات الإعلامية بأيديولوجيات متباينة مدافعة عن نموذج اسري معين، فلو رجعنا إلى الأعمال الأدبية لمالك حداد أو **مولود فرعون** أو **كاتب ياسين** من جهة وأعامل عبد الحميد بن هدوقة من جهة أخرى نسجل الاختلاف الواضح في الرؤى للأسرة والمرأة والعلاقات الأسرية بين الجنسين وحدود التحرك بالنسبة لكل فرد [105] ص 112، وقد ركز أنصار عصرنه الأسرة الجزائرية على المرأة كعامل حاسم في تحريك الأسرة نحو النموذج الحداثي وأيدوا خروجها لسوق العمل واحتلال مكانة اضافية اجتماعية جديدة وربما هذا ما يبرر رفضهم الصارخ لقانون الأسرة عام 1984 الذي رأو فيه إجحافا وظلما كبيرا خاصة للمرأة، ذلك أن المجتمع لا يستطيع أن يحقق أهداف عمليات التحديث المنشودة إلا إذا انطلقت هذه العمليات من الأسرة، فالتغيير يجب أن ينطلق من الذات ومن الداخل أي من القيم التي تتحكم في سيرورة الأسرة، هذه القيم التقليدية التي أصبحت في نظرهم عائقا استراتيجيا يثبت المجتمع الجزائري في دائرة التخلف والتقهقر الحضاري ،ولعل هذا التصور تأثر كثيرا بالطروحات الكولونيالية كما أكد ذلك الأستاذ محمد عباس في كتابه الاندماجيون الجدد حيث أن دعاة الأسرة الحداثية في الجزائر يملكون حديثا ازدواجيا وذلك من خلال ربطهم لتطور الشعب الجزائري بربط علاقات ثقافية وحضارية مع فرنسا خصوصا، فالنظام الجديد في الجزائر لا يجب أن يبنى على القطيعة مع النظام الاستعماري القديم وذلك عملا على بناء عهد جديد يقوم على التعاون والتبادل المشترك [106] ص112، ويشير الدكتور أحمد بن نعمان إلى أن الغزو الثقافي امتد إلى الأسرة قصد طمس معالمها الثقافية والحضارية حيث يبنى هذا الغزو على أساس مغالطات مفضوحة، إذ تحاول ربط عملية التطور و التنمية الاقتصادية بضرورة التخلي عن القيم الأخلاقية التقليدية انطلاقا من الأسرة والمحاكمات العمياء للنماذج الأسرية الغربية التي لا شك أنها وصلت إلى مستويات الإفلاس الأخلاقي و الانحطاط المعنوي [107] ص128، وعليه فلا مناص من العودة إلى أحضان الهوية لأنها هي الحصن الوحيد الذي بوسعه أن يضمن استقرار الأسرة الجزائرية وتمكينها من أداء أدوارها الأساسية، لكن يجب أن تكون عملية العودة إلى الذات والهوية مصحوبة بالوعي و المعرفة القصدية و ليست عودة للهروب من تحديات المستقبل المفروضة علينا، وهذا ما كان يدعو إليه الاتجاه المحافظ الذي دافع وباستماتة عن الأسرة التقليدية ورفض رفضا مطلقا حملات الإلحاق التي كانت ترمي إلى تغيير بنية الأسرة

الجزائرية، وتنطلق طروحات هذا الموقف من قاعدة التمييز التي تميز كل المجتمعات الإنسانية بلا استثناء فكل المجتمعات تبني أسرها انطلاقا من قواعدها الأخلاقية و الثقافية، وعليه فالأسرة عندنا يجب أن تنسجم مع مقومات المجتمع الذي يعتبر مجتمعا رجوليا ومحافظا ومحتشما، أي أن الأسرة تبقى خاضعة لهذه المعالم الأساسية ولا تحيد عنها أبدا خاصة وأن الشريعة الإسلامية السمحاء قد فصلت في هذه النقطة وحددت بوضوح طرق وكيفيات بناء الأسرة بداية من الخطبة والزواج والحقوق الزوجية والأدوار والوظائف وكيفيات معالجة المشاكل الأسرية وتوزيع الثروات والميراث وغيرها ووصولا إلى خض هذه العلاقة المقدسة عن طريق الطلاق وهو ابغض الحلال عند الله عز وجل .فالأسرة الجزائرية ليست وليد ة صدفة تاريخية وإنما هي مؤسسة اجتماعية عريقة في الزمن تتمتع بقواعد اجتماعية راقية ومتجذرة في أعماق التاريخ ولا يحق بأي حال حذف هذا الإرث بدعوى الحداثة والتطور كما يقول الأستاذ مولود قاسم نايت بلقاسم [108] ص 20. وبإمكان هذه القيم أن تواكب طبيعة المرحلة الجديدة لأنها تمتلك القدرة الذاتية على المقاومة والاستمرارية والمواصلة، فعلى الرغم من الخلافات التي اشتدت بين زعماء الثورة غداة الاستقلال وميل بعض الأوساط إلى إقصاء كل ما هو أصيل فان المجتمع الجزائري استطاع الحفاظ على هويته سوء تعلق الأمر بالأسرة أو بغيرها [109] ص 407، وبعيدا عن هذه الاختلافات وهذا التباين يؤكد الدكتور "**محمد أميلي**" أن بناء تصور موحد وشامل للأسرة الجزائرية ممكن ومتاح إذا عرفنا كيف نستقرأ طبيعة التغيرات والتطورات وفق منظور عقلي يعتمد على إعادة بث الاجتهاد الفقهي في مسائل الأسرة كما في باقي المسائل الأخرى لان التراث بمفهومه العلمي قابل للتطور والإضافة والتكيف [110] ، ويعتقد الأستاذ "**عبد الله شريط**" أن الأسرة الجزائرية لا يمكن تطويرها بمعزل عن باقي البنى الاجتماعية الأخرى، فعملية تطوير الأسرة ممكنة جدا لكن ذلك يجب أن يتم في إطار الثوابت الوطنية، فالرهانات الحقيقية ليست مطروحة على مستوى الشكل أو بنية الأسرة وإنما في وظيفتها الاجتماعية والتربوية [111] أي أن التطوير يجب أن يسير في اتجاه تدعيم وظيفة الأسرة في التربية والتنشئة والوقاية من الانحراف وتحقيق مفهوم الضبط والامتثال الاجتماعي، فالانغلاق السلبي لا يساهم في تحقيق هذه الغايات الإستراتجية ومن الضروري الاستفادة من التجارب والنماذج الاجتماعية الناجحة ،ذلك أن التطور هو سمة محورية في كل مناحي الحياة الاجتماعية فان عدنا إلى التاريخ نسجل حدوث تغيرات كبيرة طرأت على الأسرة الجزائرية دون أن يحدث انقلابا في البناء الاجتماعي لأنه حدث بهدوء وبصورة عفوية ،فالتغير الاجتماعي سنة كونية مثل سنن الطبيعة التي تخضع لقوانين لا يمكن الإفلات منها، فالتاريخ كما يشير إلى ذلك الأستاذ مالك بن نبي في حركية وسيرورة دائمة ولا يفلت أبدا للذين يغطون في نوم عميق [112] ص 10، فمتطلبات الأسرة في المراحل التاريخية السابقة تختلف عن متطلباتها اليوم، فالتقدم العلمي والإبداع التكنولوجي المهول أعاد ترتيب سلم الأولويات وإنتاج قيم

جديدة فرضت نفسها على الأسرة وغيرت الكثير من الأنماط الحياتية سواء كان ذلك في الأنماط الاستهلاكية التي أصبحت تميل إلى الوجبات السريعة والخفيفة نظرا لانشغال أفراد الأسرة بالعمل أو الدراسة خارج البيت، أو تعلق الأمر بطرق الاتصال التي أصبحت تميل إلى الفردانية والتفكك عوض التجمع والاجتماع والتضامن، كل هذه التغيرات تحدث بصفة مرحلية تدريجية دون أن تلفت الانتباه إليها، فالتغير يجب أن يتم في صورته الطبيعية وهو لا يعني الانسلاخ والإلحاق بثقافة وحضارة أخرى. حيث لا تستطيع المجتمعات الإنسانية الوقوف في وجه التغير الذي تفرضه سيرورة التاريخ من جهة وتفرضه ديناميكية العقل الإنساني، لان التاريخ قد اثبت أن تيار المتزمتين في العالم الإسلامي قد خلف وراءه جيلا مريضا يعيش في أحلام الماضي ولا يستطيع أن يعيش مستقبله الذي يحتم عليه التجديد العقلاني المتزن والمستوعب لسنن الكون، كما أن عملية تكديس الأفكار المستوردة و استيراد المناهج والمشاريع والمفاهيم دون معرفة حقيقة الفائدة المرجوة منها حتما سيؤدي وظيفة اجتماعية سلبية.

3.4. مقاربة سوسيولوجية بين التغيرات الطارئة على الأسرة الجزائرية ومسار الحداثة

1.3.4. الحداثة وبنية الأسرة الجزائرية (الحجم الأدوار والمكانة)

الأسرة الجزائرية مؤسسة اجتماعية تتمتع بتنظيم خاص وهي نقطة ارتكاز أساسية في النظام الاجتماعي الكلي ،حيث أننا لا نتمكن من فهم طبيعة الأسرة الجزائرية من حيث حجمها ونوعية المكانة والأدوار داخلها إلا بوضعها في بنيتها الاجتماعية وإطارها الثقافي المناسب وقد شهدت الأسرة الجزائرية جملة من التطورات والتغيرات البنيوية خاصة بعد فترة الاستقلال متأثرة في ذلك بعدة أسباب وعوامل تخضع في مجملها للرغبة الملحة في العصرنة والتكيف مع التغيرات الاجتماعية السياسية والاقتصادية الحاصلة في الدولة الجزائرية المستقلة، فلوعدنا إلى الأسرة التقليدية نلاحظ أن توزيع الأدوار واحتلال المراكز يخضع لشروط بيولوجية وروابط الدم و السن وغيرها، حيث يتمتع الأب بالسلطة العليا أو الأخ الأكبر ويقتصر دور الأم و الأنثى عموما على إدارة شؤون البيت وخدمة الذكور والإنجاب وتربية الأبناء والأسرة لا تتحرك إلا في مجال وحيز زماني ومكاني واحد، وهو مجال البيت ونشاطها خارج البيت محدود جدا ويقتصر على نشاطات محدودة جدا. أما الأبناء فهم مطالبون بالطاعة والانصياع للإرادة الأبوية، ويشير الأستاذ مصطفى بوتفنوشت أن الرجال يمثلون في النظام الأسري التقليدي السلطة العامة الروحية والسياسية والاقتصادية، أما النساء فهن سيدات المنزل [91] ص 120. لكن بعد الاستقلال بدأت تظهر ملامح تغيرات تهدد بنية النظام التقليدي وهذه التغيرات تتوافق وتنسجم أكثر مع بيئة الأسرة الحداثية، حيث بدأت تهتز سلطة الأب السياسية والاقتصادية وتقلص نوعا ما نفوذه المطلق خاصة مع المرأة العاملة المستقلة اقتصاديا، الأمر الذي

اكسبها مكانة إضافية وهذا طبعا على حساب الرجل، كما أن تحسن المستوى العلمي للأبناء على وجه التحديد اكسبهم القدرة على المناقشة وإبداء الرأي المخالف والميل إلى الرفض والاستقلال بالمواقف الشخصية، أي التحرر أكثر من السلطة الأبوية وهذا مل يتوافق إلى حد ما مع المعالم الكبرى للحداثة التي تدعو إلى المساواة بين المرأة والرجل والدفاع عن حقوق الأطفال والدعوة الصريحة إلى الفردانية والعقلانية في جميع شؤون الحياة. وكما يؤكد الدكتور ريشارد هوفمان على أن الأسرة في المجتمعات الحداثية تغيب المفهوم التقليدي للأبوة والبنوة والأمومة حيث تلغي مفهوم التبعية والقرار الأحادي المعمم على الآخرين وتعوضه بالقرار المستقل لكل فرد [113] ص 131، ونستطيع أن نسجل هنا أن الأب في الأسرة الجزائرية تكيف مع الأوضاع الجديدة حيث يقول الأستاذ بوتفنوشنت أصبح وجود رب العائلة المقتدر الذي يتخذ القرار ولا يرجع فيه يقل أكثر فأكثر بحيث تهب ريح التمرد في العلاقات الاجتماعية الأسرية [91] ص 66، لكن هذا التغير في حقيقة الأمر هو تغير نسبي وليس مطلقا ولا يمكن تعميمه، هذا لأنه تختلف نسبته بين الأسر الحضرية والريفية كما انه مرتبط بالمستوى التعليمي لأفراد الأسرة وأوضاع الأسرة الداخلية من حيث تنوع مصادر الدخل المالي على مجموع الأفراد، وتؤكد جميع الدراسات التي أجريت على الأسرة في المناطق لداخلية أن هذه الأخيرة هي أسرة ممتدة تظم مجموعة من الأسر يعيشون مع بعضهم البعض، يتقاسمون معا أعباء ومتاعب الحياة اليومية وتظم عدد كبيرا من الأفراد يقطنون منزلا كبيرا يحكمهم رب الأسرة الذي يحوز على سلطة واسعة، إلا أن حجم الأسرة الجزائرية لم يثبت على هذا الحال وطرأت عليه الكثير من التغيرات بعد فترة الاستقلال حيث أصبحت تميل من جهة إلى تصغير الحجم ومن جهة أخرى إلى الاستقلال و الانفراد بالمسكن الصغير الخاص، أي أصبحت الأسرة الجزائرية تأخذ طابعا نوويا من حيث الحجم بوجود الأب والأم مع كثرة الأولاد نوعا ما مقارنة مع ما هو حاصل لدى الأسرة الحداثية الأوروبية، والتغير في حجم الأسرة يعود تأثيره على نظام الزواج الذي أصبح يمتلك قيم جديدة لم تكن معهودة تتمثل خاصة في ارتفاع سن الزواج ومنح هامش اكبر للاختيار بالنسبة للمرأة والرجل على حد سواء وزوال بعض الطقوس الاحتفالية التقليدية واستبدالها بطقوس جديدة تتعامل بمرونة مع الاختلاط والسفور، ويلاحظ أن الأسرة النووية بدأت تتبلور في المناطق الصناعية والمدن الكبرى التي فرضت بنمطية الحياة فيها التقليص من عدد الأفراد داخل الأسرة نظرا لانشغال الوالدين بالعمل خارج البيت وانشغال الأبناء بالدراسة حيث تشير الدراسات أن الكثير من الأسر سنة 1954 كانت تضم من 1الى 50 فرد ومن 1الى 7 خلال سنوات السبعينات [114] ص 10، ويمكن القول أن الأسرة النووية أصبحت من الصفات المميزة للمجتمع الجزائري ولو ببعض المميزات ككثرة الإنجاب ويشير الدكتور أكرم العمري في كتابه "التراث والمعاصرة " أن التغيرات الاجتماعية الحاصلة في المجتمعات العربية ليست تغيرات عفوية وإنما هي تغيرات مقصودة ومخطط لها ناتجة عن انتشار التصنيع والمدن الكبرى

والتعليم وتحرير المرأة وهي نفس ما اتفقت عليه الحداثة في الغرب التي أوصلت الأسرة فيه إلى مأزق عميق يهدد وجودها من أساسه [115] ص 184، ويرى الدكتور محسن أمين في كتابه " المرأة وقضايا التنمية الاجتماعية "أن المرأة العربية تغيرت مكانتها الاجتماعية وتغيرت نظرة الطرف الأخر لها مما استطاعت الوصول إليه من مراتب تعليمية ومهنية وسياسية وثقافية عالية[116] ص 80، وهذا ما ينطبق تماما على مكانة المرأة داخل الأسرة الجزائرية التي حازت على الكثير من الاستقلالية والحرية بعد الاستقلال، حيث انتقلت مكانتها من ربة بيت مكلفة بخدمة الذكور والإنجاب وتربية الأطفال إلى شريك أساسي في هذه المؤسسة الاجتماعية تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجل تقريبا بعدما أصبحت تتلقى نفس التعليم وتخوض نفس التجارب المهنية والوظيفية وتقاسم الرجل نفس المجالات داخل وخارج البيت، كما أنها أصبحت تستطيع أن تتكفل بحاجياتها المادية بمفردها مما اكسبها استقلالية إضافية عن سلطة الرجل من جهة ومستقلة بقرارها المادي من جهة أخرى، وفي هذا السياق يؤكد اسوالد شبنغلر ما جدوى كل المساعي الحداثية في التربية والتعليم والثقافة والسياسة ما لم تصل هذه الحداثة إلى تفتيت الأصوات التي تحاصر الذهنيات التقليدية التي تنظر إلى المرأة بنظرة دونية وتقيدها بالمنطق الرجولي الذي يرفض المنافسة ويخشى على مكانته الكرزماتية من التيار الجارف الذي تحمله المرأة في زمن الحداثة [117] ص 130.

وخلاصة القول في هذا المقام أن الأسرة الجزائرية عرفت عدة تغيرات على مستوى بنيتها من حيث الحجم والأدوار والمكانة وهي مرشحة إلى أن تعرف تغيرات أخرى وكلها تتجه نحو التأقلم مع الظروف والمعطيات المعاصرة الجديدة وهي تقترب أكثر من الأسرة الحداثية من حيث الشكل مع وجود قدرة ذاتية كبيرة على التميز ببعض الخصائص المتصلة أساسا ببعض القيم الدنية وبعض الأعراف المتجدرة والمتحكمة في السلوك .

2.3.4. الحداثة وتغيير شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية

تعتمد الأسرة الجزائرية التقليدية على شبكة علاقات اجتماعية متينة ومترابطة تقوم على الطاعة والاحترام والتضامن والتعاون وكثرة الاجتماع والالتقاء عند المناسبات وغيرها، وتتخذ هذه العلاقات في غالب الأحيان طابعا روحيا مرتبط بالدين الإسلامي ومرتبط أيضا بجذور ثقافية عريقة تخضع لعادات وتقاليد مميزة جدا. وتؤكد الدراسات التي أجريت على الأسرة الجزائرية أن العلاقات بداخلها محدودة ببعض الحدود خاصة منها الجنس، حيث تفرض الأعراف في هذا المجال طرق معينة في التعامل والاتصال بين الجنسين تعتمد على الحياء والحشمة ورفض الاختلاط والابتذال، وما يدعم هذا الموقف هو المراقبة اليومية والدائمة التي يفرضها المحيط العائلي على الأفراد وكذا العزل بن الجنسين خشية الانحراف وإلحاق العار باللقب العائلي، أما العلاقات بين الزوجين فهي وليدة رغبة العائلة في

تزويج احد أفراد وليست وليدة اختيار الزوجين، وتقوم هذه العلاقة على أساس سيطرة الزوج والطاعة المفروضة إلى الزوجة وهذا لا يلغي الاحترام ووجود هامش من الحوار خاصة فيما يتعلق بتدبير شؤون البيت وتربية الأولاد، أما العلاقات بين الوالدين وأبنائهما فهي علاقات تبنى على أساس الامتثال وممارسة العقاب وقلة الاتصال مع الأفراد خاصة فيما يتعلق بالأحوال النفسية والظروف الشخصية والانشغالات والاهتمامات المختلفة باستثناء الجوانب المادية المتعلقة بالمأكل والمشرب والملبس والصحة وهناك نوع آخر من العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية تعرف بالعلاقات الاجتماعية الثانوية وهي كيفيات تعامل الأسرة مع الأقارب المتباعدين أو الأغراب والتي تقوم على التحفظ والحذر وعدم الاختلاط والحشمة رغم مظاهر الترحيب والضيافة والكرم والجود ويلاحظ على العلاقة الاجتماعية داخل الأسرة التقليدية أنها تتمدد وتتشعب بتمدد أفراد الأسرة أين تتداخل الوظائف والأدوار والمكانة بنوعية الأنشطة الحرفية الممارسة. أما العلاقات الاجتماعية بعد فترة الاستقلال فقد طرأت عليها تغيرات كثيرة وذلك بحكم تغير ظروف الحياة في المجتمع الجزائري، حيث نسجل في البداية تقلص الدوافع الروحية والمعنوية في ضبط وصناعة شبكة العلاقات الاجتماعية وتنامي الأدوار الحاسمة للجوانب المادية والمالية حيث يشير الدكتور محمد سويدي أن العمل المأجور الذي أصبح المصدر الأول لدخل الأسرة غير الكثير من القيم داخل الأسرة الجزائرية وخلق أنماط جديدة من العلاقات داخلها تماشيا مع التنمية المفروضة. فبعد أن كان الفرد الجزائري يمقت العمل المأجور خاصة اليدوي أصبح يبحث عنه ويلجأ اليه كخيار حاسم في ضمان بقاء الأسرة [79] ص 193، وعليه فغياب رب الأسرة وابتعاده عن مجال البيت بأطول مدة جعل علاقته مع الأفراد الآخرين محصورة من الناحية الزمنية وسلب منه بعض الوظائف خاصة وظيفة المراقبة، وهذا ما أكد عليه ادوارد باستيل في كتابه "**البشرية في مفترق الطرق**" الذي يرى أن الحركات التصنعية الواسعة التي عرفتها الإنسانية بداية من النصف الثاني من القرن العشرين أثرت تأثيرا مباشرا على الأسرة الإنسانية حيث قلصت من حدود العلاقات الاجتماعية بين مكونيها بسب تراجع حجم الاحتكاك فيما بينهم وارتباط هذه العلاقة المحدودة بدوافع المادة أكثر ما الارتباط العاطفي والبيولوجي [118] ص 162، وفي نفس هذا الاتجاه يعتقد علي القريشي في تحليله لنظرية التغير الاجتماعي عند ملك بن نبي يعتقد أن التغير الاجتماعي تمظهر أساسا في قلب نمطية العلاقات الاجتماعية بسب ادوار ومكانة الأفراد داخل البنايات الأساسية خاصة الأسرة [119] ص 113' وعليه أصبحت علاقات الأب مع بقية العناصر داخل الأسرة الجزائرية علاقات مفككة ومتقطعة تعتمد على قلة الاتصال والاهتمام العام والشمولي بقضايا وشؤون الأسرة، لكن هذا لم يمنعه من محافظته على الهيبة المطلقة والاحترام و الطاعة و سلطة اتخاذ القرار و التخطيط لمستقبل الأسرة، أما فيما يخص المرأة فإن خروجها إلى التعليم و العمل المأجور خارج البيت فكما منحاها امتيازات من حيث الدور و المكانة فإن هذا العمل قد غير من طبيعة علاقاتها مع بقية

أفراد الأسرة فمن حيث علاقاتها مع الزوج فقد استقلت نوعا ما من التبعية المادية و المالية، و تحولت من مستهلك إلى مساهم في دخل الأسرة، أي تحولت العلاقة من الطاعة و الامتثال إلى المشاركة الفعلية و المباشرة حيث ظهرت صيغ جديدة في بناء شبكة العلاقات بين الزوجين التي تبدأ في مرحلة مبكرة قبل الزواج في أحيان كثيرة و تعتمد على الاتفاق المسبق و الاتصال المباشر وكسر بعض الطابوهات و التحرر من ضغوطات الأسرة التقليدية و هذا ما يقترب من طبيعة العلاقات بين الزوجين داخل الأسرة الحداثية التي تعطي هوامش كبيرة لتحرك المرأة و تساوي حقوقها بحقوق الرجل، وتعطي وزنا كبيرا للجوانب المادية في ضبط شبكة العلاقات الاجتماعية. و المرأة ليست مجرد حاضنة و إنما كيان مستقل [120] ص 115، و لكن هذا التغير في شبكة العلاقات الاجتماعية بين الزوجين قد ترتبت عنه بعض النتائج و المظاهر السلبية خاصة تفشي ظاهرة الطلاق الذي يعكس عدم تقبل الرجل للوضعية الجديدة للمرأة من جهة، و لرغبة المرأة في المحافظة على مكاسبها الحداثية من جهة أخرى، كما نسجل ارتفاع سن الزواج بسب انشغال المرأة بالتعلم وإيجاد فرص للعمل وارتفاع شروط المعيشة، مما يترتب عنه ارتفاع نسب العنوسة والعزوبة لدى الجنسين. أما بالنسبة للعلاقات الاجتماعية بين الأولاد فهي الأخرى شهدت الكثير من التغيرات، حيث أصبح الأبناء يتمتعون بمزايا جديدة تسمح لهم بشغل مجالات واسعة تعتمد على تفتح الوالدين على أبنائهما وعدم الفصل بين الجنسين وفتح أبواب الحوار والمناقشة ولو بنسب مختلفة حسب طبيعة الأسرة ومستواها العلمي ومحيطها الجغرافي ومستواها المادي الاقتصادي، كما يلاحظ اهتمام الوالدين بجوانب جديدة لم تكن معروفة لدى الأسرة التقليدية بكثرة مثل الرعاية النفسية خاصة في فترة المراهقة والرعاية الصحية وإعطاء أهمية خاصة للتربية والتعليم وأصبح يحق للأطفال المطالبة ببعض الحقوق التي لم تكن معهودة من قبل .

وعلى العموم فان التغيرات الطارئة على شبكة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية وان كانت تقترب إلى حد بعيد من الأسرة النووية التي جاءت بها الحداثة الغربية، فان هذه التغيرات لم تغير تماما جوهر وعمق هذه العلاقات التي وان تغيرت في الشكل فإنها مازالت تستمد من التقاليد منهجيتها في التحرك والاستمرار، أو كما يقول الأستاذ "**رينيه دوبو**" إن إنسانية الإنسان هي التي تصنع العلاقات، فالتطورات العقلانية التي تفرضها مشاريع الحداثة لم تستطع لحد ألان افراغ الذات الإنسانية من مرونتها الروحية والأخلاقية في بناء شبكة العلاقات الاجتماعية [121] ص 190.

3.3.4. الحداثة والتغير الوظيفي للأسرة الجزائرية:

مما لاشك فيه أن الأسرة الإنسانية تمتلك وظائف ثابتة لا تقبل التغير في كل المجتمعات وفي كل الأوقات كالوظيفة البيولوجية مثلا، وهناك وظائف قابلة للتغير والتحول والاختلاف حسب ثقافة كل مجتمع وطبيعته واتجاهاته الاقتصادية والتشريعية، لكن كل الأسرة تتفق فيما بينها على مبدأ التضامن

والتكاتف والتعاون قصد حماية الروابط الاجتماعية المختلفة [122] ص 173، وهذا طبعا ينطبق على الأسرة الجزائرية، فالأسرة الجزائرية التقليدية كانت تتمتع بوظائف متعددة ومتنوعة منها الوظيفة الاقتصادية أي أن الأسرة تنتج بيدها ما تستهلكه لأنها تتمتع بخاصية زراعية، كما أنها كانت تتمتع بوظيفة تشريعية عن طرق تحديد طبيعة العلاقات التي تربطها بالعشائر الأخرى وتحديد نوعية العقوبات والحدود التي تطبق على المنحرفين وغيرهم، هذا بالإضافة إلى الوظائف البيولوجية والتربوية، لكن هذه الوظائف تقلصت شيئا فشيئا خاصة بعد الاستقلال حيث اخذ المجتمع الجزائري من خلال المؤسسات الرسمية منها وظائفها الواحدة تلوى الأخرى ويحيلها على المؤسسات القانونية الخاضعة لمناهج حديثة ومعاصرة، فلو رجعنا إلى الوظيفة الإنجابية، فبعدما كانت الأسرة كثيرة العدد تفضل المرأة الولود خاصة الذكور حيث يمنحها ذلك سلطة ونفوذا إضافيين وهي محل اقتداء من طرف النساء الأخريات خاصة في المناطق الريفية، غير أن الحال يختلف إلى حد كبير في فترة الاستقلال وخاصة في المدن الكبرى التي تبنت الأسرة النووية القليلة العدد التي تفرض قيم إنجابية غربية لا تفرق بين الجنسين والتقليل والتباعد العمدي والمقصود بين الولادات واستعمال التقنيات العلمية قصد تحديد و ضبط النسل، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة المواليد ،حيث أن المؤشر الخصوبي قد انخفض سنة 1990 إلى 1.7 ولادة بالنسبة لكل امرأة [114] ص 10، وهذا التغير في القيم الإنجابية لم يكن عفويا وإنما هو نتاج طبيعي لسياسات التنمية والتحديث التي شملت جميع القطاعات بلا استثناء والشيء الملاحظ أن القيم الإنجابية لدى الأسرة الغربية الحداثية تميل هي الأخرى إلى التقليل من حالات الإنجاب والاكتفاء بأقل عدد ممكن من الأطفال، إذ يشير الباحث "**ألكسي فيبال**" في دراسته حول تاريخية الأسرة الأوربية إلى أن التيار السياسي والثقافي الحداثي في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية استطاع أن يفرض قيمه الاجتماعية ورؤيته الأخلاقية في الأسرة، وتمكن من إقناعها بضرورة تحديد عدد الولادات تحت ضغط الظروف الاقتصادية والمعيشية الجديدة [123] ص 42، والتغير في الوظيفية الإنجابية رافقه تغير في الوظيفة التربوية التي أسندت إلى المدرسة ورياض الأطفال ومراكز إعادة التربية والتأهيل وهذا لا يعني القضاء النهائي على الوظيفة التربوية بل ظهرت بعض الصيغ الجديدة في التربية التي تميز طابع الأسرة النووية، حيث زال تأثير بعض الأطراف الموجودين في الأسرة التقليدية كالجدين والأعمام والأخوال وأصبح دور التهذيب والتلقين ونقل القيم داخل الأسرة يقتصر على الوالدين فقط علما أن وظيفة التعليم والتثقيف أسندت لمؤسسات الدولة الرسمية خاصة بعد فرض مجانية وإجبارية التعليم للجنسين معا، وهذا يعني منطقيا أن عملية التنشئة الاجتماعية أصبحت عملية مزدوجة من حيث المؤسسات المكلفة بها وهي الأسرة والمدرسة ومن حيث الأهداف والغايات وهي الانتقال من تكوين وإعداد الفرد الصالح إلى إعداد المواطن الايجابي الذي يجسد معنى المواطنة التي هي أهم المطالب التي تتغنى بها الحداثة الغربية [124]

ص103، ولكن على الرغم من هذه التعديلات التي طرأت على الوظيفة التربوية للأسرة الجزائرية ، فان هذه الأخيرة حافظت على معاني الاحترام والوقار والترابط ومازال الفرد يتلقى منها طرق الحياة وقيم التعامل والتعايش مع الآخرين ومختلف الآداب التعاملية الاجتماعية .

ولم تتوقف التغيرات الوظيفية عند هذا الحد بل وصلت إلى غاية الوظيفة الاقتصادية، حيث كانت الأسرة التقليدية أسرة منتجة تستهلك مما تنتج كما أنها لها أعراف وتقاليد في نوعية وطرق الاستهلاك تحافظ دائما على مبدأ الاكتفاء الذاتي والتبادل السلعي مع الأسر الأخرى خاصة بالنسبة للأسرة الريفية التي كان يقوم نظامها الاقتصادي على الزراعية والارتباط الروحي والمادي بالأرض.

وقد شهدت هذه الوظيفة بعض التغيرات خاصة بعد تبني الدولة الجزائرية لسياسة التصنيع وتأميم الثروات الوطنية التي استهلكت الكثير من اليد العاملة والتي سلبتها في كثير من الحالات من اليد العاملة في الزراعة عن طريق النزوح الريفي والزحف نحو المدن الكبرى التي أصبحت توفر مناصب عمل بطرق ووظائف اقتصادية جديدة ومغرية جدا مما حول النشاط الاقتصادي للأسرة من الزراعة إلى الصناعة، ومن العمل الفردي الخاص إلى العمل المأجور[79] ص 89، ومن أسرة إنتاجية إلى أسرة استهلاكية تحتاج في إشباع حاجياتها المختلفة إلى مؤسسات اقتصادية أخرى الأمر الذي جعل الفرد الجزائري ليس في حاجة إلى الأسرة كي يتلقى أساليب المهن التقليدية، هذا إضافة إلى الاستقلال المادي والاقتصادي من خلال تنوع مصادر الدخل عن طريق العمل المأجور الذي توفره الدولة مما شجع على بروز الروح الفردية وتكوين أسر جديدة نووية تشارك فيها المرأة اقتصاديا عن طريق خروجها إلى سوق العمل إلى جانب الرجل وتحررها من التبعية إلى باقي أفراد القرابة.

كما أن النمو الاقتصادي للمجتمع الجزائري بعد فترة الاستقلال أثر على نمط الاستهلاك حيث ظهرت قيم جديدة في هذا المجال تمثلت في الإقبال على المنتجات الغربية سواء تعلق الأمر بالمأكل أو المشرب أو الملبس والتخلي عن بعض العادات كالولائم والمناسبات التقليدية، ويشير الأستاذ "**عبد الكريم بكار**" أن الحداثة مشروع اجتماعي موجه لتحرير المرأة وفرض استقلاليتها الأخلاقية والاقتصادية فمبدأ التحرر تحول إلى غاية تتجلى في الأسرة كما تتجلى في بناء الدولة أو الحزب، كما أن الحداثة تعمل على تصدير نماذجها الفكرية والثقافية إلى كافة المجتمعات الإنسانية ولو بطريقة قصريه كما يحدث اليوم.

وعليه فلا غرابة أن نجد أسرنا تميل في الكثير من التغيرات الطارئة عليها إلى تقليد النموذج الغربي والأمريكي على الخصوص [125] ص 80.

4.4. خاتمة الفصل

الأسرة الجزائرية وحدة اجتماعية أساسية في البناء الاجتماعي ،تأثرت بشكل مباشر بمختلف المراحل التنموية التي مرت بها الجزائر المستقلة من خلال الكثير من التغيرات التي طرأت عليها سواء تعلق الأمر بالجانب البنيوي أو بالجانب الوظيفي، وكان ذلك في اتجاه يقترب أكثر فأكثر من طبيعة الأسرة الحداثية، خاصة وان الأسرة الإنسانية كانت محورا أساسيا في مشروع الحداثة، وقد اهتم منظروها بتطوير الأسرة ومنحها قيما جديدة تتماشى وقيم الحرية والمساواة والعدالة والعقلانية، وانطلاقا من هذه الاعتبارات حاولنا من خلال هذا الفصل تعقب المراحل التاريخية للأسرة الجزائرية ونظرة علماء الحداثة للأسرة وذلك حتى تتمكن من فهم التغيرات الحاصلة داخل الأسرة الجزائرية في فترة ما بعد الاستقلال ومقاربتها بالمشروع الحداثي، وعليه نستطيع التأكد على أن النموذج الأسري التقليدي الكلاسيكي يعتمد على السلطة والزعامة الرجولية وتحديد مجالات تحرك المرأة ونشاطها، ورسم حدود مضبوطة لتحرك النساء والأطفال وفقا لشبكة علاقات اجتماعية تعتمد على المعاني الروحية والمحافظة على العادات والتقاليد والفصل بين الجنسين، ثم الانتقال بعد ذلك إلى نموذج جديد يحمل قيما جديدة من حيث شكل وحجم الأسرة وطرق اكتساب الأدوار والمكانة داخلها وكيفيات إنتاج العلاقات بها وفقا لمسار تاريخي يتجه نحو الأسرة النووية القليلة العدد والمستقلة بمنزلها الخاص تتمثل إلى حد بعيد مع الأسرة الغربية في شكلها النووي الحديث. لكن يجب أن نستنتج هنا أن الأسرة الجزائرية على الرغم من التطورات والتغيرات التي لحقت بها فإنها مازالت تحافظ على خصوصيتها الثقافية والمعنوية، فالتطور لا يعني الانسلاخ والتقليد الأعمى لما تنتجه المجتمعات الأخرى، خاصة وان الأسرة الغربية تعاني من حالات متقدمة من الإفلات الأخلاقي والروحي، وبما أن حركة التاريخ لا تتوقف فان مستقبل الأسرة الجزائرية مفتوح على المزيد من التطورات خاصة مع رغبة الدولة في تطويرها وفق إصلاحات تشريعية وقانونية تحمي المرأة وتمنحها قدرا من المساواة مع الرجل وفق منهج لا يرفض التطور ويتوافق مع القيم الأخلاقية والدينية للمجتمع الجزائري .

الفصل 5

الدراسة الميدانية

1.5.الإطار العام للدراسة الميدانية

1.1.5- تقنيات الدراسة:

تحتاج الدراسة الميدانية إلى جملة من التقنيات حتى تستطيع الإلمام بجميع معطيات وعناصر الموضوع، وعليه فقد وظفنا في هذا البحث التقنيات الآتية:

تقنيات جمع المعطيات:

وتتعلق هذه التقنيات باستمارة الاستبيان والمقابلة.

الاستمارة: تتكون الاستمارة من40 سؤال مقسمة إلى 04 محاور أساسية هي:

- أسئلة خاصة بالمعلومات العامة عن المبحوثين.
- أسئلة خاصة بالفرضية الأولى.
- أسئلة خاصة بالفرضية الثانية.
- أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة.

وظفنا في الاستمارة ثلاثة أنواع من الأسئلة وهي الأسئلة المغلقة والأسئلة المفتوحة والأسئلة المزدوجة.

المقابلة: وهي لقاء مباشر بين الباحث والمبحوثين الهدف منها التقرب أكثر من المبحوثين وإزالة بعض الحدود النفسية وتوضيح بعض الاستفسارات وبعض النقاط الغامضة في نظرهم والموجودة في أسئلة الاستمارة.

وقد أجرينا في هذا البحث أكثر من 30 مقابلة مع العائلات المبحوثة وقد تميزت هذه المقابلات بالحميمية والتعاون والصراحة وقد التمسنا فيها اهتمام المبحوثين بالموضوع المطروح واعتبروه يمس حياتهم اليومية، مع ملاحظتنا لبعض التفاجؤ من طرح هذا الموضوع.

تقنيات تحليل البيانات:

وضفنا في هذا البحث مجموعة من التقنيات الكمية والكيفية لمعالجة وتحليل المعطيات وتتمثل أساسا في:

النسب المأوية: وظفناها في هذه الدراسة لإجراء المقارنة بين مختلف النسب لمعرفة وقياس مدى اتجاه الأسرة الجزائرية نحو الفرضيات المطروحة في الدراسة.

التعليق والتفسير: أي تحليل النسب المأوية المتوصل إليها والتعليق عليها، وربط النتائج بأسبابها الاجتماعية والثقافية، وإرجاع النتائج إلى طبيعة البيئة الاجتماعية والأسرية الجزائرية.

تقنيات عرض البيانات:

وهي التقنيات التي يتم بها عرض المعطيات المتوصل إليها من الاستمارات الموزعة على جميع أفراد العينة.

وقد وظفنا في هذه الدراسة تقنية الجداول بنوعيها البسيطة والمركبة.

الجداول البسيطة: وهي التي تقوم على متغير واحد مثل السن، الجنس، الأصل الجغرافي.

الجداول المركبة: وهي التي تعتمد على متغيرين فأكثر أي أننا نهدف من وراء استعمالها إلى الربط بين مختلف المتغيرات المرتبطة بجوانب هذه الدراسة.

2.1.5.مجالات الدراسة:

وينقسم إلى ثلاث أقسام رئيسية، أولها الدراسة الاستطلاعية والمكتبية وكان الهدف منها بناء فكرة أولية عن الموضوع وتجريب ميدان البحث مع جمع المعطيات البيبلوغرافية والمكتبية.

أما المرحلة الثانية فقد خصصت لتوثيق المعلومات التي جمعناها في المرحلة الأولى، وهي مرحلة التوثيق النظري لمفهوم الحداثة وتاريخها ومختلف الأبعاد المرتبطة بها إضافة إلى مفهومية الأسرة الجزائرية ومختلف المراحل التاريخية التي مرت بها بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت عليها، وقد قدمنا هذا العمل إلى الأستاذ المشرف قصد تقويمه وتوجيهه، ثم بعد ذلك دخلنا في المرحلة الزمنية الأخيرة والمتمثلة في الدراسة الميدانية وجمع المعطيات من العينة المختارة ثم تحليل المعطيات وبناء الاستنتاجات الفرعية والنهائية العامة.

ونقصد به المجتمع الأم الذي استخرجنا منه العينة التي أجريت عليها الدراسة الميدانية، ويتمثل في ولايتي الجزائر العاصمة و ولاية البليدة، وهما ولايتين تقع في وسط الشمال الجزائري.

ولاية الجزائر: تقع في وسط الشمال الجزائري وهي عاصمة البلاد تحتوي على جميع المؤسسات الرسمية الوطنية (مقر الرئاسة، مقر رئاسة الحكومة، البرلمان، مجلس الأمة.....) تتكون هذه الولاية

من أكثر من ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة حسب إحصاء سنة 1997، وتتكون أيضا من 50 بلدية من بينها بلدية الشراقة التي تقع غرب العاصمة وهي بلدية ساحلية ذات طابع سياحي وحضري وفلاحي، أي أنها تتميز بتجمعات سكانية حضرية مقسمة حسب منغرافية البلدية إلى ستة أحياء كبرى، تتكون بلدية الشراقة من 60347 ألف نسمة حسب إحصاء العام للسكان عام 1997، تتركز غالبيتهم في الشراقة المركزية بـ 32430 نسمة، إضافة إلى خمسة مراكز حضرية أخرى من بينها حي 602 مسكن اجتماعي الذي كان موقع الدراسة الميدانية الذي اختيرت منه العينة.

ولاية البليدة: تقع في وسط الشمال الجزائري وجنوب الجزائر العاصمة وهي عاصمة سهل متيجة، يبلغ عدد سكانها حسب إحصاء السكان لسنة 1997 حوالي 880283 نسمة، تتميز هذه الولاية بطابعها ألفلاحي والصناعي وكذا الطابع السياحي (السياحة الجبلية).

تتكون ولاية البليدة حاليا من 25 بلدية من بينها بلدية بوفاريك التي تقع شمال شرق عاصمة الولاية وهي ذات طابع فلاحي تجاري، يبلغ عدد سكانها حسب الإحصاء العام للسكان لسنة 1997 حوالي 63133 نسمة، تتكون هذه البلدية حسب خريطتها العمرانية من 10 مراكز سكانية أساسية من بينها حي 400 مسكن الذي يقع في المدخل الشرقي للبلدية والذي يتكون من سكنات اجتماعية حضرية تجمع عائلات من مختلف مناطق الوطن خاصة من العاصمة وولاية الوسط الساحلية، وقد كان هذا الحي مركز الدراسة الميدانية.

3.1.5.طريقة اختيار العينة

لا شك أن العينة تكتسي أهمية بالغة في البحث العلمي السوسيولوجي، إذ عليها يتوقف مستقبل البحث ونتائجه، وعلى أساسها يتم ضبط مدى تجانس المعطيات المتوصل عليها.

وقد وظفنا في هذا البحث العينة العشوائية والتي تقوم أساسا على الصدفة في اختيار أفرادها، ومن ثم تعطيهم نفس فرصة الاختيار والتمثيل، بحيث يتم دمج أفراد المجموعة الأم في جدول مرقم من 1 إلى آخره، ليختبر الباحث عشوائيا رقم معين وتبدأ عملية السحب وفق معادلة محددة على أن تكون المسافة الفاصلة بين مفردة وأخرى متساوية.

قمنا باختيار ولايتين هما ولاية الجزائر وولاية البليدة كموقع للدراسة وجاء هذا الاختيار لعدة أسباب موضوعية أهمها:

قرب الموقعين من جامعة البليدة وهي مركز إجراء الدراسة وكذا من إقامة الباحث، الأمر الذي يسهل عليه عملية الاتصال بجميع أفراد العينة وتوزيع الاستمارات عليهم مع الحضور ميدانيا معهم قصد توضيح الأسئلة والإجابة عن بعض الاستفسارات.

محاولة توزيع مناطق المبحوثين من المناطق الريفية والحضرية والأوساط الشعبية حتى تكون العينة شاملة لغالبية الشرائح الاجتماعية لتكون النتائج بعد ذلك تمثيلية.

قمنا بترقيم بلديات الولايتين قصد إجراء عملية السحب العشوائي حيث تم ترقيم بلديات ولاية العاصمة من 1 إلى 50 وبلديات ولاية البليدة من 1 إلى 25 وأسفرت عملية السحب العشوائي على بلدية الشراقة من ولاية الجزائر و بلدية بوفاريك من ولاية البليدة وهما البلديتين التي سيتم منهما سحب أفراد العينة.

قمنا في المرحلة الثالثة بالتحديد النهائي لجميع أفراد العينة وذلك من خلال مايلي:

تقسيم البلديتين إلى أحياء رئيسية وترقيمها، بحيث قسمت بلدية الشراقة إلى ستة (6) أحياء رئيسية وذلك حسب المخطط العمراني للبلدية، وقسمت بلدية بوفاريك إلى 10 أحياء رئيسية حسب المخطط العمراني للبلدية، ثم قمنا بعد ذلك بسحب عشوائي لأحد هذه الأحياء، وأسفرت هذه العملية عن استخراج حي 602 مسكن اجتماعي ببلدية الشراقة من ولاية العاصمة وحي 400 مسكن اجتماعي في المدخل الشرقي لبلدية بوفاريك ولاية البليدة.

-حدد عدد العينة بـ 200 عائلة وذلك حسب قدرات الباحث من جهة وحتى تكون تمثيلية من جهة أخرى، وقسمت بـ100 عائلة لكل حي، أي 17% من حي 602 مسكن اجتماعي ببلدية الشراقة، و25% من حي 400 مسكن اجتماعي ببلدية بوفاريك.

ثم بدأنا باختيار مفردات ووحدات العينة عن طريق المبدأ المعمول به في العينة العشوائية المنتظمة، فإذا كان حجم العينة يساوي أو يفوت 10% من المجموع الأم فإننا نختار وننتقي المفردة أو العائلة الأولى عشوائيا من بين الأعداد من 01 إلى 10 [126] ص 281. [1]، وقد اخترنا في حي 602 مسكن ببلدية الشراقة الرقم 05 عشوائيا، أي بدأنا اختيار العائلة رقم 05 أولا، ثم العائلة رقم 11، ثم رقم 17، ثم رقم 23 إلى غاية استقاء 100 عائلة. وقد اخترنا من بلدية بوفاريك رقم 03 عشوائيا أي بدأنا باختيار العائلة رقم 03 هي الأولى، ثم العائلة رقم 07، ثم رقم 05، إلى غاية أفراد العينة المئة، وبهذا تكون قد تمت جميع إجراءات اختيار العينة عن طريق الطريقة العشوائية المنتظمة.

2.5 بناء وتحليل الجداول

الجدول رقم 01: توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	ذكر	أنثى	المجموع
العدد	90	110	200
النسبة	% 45	%55	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن الإناث يمثلون الجنس الغالب في العينة وذلك بنسبة تقدر بـ55% من المجموع العام وتقل عنها نسبة الذكور بنسبة 45% وعند مقارنة النسبتين نلاحظ أن هناك تجانسا نسبيا في تركيب العينة من حيث الجنس إذ هناك فارق بسيط بين النسبتين .

الجدول رقم 02: توزيع الحالة العائلية للمبحوثين

الحالة العائلية	متزوج	مطلق	أرمل	أعزب	المجموع
العدد	170	20	10	00	200
النسبة	%85	%10	%5	%00	%100

يلاحظ من خلال بيانات الجدول أن فئة المتزوجين تحتل الأغلبية المطلقة بنسبة 85% من المجموع العام للعينة الأمر الذي ينسجم مع المسار العام للبحث الذي يتجه نحو العائلة ويلاحظ أيضا أن فئة المطلقين تحتل المرتبة الثانية بنسبة 10% لتليها فئة الأرامل بنسبة 5% وهاتين الفئتين أقرب إلى الفئة الغالبة (المتزوجين) بحكم أنها تمتلك تجربة سابقة في كيفيات إنشاء وتسيير الأسرة ونلاحظ أيضا أن العينة لا تحتوي بتاتا على فئة العزاب.

1.2.5 بناء وتحليل جداول الفرضية الأولى

لا تمتلك الأسرة الجزائرية وعيا كافيا حول حقيقة التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد.

الجدول رقم 3: مفهوم التقاليد بالنسبة للأسرة الجزائرية

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم واحد (1) في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على المفاهيم التي تمنحها الأسرة الجزائرية لمفهوم التقاليد بحسب المؤشرات المحددة .

مفهوم التقاليد	الارتباط بالماضي	احترام الدين	احترام الشرف	الطاعة والخضوع	الانغلاق على الذات	غير ذلك	*المجموع*
العدد	45	60	45	25	15	10	*200*
النسبة	% 22.5	% 30	% 22.5	% 12.5	% 7.5	%05	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مفهوم التقاليد بالنسبة للأسرة الجزائرية يعني عند الأغلبية والمقدرة بنسبة 30% احترام الدين، وهذا يحمل دلالة واضحة حول تعلق الأسرة الجزائرية بقيمها ومعتقداتها الدينية فالتقاليد ليست مجرد فلكلور شعبي وإنما هي بنية دينية تحمل المعاني الروحية المقدسة تحمل طابع الإلزام والتكليف. وتوضح معطيات الجدول أيضا أن احترام الشرف يعد مفهوما أساسيا بالنسبة للتقاليد عند الأسرة الجزائرية وذلك ما توضحه النسبة الممنوحة والمقدرة بـ22.5% من المجموع العام للعينة وهذا ما يتناسق وينسجم تماما واحترام الدين الذي يدعوا إلى الحشمة والحياء والدفاع عن شرف العائلات وعدم انتهاك حرمتها .

كما نسجل أيضا من خلال هذا الجدول أن الارتباط بالماضي كمفهوم من مفاهيم التقاليد داخل الأسرة الجزائرية يحتل المرتبة الثانية أيضا بنسبة 22.5% مما يعبر عن تمسك الأسرة الجزائرية بأصولها التاريخية وارتباطها العميق بماضيها .

ويأتي مفهوم الطاعة والخضوع بنسبة 12.5% ومفهوم الانغلاق على الذات بنسبة 7.5% على التوالي في المرتبة الرابعة والخامسة مما يعني أن الأسرة الجزائرية في عمومها تحمل مدلولات ومعاني ايجابية نحو التقاليد وتضعها كدعامة أساسية في بنائها الاجتماعي الروحي والثقافي .

الجدول رقم 04: مفهوم الحداثة بالنسبة للأسرة الجزائرية

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم 02 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول معرفة المفاهيم والمعاني والمدلولات التي تمنحها الأسرة الجزائرية لمفهوم الحداثة وذلك حسب مؤشرات محددة.

مفهوم الحداثة	غزو الثقافي	انسلاخ عن الهوية	التقدم والتطور	مواكبة العصر	غير ذلك	المجموع
العدد	75	36	55	29	05	200
النسبة	%37.5	%18	%27.5	%14.5	%2.5	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن مفهوم الحداثة عند الأغلبية بالنسبة للأسرة الجزائرية يعني غزوا ثقافيا أي أن نسبة 27.5% من المجموع العام للعينة تعطي مفهوما سلبيا للحداثة إذ تعتبرها غزوا ثقافيا وافد من الغرب الذي يخالف منظومتنا الاجتماعية والثقافية والدين، والحداثة هي غزو يستهدف محو ومحاربة معالم الهوية الاجتماعية ، وتاليها في المرتبة الثانية مفهوم التقدم والتطور بنسبة 27.5% وهي نسبة قريبة جدا من النسبة الأولى وهي تعتبر أن الحداثة رمز للعصرنة والتقدم كما أنها حتمية مفروضة على الأسرة الجزائرية للمرور إلى عالم الرقي والتنمية الاجتماعية .

ونلاحظ أن 18% من مجموع العينة تعتبر أن الحداثة انسلاخ عن الهوية وهي تأتي بذلك في المرتبة الثالثة، ونسجل أنها اكبر ارتباطا بالتقاليد كمعنى للهوية، وهي بذلك ترفض المعاني الجديدة الوافدة عبر تيارات الحداثة المختلفة.

كما نلاحظ أيضا أن نسبة 14.5% من العينة تعتبر أن الحداثة مواكبة للعصر محاكية له أكثر مما هي مشروع اجتماعي وقناعة فكرية وثقافية لدى أصحابها أي أن الحداثة تعكس عندهم حتمية التقليد الأعمى الذي عم المجتمع الجزائري لكل ما هو غربي أوروبي حديث.

نسجل كذلك من خلال الجدول أن هناك نسبة 2.5% من العينة تعطي معاني مختلفة للحداثة غير تلك المقترحة عليها في أغلبها تتراوح بين مؤيد ورافض للحداثة.

وعلى العموم نستنتج من خلال النسب الواردة في هذا الجدول أن أغلب الأسر الجزائرية تعطي مفهوما سلبيا وعدوانيا للحداثة يتأرجح بين الغزو الثقافي والانسلاخ عن الهوية ثم يأتي بعد ذلك المفهوم الايجابي بنسبة أقل والذي يؤكد أنا الحداثة تقدم و تطور و مواكبة لروح العصر.

الجدول رقم 5 : المفهوم الذي تمنحه الأسرة الجزائرية للحداثة وعلاقته بمفهوم التقاليد لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 01 و02 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول معرفة العلاقة بين نوعية المفهوم الذي تمنحه الأسرة الجزائرية للتقاليد والمفهوم الذي تمنحه للحداثة، أي ما هي التأثيرات المتبادلة بين الحكم على التقاليد والحداثة لدى الأسرة الجزائرية ؟

مفهوم التقاليد / مفهوم الحداثة	الارتباط بالماضي		احترام الدين		الشرف		الطاعة والخضوع		الانغلاق على الذات		غير ذلك	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
غزو ثقافي	30	66,66 %	15	25%	30	66.66 %	00	%00	00	%00	00	%00
انسلاخ عن الهوية	06	13,33 %	20	33,33 %	10	22,22 %	00	%00	00	%00	00	%00
التقدم والتطور	05	11,11 %	10	16.66 %	05	11,11 %	15	%60	10	%100	10	%5
مواكبة العصر	04	%8.88	10	16,66 %	00	%00	10	%40	05	%2.5	00	%00
غير ذلك	00	00	05	8.33 %	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00
المجموع	45	%100	60	%100	45	%100	25	%100	15	%100	10	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان اغلب افراد العينة يعتقدون بان الحداثة غزو ثقافي بنسبة 37,5% و يليها التقدم و التطور بنسبة 25,5% و يليها الانسلاخ عن الهوية بنسبة 18% ثم مواكبة العصر بنسبة 14,5 % و اخيرا غير دلك بنسبة 2,5 %.كما نلاحظ أيضا من خلال معطيات هذا الجدول أنه من الأسر الجزائرية التي ترى بأن التقاليد هي ارتباط بالماضي هناك أكبر نسبة فيها والمقدرة بـ% تحكم على الحداثة بأنها غزو ثقافي وهذا طبعا بحكم تعلقها بالماضي بكل منتجاته الفكرية والثقافية والأخلاقية و الطقوسية والسلوكية

الجدول رقم06 الحكم على النموذج الأسري التقليدي وعلاقته بمفهوم الحداثة لـــدى الأســـرة الجزائرية:

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين 2 و4 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول معرفة العلاقة بين مفهوم الحداثة لدى الأسرة الجزائرية وتقييم هذه الأخيـــرة لنموذجها الأسري التقليدي..

مفهوم الحداثة / الحكم على النموذج الأسري التقليدي	غزو ثقافي		انسلاخ عن الهوية		التقدم والتطور		مواكبة العصر		غير ذلك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جيد	35	46,66%	24	%66,66	12	21,81 %	12	% 41,37	02	%40	85	42.5 %
لا يلائم العصر	15	%20	02	%5,55	25	%45,45	00	%00	00	%00	42	%21
يحتاج إلى تحديث	25	%33,33	10	%27,77	18	%32,72	17	%58,62	03	%.60	73	36.5 %
المجموع	75	100 %	36	%100	55	%100	29	% 100	05	100 %	200	100 %

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة والمقدرة بـ 42,5% تعتقد بان النموذج الأسري التقليدي جيد و يليها 36,5 تعتقد بأنه لا يلائم العصر و 21 % يعتقدون بأنه يحتاج إلى تحديث.

كما تبن معطيات الجدول أن نسبة66.5 % من مجموع أفراد العينـــة تـــرى أن النمـــوذج الأســـرة الجزائرية التقليدية جيد تعتقد بان الحداثة انسلاخ عن الهوية و 46 % غزو ثقـــافي و 41 % مواكبـــة للعصر أي إنها لا تل ترفضه لكنها تعتقد بأنه بحاجة إلى وجود لمسة حداثية تجعله أكثر انسجاما وتناغمـــا وتلاءما مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها ويشهدها المجتمع الجزائري، ونسجل هنا أن أغلب أفراد هذه الفئة تعتقد بان التقاليد لا تلائم العصر يحكمون على الحداثة بانهـــا غـــزو ثقـــافي وبنسبة 80 % وانسلاخ عن الهوية بنسبة 45,45 % مما يشير إلى أن التحديث الذي ترغب في إدخالـــه هذه الفئة على النموذج التقليدي للأسرة الجزائرية يجب أن يكون مدروسا وعقلانيا اما الفئة التي تعتقد بـــان النمودج التقليدي يحتاج الى تحديث هناك 60 % لا يوجد لديها رأي محدد و 58% يحكمون على الحداثة بانها مواكبة للعصر أي مسايرة هذا التقدم ومواكبة النموذج الأسري الحداثي بطبعته الغربية .

وما نستطيع استنتاجه من هذا الجدول هو العلاقة المؤثرة بين مفهوم الحداثة لدى الأسرة الجزائرية وطبيعة حكمها على نموذجها الأسري التقليدي، بحيث كلما كان الحكم ايجابيا على الحداثة كلما كان الحكم سلبيا على النموذج الأسري الجزائري التقليدي والعكس صحيح .

جدول رقم7: الحكم على النموذج الأسري التقليدي وعلاقته بالاطلاع على النموذج الأسري الحداثي الجزائري.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين 05 و04 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول معرفة مدى ارتباط الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي الغربي بنوعية الحكم والتقييم الموجه للنموذج الأسري التقليدي الجزائري.

الاطلاع على النموذج الحداثي. / الحكم على النموذج الأسري التقليدي	مطلع		بعض الشيء		غير مطلع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جيد	20	36,36 %	15	%45.45	50	42,85 %	85	%42.5
لا يلائم العصر	12	21,81 %	05	% 14,28	25	22,72 %	42	%21
يحتاج إلى تحديث	23	.41,81 %	15	% 42,85	35	13,81 %	73	% 36.5
المجموع	55	%100	35	%100	110	%100	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول ان اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة و القدرة ب42.5 % يعتقدون بان النموذج الأسري التقليدي جيد و 36,5 % يعتقدون بأنه غير ملائم للعصر و 21 % يعتقدون بأنه يحتاج إلى تحديث

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة والمقدرة ب45,45% من الدين يحكمون على النموذج الأسري بأنه جيد غير مطلعين على النموذج الأسري الحداثي أي أن أغلب أفراد الفئة لا يملكون رؤية واضحة ومعطيات وافية حول طبيعة النموذج الأسري الحداثي الغربي، باستثناء بعض الأحكام المسبقة الناتجة عن خلفيات إعلامية أو دينية مسبقة مرتبطة بالتعصب للهوية والخصوصية ورفض كل وافد من الغرب باعتباره

أجنبي مسيحي عدائي للثقافة المحلية، و ما يؤكد هذا هو أن ثاني نسبة من هذه الفئة والمقدر ب42,85 % مطلعين بعض الشيء على النموذج الحداثي أي أن أغلب غير المطلعين نسبيا على النموذج الأسري الحداثي يحكمون ايجابيا على النموذج الأسري التقليدي، و تليها في المرتبة الثالثة نسبة 36.36 % من غير المطلعين على النموذج الحداثي ويعتقدون بان النموذج الأسري التقليدي الجيد

وتبين معطيات هذا الجدول أن 22.72 % من مجموع أفراد الفئة الدين يعتقدون بان النموذج التقليدي لا يلائم العصر غير مطلعين على الحداثة و21 % مطلعين و 18,28 % مطلعين بعض الشيء .

و نلاحظ من الجدول أن 42,85 % من الدين يحكمون على النموذج التقليدي بأنه يحتاج إلى تحديث مطلعين بعض الشيء على النموذج الحداثي و 41,81 % مطلعين و 31,81% غير مطلعين .

و عموما نستنتج من هذا الجدول أن غلب أفراد العينة غير مطلعين على النموذج الأسري الحداثي يحكمون ايجابيا على النموذج الأسري التقليدي ، وكلما كان الاطلاع اكبر على النموذج الحداثي كلما كانت الدعوة أقوى واكبر إلى تحديث النموذج الأسري التقليدي.

الجدول رقم8: الحكم على النموذج الأسري الحداثي وعلاقته بالاطلاع عليه.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 05 و06 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي في نوعية الحكم عليه من طرف الأسرة الجزائرية .

الاطلاع على النموذج الحداثي / الحكم على النموذج الحداثي	مطلع		بعض الشيء		غير مطلع		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جيد	18	%32,72	12	% 34,28	13	% 11,18	43	%21.5
مقبول	28	%50,90	16	% 45,71	17	% 15,45	61	%30.5
مرفوض	09	% 16,36	07	% 20	80	%72,72	96	%48
المجموع	55	%100	35	%100	110	%100	200	%100

و نلاحظ من معطيات الجدول أن اكبر نسبة من مجموع العينة و المقدرة ب 48 % لا تقبل النموذج الأسري الحداثي و 30,5 % تعتقد بأنه مقبول و 21,5 % تعتقد بأنه جيد

و تبين معطيات الجدول ابيضا أن 72 % من الدين يرفضون النموذج الأسري الحداثي غير مطلعين عليه و 20 % مطلعين نسبيا و 16,36% مطلعين.

ونلاحظ أيضا أن 45.71 % من الدين يعتقدون بان النموذج الأسري الحداثي مقبول مطلعين عليه بعض الشيء و 50,90 % مطلعين عليه و 15,45 % غير مطلعين .

و نلاحظ أيضا أن اغلب الدين يحكمون على النموذج الأسري الحداثي بانت جيد أي 34,28 % مطلعين عليه بعض الشيء و 32,72 % مطلعين و 11,18 % غير مطلعين.

وعموما نستنتج من قراءتنا لهذا الجدول أن حكم الأسرة الجزائرية على النموذج الأسري الحداثي هو حكم قيمي مسبق وغير واعي لا يستند إلى مبررات دقيقة بدليل عدم ألاطلاع على النموذج الأسري الحداثي وإنما يعتمد على الصورة المشوهة التي يحملها عنه والتي تغذيها قوة ألارتباط بالتقاليد والانغلاق عليها من جهة والمثال السيئ الذي يعطيه النموذج الحداثي من خلال مظاهر التفسخ الأخلاقي والتفكك الأسري التي تنقل عبر وسائل الإعلام من جهة أخرى. كما نستنتج أنه كلما كان الاطلاع على النموذج الحداثي أكبر كلما تم قبوله ولكن بصورة متحفظة دون اعتباره نموذجا جيدا أو مثاليا.

الجدول رقم 09: مجالات التناقض بين الحداثة والتقاليد داخل الأسرة الجزائرية وعلاقتها بطرق التعامل معها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 07 و08 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول قياس العلاقة الموجودة بين نوعية التناقض بين الحداثة والتقاليد المسجلة داخل الأسرة الجزائرية والطرق و الكيفيات التي تستعملها هذه الأخيرة في التعامل معه.

مجالات التناقض / طرق التعامل معها	العلاقات		نمط الاستهلاك		الإنجاب		حجم الأسرة		اللباس		إحياء المناسبات العائلية		طرق الزواج		حرية الأبناء		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اللامبالاة	07	%3.5	04	%2	10	%5	14	%7	08	%4	04	%2	08	%4	14	%7	69	34.5 %
التوجيه نحو التقاليد	05	%2.5	05	%2.5	09	%4.5	12	%6	10	%5	04	%2	10	%5	14	%7	69	34.5 %
التوجيه نحو الحداثة	08	%4	02	%1	08	%4	10	%5	09	%4.5	03	%1.5	09	%4.5	13	%6.5	62	%31
المجموع	20	%10	11	%5.5	27	%13.5	36	%18	27	%13.5	11	%5.5	27	%13.5	41	%20.5	200	%100

كما نلاحظ من الجدول أن الفئة التي تواجه التناقض بين الحداثة و التقاليد بالتوجيه نحو التقاليد فتعتقد أن أنماط الاستهلاك هي اكبر مجال للتناقض بنسبة 45,45 % ثم اللباس و الزواج بنسبة 37,03 % ثم العلاقات الاجتماعية بنسبة 35 % ة أخيرا حرية الأبناء بنسبة 34,14 % .

أما الفئة التي تواجه التناقض بين الحداثة و التقاليد بالتوجيه نحو النموذج الحداثي فتعتقد أن اكبر مجال للتناقض هو العلاقات الاجتماعية ثم اللباس و الزواج بنسبة 33,33 % ثم الإنجاب ب 29 % ويليها حجم الأسرة و إحياء المناسبات العائلية بنسبة 27,27 % و أخيرا أنماط الاستهلاك بنسبة 18,18 %

وما يمكن استنتاجه من قراءة هذا الجدول أن التناقض بين الحداثة والتقاليد داخل الأسرة الجزائرية يتركز أساسا في أنماط الاستهلاك و العلاقات الاجتماعية ثم حجم الأسرة و حرية الأبناء وبدرجة أقل في الإنجاب واللباس وطرق الزواج. وأن الأسرة عموما لا تبالي بهذا التناقض وإذا تدخلت فإنها تتدخل لحماية ونصرة النموذج الأسري التقليدي.

الجدول رقم 10: الحكم على النموذج الأسري التقليدي وعلاقته بطرق التعامل مع التناقض بين الحداثة والتقاليد

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 04 و 08 بالاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على العلاقة الموجودة بين نوعية الحكم على النموذج الأسري التقليدي وكيفيات وأساليب تعامل الأسرة الجزائرية مع التناقض بين الحداثة والتقاليد داخلها .

طرق التعامل مع التناقض / الحكم على النموذج الأسري التقليدي	اللامبالاة		التوجيه نحو النموذج التقليدي		التوجيه نحو النموذج الحداثي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جيد	35	%50,72	35	% 50,72	15	%24,19	85	%42.5
لا يلائم العصر	9	% 13.04	11	%.15,94	22	% 35,48	42	%21
يحتاج إلى تحديث	25	% 36,23	23	% 33,33	25	% 40,32	73	%36.5
المجموع	69	%100	69	%100	62	%100	200	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة والمقدرة بـ42.5% من المجموع العام لأفراد العينة تحكم على النموذج الأسري بأنه جيد، ونلاحظ في هذه الفئة أن أفرادها يواجهون التناقض بين الحداثة والتقاليد داخل الأسرة باللامبالاة والتوجيه نحو النموذج الأسري التقليدي وذلك بنسبة 50,72 % لكل واحد مهما، أي أن أغلب اللذين يحكمون على النموذج التقليدي بأنه جيد لا يبالون بطبيعة التناقض بين الحداثة والتقاليد أو يوجهونه نحو النموذج التقليدي مما يعني أن نسبة الوعي بحقيقة هذا التناقض تبقى متدنية نوعا ما، إضافة إلى أن الأسرة تبدي تعلقها بالتقاليد وهويتها الثقافية كما نسجل أن 24,19 % فقط ممكن أن يحكمون ايجابيا (جيد) على النموذج التقليدي من يتدخلون لصالح النموذج الأسري الحداثي .

وتبين معطيات هذا الجدول أن 36.5% من أفراد العينة يعتقدون أن النموذج الأسري التقليدي يحتاج إلى تحديث، حيث أن أكبر نسبة في هذه الفئة وهي 40,32 %توجه أفرادها نحو النموذج الحياتي في مواجهاتها في التناقض بين الحداثة والتقاليد داخل الأسرة، ونفس النسبة أي 36,23 % نجدها في اللامبالاة مما يعني حتى اللذين يدعون إلى تحديث النموذج الأسري التقليدي لا يملكون الوعي الكافي بحقيقة التناقض بين الحداثة والتقاليد داخل الأسرة الجزائرية بدليل أن نسبة كبيرة منها تتعامل باللامبالاة مع هذا التناقض.

وتبين معطيات هذا الجدول أيضا أن 21% من مجموع أفراد العينة ترى أن النموذج الأسري التقليدي لا يلائم العصر، حيث أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ35,48 % تتعامل مع التناقض بين الحداثة و التقاليد بتوجيه أفرادها لصالح النموذج الحداثي، و19,94 % نحو النموذج التقليدي و13,04 %. لا تبالي به مما يعني انه كلما كان الحكم سلبيا على النموذج الأسري التقليدي كلما كان التوجه أكبر نحو النموذج الحداثي.

وعموما نستنتج من هذا الجدول أن الأسرة الجزائرية تتعامل بصفة غير واعية نسبيا مع مجالات التناقض بين الحداثة والتقاليد داخلها، بحيث أغلب اللذين يحكمون ايجابيا على النموذج التقليدي لا يبالون بهذا التناقض مما يعكس النقص الكبير في الاهتمام بهذه القضايا المصيرية .

الجدول رقم 11: التقاليد التي تحافظ عليها الأسرة الجزائرية وعلاقتها بطبيعة التناقض بين الحداثة و التقاليد لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم 09 و10 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على تأثير مفهوم التناقض بين الحداثة و التقاليد عند الأسرة الجزائرية على أهم التقاليد التي تحافظ وتتشبث بها.

طبيعة التناقض / المحافظة على التقاليد	صراع ديني		صراع بين الأجيال		صراع بين القديم والجديد		صراع بين المرأة والرجل		صراع بين التفتح والانغلاق		غير ذلك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزيارات العائلية	10	12,82 %	6	13,33 %	04	12,90 %	03	%15	02	%10	%33,33	02	27	13.5 %
الأكلات التقليدية	05	%6,41	5	%11,11	02	6,45 %	01	%5	02	%10	%00	00	15	%7.5
اللباس والأزياء	18	23 ,07%	10	.,22 %22	08	25,80 %	05	%25	06	%30	.16,66 %	1	48	%24
الحشمة والتستر	30	%38,46	15	33,33 %	10	32,25 %	07	%35	05	%25	.16,66 %	1	68	%34
المناسبات الدينية والعائلية	15	19,23 %	9	%20	7	22,58 %.	04	%20	05	%25	%33,33	02	42	%21
المجموع	78	100 %	45	100 %	31	100 %	20	100 %	20	100 %	%100	06	200	100 %

نلاحظ من خلال هدا الجدول أن اكبر نسبة من العينة و القدرة ب 34% تحافظ على قيم الحشمة حيث نجد أن اغلب نسبة في هده الفئة هي ترى الصراع بين الحداثة و التقاليد هو صراع ديني و 35 % ترى بأنه صراع بين المرأة و الرجل و 33,33 % ترى بأنه صراع أجيال و 16,66 % لا تعطي رأيا محدد.

كما تبين معطيات الجدول أن ثاني نسبة و هي 24 % تحافظ على تقاليد اللباس و الأزياء و نجد أن اكبر نسبة في هده الفئة ترى بان الصراع بين الحداثة و التقاليد هو صراع بين الانغلاق و التفتح وبنسبة 30 % ثم 25,80 % ترى بأنه صراع بين القديم و الحديث و 25,07 % ترى بأنه صراع ديني.

و نلاحظ من الجدول أن ثالث نسبة من العينة و المقدرة ب 21 % تحافظ على المناسبات الدينية والعائلية, حيث أن اكبر نسبة في هده الفئة و هي 33,33 % لها أراء مختلفة حول هدا الصراع تتراوح بين

صراع فكري و فلسفي و سياسي و 25 % ترى بأنه صراع بين التفتح و الانغلاق. و أخيرا ترى بأنه صراع ديني و بنسبة 19,23 % .

كما توضح معطيات الجدول أن ثالث نسبة و هي 13,5 % تحافظ على الزيارات العائلية و نجد أن اكبر نسبة في هده الفئة و المقدرة ب 33,33% ترى أن الصراع بين الحداثة و التقاليد بعمل رؤى غير محددة و متنوعة ثقافية و اقتصادية و سياسية.و15 % ترى بأنه صراع بين المرأة و الرجل و بين 12 % ترى بأنه صراع بين القديم و الجديد و صراع ديني.

كما نلاحظ من الجدول أن أخر نسبة و هي 7,5 % تحافظ على الأكلات التقليدية حيث نجد أن اكبر نسبة في هده الفئة و المقدرة ب 11,11 % ترى بأنه صراع بين الأجيال و 10 % صراع بين التفتح و الانغلاق و 6,45 % و صراع بين القديم و الجديد و صراع ديني.

ومما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو أن الأسرة الجزائرية تعتبر التناقض بين الحداثة والتقاليد هو صراع ديني و صراع بين الانغلاق و التفتح و المرأة و الرجل و صراع أجيال لذلك نجدها تعمل من أجل المحافظة على الحشمة والتستر وإحياء المناسبات الدينية واللباس التقليدي كوجه من أوجه الانتصار لقيمهم الدينية والروحية و القضاء على الفرقة و التشتت.

الجدول رقم12: الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي وعلاقته بطبيعة التناقض بين الحداثة والتقاليد لدى الأسرة الجزائرية.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين 09 و 04 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول معرفة مصداقية المفهوم الذي تمنحه الأسرة الجزائرية للتناقض بين الحداثة والتقاليد من خلال معرفة مدى اطلاعها على النموذج الأسري الحداثي

طبيعة التناقض / الاطلاع النموذج الحداثي	صراع ديني		صراع بين الأجيال		صراع بين القديم والجديد		صراع بين المرأة والرجل		صراع بين التفتح والانغلاق		غير ذلك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مطلع	16	20,51 %	12	% 26,66	08	%25,80	09	%45	8	%40	02	%33,33	55	%27.5
بعض الشيء	20	25,64 %	10	22. 22	03	%6,67	01	%5	01	%5.	00	%00	35	%17.5
غير مطلع	42	53,84 %	23	% 51,11	20	%64,51	10	%50	11	%55	04	66,66 %	110	%55
المجموع	78	%100	45	%100	31	%100	20	%100	20	100 %	06	%100	200	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة والمقدرة بـ55% من مجموع أفراد العينة ليست مطلعة على النموذج الأسري الحداثي، أي أنها لا تمتلك فكرة دقيقة وواضحة عنه ولكن رغم ذلك نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة وهي 66% ترى أن التناقض بين الحداثة والتقاليد هو صراع مختلف الأوجه غير التي اقترحناها في الجدول مثل السياية و الاديولوجيا و الاقتصاد و الأعراق مما يعني أن هذا المفهوم لا يستند على أسس صحيحة بما أن أفراد هذه الفئة غير مطلعين على النموذج الحداثي، مما يدل أيضا على قلة وعي الأسرة الجزائرية بحقيقة هذا التناقض، كما نسجل أن 64,51% من أفراد هذه الفئة يعتبرون أن التناقض بين الحداثة والتقاليد هو صراع بين القديم و الجديد و55% يعتبرونه صراع بين الانغلاق و التفتح و53,84% يعتبرونه صراع ديني و51,11% صراع بين الأجيال. كما تبين معطيات هذا الجدول أن 27.5% من أفراد العينة مطلعين على النموذج الأسري الحداثي، حيث أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ45% ترى أن التناقض بين الحداثة والتقاليد هو صراع بين المرأة والرجل و33,33% يمنحون أبعاد أخرى غير محددة في الاقتراحات مثل صراع بين الحضارات ونسبة 40 % صراع بين التفتح و الانغلاق و 26,66 % صراع أجيال و أخيرا 20,51 % صراع ديني .

وتبين معطيات هذا الجدول أيضا أن أضعف نسبة وهي 17.5% مطلعة على النموذج الأسري الحداثي بعض الشيء وتحمل حوله معرفة سطحية، حيث نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة 25,64 % ترى أن التناقض بين الحداثة والتقاليد هو صراع ديني و22.22% ترى بأنه صراع بين الأجيال لكن هذا الحكم نسبي بحكم الاطلاع السطحي والبسيط على النموذج الأسري الحداثي.

وما يمكن أن نستنتجه من خلال قراءتنا لهذا الجدول أن المفهوم الذي تمنحه الأسرة الجزائرية للتناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد هو مفهوم لا يتمتع بالمصداقية المطلوبة نظرا لعدم اطلاعها على النموذج الأسري الحداثي فهي في أحسن الأحوال تحمل عنه معرفة عابرة وسطحية.

الجدول رقم 13: الحكم على النموذج الأسري التقليدي وعلاقته بكيفية اختيارها النمـــوذج الأسري.

- يرتبط هذا السؤال بالسؤالين 04 و13 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير حكم الأسرة الجزائرية على النمـــوذج الأســـري التقليدي في كيفية اختيارها لنموذج أسري معين.

كيفية اختيار النموذج الأسري / الحكم على النموذج الأسري التقليدي	قناعات شخصية		الخضوع للمجتمع		تقاليد الأسرة الغربية		غير ذلك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جيد	15	%20	70	% 66,66	00	%00	00	%00	85	%42.5
لا يلائم العصر	25	% 33,33	05	% 4,76	12	%40	00	%00	42	%21
يحتاج إلى تحديث	15	%20	30	% 88,57	18	%60	10	% 100	73	36.5 %
المجموع	75	%100	105	%100	30	%100	10	%100	200	%100

نلاحظ من خلال هدا الجدول أن اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة المقـــدرة ب42,5 % تعتقـــد بـــان النموذج الأسري التقليدي جيد و 36,5 % تعتقد بأنه يحتاج إلى تحديث و 21 % لا يلائم العصر

ونلاحظ أن اغلب الدين يحكمون على النموذج التقليدي بأنه جيد يختارون نموذجهم عن طريق الخضوع للمجتمع و بنسبة 66,66 % ثم بالقناعة الشخصية بنسبة 20 %

ونلاحظ أيضا أن اغلب الدين يحكمون على النموذج التقليدي بأنه لا يلائم العصر يختـــارون نمـــوذجهم الأسري بتقليد الأسرة الغربية ب نسبة 40% ثم بالقناعة الشخصية بنسبة 33,33 %

ونلاحظ أن كل الدين لم يتجاوبوا مع المقترحات المقدمة لهم يعتقدون بان النموذج الأســـري التقليـــدي يحتاج إلى تحديث و أن أصحاب هده الفئة و بنسبة 60 % يختارون نموذجهم الأسري بتقليد الأسرة الغربيـــة ثم 28,57 % عن طريق الخضوع للمجتمع و 20 % بواسطة القناعة الشخصية.

وعليه نستنتج من قراءتنا هذا الجدول أن نوعية الحكم على النموذج الأسري التقليدي تؤثر بصفة واضحة على اختيار النموذج الأسري، حيث كلما كان الحكم ايجابيا على النموذج التقليدي كلما تم بناء الأسرة عن طريق الخضوع للمجتمع والامتثال للتقاليد والأعراف السائدة، وكلما كان الحكم سلبيا على النموذج الأسري التقليدي كلما كان اختيار النموذج الأسري عن طريق القناعة الشخصية أو تقليد الأسرة الغربية .

الجدول رقم 14: اطلاع الأسرة الجزائرية على النموذج الأسري الحداثي و علاقته بكيفية اختيار النموذج الأسري.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 06 و13 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير واطلاع الأسرة الجزائرية على النموذج الأسري الحداثي و كيفية اختيارها لنموذج أسري معين.

كيفية اختيار النموذج الأسري / الاطلاع على النموذج الحداثي	قناعة شخصية		الخضوع للمجتمع		تقاليد الأسرة الغربية		غير ذلك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مطلع	20	26,66 %	15	14,28 %	16	% 53,33	04	%40	55	%27.5
بعض الشيء	20	26,66 %	05	4,76 %	09	% 30	01	%10	35	%17.5
غير مطلع	15	%20	85	80,95 %	05	% 16,66	05	%50	110	%55
المجموع	75	%100	105	%100	30	%100	10	%100	200	%100

و نلاحظ من خلال معطيات الجدول ان اكبر نسبة من مجموع العينة المقدرة ب 55 % غير مطلعين على النموذج الحداثي و 27,5 % مطلعين و 17,5 % مطلعين نسبيا .

و تبين معطيات الجدول ان اغلب المطلعين على النموذج الاسري الحداثي أي 53,33 % يفضلون اختيار نموذجهم الاسري بتقليد الاسرة الغربية و 40 % منهم لهم اقتراحات اخرى مثل العودة الى الدين و القضاء على بعض التقاليد الخرافية و 26,66 % يختارون نموذجهم بقناعة شخصية .

و نلاحظ ايضا ان اغلب المطلعين بعض الشيء على النمـــودج الاســـري الحـــداثي أي 30 % يختارون نمودجهم الاسري بواسطة تقليد الاسرة الغربية و 26,66 % بقناعة شخصية و اخيـــرا 4,76 % بالخضوع للمجتمع .

و نلاحظ من الجدول ان اغلب غير المطلعين على النموذج الاسري الحداثي أي 50 % يختارون نمودجهم الاسري باقتراحات اخرى هي المزج بين الحداثة و التقاليد خاصة عند الشباب و المثقفين و 20 % يختارون نمودجهم بقناعة شخصية و 16,66 % بتقليد الاسرة الغربية.

وعليه نستنتج من قراءتنا لهذا الجدول أن الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي الغربـــي يـــؤثر بصفة فعالة وقوية في اختيار النموذج الأسري بواسطة القناعة الشخصية أو تقليد الأسرة الغربية، كما أن عدم الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي يؤدي إلى إختيار النمـــوذج الأســـري بواســـطة الخضـــوع للمجتمع وتوريث النموذج التقليدي او على الاقل محاولة المزج بين النموذجين التقليدي و الحداثي.

الجدول رقم 15: مفهوم التقاليد لدى الأسرة الجزائرية وعلاقته بكيفية اختيارهـــا النمـــوذج الأسري.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 1 و13 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول قياس مدى ارتباط اختيار نموذج أسري معين لدى الأســـرة الجزائريـــة وعلاقته بالمفاهيم المختلفة التي تمنحها هذه الأخيرة للتقاليد.

كيفية اختيار النموذج الأسري / الاطلاع على النموذج الحداثي	قناعات شخصية		الخضوع للمجتمع		تقاليد الأسرة الغربية		غير ذلك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الارتباط بالماضي	00	%00	05	%4,76	00	%00	00	%00	05	%2.5
احترام الدين	14	%25,45	71	%67,61	10	%33,33	10	%100	105	%100
المحافظة على الشرف	10	%18,18	29	%27,61	04	%13,33	00	%00	43	%100
الطاعة والخضوع	20	36,36 %	00	%00	12	%40	00	%00	32	%100
الانغلاق على الذات	11	%20	00	%00	04	%13,33	00	%00	15	%100
المجموع	55	%27,5	105	%52,5	30	%15	10	%5	200	%100

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة والمقدرة بـ 52.5% من مجموع أفراد العينة تختار نموذجها الأسري عن طريق الخضوع للمجتمع، أي المحافظة على الاختيارات التقليدية السائدة ، نلاحظ هنا أن اكبر نسبة في هذه الفئة المقدرة بـ 100% تعتبر أن التقاليد هي ارتباط بالماضي ، بمعنى أن أغلب الذين يختارون نموذجهم الأسري وفق الطرق التقليدية يفعلون ذلك من باب احترام التقاليد والامتثال لها، كما نسجل أن67,61 % من أفراد هذه الفئة يعتبرون أيضا التقاليد هي المحافظة على الدين الذي هو من أهم الركائز التي يسعى المجتمع الجزائري المحافظة و الدفاع عنها ثم يليها 67,44 % يعتبرون التقاليد محافضة على الشرف.

وتبين معطيات هذا الجدول كذلك أن ثاني نسبة وهي 27.5% من مجموع أفراد العينة تختار نموذجها الأسري وفق قناعة شخصية بعيدا عن ضغوطات التقاليد الاجتماعية السائدة حيث نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ73,33% تعطي للتقاليد مفهوما سلبيا وهو الانغلاق على الذات و 62,25 % الخضوع و الطاعة و القهر لذلك نجدها تلجأ إلى قناعتها الشخصية في بناء نموذجها الأسري، لكن هذا لا يعني عدم الاحترام الكلي للدين حيث أن ثالث نسبة في هذه الفئة وهي 13.33% تعتبر التقاليد هي احترام للدين فالقناعة الشخصية لا تعني عندهم الخروج والتضارب مع الدين .

وتبين معطيات الجدول أيضا أن 15% من مجموع أفراد العينة وهي المرتبة ما قبل الأخيرة من تختار نموذجها التقليدي بواسطة تقليد الأسرة الغربية وهذا ما يفسر أن أغلب أفراد هذه الفئة يمنحون للتقاليد مفهوم سلبيا وهو الطاعة والخضوع بنسبة 35,75 % و الانغلاق على الدات بنسبة 26,66 %.

وعلى العموم نستنتج من قراءتنا لهذا الجدول أنه هناك ارتباط وثيق بين طبيعة اختيار النموذج الأسري ونوعية المفهوم الذي تمنحه الأسرة الجزائرية للتقاليد، بحيث أغلب من يعتبرون التقاليد احتراما للدين أو دفاعا عن الشرف يختارون نموذجهم الأسري وفق أساليب تقليدية، كما أن أغلب الرافضين للتقاليد يختارون نموذجهم الأسري وفق قناعتهم الشخصية أو تقليدا للأسرة الغربية، مع تسجيل نقطة أساسية وهي المكانة الإستراتيجية التي يحتلها احترام الدين عند جميع الفئات وفق جميع الاختيارات.

الجدول رقم 16: صفة الأسرة المراد إنشاؤها وعلاقتها بمفهوم الحداثة لدى الأسرة الجزائرية

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 02 و 03 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على نوعية العلاقة والتأثيرات الموجودة بين مفهوم الحداثة لدى الأسرة الجزائرية وأهم الصفات والخصوصيات التي تريد أن تتطبع بها الأسرة الجزائرية.

مفهوم الحداثة / صفة الأسرة	غزو ثقافي		انسلاخ عن الهوية		التقدم والتطور		مواكبة العصر		غير ذلك		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مرتبطة بالعادات والتقاليد	55	73,33 %	24	%66,66	11	%20	07	%24,13	01	%20	98	%49
متحررة من العادات والتقاليد	15	%20	07	%19,44	25	%45,45	12	41,37 %	02	%40	61	%30.5
مقلدة للأسرة الغربية	05	6,66 %	04	%11,11	17	%30,90	09	%31,63	00	%00	35	%17.5
غير ذلك	00	%00	01	%2,77	02	%3,63	01	%3,44	02	%40	06	%3
المجموع	75	%100	36	%100	55	%100	29	%100	05	100 %	200	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة والمقدرة بـ49 % من مجموع أفراد العينة ترغب في إنتاج أسرة جزائرية مرتبطة بالعادات والتقاليد الموروثة من المجتمع الجزائري أي أن أغلب أفراد العينة يتجهون نحو المحافظة على الأصالة حيث نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ 73,33% تعطي مفهوما سلبيا للحداثة بحيث تعتبرها غزوا ثقافيا، ويعد هذا المفهوم منطقيا مقارنة مع الرغبة في إنتاج أسرة محافظة ومتمسكة بالعادات والتقاليد. كما أ ن ثاني نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ 66,66% تعتبر الحداثة انسلاخ عن الهوية مما يدعم الحكم والرأي الأول، مع تسجيل نسبة24,13 % و 20 % من هذه الفئة تعتبر الحداثة مواكبة للعصر و تقدما وتطورا، ورغم ذلك ترغب في إنشاء أسرة محافظة.

كما نسجل من خلال معطيات هذا الجدول أن 30.5% من مجموع أفراد العينة وهي ثاني أكبر نسبة ترغب في إنشاء أسرة متحررة من العادات والتقاليد حيث أن أكبر نسبة في هذه الفئة وهي45,45 % تمنح الحداثة مفهوما ايجابيا إذ تعتبرها تقدما وتطورا مما يبرر نزوحها نحو التحرر من العادات والتقاليد، مع وجود نسبة مهمة وهي تحتل المرتبة الثانية في هذه الفئة والمقدرة بـ41.37% تعتبر أن الحداثة انسلاخ عن الهوية و نسجل أن 40 % تعطي أراء أخرى غير محددة في الاقتراحات مثل الاخذ بمحاسن الأسرة الغربية و القضاء على الخرافات المتحكمة في معتقدات الأسرة الجزائرية

وتبين معطيات الجدول أيضا أن ثالث أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 17.5% تعبر صراحة على أنها تتعدى التحرر من التقاليد والاتجاه بكل وضوح نحو إنشاء أسرة جزائرية مقلدة بشكل كلي للأسرة الغربية لأن أكبر نسبة في هذه الفئة66,66 % تعتبر أن الحداثة هي غزو ثقافي ، و 31,03% تحمل معنى المواكبة للعصر وبالتالي فالتقليد للأسرة الغربية يعني التطور و مسايرة للعصر.

كما تبين معطيات الجدول أن 3 % من مجموعات أفراد العينة لها رؤية أخرى بحيث تتنوع صفات الأسرة التي ترغب في إنشائها بين التوفيق بين الحداثة والأصالة أو ترك الأمر لكل أسرة حسب ظروفها المعيشية والاقتصادية والسكنية.

وعموما نستنتج من هذا الجدول أن الارتباط بالتقاليد وبناء الأسرة على أساسها يتأثر بالمفهوم السلبي للحداثة الذي تقتنع به الأسرة الجزائرية مع وجود غياب نسبي للوعي بنسب متفاوتة في رفض الحداثة من جهة والتحرر عن التقاليد من جهة أخرى و اعتبار الحداثة غزو ثقافي و بناء اسرة مقلدة للحداثة الغربية.

الجدول رقم 17: التقاليد التي تحافظ عليها الأسرة الجزائرية وعلاقتها بطرق التعامل مع التناقض بين الحداثة والتقاليد داخلها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 08 و10 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى ارتباط نوعية التقاليد التي تتمسك بها وتحافظ عليها الأسرة الجزائرية بطرق تعاملها مع التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد.

طرق التعامل مع التناقض / العادات المحافظ عليها	اللامبالاة		التوجيه نحو النموذج التقليدي		التوجه نحو النموذج الحداثي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الزيارات العائلية	7	%10,14	06	%8,69	14	%22,58	27	%13.5
الأكلات التقليدية	05	%7,24	05	%7,24	05	%.8,06	15	%7.5
اللباس والأزياء	12	%17,39	10	%14,29	26	%41,93	48	%24
الحشمة والتستر	25	%36,29	29	%42,02	14	%22,58	68	%34
المناسبات الدينية و العائلية	20	%28,98	19	%27,53	03	%.4,83	42	%21
المجموع	69	%100	69	%100	62	%100	200	%100

يبين هدا الجدول أن اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة المقدرة ب 34 % يحافظون على الحشمة و التستر و 24 % يحافظون على اللباس و الأزياء التقليدية (الحجاب) و 21 % يحافظون على المناسبات الدينية و العائلية و 13,5 % يحافظون على الزيارات العائلية و 7,5 % يحافظون على الأكلات التقليدية .

و نلاحظ أن اكبر المحافظين على الزيارات العائلية أي 22,58 % الواجهون التناقض بين الحداثة و التقاليد بالتوجيه نحو النموذج الأسري الحداثي و هدا يعد تناقضا مع خصوصية النموذج التقليدي للان الحداثة تقوم على الاستقلالية و الفردية مما يؤكد على عدم وعي الأسرة الجزائرية في حقيقة النموذج الأسري الحداثي و نلاحظ أيضا أن اغلب الأسر التي تحافظ على الأكلات الشعبية أي 8,06 % يواجهون على التناقض بالتوجيه نحو الحداثة الأمر الذي يتناقض مع محافظتها على الأكلات التقليدية.

و تبين معطيات الجدول أيضا أن اغلب المحافظين على اللباس و الأزياء التقليدية يواجهون هدا التناقض بالتوجيه نحو النموذج الأسري الحداثي و هدا أيضا يعد تناقضا مع ما تحافظ عليه .

و نلاحظ كدالك أن اغلب الدين يحافظون على الحشمة يتوجهون نحو النموذج التقليدي و بنسبة 42,02 % و اغلب المحافظين على المناسبات الدينية و العائلية يواجهون هدا التناقض بلامبالاة مما يدل على عدم الوعي بأهمية هد الموضوع

وما يمكن استنتاجه من هذا الجدول هو وجود ارتباط وثيق بين طرق التعامل مع التناقض بين الحداثة والتقاليد ونوعية التقاليد التي تحافظ عليها الأسرة الجزائرية بحيث أن أغلب الذين يوجهون أسرهم نحو النموذج التقليدي يهتمون بقيم وتقاليد الحشمة والتستر وإحياء المناسبات الدينية ونوعية اللباس والأزياء، مع الإشارة إلى غياب الوعي الكافي بحقيقة هذه الإشكالية بالنظر إلى النسبة الكبيرة التي لا تبالي بهذا التناقض أو تلك التي تدعي الحداثة من جهة وتحافظ على اللباس التقليدي وقيم الحشمة والتستر من جهة أخرى.

الجدول رقم 18: الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي وعلاقته بالتهديدات التي تفرضها الحداثة على الأسرة الجزائرية.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 05 و 11 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول الوصول إلى نظرة الأسرة الجزائرية لنوعية التهديدات التي تفرضها عليها تيارات الحداثة وعلاقتها بحقيقة اطلاعها على النموذج الأسري الحداثي.

نوعية التهديدات / الاطلاع على النموذج الحداثي	تهديد شرف العائلة		تهديد سلطة الرجل		تهديد اللباس التقليدي		تهديد وحدة وترابط العائلة		تهديد خلق الحشمة والتستر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
مطلع	10	%22,22	20	46,5 %1	06	%22,22	08	25,80 %	11	%20,37	55	27.5 %
بعض الشيء	05	%.11,11	12	27,9 %0	09	%33,33	03	%9,67	06	%11,11	35	7.5 %
غير مطلع	30	%66,66	11	25,3 %.8	12	%44,44	20	64,51 %	37	%68,51	110	%55
المجموع	45	%100	43	100 %	27	%100	31	%100	54	%100	200	100 %

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة 55%غير مطلعة على النموذج الأسري الحداثي مما يعكس الجهل الكلي لطبيعة هذا النموذج ونسجل هنا أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ 68,58 % تعتقد أن النموذج الحداثي يهدد قيم الحشمة والتستر الموجودة في الأسرة الجزائرية، و66.66 % ترى بأنه يهدد شرف العائلة و 64,51% ترى بأنه يهدد وحدة وترابط وتماسك العائلة، وما يلاحظ على هذه الرؤية لنوعية التهديدات التي تفرضها الحداثة على الأسرة الجزائرية هي رؤية غير منطقية وغير واقعية بحكم الجهل المطلق وعدم الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي إذ كيف نحكم على شيء دون سابق معرفة به.

وتبين معطيات هذا الجدول أيضا أن ثاني نسبة من مجموع أفراد العينة وهي 27.5% مطلعة على النموذج الأسري الحداثي، بحيث نسجل أن اكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ 46,51% ترى أن النموذج الأسري الحداثي يهدد سلطة الرجل بحكم انه يحرر المرأة ويعطيها مكانة إضافية خاصة بعد

تعلمها وخروجها إلى سوق العمل واستقلالها المادي وتوغلها في النشاط السياسي والنقابي، و 25,80% من هذه الفئة ترى بأنه يهدد ارتباط العائلة و22.22 % ترى بأنه يهدد اللباس التقليدي.

وتبين معطيات هذا الجدول كذلك أن آخر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 17.5% مطلعة على النموذج الأسري اطلاعا نسبيا وسطحيا، إذ نسجل أن اكبر نسبة في هذه الفئة وهي33,33 % ترى بأن النموذج الحداثي يهدد اللباس التقليدي وثاني نسبة والمقدرة بـ 27,90% ترى بأنه يهدد سلطة الرجل.

وعليه نستنتج من هذا الجدول أولا عدم وجود وعي كبير بحقيقة النموذج الأسري الحداثي بدليل أن النسبة المطلقة غير مطلعة عليه تماما، كما نستنتج ثانيا أن كلما كان الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي أكبر كلما أكدت الأسرة الجزائرية أن هذا النموذج يهدد سلطة الرجل، وكلما كان الاطلاع أقل كلما كان النموذج الأسري الحداثي في نظر الأسرة الجزائرية يهدد قيم الحشمة والتستر وشرف العائلة وقوة وحدتها وترابطها ونوعية لباسها التقليدي.

الجدول رقم19:تصور الأسرة الجزائرية لنموذجها التقليدي الأسري وعلاقته بأهم التهديدات الحداثية عليها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 11 و12 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى ارتباط تصور الأسرة الجزائرية لنموذجها الأسري التقليدي بأهم التهديدات التي ترى أنها مفروضة عليها من طرف الحداثة.

نوعية التهديدات / ما يمثله النموذج التقليدي	تهديد شرف العائلة		تهديد سلطة الرجل		تهديد اللباس التقليدي		تهديد وحدة و ترابط العائلة		تهديد الحشمة والتستر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التخلف	00	%00	04	%9,30	09	%4.5	02	%6,45	04	%7,40	19	9.5 %
الأصالة والتدين	32	%71,11	01	2.32 %	02	3,33 %	10	%32.25	29	53,70 %	74	%37
احتقار المرأة	05	%11,11	10	23,25 %	07	.25,92 %	08	25,80 %	07	12.96 %	37	18.5 %
تهميش الأولاد	03	%6,66	08	18,60 %	04	14,81 %	04	12,90 %	06	11,11 %	25	12.5 %
القهر ودكتاتورية الرجل	05	%11,11	30	69,76 %	05	.18,51 %	07	.22,58 %	08	14,81 %	45	22.5 %
المجموع	45	%100	43	%100	27	%100	31	%100	54	%100	200	100 %

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة والمقدرة بـ37% من مجموع أفراد العينة ترى بأن النموذج الأسري التقليدي يمثل الأصالة والتدين، أي أن هذا النموذج الأسري يحمل صبغة دينية وهو نموذج أصيل مرتبط بمقومات الأمة وتراثها الروحي، ونلاحظ أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ 53,70% ترى أن النموذج الحداثي يهدد الحشمة و 32,35% ترى أنه يهدد قيم ارتباط العائلة، ونلاحظ أن هذه النسب متناسقة ومنسجمة تماما مع اعتبار النموذج الأسري التقليدي يمثل التدين والأصالة.

وتبين معطيات هذا الجدول أيضا أن 22.5% من مجموع أفراد العينة وهي ثاني أكبر نسبة ترى أن النموذج الأسري التقليدي يمثل القهر وسيطرة دكتاتورية الرجل المطلقة، ونجد أن أكبر نسبة في هذه الفئة 69,76% تعتقد أن الحداثة تهدد سلطة ومكانة الرجل، و28.54 % ترى بأنه يهدد قيم ارتباط العائلة و 18,51 % تهدد اللباس التقليدي

وتبين معطيات هذا الجدول أيضا أن 18.5% من مجموع أفراد العينة وهي المرتبة الثالثة ترى أن النموذج الأسري التقليدي يحتقر المرأة، لذلك نجد أن ثاني أكبر نسبة في هذه الفئة 23,25 % ترى بأن النموذج الحداثي يهدد سلطة الرجل، بمعنى وجود تناقض بين النموذج الحداثي المحرر للمرأة والنموذج التقليدي المحتقر لها لصالح الرجل أما النسبة الأولى و هي 25,92 % تعتقد بأنه يهدد اللباس التقليدي و 25,80 % يهدد ارتباط العائلة .

وتبين معطيات الجدول كذلك أن نسبة 12.5% من مجموع أفراد العينة وهي المرتبة الرابعة ترى أن النموذج الأسري التقليدي يمثل تهميش الأولاد وذلك بسيطرة الرجل لذلك نجد أن اكبر نسبة في هذه الفئة ترى أن النموذج الأسري الحداثي يهدد سلطة الرجل بنسبة 18,60% .

وتبين كذلك معطيات هذا الجدول أن 9.5% من مجموع أفراد العينة وهي المرتبة الأخيرة ترى أن النموذج التقليدي يمثل التخلف، وترى اكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ33.33 % أن النموذج الأسري الحداثي يهدد اللباس التقليدي، وترى هذه الفئة أن النموذج الأسري الحداثي لا يهدد بتاتا شرف العائلة وذلك بحكم النسبة الممنوحة والمقدرة بـ00% .

وعليه نستنتج من خلال قراءتنا لهذا الجدول وجود ارتباط أساسي لما يمثله النموذج الأسري التقليدي لدى الأسرة الجزائرية ولنوعية التهديدات التي ترى بأنها مفروضة عليها من طرف النموذج الأسري الحداثي. حيث كلما كان التمثيل ايجابيا بالنسبة للنموذج الأسري كلما كانت تهديدات الحداثة تمس شرف العائلة وقيم الحشمة والتستر و اللباس التقليدي، وكلما كان التمثيل سلبيا بالنسبة للنموذج الأسري التقليدي كلما كانت تهديدات الحداثة تمس سلطة ومكانة وأدوار الرجل.

الجدول رقم 20: كيفية اختيار النموذج الأسري لدى الأسرة الجزائرية وعلاقته بالنموذج الأسري الذي تفضله.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 06 و13 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا السؤال معرفة التأثيرات المحتملة للحكم على النموذج الحداثي في نوعية اختيار نموذج أسري معين.

الحكم علي النموذج الحداثي / كيفية اختيار النموذج الأسري	جيد		مقبول		مرفوض		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
قناعة شخصية	27	%44,26	24	%45,28	04	%4,65	55	%27.5
الخضوع للمجتمع	15	%24,59	17	%32,07	73	%84,88	105	%52.5
تقليد الأسرة الغربية	17	%27.86	11	%20,75	02	%2,32	30	%15
غير ذلك	02	%3.27	01	%1,88	07	%8,13	10	%5
المجموع	61	%100	53	%100	86	%100	200	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة والمقدرة بـ52.5% من مجموع أفراد العينة تختار نموذجها الأسري عن طريق الخضوع للمجتمع، أي بواسطة توريث الطرق و الكيفيات التقليدية، ونلاحظ أن أكبر نسبة من الفئة والمقدرة بـ 84,88 % ترى في النموذج الأسري الحداثي بأنه نموذج مرفوض، في حين أن 32,07 % ترى بأنه مقبول و24,59 % ترى بأنه جيد، لكن إذا عدنا إلى الجداول الأخرى السابقة نلاحظ أن الحكم غير منطقي بسب أن أغلب أفراد العينة لم تطلع على النموذج الحداثي .

وتبين معطيات هذا الجدول كذلك أن ثاني نسبة والمقدرة بـ27.5% تختار نموذجها الأسري عن طريق قناعة شخصية، إذ أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ45.28 % ترى أن النموذج الأسري الحداثي مقبول و 44.26% ترى بأنه جيد و 4,65 % ترى بأنه مرفوض.

وتبين معطيات الجدول كذلك أن 15% من مجموع أفراد العينة تختار نموذجها الأسري بواسطة تقليد الأسرة الغربية، بحيث أن أكبر نسبة في هذه الفئة 27,86 % ترى أن النموذج الأسري الحداثي جيد، و20,75% ترى بأنه مقبول و2.32% ترى بأنه مرفوض ورغم ذلك تقلده.

كما تبين معطيات الجدول وجود5% من مجموع أفراد العينة تختار طرق أخرى للزواج غير محددة مثل رفض جزء من التقاليد السيئة والخرافية، والاختيار الحر مع عدم إهمال رأي الأسرة والوالدين، ونسجل اكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة ب 8,13% ترى بان النموذج الأسري الحداثي مرفوض.

وعليه نستنتج من هذا الجدول أن الأسرة الجزائرية ليست مطلعة على النموذج الحداثي ورغم ذلك ترفضه ولا تتبناه كلية، كما نستنتج أن اختيار النموذج الأسري مهما كان يتأثر بطبيعة الحكم على النموذج الأسري الحداثي، بحيث كلما رفض هذا النموذج كلما تم اختيار النموذج الأسري عن طريق الخضوع للمجتمع أي عن طريق التقاليد ، وكلما قبل النموذج الأسري الحداثي كلما تم اختيار النموذج الأسري بواسطة القناعة الشخصية أو تقليد الأسرة الغربية

الجدول رقم21: الحكم على النموذج الأسري الحداثي وعلاقته بالتهديدات التي تفرضها الحداثة على الأسرة الجزائرية .

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 11و6 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول قياس درجة الارتباط والتأثير بين أهم التهديدات التي ترى الأسرة الجزائرية انها مفروضة عليها من طرف الحداثة وطبيعة التقييم والحكم على النموذج الأسري الحداثي.

نوعية التهديدات / الحكم على النموذج الحداثي	تهديد شرف العائلة		تهديد سلطة الرجل		تهديد اللباس التقليدي		تهديد وحدة وترابط العائلية		تهديد الحتمية و التستر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
جيد	16	35,55 %	15	% 34.88	12	%44,44	09	%29,03	09	16,6 %6	61	%30.5
مقبول	09	%20	08	%18,60	07	%25,92	10	%32,25	19	35,1 %8	53	%26.5
مرفوض	20	44,44 %	20	%46,51	08	%29,62	12	%38,70	26	48,1 %4	86	%43
المجموع	45	%100	43	%100	27	%100	31	%100	54	100 %	200	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن اكبر نسبة والمقدرة بـــ43% من مجموع أفراد العينـــة تـــرفض النموذج الأسري الحداثي ولا تقبله، وهذا طبعا دون الاطلاع عليه، ونلاحظ هنا أن اكبر نسبة في هـــذه الفئة والمقدرة بـــ48.14 % ترى أن الحداثة تهدد الحشمة والستر لدى الأسرة، وتأتي في المرتبة الثانية تهدد سلطة الرجل بنسبة 46,51 % و يليها شرف العائلة بنسبة 44,44 %

كما تبين معطيات هذا الجدول أن نسبة 30.5% من مجموع أفراد العينة وهي المرتبة الثانية ترى بان النموذج الأسري جيد، حيث نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة وهي44 % ترى أن النموذج الحداثي يهدد اللباس التقليدي ورغم ذلك تحكم عليه بأنه جيد مما يدل على قلة الوعي بطبيعة هذا الموضوع، و % 35.58 من هذه الفئة ترى بأنه يهدد شرف العائلة و 34,88 % يهدد سلطة الرجل.

وتبين معطيات هذا الجدول كذلك أن 26.5% من أفراد العينة ترى بان النموذج الأسري الحـــداثي مقبول، بحيث أن النسبة الغالبة في هذه الفئة والمقدرة ب 35,15% ترى بأنه يهدد قيم الحشمة التســـتر، ورغم ذلك أيضا تعتبره مقبول، كما أن32,25 % من أفراد هذه الفئة ترى في الحداثة تهديـــدا للحشـــمة و32,5 % يهدد ارتباط العائلة و 25,92 % يهدد اللباس التقليدي.

وعليه نستنتج من معطيات هذا الجدول أن الأسرة الجزائرية لا تمتلك الوعي الكـــافي والـــلازم بهذا الموضوع بحيث أنها ليست مطلعة على النموذج الأسري الحداثي، ورغم ذلك تحكم عليه بالرفض، هذا من جهة ومن جهة أخرى فان أغلب من يحكمون على هذا النموذج بأنه جيد ومقبول يرون بأنه يهدد شرف العائلة وقيم الحشمة والتسترو اللباس التقليدي و ارتباط العائلة و سلطة الرجل.

2.2.5 بناء الجداول الخاصة بالفرضية الثانية :

" يتأثر موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد بمستواها العلمي والثقافي "

الجدول رقم22: المستوى التعليمي للمبحوثين

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم 14 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على توزيع المبحوثين على أفراد العينة.

المستوى التعليمي	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي	المجموع
العدد	05	25	60	70	40	200
النسبة	%2.5	%12.5	%30	%35	%20	% 100

توضح معطيات هذا الجدول أن المستوى الثانوي يتوفر على اكبر نسبة من مجموع أفراد العينـــة والمقدرة ب35% ثم تليها المستوى المتوسط بنسبة30 % ويأتي في المرتبة الثالثة المســـتوى الجـــامعي بنسبة 20% وهذه النسب الثلاثة تؤكد على أن المستوى التعليمي لأفراد العينة يتراوح بـــين المســـتوى

المتوسط والعالي، كما توضح معطيات الجدول أيضا أن 12.5% من مجموع أفراد العينة وهي المرتبة الرابعة تتوفر على المستوى الابتدائي وأخيرا المستوى الأمي بنسبة 2.5%.

الجدول رقم23: توزيع النشاط المهني على المبحوثين

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم 15 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول معرفة النشاط المهني لجميع أفراد العينة.

النشاط المهني	وظيفي	عامل	حرفي	فلاحي	تجاري	إطار سامي	نشاط غير محدد	المجموع
العدد	70	40	18	07	55	02	08	200
النسبة	%35	%20	%09	%3.5	%27.5	%01	%04	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن اكبر نسبة من مجموع العينة والمقدرة بـــ35% تمارس النشاط الوظيفي، كما أن ثاني نسبة والمقدرة بـــ27.5% تمارس النشاط التجاري مع العلم أن هذا النشاط تختلف فيه الاختصاصات والمداخيل وهناك النشاط التجاري الدائم وهناك الموسمي وهنالك أيضا النشاط التجاري الواسع والنشاط التجاري المحدود الذي يشمل بعض المنتجات البسيطة.

كما تبين معطيات هذا الجدول أن ثالث نسبة والمقدرة ب20% من أفراد العينة هي عبارة عن عمال في نشاطات الصناعة والبناء على وجهة الخصوص في مؤسسات عامة وخاصة.

ويأتي في المرتبة الرابعة النشاط الحرفي بنسبة 09% والتي تتركز أساسا في الحلاقة، النجارة، ميكانيك السيارات وغيرها...، ثم يليها في المرتبة الخامسة أصحاب النشاطات الغير محددة بنسبة 04% وأغلبهم مسرحين من مؤسسات عمومية بعد خوصصتها، ويأتي في المرتبة السادسة النشاط ألفلاحي بنسبة 3.5% وأخيرا الإطار السامي بنسبة 01% فقط.

الجدول رقم 24 : توزيع الدخل على المبحوثين.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم 16 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على دخل أفراد العينة وتوزيعه حسب فئات دخل معينة.

الدخل الأسري	من 10ألاف إلى 20ألف دج	من 20ألف دج إلى 30ألف دج	من 30ألف دج إلى 40ألف دج	من 40ألف دج إلى 50ألف دج	من 50ألف دج فأكثر	المجموع
العدد	107	20	30	38	05	200
النسبة	%53.5	%10	%15	%3.5%19	%2.5	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ53.5% يتراوح دخلها الأسري بين 10 و20ألف دينار جزائري ويمكن تفسير هذا الدخل بأن أكبر نسبة في العينة تمارس النشاط الوظيفي.

كما تبين معطيات الجدول أن ثاني نسبة من مجموع أفراد العينة والقدرة بـ19% يتراوح دخلها الأسري من 40 إلى 50 ألف دينار جزائري وهذا راجع إلى وجود نسبة عالية من أفراد العينة تزاول نشاط تجاري معتبر الدخل.

ونلاحظ أيضا من معطيات الجدول أن ثالث نسبة والمقدرة بـ15% يتراوح دخلها مابين 30ألف دج إلى 40 ألف دج، ورابع نسبة والمقدرة بـ10% يتراوح دخلها الأسري من 20ألف دج إلى 30ألف دج وهاتين النسبتين تفسر انتشار أصحاب التجارة المتوسطة أو المحدودة وكذلك بعض النشاطات الحرفية أو الفلاحية البسيطة أو بعض الوظائف الحكومية، وتأتي في المرتبة الأخيرة نسبة 2.5% الخاصة بفئة الدخل أكثر من 5 آلاف دج وهي عادة ما تكون للتجار الكبار والمستثمرين أو الإطارات السامية في الدولة.

جامعة البليدة
المكتبة المركزية

الجدول رقم 25 : المستوى العلمي للأسرة الجزائرية وعلاقته بالنموذج الأسري المفضل لديها.

يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 14 و17 في الاستمارة.

نريد من خلال هذا الجدول قياس درجة الارتباط بين النموذج الأسري الـذي تفضـله الأسـرة الجزائرية ومستواها العلمي أي مدى تأثير المستوى العلمي على اختيارها للنموذج الأسري.

النموذج الأسري المفضل / المستوى العلمي	نموذج يحافظ على التقاليد		نموذج يحافظ على بعض التقاليد		نموذج متحرر من كل التقاليد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	03	%3,40	02	%2,59	00	%00	05	%2.5
ابتدائي	12	%13,63	10	%12,98	03	%8,75	25	%12.5
متوسط	40	%45,45	15	%19,48	05	%14,28	60	%30
ثانوي	17	%19,31	35	%45,45	18	%51,42	70	%35
جامعي	16	%18.18	15	%19,48	09	%25,71	40	%20
المجموع	88	%100	77	%100	35	%100	200	%100

و نلاحظ من خلال الجدول ان اكبر نسبة من مجموع افراد العينة المقدرة ب 35 % لهم مستوى ثانوي و 30 % لهم مستوى متوسط و 20 % لهم مستوى جامعي و 12,5 % لهم مستوى ابتدائي و اخيرا 2,5 % اميين.

كما نسجل أن أكبر نسبة من الأميين والمقدرة بـ 3,40% تفضل النموذج الأسري المحافظ على التقاليد ونلاحظ أن هذه الفئة ترفض رفضا كليا ومطلقا النموذج الأسري المتحرر من التقاليد.

وتوضح معطيات الجدول كذلك أن اكبر نسبة من فئة المستوى الابتدائي وهي16.63 % تفضل النموذج المحافظ على التقاليد، و12.98 % تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد، وأخيرا النموذج المتحرر من كل التقاليد بنسبة 8,75 %.

وتبين معطيات هذا الجدول أيضا أن أكبر نسبة من فئة المستوى المتوسط والمقدرة بـ45,45% تفضل النموذج الأسري المحافظ على التقاليد وثانيا19,48 % للنموذج الذي يحافظ على بعض التقاليد، وأخيرا نسبة14,28 % تفضل النموذج المتحرر من التقاليد.

وتبين معطيات الجدول أيضا أن اكبر نسبة في فئة المستوى الثانوي والمقدرة بـ51,415% تفضل النموذج الأسري المتحرر من التقاليد ويأتي في المرتبة الثانية النموذج المحافظ على بعض التقاليد من التقاليد بنسبة45,45 % وأخيرا النموذج المحافظ على التقاليد 19,31 %.

كما تبين معطيات الجدول أن اكبر نسبة عند فئة الجامعين والمقدرة بـ25,71 % تفضل النموذج الأسري المتحرر من التقاليد و يأتي ثانيا النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد بنسبة19,48 % وهي نسبة متقاربة ومنسجمة مع النسبة الأولى، وأخيرا نسبة18,18 % والخاصة بالنموذج الأسري المحافظ على التقاليد.

وعليه ومن خلال هذا المعطيات نستنتج أن المستوى العلمي للأسرة يؤثر نسبيا على نوعية النموذج الأسري المفضل لديها، بحيث كلما كان المستوى منخفضا أو متوسطا اتجهت الأسرة الجزائرية نحو تفضيل النموذج الأسري المحافظ على التقاليد، وكلما ارتفع المستوى العلمي أكثر اتجهت الأسرة الجزائرية نحو تفضيل الأسرة المحافظة.

الجدول رقم26: النشاط المهني للأسرة الجزائرية وعلاقته بالنموذج الأسـري المفضـل لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 15 و17 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول أن نتعرف على العلاقة بين تفضيل الأسرة الجزائرية لنموذج أسـري معين ونوعية النشاط المهني الذي تمارسه، أي مدى تأثير النشاط المهني على هذا التفضيل.
-

النموذج الأسري المفضل / النشاط المهني	نموذج يحافظ على التقاليد		نموذج يحافظ على بعض التقاليد		نموذج متحرر من كل التقاليد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وظيفي	30	%34,09	25	%32,46	15	% 42.85	70	%35
عامل	20	%22,72	12	%15,58	08	%22,85	40	%20
حرفي	08	%9,09	09	%16,65	01	%2,85	08	%9
فلاحي	06	%6,81	01	%1,29	00	%00	07	%3.5
تجاري	20	%22,72	27	%35,06	08	%22,85	55	%27.5
إطار سامي	00	%00	00	%00	02	%5,71	02	%1
نشاط غير محدد	04	%4,54	03	%3,89	01	%2,85	08	%4
المجموع	88	%100	77	%100	35	%100	200	%100

نلاحظ من خلال قراءة معطيات هذا الجدول أن اكبر نسبة في فئة النشاط الـوظيفي والمقـدرة 42,85ب% تفضل النموذج المتحرر من التقاليد وثاني نسبة والمقدرة بـ 34,09% النموذج الأسـري المحافظ على التقاليد، ونسجل هنا أن هذه النسبة مقاربة للنسبة الأولى وهذا يرجع إلى أن فئة الموظفين تحتوي على مستوى علمي وثقافي متوسط ومرتفع مما يؤثر علـى اختياراتهـا وهـذا مـا تعكسـه نسبة32,46 % من هذه الفئة التي تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد.

نلاحظ أيضا من معطيات هذا الجدول أن22,85 % من فئة العمال تفضل النمـوذج الأسـري المتحرر من التقاليد و22,72 % تفضل النموذج الأسري المحافظ على التقاليد ، و 15,58% تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد.

ونلاحظ كذلك من خلال معطيات هذا الجدول أن اكبر نسبة في فئة النشاط الحرفي والمقدرة 16,68بـ% تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد، و9,09 % تفضل النموذج المحافظ على جميع التقاليد، و2,85% تفضل النموذج المتحرر من جميع التقاليد.

وتبين معطيات الجدول أيضا أن أكبر نسبة من فئة النشاط الفلاحي والمقدرة بـ6,81% تفضل النموذج الأسري المحافظ على جميع التقاليد و1,29% تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد، ونسجل أن هذه الفئة ترفض النموذج الأسري المتحرر من كل التقاليد رفضا كليا ومطلقا.

ونلاحظ كذلك من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة في فئة التجار والمقدرة بـ35,06% تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد و28,85 % تفضل النموذج الأسري المتحرر من التقاليد، و2,72% تفضل النموذج الأسري المحافظ على التقاليد.

ونلاحظ كذلك أن فئة الإطارات السامية تفضل فقط فئة النموذج الأسري المتحرر من كل التقاليد وترفض رفضا كليا ومطلقا النموذج الأسري المحافظ على جميع أو بعض التقاليد.

ونلاحظ أخيرا من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب فئة النشاط غير المحدد تفضل النموذج الأسري المحافظ على جميع التقاليد بنسبة4,54 % ثم تفضل بعد ذلك النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد بنسبة3,89 % ثم في المرتبة الثالثة النموذج الأسري المتحرر من كل التقاليد بنسبة2,85%.

وعليه من خلال قراءة جميع معطيات هذا الجدول نستنتج أن نوعية النشاط المهني تؤثر على تفضيل الأسرة الجزائرية لنموذج أسري معين بدليل ان الحرفين والفلاحين وأصحاب النشاطات غير المحددة تتجه في أغلبيتها إلى تفضيل النموذج الأسري المحافظ على جميع التقاليد أولا ثم النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد ثانيا كما أن هناك فئات مهنية ترفض النموذج المتحرر من كل التقاليد رفضا كليا هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن فئة التجار و المضفين والإطارات السامية تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد ثم النموذج المتحرر من كل التقاليد كما هو الحال عند فئة الإطارات السامية التي ترفض رفضا كليا المحافظة على جميع أو بعض التقاليد.

الجدول رقم27: الدخل الأسري للأسرة الجزائرية وعلاقته بالنموذج الأسـري المفضـل لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 16 و 17 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على العلاقة القائمة بين النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية ودخلها الفردي، أي ما هي قوة تأثير الدخل الأسري على اختيارات الأسرة.
-

النموذج الأسري المفضل / الدخل الأسري	نموذج يحافظ على التقاليد		نموذج يحافظ على بعض التقاليد		نموذج متحرر من كل التقاليد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من 10آلاف الى 20ألف دج	60	%68,18	38	%49,35	09	%25,71	107	%53.5
من 21ألف الى30ألف دج	07	%7,95	10	%12,98	03	%8,57	20	%10
من 31ألف الى 40ألف دج	09	%10,22	14	%18,18	07	%3.5	30	%15
من 41الف الى 50ألف دج	11	%12,15	13	%16,88	14	%40	38	%19
51ألفدج فأكثر	01	%1,13	02	%2,59	02	%5,71	05	%2.5
المجموع	88	%100	77	%100	35	%100	200	%100

و نلاحظ من الجدول أن اغلب أفراد العينة و بنسبة 53,5 % لهم مدخول اسري يتراوح بـين 10 آلاف إلى 20 ألف دج و يليها 19 % لهم دخل من 41 ألف إلى 50 ألف دج و يليها 15 % لهـم دخل ب 31 ألف إلى 40 ألف دج و 10 % لهم دخل من 12 إلى 30 ألف دج و أخيرا 2,5 لهم دخل أكثر من 51 ألف دج

كما نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن68,18 % من مجموع فئة الدخل الأسري الـذي يتراوح ما بين 10آلاف و20ألف دينار جزائري تفضل النموذج الأسري المحافظ على التقاليد و49,35 % تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد و 25,71 % من مجموع هـذه الفئـة تفضـل النموذج المتحرر من كل التقاليد.

كما نلاحظ أن اكبر نسبة في فئة الدخل الأسري المتراوح بين 21ألف و 30ألف دج والمقـدرة 12,98ب% تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد و8,57% تفضل النمـوذج الأسـري المتحرر من التقاليد، و7,95 % تفضل النموذج الأسري المحافظ على التقاليد.

كما تبين معطيات الجدول أيضا أن أكبر نسبة في فئة الدخل المتراوح بين31 ألف دج و 40ألف دج والمقدرة20 % تفضل النموذج الأسري المتحرر من التقاليد و18,18 % تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد و10,22 % تفضل النموذج الأسري المحافظ على التقاليد.

وتبين معطيات الجدول أيضا أن أكبر نسبة في فئة الدخل الأسري المتراوح بين41 ألـف دج و50أف دج والمقدرة ب40% تفضل النموذج الأسري المتحرر من التقاليد، و18,88% تفضل النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد و12,05 % تفضل النموذج المحافظ على التقاليد.

ونلاحظ من الجدول كذلك أن فئة الدخل من 51ألف دج فأكثر تفضل النموذج الأسري المتحرر من التقاليد والمتحرر من كل التقاليد بنسبة5,71 % ، ثم النموذج الأسري المحافظ على بعض التقاليد بنسبة 2,59 % و النمودج المحافظ على جميع التقاليد بنسبة 1,13 %.

وعليه ومن خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن مستوى الدخل الأسري يؤثر في نوعية تفضيل الأسرة الجزائرية لنموذج أسري معين، بحيث نسجل انه كلما انخفض الدخل الأسـري كلمـا مالت الأسرة الجزائرية إلى اختيار النموذج الأسري المحافظ على جميع التقاليد او المحافظ على بعض التقاليد، وكلما ارتفع الدخل الأسري اتجهت الأسرة الجزائرية نحو تفضيل النموذج الأسري الذي يحافظ على بعض التقاليد أو النموذج الأسري المتحرر من جميع التقاليد.

الجدول رقم28: المستوى العلمي للأسرة الجزائرية وعلاقته بالعلاقات الأسرية المفضلة لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 14 و19 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول معرفة أهم العلاقات الاجتماعية التي تفضلها وتختارها الأسرة الجزائرية ومدى تأثير المستوى العلمي للأسرة الجزائرية على هذا الاختيار والتفضيل.

نوعية العلاقات / المستوى العلمي	علاقات مغلقة على الزوجين والأولاد		علاقات مفتوحة على العائلة الكبيرة		علاقات تفصل بين الجنسين		علاقات متفتحة بين الجنسين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	01	%1,56	02	%3,07	01	%3,22	01	%2,5	05	%2.5
ابتدائي	07	10,93 %	08	%12,30	07	%22,58	03	%7,5	25	%12.5
متوسط	15	23,43 %	20	%30,76	15	%48,38	10	%25	60	%30
ثانوي	25	%12.5	20	%30,76	08	%25,80	17	%42,5	70	%35
جامعي	16	%25	15	%23.07	00	%00	09	%22,5	40	%20
المجموع	64	%100	65	%100	31	%100	40	%100	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ35 %تتراوح في المستوى التعليمي الثانوي، حيث نسجل أن أغلب أفراد هذه الفئة يفضلون نموذج العلاقات الاجتماعية المغلقة بين الزوجين والأولاد فقط بـ39,06% وذلك بحسب طبيعة البناء السوسيولوجي للأسرة النووية القليلة العدد والتي تبني على أساس الزوجين والأولاد فقط، ثم نجد فئة المستوى الثانوي تفضل في المرتبة الاولى العلاقات المتفتحة على الجنسين بنسبة42,5 % ، و أخيرا العلاقات الاجتماعية التي تفصل بين الجنسين بنسبة25,80 % .

كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن ثاني نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ30% تتركز في فئة التعليم المتوسط، حيث نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ48,38% تفضل علاقات الفصل بين الجنسين و اختيار العلاقات القائمة على اساس الاحترام و الحياء . و يليها بناء علاقات تقوم على أساس بناء شبكة اجتماعية مع جميع أفراد العائلة الممتدة الكبيرة بنسبة 30,76 %، ثم تأتي العلاقات المغلقة بين الزوجين والأولاد فقط بنسبة 23,43 %.

كما نلاحظ أيضا من خلال معطيات هذا الجدول أن ثالث نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ20% لها مستوى جامعي، بحيث نسجل أن طلب فرد ذو المستوى الجامعي يفضلون العلاقات الاجتماعية المغلقة بين الزوجين والأولاد فقط بنسبة25 % وهذا قد يعود إلى طبيعة مستواهم العلمي الذي تأثر بطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة لدى الأسرة الغربية، ثم يليها العلاقات المتفتحة على العائلة الكبيرة بنسبة23,07 % ونسجل أن فئة المستوى الجامعي لا تفضل ولا تختار مطلقا العلاقات الاجتماعية التي تفصل بين الجنسين.

كما نلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول أن رابع نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ12.5% لها مستوى ابتدائي، بحيث نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ22,58% تفضل نموذج العلاقات الاجتماعية الفاصلة بين الجنسين و يأتي بعدها العلاقات المتفتحة على العائلة الكبيرة بنسبة 12,30.

كما تبين معطيات هذا الجدول أن أصغر فئة هي للأميين بنسبة 2.5% من مجموع أفراد العينة، حيث أن أغلب أفراد هذه العينة يفضلون العلاقات المتفتحة على العائلة الكبيرة و العلاقات الفاصلة بين الجنسين بنسبة تقريبية هي 3%.

وعليه ومن خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن المستوى العلمي للأسرة الجزائرية يؤثر تأثيرا أساسيا في طبيعة تفضيل نموذج معين للعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، بحيث كلما ارتفع هذا المستوى نحو المستوى الثانوي أو الجامعي زاد تفضيل الأسرة الجزائرية لنموذج العلاقات الاجتماعية السائد في الأسرة الغربية الحداثية المنغلقة على الزوجين والأولاد فقط وكان قبول التفتح بين الجنسين اكبر، وكلما تدنى المستوى إلى المتوسط أو الابتدائي أو الأمي كلما اتجهت الأسرة الجزائرية نحو تفضيل العلاقات التقليدية الجامعة لجميع أفراد العائلة الممتدة مع الفصل بين الجنسين.

كما تبين معطيات هذا الجدول أن أصغر فئة هي للأميين بنسبة 2.5% من مجموع أفراد العينة، حيث أن أغلب أفراد هذه العينة يفضلون العلاقات المتفتحة على العائلة الكبيرة و العلاقات الفاصلة بين الجنسين بنسبة تقريبية هي 3%.

وعليه ومن خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن المستوى العلمي للأسرة الجزائرية يؤثر تأثيرا أساسيا في طبيعة تفضيل نموذج معين للعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية، بحيث كلما ارتفع هذا المستوى نحو المستوى الثانوي أو الجامعي زاد تفضيل الأسرة الجزائرية لنموذج العلاقات الاجتماعية السائد في الأسرة الغربية الحداثية المنغلقة على الزوجين والأولاد فقط وكان قبول التفتح بين الجنسين اكبر، وكلما تدنى المستوى إلى المتوسط أو الابتدائي أو الأمي كلما اتجهت الأسرة الجزائرية نحو تفضيل العلاقات التقليدية الجامعة لجميع أفراد العائلة الممتدة مع الفصل بين الجنسين.

الجدول رقم29: الدخل الأسري للأسرة الجزائرية وعلاقته بنوعية العلاقات الأسرية المفضله لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 16 و 19 في الاستمارة
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على تأثيرات الدخل الأسري للأسرة الجزائرية على نوعية العلاقات الأسرية التي تفضلها هاته الأخيرة.

نوعية العلاقات / الدخل الاسري	علاقات مغلقة على الزوجين والأولاد		علاقات مفتوحة على العائلات الكبيرة		علاقات تفصل بين الجنسين		علاقات متفتحة بين الجنسين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من 10آلاف دج إلى 20ألف دج	09	%14,06	50	% 76.92	28	% 90.32	20	%50	107	%53.5
من 21ألف دج إلى 30ألف دج	09	%14,06	10	%15.38	01	%3,22	00	%00	20	%10
من 31ألف دج إلى 40ألف دج	18	%28.12	04	%6,15	01	%3,22	07	%17,5	30	%15
من 41ألف دج إلى 50ألف دج	25	%39,06	01	%1,53	01	%3,22	11	%27,5	38	%19
من 51ألف دج فاكثر	03	%4,68	00	%00	00	%00	02	%5	05	%2.5
المجموع	64	%100	65	%100	31	%100	40	%100	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ53.5% تتمتع بدخل يتراوح بين 10 آلاف و20ألف دج، حيث نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ76,92% ترغب في المحافظة على العلاقات الاجتماعية التقليدية القائمة على الاتصال الدائم مع جميع أفراد العائلات الكبيرة والممتدة، و تفضل العلاقات التي تفصل بين الجنسين اولا بنسبة 90,32 % هذا طبعا ما يتناسب مع طبيعة العلاقات الاجتماعية التقليدية القائمة في العائلات الممتدة، ونسجل أيضا أن ثالث نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ50% تفضل العلاقات المتفتحة بين الجنسين، وأخيرا14,06 % تفضل العلاقات المنغلقة والمحصورة بين الزوجين والأولاد فقط.

كما تبين معطيات هذا الجدول ان ثاني نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ19% يتراوح دخلها الأسري من 41ألف إلى 50ألف دج حيث نلاحظ أن اكبر نسبة في فئة هذا الدخل وهي39,06 % تفضل العلاقات المنغلقة والمحصورة بين الزوجين والاولاد فقط طبقا لما هو سائد لدى الاسرة

الحداثية الغربية، ويأتي في المرتبة الثانية العلاقات المتفتحة على الجنسين بنسبة27,5 % ويليها [illegible] 1,53 %.

كما توضح معطيات الجدول كذلك أن ثالث نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ15% يتراوح دخلها من 31ألف دج إلى 40ألف دج حيث أن أغلب نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ28,12% تفضل العلاقات الاجتماعية المغلقة والمحصورة بين الزوجين، ثم العلاقات المتفتحة بين الجنسين بنسب17,5% ويليها العلاقات المتفتحة على جميع أفراد العائلة الكبيرة بنسبة 6,15 % وأخيرا العلاقات الفاصلة بين الجنسين بنسبة 3,22 %.

كما نلاحظ من هذا الجدول أن رابع نسبة من مجموع أفرادا العينة والمقدرة بـ10% يتراوح دخلها من 21ألف دج إلى 30ألف دج، نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة وهي 15,38 %تفضل العلاقات المتفتحة على العائلة الكبيرة ونسبة14,06 % تفضل العلاقة المغلقة بين الزوجين والأولاد ثم العلاقات التي تفصل بين الجنسين بنسبة 3,22 % ونلاحظ هنا أن هذه الفئة ترفض رفضا مطلقا العلاقات الاجتماعية المتفتحة بين الجنسين كما هو الشأن في الأسرة الغربية الحداثية .

كما نلاحظ أيضا من خلال معطيات هذا الجدول أن أصغر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ2.5 % يبلغ دخلها الأسري أكثر من 51ألف دج، حيث نسجل أن اغلب أفراد العينة يفضلون العلاقات الاجتماعية المتفتحة بين الجنسين بنسبة 5 % والعلاقات المغلقة على الزوجين و الأولاد بنسبة 4,68 % وترفض هذه الفئة رفضا كليا ومطلقا العلاقات التقليدية الفاصلة بين الجنسين.

وعليه ومن خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن مستوى الدخل الأسري يؤثر في تفضيل الأسرة الجزائرية لنموذج معين للعلاقات الاجتماعية داخلها، بحيث كلما انخفض الدخل اتجهت الأسرة الجزائرية نحو العلاقات الاجتماعية التقليدية القائمة على الاتصال والاحتكاك والتواصل الدائم بين جميع أفراد العائلة الكبيرة والممتدة، أو رفض العلاقات المغلقة على الزوجين والأولاد والمتفتحة بين الجنسين كما هو الشأن في الأسرة الغربية الحداثية، وكلما ارتفع الدخل الأسري اتجهت الأسرة الجزائرية نحو رفض العلاقات الاجتماعية التقليدية الفاصلة بين الجنسين والموسعة لجميع أفراد العائلة الكبيرة، واتجهت نحو محاكاة نموذج العلاقات الغربية الحداثية المبنية على انحصار الاتصال و التعامل بين الزوجين والأولاد فقط وتشجيع التفتح بين الجنسين.

الجدول رقم30: النشاط المهني للأسرة الجزائرية وعلاقاته بالعلاقات الأسرية المفضلة لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين 15 و 19 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير النشاط المهني السائد في الأسرة الجزائرية على أهم العلاقات الاجتماعية المفضلة لديها.

نوعية العلاقات / النشاط المهني	مغلقة على الزوجين والأولاد فقط		متفتحة على العائلة الكبيرة		تفصل بين الجنسين		متفتحة على الجنسين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وظيفي	9	14,09 %	35	53,48 %	20	64,51 %	06	%15	70	%35
عامل	7	10,93 %	15	23,07 %	8	25,80 %	10	%25	40	%20
حرفي	06	%9,37	05	%7,69	00	%00	07	%17,5	18	%9
فلاحي	01	%1,56	04	%6,15	02	%6,45	00	%00	07	%3.5
تجاري	35	54,68 %	05	%7,69	00	%00	15	%37,5	55	%27.5
إطار سامي	02	%3,12	00	%00	00	%00	00	%00	02	%1
نشاط غير محدد	04	%6,25	01	%1,53	01	%3,22	02	%5	08	%4
المجموع	64	%100	65	%100	31	%100	40	%100	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـــ 35% تمارس النشاط الوظيفي، ثم يليها النشاط التجاري وبنسبة 27.5%، ثم العمال بنســبة 20%، ويليــهم النشاط الحرفي بنسبة 9% ، ويأتي بعدها أصحاب النشاط غير المحدد بنسبة4%، ثم النشاط الفلاحــي بنسبة 3.5% ، وأخيرا الإطارات السامية بنسبة 1%.

وتبين معطيات الجدول أن أغلب أصحاب النشاط الوظيفي يميلون نحو العلاقات التقليدية الفاصلة بين الجنسين ، بنسبة 64,51 % و ثم العلاقات المبنية على الاتصال الدائم والمتواصل بــين جميــع

أفراد العائلة الكبيرة وبنسبة53.84 %، كما نسجل أن هذه الفئة تضع العلاقات المتفتحة بين الجنسين في المرتبة ما قبل الأخيرة وبنسبة 13.46 %.

وتبين معطيات الجدول أيضا أن أغلب العمال يفضلون العلاقات الأسرية الفاصلة بين الجنسين بنسبة 25,80 % و يليها العلاقات المتفتحة على الجنسين بنسبة 25 % ثم العلاقات المتفتحة على جميع أفراد العائلة الكبيرة وبنسبة 23,07% ويأتي في المرتبة الأخيرة لدى هذه الفئة العلاقات المغلقة على الزوجين والأولاد فقط بنسبة 10,93 % .

ونلاحظ من الجدول أيضا أن أغلب أصحاب النشاط الحرفي يفضلون العلاقات المتفتحة بين الجنسين وبنسبة 17.5% ثم العلاقات المغلقة على الزوجين والأولاد فقط بنسبة9,37 % ، ويرفضون كليا العلاقات التي تفصل بين الجنسين.

ونلاحظ أيضا أن أصحاب النشاط الفلاحي يرفضون كليا العلاقات المتفتحة بين الجنسين ويفضلون أولا العلاقات التقليدية المتفتحة على جميع أفراد العائلة الكبيرة و الفاصلة بين الجنسين وبنسبة تقريبية هي 6,5 % .

ونلاحظ كذلك من معطيات الجدول أن أغلب أصحاب النشاط التجاري يفضلون العلاقات الاجتماعية، الحداثية المغلقة على الزوجين والأولاد فقط وترفض كليا الفصل بين الجنسين .

وتبين معطيات الجدول أن كل الإطارات السامية يفضلون العلاقات الاجتماعية الحداثية التي تقوم على الارتباط بين الزوجين والأولاد فقط ويرفضون كل أنماط العلاقات الأخرى.

وتبين معطيات الجدول أيضا أن أغلب أصحاب النشاط غير المحدد يفضلون العلاقات الاجتماعية المحصورة بين الزوجين والأولاد فقط بنسبة 6,25 %، ويضعون العلاقات الاجتماعية المتفتحة بين الجنسين في المرتبة الثانية وبنسبة5%.

وعليه من خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن نوعية النشاط المهني تؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تفضلها الأسرة الجزائرية، بحيث نسجل أن أصحاب النشاط ألفلاحي والعمال والموظفين يفضلون العلاقات الاجتماعية التقليدية القائمة أساسا على الاتصال المباشر والدائم بين جميع أفراد العائلة الممتدة بمختلف أجيالها مع الحرص على الفصل بين الجنسين في ظروف وسن معينة، وهذا طبعا يعكس مدى ارتباط هذه الفئة بالحياة التقليدية التي تعتبر عندهم تمسك بالقيم، كما أن أصحاب النشاط التجاري والإطارات السامية تفضل العلاقات الحداثية المغلقة على الأسرة النووية فقط، ويمكن تفسير هذا الاختيار بكثرة الانشغال وقلة الوقت لدى عناصر هذه الفئة مما لا يسمح لها بالالتقاء والاهتمام بشؤون جميع افراد الأسرة الممتدة، كما ان طبيعة الثقافة المكتسبة لدى فئة الإطارات السامية هي في غالب الأحيان ثقافة مفرنسة متأثرة بالقيم الغربية.

الجدول رقم 3: المستوى العلمي للأسرة الجزائرية وعلاقته بالقيم التي تلقنها لأفرادها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 14 و 20 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التوصل إلى معرفة أهم القيم الأخلاقية التي تلقنها الأسرة الجزائرية لأفرادها ومدى تأثير المستوى العلمي في ذلك.

القيم / المستوى العلمي	الشرف		الرجولة		الحشمة		التدين		التفتح		التحرر من التقاليد		الإباحية		حرية الرأي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
امي	01	%4	01	%4,34	01	%3,57	02	%4,25	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	05	%2.5
ابتدائي	04	%16	05	21,73 %	02	%7.14	10	21.27 %	00	%00	00	%00	00	%00	01	%2,85	25	%12.5
متوسط	10	%40	09	39,13 %	11	39,28 %	12	25,53 %	08	21,62 %	00	%00	00	%00	10	28,57 %	60	%30
ثانوي	06	%24	06	%26,2	08	28,57 %	12	25,53 %	17	45,94 %	05	%100	00	%00	16	45,71 %	70	%35
جامعي	04	%16	01	17,39 %	04	14,28 %	11	23,40 %	12	32,43 %	00	%00	00	%00	08	22,85 %	40	%20
المجموع	25	%100	23	%100	28	%100	47	%100	37	%100	05	%100	00	%00	35	%17.5	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ35% لهـا مستوى ثانوي، ونلاحظ أن اكبر نسبة في هذه الفئة وهي100 % تتقن أفرادها قيم التحرر، هـذا طبعـا بحكم المستوى التعليمي، ثم نلاحظ في هذه الفئة دائما نسبة45,94 % تتقن أبنائها قيم التفتح وهذا طبعا ما يتناسب مع قيم حرية الراي بنسبة 45,71 . وتليها في المرتبة الرابعة و قيم الحشمة بنسبة 28,57% ثم قيم الرجولة بنسبة26,08 % ، ثم التدين بنسبة 25,53 % و اخيرا الشرف بنسبة 24 % .

وتوضح أيضا معطيات هذا الجدول أن ثاني نسبة من مجموع أفراد العينة والمقـدرة بـ30% لهـا مستوى متوسط، حيث نلاحظ أن اكبر نسبة في هذه الفئة وهي40 % تتقن أفرادها قيم الشرف ثم تليهـا قيم الحشمة بنسبة39,28 % وتأتي بعدها قيم الرجولة بنسبة39,13 % ، وتليها قيم التدين بنسبة25,53 % ثم قيم التفتح بنسبة21,61 % ، ونسجل أن فئة المستوى التعليمي المتوسط لا تلقن أبنائها مطلقا قـيم التحرر من التقاليد أو قيم الإباحية الأخلاقية.

وتبين معطيات الجدول كذلك أن ثالث نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ20% لها مسـتوى جامعي، حيث نلاحظ أن اكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ32,43% تتقن أبنائها قيم التفتح، ثم تليها قيم التدين بنسبة23,40 %، وتأتي بعدها قيم حرية الراي بنسبة22,85 % ثم قيم الرجولة بنسبة17,39 % ، وتليهما قيمالشرف بنسبة16 %، ونسجل هنا أن فئة المستوى الجامعي لا تلقن أفرادها قيم التحرر مـن التقاليد والقيم الإباحية.

وتبين معطيات الجدول كذلك أن رابع نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ12.5% لها مستوى ابتدائي، إذ نلاحظ أن أكبر نسبة في هذه الفئة وهي21,73 % تتقن أبنائها قيم الرجولة، ثم قـيم التـدين بنسبة 12,27 % ثم تليها قيم الشرف بنسب16% ثم قيم الحشمة بنسـبة7,14 % وقـيم حريـة الـرأي بنسبة2,85 %، ونسجل هنا كذلك أن فئة المستوى الابتدائي لا تلقن أبنائها مطلقا قيم التحرر الكلي مـن التقاليد وقيم الإباحية الأخلاقية أو قيم التفتح، ونجد أن آخر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ2.5% خاصة بفئة الأميين التي تلقن أفرادها أولا قيم الرجولة و التدين بنسبة متقاربة و هي 4,34 % ثـم قـيم الشرف والحشمة والرجولة بنسبة متقاربة و هي3,50 % كما أن هذه الفئة ترفض رفضا كليا ومطلقا قيم التفتح والتحرر من التقاليد وقيم الإباحية وحرية الرأي.

و ا نستنتج من قراءة هذا الجدول أن المستوى التعليمي يؤثر بصورة مباشرة في نوعية القيم التـي تلقنها الأسرة الجزائرية لأفراد، بحيث كلما ارتفع المستوى التعليمي لدرجة الثانوي والجـامعي اتجهـت الأسرة نحو تلقين أفرادها قيم التفتح وحرية الراي ثم تأتي بعدها قيم التدين والشرف والحشمة والرجولة، وكلما انخفض المستوى التعليمي نحو المستوى الابتدائي والمتوسط اتجهت الأسرة الجزائريـة نحو تلقين أبنائها قيم الرجولة أولا و الحشمة و الشرف و التدين ثانيا وقل التوجيه نحو التفـتح وحريـة الـرأي، مـع اتفـاق كـل المسـتويات التعليميـة علـى رفـض قـيم الإباحيـة والأخلاقيـة

الجدول رقم32: الدخل الفردي للأسرة الجزائرية وعلاقته بالقيم التي تلقنها للافرادها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 16 و20 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على أهم القيم التي تلقنها الأسر الجزائرية لأفرادها ومدى تأثير الدخل الأسري على ذلك.

القيم / الدخل الأسري	الشرف		الرجولة		الحشمة		التدين		التفتح		التحرر من التقاليد		الإباحية		حرية الرأي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من 10آلاف دج إلى 20ألف دج	13	%52	12	52,17 %	19	67,85 %	27	57.44 %	15	40,54 %	03	%60	00	%00	18	%51,42	17	%53.5
من 21ألف دج إلى 30ألف دج	04	%16	04	17,39 %	04	14,28 %	07	%14,89	00	%00	00	%00	00	%00	01	%2,85	20	%10
من 31ألف دج إلى 40ألف دج	04	%16	04	17,39 %	03	10,71 %	07	%14,89	05	13,51 %	01	%20	00	%00	06	%17,14	30	%15
من 41ألف دج إلى 50ألف دج	04	%16	02	%8.69	02	%7,14	04	%8,51	16	43,24 %	00	%00	00	%00	10	%28,57	38	%19
من 51ألف دج فأعلى	00	%00	01	%4,34	00	%00	02	%4,25	01	%2,70	01	%20	00	%00	00	%00	05	%2.5
المجموع	25	%100	23	%100	28	%100	47	%100	37	%100	05	%100	00	%00	35	%100	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ53.5% تتمتع بدخل أسري يتراوح بين 10 ألف دج إلى 20ألف دج، حيث نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ67,85% تمنح لأفرادها قيم الحشمة ثم تليها بعد ذلك قيم التدين بـ57,44% ثم قيم التحرر بنسبة 60 ثم% الرجولة و الشرف ب نسبة 52 % ثم حرية الراي ب51,42 % و يلاحظ ان هذه النسب متقاربة فيما بينها مع رفض هذه الفئة للاباحية رفضا مطلقا .

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن ثاني نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ19% يتراوح دخلها بين 41 ألف دج إلى 50ألف دج حيث نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ43,24 % تفضل تلقين أبنائها قيم التفتح ثم تأتي قيم حرية الرأي بنسبة25,57 % ثم قيم الشرف بنسبة 16 % ، ثم قيم الرجولة و التدين بنسبة متقاربة و هي 8,5 % لكل واحد منهما، كما نلاحظ أن فئة هذا الدخل ترفض قيم التحرر من التقاليد وقيم الإباحية.

ونلاحظ كذلك من خلال معطيات هذا الجدول أن ثالث نسبة من مجموعة أفراد العينة والمقدرة بـ15% يتراوح دخلها الأسري بين 31ألف دج إلى 40ألف دج، حيث نسجل أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ20% تلقن أفرادها قيم التحرر من التقاليد و الرجولة و حرية الراي بنسبة مقربة هي17,30 % ثم قيم الشرف بنسبة 16 % ثم قيم التدين بنسبة 14,89 % ونسجل أن هاته الفئة لا تلقن أفرادها مطلقا قيم الإباحية .

كما تبين معطيات هذا الجدول أن رابع نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ10% يتراوح دخلها بين 21 ألف دج و 30ألف دج، حيث أن أكبر نسبة في هذه الفئة وهي28,85% تفضل حرية الراي ، ثم تليها قيم الشرف والرجولة والحشمة بنسبة مقربة وهي 16 % لكل واحدة منهما، ونسجل أن هذه الفئة ترفض أن تلقن أفرادها قيم التحرر من التقاليد وقيم الإباحية.

ونلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن آخر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ2.5% لها دخل أكبر من 51ألف دج حيث نسجل أن هذه الفئة تلقن أفرادها التحرر من التقاليد بنسبة20 % ، ونلاحظ أن هذه الفئة تلقن أفرادها قيم الرجولة والشرف و التدين بنسبة 4 % و لا تقبل قيم الإباحية وحرية الرأي .

وعليه نستنتج من خلال قراءة هذا الجدول أن الدخل الفردي للأسرة يؤثر نسبيا على طبيعة ونوعية القيم التي تلقنها الأسرة الجزائرية لأفرادها، بحيث أن قيم التدين والحشمة تحوز على الأغلبية بالنسبة لفئات الدخل الممتدة بين 10الاف دج إلى 40 الف دج وهذا يعني أن الأسرة الجزائرية بمختلف وضعياتها الاقتصادية تعمل على زرع قيم التدين وما يرتبط بها من حشمة وشرف وهذا يدل على قوة ارتباط الأسرة الجزائرية برصيدها الحضاري والثقافي، كما نسجل أن فئة الدخل المتراوح بين 40

ألف دج الى 50 ألف دج تهتم أكثر بقيم التفتح وحرية الرأي وهذا يعود أساسا إلى أن الدخل المرتفع المصحوب بالمستوى الثقافي العالي والوظيفة السامية قد يؤثر على طبيعة تفكير الأفراد بحكم المجال الاجتماعي والمهني الذي تتحرك فيه وتتعامل معه هذه الفئة، كما نسجل هنا أن الأسرة الجزائرية ترفض بكل الأشكال قيم الإباحية رفضا مطلقا ما يؤكد تعلق هذه الأخيرة بقيمها الثقافية والدينية الأصيلة.

الجدول رقم33: النشاط المهني للأسرة الجزائرية وعلاقته بالقيم التي تلقنها لأفرادها .

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم15 و20 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على طبيعة القيم التي تلقنها الأسرة الجزائرية لأفرادها ومدى تأثير نشاطها المهني فيها.

القيم / الدخل الأسري	الشرف		الرجولة		الحشمة		التدين		التفتح		التحرر من التقاليد		الإباحية		حرية الرأي		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موظف	10	%40	10	%43,47	14	%50	22	%46,80	00	%00	01	%100	00	%00	13	%28,88	70	%35
عامل	07	%28	07	%8,69	07	%25	12	%25,53	00	%00	00	%00	00	%00	07	%15,55	40	%20
حرفي	03	%12	02	%30,43	02	%8	04	%8,51	06	%16,21	00	%00	00	%00	01	%2,22	18	%9
فلاحي	01	%4	01	%4,34	01	%3,57	04	%8,51	00	%00	00	%00	00	%00	10	%22,12	07	%3.5
تجاري	04	%16	01	%4,34	03	%10,71	04	%8,51	25	%67,56	04	%2	00	%00	14	%13,11	55	%27.5
إطار سامي	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	02	%5,40	00	%00	00	%00	00	%00	02	%1
نشاط غير محدد	00	%00	02	%8,68	01	%3,57	01	%2,12	04	%10,81	00	%00	00	%00	00	%00	08	%4
المجموع	25	%100	23	%100	28	%100	47	%100	37	%100	05	%100	00	%00	35	%100	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ35% تمارس النشاط الوظيفي، حيث أن أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ50% تلقن أفرادها قيم الحشمة ثم قيم التدين بنسبة 46,80 % وتليها قيم الرجولة بنسبة 43.47 %، ثم تليها قيم حرية الرأي ب 28,88 % ، ونسجل هنا أن هذه الفئة تلقن لأفرادها قيم التفتح والإباحية .

كما نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن ثاني نسبة والمقدرة بـ27.5% من مجموع أفراد العينة تمارس النشاط التجاري، حيث نجد أن اكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ67,56% تلقن أفرادها قيم التفتح، و16% تلقن أفرادها قيم الشرف، ثم قيم الحشمة بنسبة 10,71%، وتليها قيم التدين بنسبة 8,51% ثم قيم الرجولة بنسبة4,34 % ونسجل أن هذه الفئة لا تلقن أفرادها قيم الإباحية.

ونلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول أن ثالث نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ20% هي فئة العمال، حيث نجد أن اكبر نسبة في هذه الفئة وهي28 % تلقن أفرادها قيم الشرف ، ثم قيم التدين و الرجولة و الحشمة بنفس النسبة وهي25 % ونسجل هنا أن هذه الفئة لا تلقن أفرادها قيم التحرر من التقاليد والإباحية.

ونلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول كذلك أن رابع نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ9% تمارس النشاط الحرفي، حيث نجد أن أكبر نسبة في هذه الفئة وهي30,43 % تلقن أفرادها قيم الرجولة ثم قيم التفتح بنسبة 16,21 %، وتليها الشرف بنسبة12 % ثم قيم الرجولة والحشمة بنسبة8 % ثم قيم حرية الرأي بنسبة2,22 %، ونسجل هنا أن هذه الفئة لا تلقن أفرادها قيم التحرر من التقاليد والإباحية.

ونلاحظ أيضا من هذا الجدول أن خامس نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ4% تمارس نشاط غير محدد، حيث نلاحظ أن اكبر نسبة في هذه الفئة وهي10,18 % تلقن أفرادها قيم التفتح، ثم قيم الرجولة بنسبة8,98 % وتليها قيم الحشمة والتدين بنسبة2,12 %، ونسجل أن هذه الفئة لا تلقن أفرادها قيم الشرف والتحرر من التقاليد وقيم الإباحية.

ونلاحظ أيضا من خلال معطيات هذا الجدول أن سادس نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ3.5% تمارس النشاط الفلاحي إذ نجد أن اكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ34,34% تلقن أفرادها ، قيم الرجولة ثم قيم التدين بنسبة8,51 %، ونسجل أن هذه الفئة لا تلقن أفرادها قيم التفتح والتحرر من التقاليد والاباحية وحرية الرأي.

ونلاحظ أيضا أن آخر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ10% هي إطار سامي في الدولة، حيث نجد أن هذه الفئة تلقن أفرادها قيم التفتح بنسبة 50,40% ثم قيم الحشمة بنسبة 3,57 % فقط، ولا تهتم بباقي القيم الأخلاقية الأخرى.

كما نستنتج من خلال هذا الجدول أن نوعية النشاط المهني يؤثر إلى حد ما في نوعية القيم التي تتبناها الأسرة الجزائرية الأفراد بحيث نجد أن النشاط التجاري أو الوظيفة السامية تؤدي إلى التركيز على قيم التفتح التي تعد عاملا أساسيا وحاسما في تثبيت وتطوير الأفراد في هذا النوع من النشاط المهني والوظيفي، كما أن قيم التدين والشرف والحشمة والرجولة تأخذ اهتمامات أكبر عند أصحاب النشاط الوظيفي والفلاحي والحرفي والعمال، كما نسجل الطابع المتشدد الذي يتميز به أصحاب النشاط الفلاحي في مواجهة التفتح والتحرر من التقاليد مع تسجيل اتفاق جميع أفراد الأسرة الجزائرية على اختلاف نشاطهم في رفض قيم الإباحية.

الجدول رقم34: المستوى التعليمي للأسرة الجزائرية وعلاقته بالقيم الإنجابية المفضلة لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 14 و21 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على درجة تأثير المستوى العلمي للأسرة الجزائرية على القيم الإنجابية التي تفضلها.

القيم الإنجابية / المستوى العلمي	القيم الإنجابية الحداثية المرتبطة بتحديد النسل		القيم الحداثية القائمة على كثرة الأولاد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	00	%00	00	%5,10	05	%2.5
ابتدائي	11,76	%06	13	%13,26	25	%12.5
متوسط	30,39	%15.5	29	%29,59	60	%30
ثانوي	36,27	%18.5	33	%33,67	70	%35
جامعي	21,56	%11	18	%18,36	40	%20
المجموع	102	%100	98	%100	200	%100

و نلاحظ من خلال هدا الجدول ان اكبر نسبة و المقدرة ب 35% لها مستوى ثانوي و 30 % لها مستوى متوسط و 20 % لها مستوى جامعي .12,5 % لها مستوى ابتدائي و اخيرا 2,5 % اميين .

ونلاحظ ايضا من خلال معطيات هذا الجدول أن أكبر نسبة في فئة الأميين بنسبة 5,10% يفضلون القيم الإنجابية التقليدية ويرفضون رفضا كليا القيم الإنجابية الحداثية المبنية على تحديد النسل.

كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أغلب فئة في المستوى الابتدائي تفضل القيم الإنجابية

بنسبة بنسبة13,20 % وبفارق بسيط عن القيم الإنجابية الحداثية بنسبة11,76 %

كما نلاحظ من خلال الجدول أن اكبر نسبة في فئة أصحاب المستوى التعليمي المتوسط تفضل القيم الإنجابية الحداثية وبنسبة30,39 % ثم تليها القيم الإنجابية التقليدية بنسبة29,59 %.

ونلاحظ أيضا من معطيات الجدول أن أصحاب المستوى الثانوي يفضلون القيم الإنجابية الحداثية بنسبة36,27 % ثم القيم الإنجابية التقليدية بنسبة33,67%.

وتبين معطيات الجدول أن اغلب فئة الجامعين يفضلون القيم الإنجابية الحداثية بنسب 12,56%، ثم القيم التقليدية بنسب18,36 % .

وعليه ومن خلال قراءة معطيات الجدول نستنتج أن الأسرة الجزائرية تتجه تدريجيا نحو تفضيل القيم الإنجابية الحداثية القائمة على تحديد النسل رغم أن الفارق ما زال بسيطا بينها وبين القيم الإنجابية التقليدية، كما نستنتج أن المستوى العلمي للأسرة الجزائرية يلعب دورا كبيرا في تحديد هذا الاتجاه حيث كلما ارتفع المستوى من المتوسط إلى الجامعي زاد تفضيل القيم الإنجابية الحداثية وكلما انخفض المستوى نحو الابتدائي والأمي زاد تفضيل القيم الإنجابية التقليدية، وهذا يعني أن المستوى العلمي استطاع أن يقرب الأسرة الجزائرية نحو الأسرة الغربية الحداثية في هذا المجال، كما أن المستوى العلمي يسمح للأسرة الجزائرية بالتحكم في أدوات النسل وكذا بناء تحليل جديد يؤكد أن شروط الحياة السعيدة والرفاهية ترتبط بتحديد عدد الأطفال بحسب الإمكانيات المتاحة للأسرة .

الجدول رقم35: الدخل للأسري للأسرة الجزائرية و علاقته بالقيم الإنجابية المفضل لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 10 و 21 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى التأثير الذي يمارسه الدخل الأسري على تفضيل الأسرة الجزائرية لقيم إنجابية معينة.

القيم الإنجابية / الدخل الأسري	القيم الإنجابية الحداثية القائمة على تحديد النسل		القيم الإنجابية التقليدية القائمة على كثرة الأولاد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
من 10آلاف دج الى20 ألف دج	67	%65,68	40	%40,81	107	%53.5
من 21ألف دج إلى 30 ألف دج	11	%10,78	09	%9,18	20	%10
من 31 الف دج إلى 40 الف دج	08	%7,84	22	%22,44	30	%15
من 41 ألف دج إلى 50 ألف دج	16	%15,68	22	%22,44	38	%19
من 51الف دج فاكثر	00	%00	05	%5,10	05	%2.5
المجموع	102	%100	98	%100	200	%100

نلاحظ كذلك من خلال معطيات هذا الجدول ان اكبر نسبة من فئة الدخل الاسري الذي يتراوح بين 10 آلاف دج إلى 20 ألف دج تفضل القيم الإنجابية الحداثية بنسبة65,68 % ثم تليها القيم الإنجابية التقليدية بنسبة40,81 % و يعود هدا الاختيار الى قلة الدخل المادي الذي لا يسمح برعاية عدد كبير من الأفراد.

كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أغلب فئة الدخل الذي يتراوح بين 21 ألف دج و30 ألف دج يفضلون القيم الإنجابية الحداثية بنسبة10,78 % ثم القيم التقليدية بنسبة9,18 %.

وتبين معطيات الجدول كذلك أن فئة الدخل ما بين 31 و40 ألف دج تفضل القيم الإنجابية التقليدية بنسبة22,44 % ثم القيم الحداثية القائمة على تحديد النسل بنسبة7,84 %.

وتبين معطيات الجدول أيضا أن أغلب فئة الدخل الأسري الذي يتراوح مابين 41 الى50 ألف دج يفضلون القيم الإنجابية التقليدية بنسبة22,44 % ثم القيم الإنجابية الحداثية بنسبة15,68 %، ونفس

الشيء بالنسبة لفئة الدخل الأكثر من 51ألف دج التي تفضل القيم الإنجابية التقليدية بنسبة15,10 %

وبرغص كلي القيم الإنجابية [illegible]

وعليه ومن خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن الدخل الأسري الجزائري يؤثر مباشرة على القيم الإنجابية التي تفضلها الأسرة الجزائرية، بحيث كلما ارتفع الدخل الأسري مالت الأسرة للقيم الإنجابية التقليدية القائمة على كثرة الأولاد أي أن الحالة المادية الميسورة والمريحة تسمح للعائلات بتلبية حاجيات الأفراد وتوفير شروط الحياة الجيدة لذلك لا ترى مانعا من كثرة الإنجاب، وكلما انخفض الدخل الأسري اتجهت الأسرة الجزائرية إلى تحديد النسل وتقليل عدد الأولاد نظرا لضعف الدخل الذي لا يسمح بتحقيق الرعاية المطلوبة لجميع الأفراد، وبالتالي فان اتجاه الأسرة الجزائرية نحو القيم الإنجابية الحداثية ليس قناعة راسخة وإنما هو خيار حتمي تدفع إليه الظروف الاقتصادية القاسية.

الجدول رقم36: النشاط المهني للأسرة الجزائرية وعلاقته بالقيم الإنجابية المفضلة لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 15 و21 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على التأثير الذي يمارسه النشاط المهني للأسرة على تفضيلها لنوع معين من القيم الإنجابية.

القيمة الإنجابية / النشاط المهني	القيم الإنجابية الحداثية القائمة على تحديد النسل		القيم الإنجابية التقليدية القائمة كثرة الأولاد		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
وظيفي	36	%35.29	34	%34,69	70	%35
عامل	26	%25,49	14	%14,28	40	%20
حرفي	13	%12,74	05	%5,10	7	%3.5
فلاحي	00	%00	07	%7,14	18	%9
تجاري	23	%22,54	32	%15	55	%27.5
إطار سامي	02	%1.96	00	%00	02	%1
نشاط غير محدد	02	%1,96	06	%6,12	08	%4
المجموع	102	%100	98	%100	200	%100

نلاحظ أن اغلب أصحاب النشاط المهني الوظيفي يفضلون القيم الإنجابية الحداثية وتحديد النسل بنسبة35,29 % ثم القيم الإنجابية التقليدية بنسب34,69% اي بفارق بسيط جدا.

وتبين معطيات الجدول كذلك أن اغلب فئة العمال يفضلون القيم الإنجابية التقليدية بنسبة25,49 % وتليها القيم الإنجابية التقليدية بنسبة14,28 %.

وتوضح معطيات الجدول أيضا أن اغلب الحرفين يفضلون القيم الإنجابية الحداثية بنسب12,74% ثم قيم إنجابية تقليدية بنسب5,10%.

تبين معطيات الجدول أيضا أن فئة النشاط الفلاحي تفضل كليا القيم الإنجابية التقليدية بنسب7,14% وترفض مطلقا القيم الإنجابية الحديثة القائمة على تحديد النسل.

ونلاحظ من خلال الجدول أن اغلب أصحاب النشاط التجاري يفضلون كثرة الأولاد والتمسك بالقيم الإنجابية التقليدية بنسبة32,65 %، ثم القيم الإنجابية الحداثية بنسبة22,54 %.

ونلاحظ من الجدول كذالك أن فئة الإطار السامي ترفض كليا القيم الإنجابية التقليدية القائمة على كثرة الأولاد و تفضل فقط القيم الإنجابية الحداثية القائمة على تحديد النسل وبنسبة1,96%من المجموع الكلي لأفراد العينة.

كما نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن اغلب أصحاب النشاط غير المحدد يفضلون القيم الإنجابية التقليدية بنسب6,12% ثم القيم الإنجابية الحداثية بنسبة 1,96 %.

وعليه ومن خلال قراءة هذا الجدول نستنتج أن الأسرة الجزائرية تتجه تدريجيا نحو تفضيل القيم الإنجابية الحداثية القائمة على تقليل حالات الإنجاب وتحديد النسل. ونلاحظ أن طبيعة النشاط المهني تؤثر إلى حد ما في طبيعة هذا التدخل بحيث نسجل أن النشاط الفلاحي والتجاري وأصحاب النشاط غير المحدد يفضلون القيم الإنجابية التقليدية القائمة على كثرة الأولاد وهذا التفضيل له ما يبرره إذا ما قسناه بالراحة المالية والاقتصادية التي يعيشها التجار ورغبتهم في تطوير نشاطهم وحصره وتوريثه الى أبنائهم وكذلك الأمر بالنسبة للفلاحين الذين يلحقون أبنائهم في سن مبكرة بنشاطهم المهني قصد مساعدتهم ونقل هذا النشاط إلي الجيل الجديد، ولكن يبقى هذا التفضيل غير واعي وغير مؤسس بالنسبة لأصحاب النشاط غير المحدد الذين لا يملكون منصب شغل قار ومحدد .

كما نسجل أن الموظفين والعمال والحرفين والإطارات السامية تفضل القيم الإنجابية الحداثية المبنية على تحديد النسل ، فالفئة الأخيرة تتجه في هذا المنحى بسب طبيعة وظيفتها التي تتطلب التفرغ، كما يعود إلى حجم اطلاعها على النموذج الأسري الغربي وكذلك لطبيعة ثقافتها المفرنسة، أما الفئات الأخرى فهي ترغب في تقليل الأولاد بحسب مستواها الاقتصادي وقدراتها المادية والمالية.

الجدول رقم37: المستوى العلمي للأسرة الجزائرية وعلاقته بنوعية المسكن الذي ترغب فيه.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 14 و22 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول معرفة مدى تأثير المستوى التعليمي للأسرة الجزائرية على نوعية المسكن العائلي الذي تفضله وترغب فيه هذه الأخيرة.

نوعية المسكن / المستوى العلمي	مسكن مشترك مع العائلة الكبيرة		مسكن مستقل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	02	%1	03	%1.5	05	%2.5
ابتدائي	12	%6	13	%6.5	25	%12.5
متوسط	31	%15.5	29	%14.5	60	%30
ثانوي	36	%18	34	%17	70	%35
جامعي	27	%13.5	13	%6.5	40	%20
المجموع	108	%100	92	%100	200	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن جميع الأسر الجزائرية تفضل المسكن المستقل ثم المسكن العائلي الكبير الذي يجمع كل أفراد و أجيال العائلة الممتدة بنسبة 46%، كما نلاحظ أن جميع المستويات العلمية تفضل المسكن العائلي المستقل

كما نلاحظ ان اغلب الأميين يفضلون المسكن المستقل 3,26 % ثم المسكن التقليدي بنسبة 1,85 % اما بالنسبة للمستوى الابتدائي فان الأغلبية يفضلون المسكن المستقل بنسبة14,13 % ثم المسكن التقليدي مع العائلة الكبيرة بنسبة 11,11 % .

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب أصحاب المستوى المتوسط يفضلون المسكن المستقل بنسبة31,51 % ثم المسكن التقليدي مع العائلة الكبيرة بنسبة28,75 %.

وتبين معطيات الجدول كذلك أن أغلب أصحاب المستوى الثانوي يفضلون المسكن المستقل وبفارق بسيط جدا بنسبة 36,95 %، ثم المسكن مع العائلة الكبيرة بنسبة33,33 %.

وتبين معطيات الجدول أيضا أن أغلب أصحاب المستوى الجامعي يفضلون المسكن المستقل بنسبة14,30 %، ثم المسكن مع العائلة الكبيرة بنسبة 25 %.

وعليه نستنتج من قراءة هذا الجدول أن الأسرة الجزائرية تتجه نحو تبني المسكن المستقل على طريقة الأسرة الغربية الحداثية، حيث نلاحظ أن المستوى العلمي لا يؤثر في هذا الاتجاه بحيث كل المستويات التعليمية تفضل المسكن المستقل مما يعني أن المسكن المستقل يصبح مطلب اجتماعي حاد يخضع للنمو الاقتصادي و الديموغرافي للمجتمع الجزائري وذلك يؤشر على رغبة الأسرة في تبني

نموذج حياتي مخالف للنموذج السائد في الأسرة التقليدية وكذا الحرية في تربية الأولاد بحسب قناعات [illegible] ومشاكساتهم الدائمة ما يمكن الإشارة إليه هو أصحاب المستوى الجامعي الذين يفضلون المسكن التقليدي على عكس ما هو شائع عنه.

الجدول رقم38: الدخل الأسري للأسرة الجزائرية وعلاقته بنوعية المسكن الذي ترغب فيه.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 16 و22 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على العلاقة الموجودة بين نوعية المسكن الذي ترغب فيه الأسرة الجزائرية وحجم دخلها الشهري أي هل يؤثر دخل الأسرة على طبيعة المسكن الذي ترغب فيه.

نوعية المسكن / الدخل الأسري	مسكن مستقل		مسكن مشترك مع العائلة الكبيرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
من 10آلاف دج إلى 20 ألف دج	54	%50	53	%49,07	107	%53.5
من 21 ألف دج إلى 30 ألف دج	11	%10,18	09	%8,33	20	%10
من 31 ألف دج إلى 40 ألف دج	18	%16,66	12	%11,11	30	%15
من 41 ألف دج إلى 50 ألف دج	21	%19,44	17	%15,74	38	%19
من 51 ألف دج فاكثر	04	%3,70	01	%1.08	05	%2.5
المجموع	108	%100	92	%100	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول ان أغلب أفراد العينة يفضلون المسكن المستقل ، ثم المسكن الجماعي مع العائلة الكبيرة ، حيث نسجل أن كل فئات الدخل الأسري تفضل المسكن المستقل لكن بنسب وفوارق متفاوتة ومختلفة أي أن الفارق في النسب يتقلص في الدخل الشهري ما بين 10 ألاف دج إلى 30 ألف دج و يتسع نوعا ما في الدخل الشهري، ما بين 30 ألف دج إلى 50 ألف دج فاكثر.

وعليه نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول أن الدخل الأسري لا يؤثر بشكل واضح وجلي على تفضيل الأسرة الجزائرية للمسكن المستقل، بحيث أن اختيار هذا النوع من المسكن تمليه ظروف

اجتماعية وأخلاقية أكثر مما تمليه القدرة المالية للعائلة الجزائرية، أي أن الأداء التربوي في نظر الأسرة يكون أكثر فعالية في مسكن مستقل بها في المسكن الذي يضم العائلة الكبيرة التي تفرض نمطها التربوي التقليدي الذي لا يراعي نفسيات ورغبات الأطفال ولا يشبع رغبات الأزواج المثقفين والمتعلمين، كما أن أكثر المشاكل الاجتماعية خاصة الطلاق تتسبب فيها الشجارات المتشعبة بين أفراد العائلة الكبيرة والناتجة عن تداخل الأدوار والوظائف داخل البيت الذي يحوي نسب عالية من الأفراد بأمزجة وقناعات مختلفة ومستويات متباينة مما يؤدي إلى صراع عائلي دائم.

ومنه نستنتج أن الدخل الأسري المريح للأسرة يسهل لها الحصول على مسكن مستقل مع وجود قناعات راسخة بأهمية هذا المسكن وضرورته عند جميع فئات ومستويات الدخل الأسري.

الجدول رقم39: النشاط المهني للأسرة الجزائرية وعلاقته بنوعية المسكن الذي ترغب فيه.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 15 و22 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على تأثير النشاط المهني على نوعية المسكن الذي ترغب فيه الأسرة الجزائرية.

نوعية المسكن / النشاط المهني	المسكن المستقل		مسكن مشترك مع العائلة الكبرة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
وظيفي	36	%33,33	34	%36,95	70	%35
عامل	21	%19,44	19	%20,65	40	%20
حرفي	10	%9,25	08	%8,69	18	%9
فلاحي	02	%1,85	05	%5,43	07	%3.5
تجاري	30	%27,77	25	%5,43	55	%27.5
إطار سامي	02	%1,85	00	%00	02	%1
نشاط غير محدد	07	%6,48	01	%1,08	08	%4
المجموع	108	%100	92	%100	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب أفراد العينة تفضل المسكن المستقل وبنسبة 54 %ثم يليها المسكن مع العائلة الكبيرة بنسبة 40%.

ونلاحظ أيضا أن أغلب أصحاب النشاط الوظيفي يفضلون ويرغبون في المسكن المستقل وبنسبة36,95 % ثم المسكن المشترك مع العائلة الكبير وبنسبة 33,33% .

وتبين معطيات الجدول أن أغلب العمال يفضلون المسكن المستقل بنسبة19,44 % ثم المسكن المشترك مع العائلة الكبيرة وبنسبة20,65 % .

كما نلاحظ أيضا أن أغلب الحرفين يفضلون المسكن المستقل بنسبة 9.25%،ثم المسكن المشترك مع العائلة الكبيرة وبنسبة8,69 % .

وتبين معطيات الجدول أيضا أن أغلب الفلاحين يفضلون المسكن المشترك مع العائلة الكبيرة وبنسبة5,43 %، ثم المسكن المستقل بنسب1,85%.

ونلاحظ أيضا أن أغلب التجار يفضلون المسكن المستقل بنسبة 27,77 % ثم المسكن العائلي الكبير بنسبة5,43 %.

ونلاحظ كذلك أن كل الإطارات السامية تفضل المسكن المستقل بنسبة 1,85 % ويرفضون رفضا كليا ومطلقا المسكن مع العائلة الكبيرة.

ونلاحظ أن أغلب أصحاب النشاط غير المحدد يفضلون ويرغبون في المسكن المستقل بنسبة6,48 % ثم المسكن مع العائلة الكبيرة بنسبة1,8 %.

وعليه نستنتج أن أغلب النشاطات المهنية تفضل المسكن المستقل باستثناء النشاط الفلاحي الذي يفضل البقاء في الطريقة التقليدية حيث أن النشاط الفلاحي التقليدي يتطلب تجمع كل الأفراد للمساهمة في العملية الإنتاجية الفلاحية وهذا الاتجاه يوفره المسكن العائلي الذي يلم جميع أفراد العائلة الكبيرة والممتدة، كما نستنتج أن فئة الإطارات السامية هي الفئة المهنية الوحيدة التي ترفض رفضا كليا ومطلقا لنموذج السكن مع العائلة الكبيرة باعتبار أن هذا النوع من الوظائف يتطلب التفرغ والتقليص من الالتزامات العائلية وهذه الشروط يوفرها المسكن المستقل على الطريقة الأوروبية الحداثية أين يمكن الارتباط اليومي مع الأولاد والزوجين فقط أما العائلة الكبيرة فالارتباط بها يكون مناسباتيا فقط.

الجدول رقم (4) : المستوى العلمي للأسرة الجزائرية بالقرين (الزوج والزوجة) المفضل .

- يرتبط هذا الجدول بالأسئلة رقم 14 و23 و 24 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على القرين المفضل لدى الأسرة الجزائرية هل هو المحافظ على التقاليد أم المتبع للقيم الحداثية ومدى تأثير المستوى العلمي في هذا التفضيل.

القرين المفضل / المستوى العلمي	الزوجة المفضلة										الزوج المفضل						المجموع	
	مكثة بالبيت		عاملة خارج البيت		متعلمة		متحررة		ملتزمة بالتقاليد		متدين		متحرر		محافظ على التقاليد			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	02	%9,52	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	01	%1,40	00	%00	02	%5,88	05	%2.5
ابتدائي	07	%33,33	00	%00	01	%4	00	%00	06	%38,09	07	%9,85	00	%00	04	%11,76	25	%12.5
متوسط	05	%23,80	06	%28.57	08	%32	00	%00	08	%28,57	28	%39,43	00	%00	05	%14,70	60	%30
ثانوي	05	%23,80	07	%33.33	08	%32	00	%00	07	%33,33	27	%38,02	00	%00	16	%47,05	70	%35
جامعي	02	%9,52	08	%38.09	08	%32	02	%100	00	%00	08	%11,26	05	%100	07	%20,58	40	%20
المجموع	21	%100.	21	%100	25	%100	02	%100	21	%100	71	%100	05	%100	34	%100	200	%100

الجدول رقم41: الدخل الأسري للأسرة الجزائرية بالقرين (الزوج والزوجة).

- يرتبط هذا الجدول بالأسئلة رقم 16 و 23 و24 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير حجم الدخل الأسري على طبيعة القرين أو القرينة المفضلة لدى الأسرة الجزائرية.

القرين المفضل / الدخل الأسري	الزوجة المفضلة										الزوج المضل				المجموع	
	ماكثة بالبيت		عاملة خارج البيت		معلمة		متحررة		ملتزمة بالتقاليد		متدين		متحرر		ملتزم بالتقليد			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من10 الاف الى20 الف دج	08	38,09 %	12	57.14 %	10	%40	00	%00	09	42,85 %	51	71,83 %	00	%00	17	%50	107	%53.5
من 21الف الى30 الف دج	00	%00	01	%4,74	03	%12	00	%00	01	%4,76	08	11,26 %	00	%00	07	20,58 %	20	%10
من 31 الف الى 40 الف دج	07	33,33 %	03	14,28 %	04	%16	00	%00	04	19,04 %	06	%8,45	00	%00	06	17,64 %	30	%15
من41 الف الى50 الف دج	06	28,57 %	03	14,28 %	06	28,57 %	01	%50	07	33,33 %	06	%8,45	05	%100	04	11,76 %	38	%19
من51 الف دج فأكثر	00	%00	02	%9,52	02	%9,52	01	%50	00	%00	00	%00	00	%00	00	%00	05	%2.5
المجموع	21	%100	21	%100	25	%100	02	%100	21	%100	71	%100	05	%100	34	%100	200	%100

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أغلب الأزواج من ذوي الدخل من 10 الف دج إلى 20 ألف دج يفضلون الزوجة العاملة خارج البيت بنسبة57,14 % ثم المتعلمة بنسبة40 % ثم الملتزمة بالتقاليد بنسبة42,85 % ثم الماكثة بالبيت بنسبة38,09 % مع الرفض المطلق الزوجة المتحررة، كما أن اغلب الزوجات من ذوي هذا الدخل يفضلون الزوج المتدين بنسبة71,83 % ثم الملتزم بالتقاليد بنسبة50 % ويرفض كليا الزوج المتحرر .

ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أن الأزواج الذين يتراوح دخلهم بين 21 ألف دج و30 ألف دج يفضلون أولا الزوجة المتعلمة بنسبة12 % ثم الزوجة العاملة خارج البيت والملتزمة بتقاليد بنسبة4,76 % لكل واحدة منهما ويرفضون الزوجة الماكثة بالبيت والمتحررة، كما نسجل أن اغلب الزوجات من فئة هذا الدخل يفضلن الزوج الملتزم بالتقاليد بنسبة20,58 % ثم الزوج المتدين بنسبة11,26 % ويرفضن الزوج المتحرر.

ونلاحظ من الجدول أن فئة الدخل من 31 ألف دج إلى 40 ألف دج عند الأزواج يفضلون بالأغلبية المرأة الماكثة بالبيت بنسبة33,33 % ثم الملتزمة بالتقاليد بنسبة19,04 % ، ثم العاملة خارج البيت بنسبة14,28 % ويرفضون الزوجة المتحررة، كما أن أغلب الزوجات من هذه الفئة يفضلن الزوج الملتزم بالتقاليد بنسبة 14,64 % و يأتي بعده الزوج المتدين بنسبة 8,45 % ويرفضن الزوج المتحرر.

كما نلاحظ أن اغلب الأزواج الذين يتراوح دخلهم مابين 41 ألف دج و 50 ألف دج يفضلون الزوجة المتحررة بنسبة 50 % ثم الزوجة ثم الملتزمة بالتقاليد بنسبة 33,33% ثم الزوجة المتعلمة و الماكثة بالبيت بنسبة 28,5 % ثم الزوجة العاملة خارج البيت بنسبة14,28 % ، كما أن الزوجات من نفس الدخل الأسري يفضلن الزوج المتحرر بنسبة100 % ثم الملتزم بالتقاليد بنسبة 11,76 % ثم المتدين بنسبة8,45 % .

كما تبين معطيات الجدول أن الأزواج من فئة الدخل أكثر من 51 ألف دج يفضلون الزوجة المتحررة بنسبة 50 % ثم الزوجة العاملة خارج البيت والمتعلمة بنسبة9,52 % لكل منهما .

وعليه و من خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن الدخل الأسري يؤثر نسبيا على نوعية القرين المفضل عند الأزواج والزوجات، بحيث نرى أن كل الزوجات يفضلن الزوج المحافظ على التقاليد ثم المتدين ويرفضن المتحرر كليا وهذا يعكس في الحقيقة عدم الثقة في الرجل المتحرر الذي يمكنه أن يتخلى عن واجباته الأسرية على العكس المتدين الموصوف بالتعقل والالتزام، كما نستنتج أنه

كلما قل الدخل الأسري زاد تفضيل الأزواج للزوجة العاملة خارج البيت وهذا نوع من الاندفاع نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة من خلال زيادة مصدر إضافي للدخل الأسري ثم زاد تفضيل الزوجات لكن أنه كلما ارتفع الدخل يتم تفضيل الزوجة المتحررة وهي في الحقيقة للاستهلاك المظهري أي قصد الإشهار بالانتماء إلى طبقة اجتماعية معينة.

الجدول رقم42: النشاط المهني للأسرة الجزائرية وعلاقته بالقرين (الزوج والزوجة) المفضل

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 15 و23 و24 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على القرين المفضل لدى الأسرة الجزائرية ومدى تأثير النشاط المهني الذي تمارسه في ذلك.

القرين المفضل / الدخل الأسري	الزوجة المفضلة												الزوج المضل						المجموع	
	ماكثة بالبيت		عاملة خارج البيت		متعلمة		متحررة		ملتزمة بالتقاليد				متدين		متحرر		ملتزم بالتقليد			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وظيفي	00	%00	10	%47,61	05	%20	00	%00	03	%14,28			32	%45,07	03	%60	17	%50	70	%35
عامل	05	%23,80	00	%00	02	%9,52	00	%00	01	%4,76			17	%23,94	00	%00	15	44,11 %	40	%20
حرفي	03	%14,28	00	%00	01	%4	00	%00	03	%14,28			11	%15,49	00	%00	00	%00	18	%09
فلاحي	03	%14,28	00	%00	01	%4	00	%00	03	%14,28			00	%00	00	%00	00	%00	07	%3.5
تجاري	10	%47,61	10	%47,61	15	%60	00	%00	10	%47,61			06	%8,45	02	%40	02	%5,88	55	%27.5
إطار سامي	00	%00	00	%00	00	%00	02	%100	00	%00			00	%00	00	%00	00	%00	02	%1
نشاط غير محدد	00	%00	01	%4.76	01	%4	00	%00	01	%4,76			05	%7,40	00	%00	00	%00	08	%4
المجموع	21	%100	21	%100	25	%100	02	%100	21	%100			71	%100	05	100 %	34	%100	200	%100

ونلاحظ أن أغلب الموظفات يفضلن الزوجة العاملة خارج البيت بنسبة47,61 % ثم المتعلمة بنسبة20 % ويرفضون كليا الزوجة المتحررة، كما أن أغلب الموظفات يفضلن الزوج المتحرر بنسبة 60% ثم الملتزم بالتقاليد بنسبة50 % ثم الزوج المتدين بنسبة45,07 %.

كما نلاحظ أن أغلب العمال يفضلون المرأة الماكثة بالبيت بنسبة23,80 % ثم المتعلمة بنسبة9,52 % ثم الملتزمة بالتقاليد بنسبة4,76 % ويرفضون الزوجة العاملة خارج البيت والزوجة المتحررة، كما أن الزوجات العاملات يفضلن الزوج الملتزم بالتقاليد بنسبة44,11 % ثم المتدين بنسبة23,94 % ويرفضن كليا الزوج المتحرر.

كما تبين معطيات الجدول أن أغلب الحرفيين يفضلون الزوجة الملتزمة بالتقاليد والماكثة بالبيت بنفس النسبة و هي 14,28 % والمتعلمة بنسبة4 % ويرفضون الزوجة العاملة خارج البيت والزوجة المتحررة، كما أن الزوجات الحرفيات يفضلن فقط الزوج المتدين بنسبة15,49 % ويرفضن الزوج المتحرر والملتزم بالتقاليد.

وتبين معطيات الجدول أيضا أن أغلب التجار يفضلون الزوجة المتعلمة بنسبة60 % ثم الزوجة الماكثة بالبيت والعاملة خارج البيت والملتزمة بالتقاليد بنفس النسبة وهي47,61 % ويرفضون الزوجة المتحررة، كما أن أغلب الزوجات الممارسات للنشاط التجاري يفضلن الزوج المتحرر بنسبة40 % ثم المتدين بنسبة 8,45 % والملتزم بالتقاليد بنسبة5.88 %.

كما تبين معطيات الجدول أن أغلب الفلاحين يفضلون الزوجة الماكثة بالبيت والملتزمة بالتقاليد بنفس النسبة وهي14,28 %، ثم المتعلمة بنسب4% ويرفضون الزوجة العاملة خارج البيت والمتحررة.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الإطارات السامية يفضلون الزوجة المتحررة فقط ويرفضون الزوجات الأخريات.

ونلاحظ من خلال الجدول أن الأزواج أصحاب النشاطات غير المحددة يفضلون الزوجة العاملة خارج البيت والمتعلمة والملتزم بالتقاليد بنفس النسبة وهي4,76 % ويرفضون الزوجة الماكثة بالبيت والمتحررة، كما أن أغلب الزوجات اللواتي يمارسن نشاطا غير محدد يفضلون فقط الزوج المتدين بنسبة 7,04 % ويرفضن الزوج المتحرر والملتزم بالتقاليد.

وعليه نستنتج من خلال قراءة هذا الجدول أن النشاط المهني يؤثر في نوعية القرين المفضل والمرغوب فيه لدى الأسرة الجزائرية ويظهر هذا التأثير أكثر عند الأزواج منه عند

الزوجات، بحيث أن الزوجات تفضلن دائما الزوج المحافظ على التقاليد ثم المتدين باعتباره أبعد الأزواج عن الخيانة والاستهتار باستثناء الزوجات الممارسات للتجارة يفضلن نسبيا الزوج المتحرر طمعا في مزيد من الحرية، كما أنه كلما كانت الوظيفة سامية تم تفضيل المرأة المتحررة وهذا ربما لطبيعة المنصب الذي يفرض نمطا سلوكيا وحياتيا حداثيا لأكثر منه غربيا، وكلما كان النشاط المهني تقليديا كالحرف أو الفلاحة زاد تفضيل الزوجة الماكثة بالبيت والملتزمة بالتقاليد وهذا طبعا عن تمسك هذه الفئات بالثقافة الشعبية التي تعتبر أن مكان المرأة ووظائفها المختلفة تتم داخل إطار البيت فقط. كما أن النشاط الوظيفي يؤدي إلى تفضيل الزوجة العاملة وهذا لمحدودية الدخل لدى هذه الفئة لذلك نجدها تفضل الزوجة العاملة للرفع من المستوى الاقتصادي للأسرة والمساهمة في تسيير شؤونها المادية.

الجدول رقم43: المستوى العملي للأسرة الجزائرية وعلاقته اللباس الذي تفرضه على البنت.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين 14 و25 في الاستمارة.
- نريد من خلال معطيات هذا الجدول معرفة نوعية اللباس الذي تفرضه الأسرة الجزائرية على البنت ومدى تأثير المستوى العلمي في ذلك.

نوعية اللباس / المستوى العلمي	التحجب والتستر		التبرج المحدود		الموضة على الطريقة الغربية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	03	%3,57	01	%1,35	01	%3.03	05	%2.5
ابتدائي	18	%18,36	04	%5,40	03	10,71 %	25	%12.5
متوسط	31	%31,63	27	%36,48	02	%7,14	60	%30
ثانوي	32	%32,65	28	%37,83	10	35.71 %	70	%35
جامعي	14	%14,29	14	%18.91	12	42.85 %	40	%20
المجموع	98	%100	74	%100	28	%100	200	%100

نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة لهم مستوى ثانوي بنسبة 35 % ثم المستوى المتوسط و بنسبة 30 % ثم المستوى الجامعي بنسبة 20 % ثم المستوى الابتدائي بنسبة 12,5 % و أخيرا الأميين بنسبة 2,5 %.

نلاحظ أن أغلب فئة الأميين يفرضون على بناتهم اللباس المتسم بالتحجب والتستر بنسبة3,57 % ثم المتميز بالتبرج المحدود وإتباع الموضة على الطريقة الغربية بنسبة3,06 % لكل واحد منهما.

كما تبين معطيات الجدول أن أغلب فئة المستوى الابتدائي يوجهون بناتهم نحو التحجب والتستر بنسبة18,36 % ثم إتباع الموضة بنسبة10,71 % وأخيرا التبرج المحدود بنسبة5,40 % .

كما تبين معطيات الجدول أن أغلب أصحاب المستوى المتوسط يوجهون بناتهم نحو التبرج المحدود بنسبة 36,48 % ثم التحجب والتستر بنسبة 18,36 % وأخيرا إتباع الموضة وبنسبة7,14 %.

كما نلاحظ من الجدول أن أغلب أصحاب المستوى الثانوي يوجهون بناتهم نحو التبرج المحدود بنسبة37,83 % ثم إتباع الموضة بنسبة 35,71 % و أخيرا التحجب بنسبة32,65 % .

ونلاحظ أيضا من معطيات الجدول أن أصحاب المستوى الجامعي يوجهون بناتهم نحو إتباع الموضة بنسبة 42,85 % ثم التبرج المحدود بنسبة 18,91 % و أخيرا التحجب بنسبة 14,42 %.

وعليه ومن خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن المستوى العلمي للأسرة الجزائرية يؤثر ولكن ليس بشكل واضح وكبير على توجيه البنات نحو نوع معين من اللباس، بحيث نسجل أن كل المستويات التعليمية باستثناء المستوى الجامعي تفضل اللباس المتسم بالتحجب والتستر أولا ثم التبرج المحدود ثانيا ثم إتباع الموضة ثالثا، ، ويرجع توجيه الأسرة الجزائرية بناتها نحو اللباس التقليدي المتسم بالحشمة والتحجب إلى ارتباط هذه الأسرة بهويتها الدينية والثقافية، ولإدراكها العميق للوظيفة الأخلاقية التي يؤديها اللباس التقليدي كأداة لستر البنت وحفظها من الاعتداءات والانحراف، كما أن المرأة هي رمز الشرف العائلي الذي يجب أن يحفظ ويصان بشتى الطرق والوسائل المتاحة.

الجدول رقم44: النشاط المهني للأسرة الجزائرية وعلاقته باللباس الذي تفرضه على البنت.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين 15 و25 في الاستمارة.
- نريد من خلال معطيات هذا الجدول التعرف على اتجاه اللباس الذي تفرضه الأسرة الجزائرية وهل يؤثر النشاط المهني في توجيه الأسرة نحو اللباس التقليدي أو اللباس الحداثي.

نوعية اللباس / النشاط الوظيفي	التحجب والتستر		التبرج المحدود		الموضة على الطريقة الغربية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
وظيفي	35	%35,71	30	%40,54	05	%17,85	70	%35
عامل	30	%30,61	07	%9,45	03	%10,71	40	%20
حرفي	08	%8,16	08	%10,81	02	%7,14	18	%9
فلاحي	06	%6,12	01	%1,35	00	%00	07	%3.5
تجاري	13	%13,26	25	%33,78	17	%60,71	55	%27.5
إطار سامي	00	%00	01	%1,35	01	%3,57	02	%1
نشاط غير محدد	06	%6,12	02	%2,70	00	%00	08	%4
المجموع	98	%100	74	%100	28	%100	200	%100

ونلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن اغلب أفراد العينة يمارسون النشاط الوظيفي بنسبة 35 % ثم النشاط التجاري بنسبة 27,5 % ثم العمال بنسبة 20 % ثم النشاط الحرفي بنسبة 9 % ثم النشاط غير المحدد بنسبة 4 % ثم النشاط الفلاحي بنسبة 3,5 % و أخيرا الإطارات السامية بنسبة 1 % .

وتبين معطيات الجدول أن أغلب المبحوثين يوجهون بناتهم نحو التبرج المحدود بنسبة40,54 % ثم التحجب بنسبة35,71 % و أخيرا إتباع الموضة على الطريقة الغربية بنسبة17,85 %.

ونلاحظ أن أغلب فئة العمال يفضلون اللباس المحتجب بنسبة30,61 % ثم إتباع الموضة بنسبة 10,71 % و أخيرا التبرج المحدود بنسبة9,45 %.

ونلاحظ كذلك أن الحرفيين يوجهون بناتهم نحو التبرج المحدود بنسبة 10,81 % ثم التحجب بنسبة 8,16 % ثم إتباع الموضة بنسبة 7,14 % .

وتبين معطيات الجدول كذلك أن الأغلبية الساحقة من الفلاحين يوجهون بناتهم نحو اللباس المتميز بالتحجب والتستر وذلك بنسبة6,12 %، ثم التبرج المحدود بنسبة1,35 % ويرفضون رفضا كليا إتباع الموضة على الطريقة الغربية.

وتبين معطيات الجدول أن أغلب فئة التجار يوجهون بناتهم نحو اتبع الموضة الغربية بنسبة 60,71 % ثم التبرج المحدود بنسبة33,78 % ،وأخيرا التحجب والتستر بنسبة13,26 % .

ونلاحظ أن فئة الإطارات السامية ترفض التحجب والتستر، وتوجه بناتها نحو إتباع الموضة على الطريقة الغربية بنسبة 3,57 % ثم التبرج المحدود بنسبة 1,35 % .

ونلاحظ أيضا من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب أصحاب النشاطات غير المحدودة وغير القارة يوجهون بناتهم نحو التحجب والتستر بنسبة6,12 %ثم التبرج المحدود بنسبة2,70 % ويرفضون كليا إتباع الموضة على الطريقة الغربية الحداثية.

وعليه نستنتج أن النشاط الوظيفي يؤثر على توجيه الأسرة الجزائرية لبناتها نحو نوع معين من اللباس، بحيث نسجل أن النشاط الفلاحي يدفع إلى الارتباط باللباس التقليدي المتميز بالحشمة ودعم الحياء وستر المرأة وذلك لطبيعة البيئة الاجتماعية الريفية المحافظة، كما أن أصحاب النشاطات الغير المحدودة يرفضون إتباع الموضة كليا كما هو الشأن بالنسبة للفلاحين وربما يعود هذا إلى رفض النموذج الحداثي الغربي جملة وتفصيلا إضافة إلى التكاليف المالية الباهظة التي تفرضها الموضة والتي لا يقدر عليها أصحاب هذه الأنشطة، كما أن فئة الإطارات السامية ترفض كليا اللباس المتميز بالحشمة والتستر وذلك بسبب طبيعة الوظيفة السامية التي تفرض نموذجا اجتماعيا قريبا من الحداثة الغربية بدعوى التفتح ومسايرة القوانين المسيرة لهذه الوظائف التي عادة ما يتميز أصحابها بالثقافة المفرنسة.

الجدول رقم45: الدخل الأسري للأسرة الجزائرية وعلاقته باللباس الذي تفرضه على البنت.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 16 و 25 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على تأثير الدخل الأسري في توجيه الأسرة الجزائرية نحو فرض اللباس التقليدي أو الحداثي على الفتاة.

نوعية اللباس / الدخل الأسري	التحجب والتستر		التبرج المحدود		الموضة على الطريقة الغربية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من10 الاف إلى 20 الف دج	75	76,35 %	28	37,83 %	04	%7,14	107	%53.5
من 21 الف الى 30 الف دج	08	%8,16	08	10,81 %	04	%7,14	20	%10
من 31 الف إلى 40 الف دج	07	%7,14	17	22,97 %	06	%6,12	30	%15
من41 الف الى 50 الف دج	07	%7,14	20	27,02 %	11	39.28 %	38	%19
من51 الف دج فأكثر	01	%1,02	01	%1,35	03	10,71 %	05	%2.5
المجموع	98	%100	74	% 100	28	%100	200	%100

يتبين من خلال الجدول أن اغلب أفراد العينة يبلغ مدخولهم الأسري من 10 آلاف إلى 20 ألف دج و بنسبة 53,5 % ثم فئة الدخل من 41 إلى 50 ألف دج و بنسبة 19 % ثم فئة الدخل من 31 إلى 40 ألف دج و بنسبة 15 % ثم الدخل من21 إلى 30 ألف دج و بنسبة 10 % و أخيرا أكثر من 51 ألف دج و بنسبة 2,5 %.

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أصحاب الدخل المتراوح بين 10 آلاف دج الى 20 ألف دج يوجهون بناتهم نحو اللباس المتحجب أولا وذلك بنسبة76,35 %، ثم التبرج المحدود ثانيا وبنسبة37,83 %، وأخيرا إتباع الموضة على الطريقة الغربية بنسبة7,14 %.

ونلاحظ من معطيات الجدول أن فئة الدخل المتراوح بين 21 ألف دج و 30 ألف دج يوجهون بناتهم نحو اللباس المتحجب و بنسبة 10,81 % ثم التبرج المحدود بنسبة 8,16 % و أخيرا إتباع الموضة الغربية بنسبة 7,14 %.

ونلاحظ من خلال الجدول كذلك أن أغلب أصحاب الدخل المتراوح بين 31ألف دج و40 ألف دج يوجهون بناتهم نحو التبرج المحدود بنسبة22,97 % ، ثم التحجب بنسبة7,14 % و أخيرا إتباع الموضة على الطريقة الغربية بنسبة6,12 %.

وتوضح معطيات الجدول أيضا أن أغلب أفراد فئة الدخل المتراوح بين 41 ألف دج و 50 ألف دج يوجهون بناتهم نحو الموضة الغربية بنسبة 39,28 % ثم التبرج المحدود بنسبة27,02 % وأخيرا التحجب بنسب7,14% .

كما نلاحظ من الجدول أن أغلب أصحاب الدخل أكثر من 51 ألف دج يوجهون بناتهم نحو إتباع الموضة على الطرقة الغربية بنسبة 10,71% ثم التبرج المحدود بنسبة 1,35 % و اخيرا التحجب و التستر بنسبة 1,02 %.

عليه نستنتج من قراءة هذا الجدول أن الدخل الأسري يؤثر بشكل واضح على توجيه الأسرة الجزائرية لبناتها نحو نوع معين من اللباس سواء أكان المحافظ أو المتبع للموضة على الطريقة الغربية بحيث نلاحظ أن فئة الدخل المتراوح بين 41 ألف دج و50 آلاف دج فأكثر توجه بناتها نحو التبرج المحدود وإتباع الموضة الحداثية، ويمكن تفسير هذا باعتبار أن اللباس عند هذه الفئة هو أكثر من مظهر خارجي وإنما هو تعبير على الانتماء إلى طبقة اجتماعية راقية أو الرغبة في الانتماء والانتساب إليها. كما يظهر جليا تأثر هذه الفئة بوسائل الإعلام الغربية التي تروج هذا النوع من الألبسة، وفي المقابل نلاحظ أنه كلما انخفض الدخل الأسري اتجهت الأسرة الجزائرية نحو توجيه بناتها نحو اللباس المحتشم والمتحجب وهذا راجع طبعا إلى محدودية الدخل الذي لا يستطيع مسايرة الموضة الباهظة التكاليف، وقد يعكس عند البعض تمسكه باللباس الأصيل الذي يحمل شرف الفتاة المسلمة يعتبر رأس مال الأسرة الحقيقي.

الجدول رقم 46: المستوى العلمي للأسرة الجزائرية وعلاقته بالطريق المفضلة لتزويج الأولاد لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 14 و26 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على التأثير الذي يمارسه المستوى التعليمي للأسرة الجزائرية على تفضيل هذه الأخيرة لطريقة معينة في تزويج أبنائها.

تزويج الأبناء / المستوى العلمي	الطريقة التقليدية		استشارة الولي		الاختيار للأولاد		علاقات قبل الزواج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	03	%4,83	02	%2,5	00	%00	00	%00	05	%2.5
ابتدائي	18	29,03 %	06	%7,5	01	%2,77	00	%00	25	%12.5
متوسط	30	48,38 %	17	%21,25	08	%22,22	05	%22,72	60	%30
ثانوي	10	16,12 %	35	%42,68	17	%47,22	08	%36.36	70	%35
جامعي	01	%1,61	20	%25	10	%41,66	09	%40,90	40	%20
المجموع	62	%100	80	%100	36	%100	22	%100	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن اغلب افراد العينة لهم المستوى الثانوي بنسبة 35 % ثم المستوى المتوسط بنسبة 30 % ثم المستوى الجامعي بنسبة 20 % ثم المستوى الابتدائي بنسبة 12,5 % و اخيرا الاميين بنسبة 2,5 %

ونلاحظ من خلال الجدول أن أغلب الأميين يفضلون تزويج أبنائهم على الطريقة التقليدية بنسبة4,83 % ثم باستشارة الولي بنسبة2,5 % ويرفضون كل الطرق الاخرى.

نلاحظ أيضا أن أغلب أصحاب المستوى الابتدائي يفضلون تزويج أبنائهم بالطريقة التقليدية وبنسبة29,03 % ثم باستشارة الولي بنسبة7,5 %، وأخيرا عن طريق الاختيار الحر للأولاد بنسبة2,77 % ويرفضون العلاقات ما قبل الزواج.

ونلاحظ كذلك من خلال الجدول أن أغلب أصحاب المستوى المتوسط يفضلون الطريقة التقليدية وبنسبة48,38 % ثم استشارة الولي بنسبة21,25 % ثم عن طريق علاقات ما قبل الزواج و الاختيار الحر للأولاد بنسبة متقاربة و هي 22 % .

كما نلاحظ من معطيات هذا الجدول أن أغلب أصحاب المستوى الثانوي يفضلون الزواج عن طريق الاختيار الحر للأولاد و بنسبة 47,28 % ثم استشارة الولي بنسبة 48,68 % ثم العلاقات قبل الزواج بنسبة 36,36 % و أخيرا الطريقة التقليدية 16,12 %.

كما نلاحظ أيضا أن اغلب أصحاب المستوى الجامعي يفضلون الزواج عن طريق الاختيار الحر للأولاد و بنسبة 41,66 % ثم العلاقات قبل الزواج و بنسبة 40,90 % ثم استشارة الولي بنسبة 25 % و أخيرا الطريقة التقليدية بنسبة 1,61 %.

وعليه نستنتج من قراءة هذا الجدول أن المستوى العلمي لدى الأسرة الجزائرية يؤثر على أساليب تزويج الأولاد المفضلة لديها، بحيث كلما انخفض المستوى العلمي بداية المتوسط إلى الأمي فضلت الأسرة الجزائرية تزويج أولادها بالطريقة التقليدية مما يعكس تمسك هذه الفئة بالتقاليد وكذا عدم اطلاعها على النماذج الموجودة في المجتمعات الأخرى كما يعكس أيضا الفهم الغير الصحيح لنصوص الشريعة الإسلامية التي تفرض استشارة الأولاد قبل الزواج.

كما نلاحظ رفض هذه الفئة للعلاقات قبل الزواج التي تعتبرها انحرافا أخلاقيا وتعديا على الحرمات، وكلما ارتفع المستوى من الثانوي إلى الجامعي زاد تفضيل الأسرة الجزائرية للزواج عن طريق استشارة الولي والاختيار الحر للأولاد وكذا قيام علاقات قبل الزواج خاصة عند الجامعيين مما يعكس تأثير المستوى العلمي على هذا التفضيل فهذه الفئة تعتبر الزواج مسألة شخصية تخضع لرغبات ومقاييس الأولاد دون إهمال موافقة الولي التي تعد ركنا شرعيا في صحة الزواج.

الجدول رقم47 النشاط المهني للأسرة الجزائرية ، علاقته بالطرق المفضلة للتزويج الأولاد لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 15 و 26 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على تأثير النشاط المهني الذي تمارسه الأسرة الجزائرية في طبيعة تفضيلها لطريقة محددة في تزويج أبنائها.

تزويج الأبناء / المستوى العلمي	الطريقة التقليدية		استشارة الولي		الاختيار للأولاد		علاقات قبل الزواج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
موظف	14	22,58 %	37	%46,25	11	33,55 %	08	36,36 %	70	%35
عامل	18	29,03 %	15	%18,75	06	16,33 %	01	%4,54	40	%20
حرفي	09	%4.5	08	%10	01	%2,77	00	%00	18	%9
فلاحي	05	14,51 %	02	%2,5	00	%00	00	%00	07	%3.5
تجاري	12	19,35 %	15	%18,75	16	44,44 %	12	54,54 %	55	%27.5
إطار سامي	00	%00	01	%1,25	01	%2,77	00	%00	02	%1
نشاط غير محدد	04	%6.45	02	%2.5	01	%2.77	01	%4.54	08	%4
المجموع	62	%100	80	%100	36	%100	22	%100	200	%100

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب الموظفين يفضلون تزويج أولادهم عن طريق استشارة الولي بنسبة46,25% ثم يليها علاقات قبل الزواج بنسبة36,36% ثم الاختيار الحر للأولاد بنسبة 33,35 % و أخيرا عن طريق التقاليد و بنسبة 22,58 %.

ويلاحظ أيضا أن أغلب العمال يفضلون تزويج أولادهم على الطريقة التقليدية بنسبة29,03 % ثم استشارة الولي بنسبة18,75 % ويليها الاختيار الحر للأولاد بنسبة16,33 % و أخيرا علاقات قبل الزواج بنسبة4.5 %.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن أغلب الحرفيين يفضلون تزويج أولادهم بالطريقة التقليدية وذلك بنسبة29,03 % ثم باستشارة الولي بنسبة10 % وأخيرا الاختيار الحر للأولاد بنسبة22,77 % ويرفضون كليا العلاقات ما قبل الزواج.

ونلاحظ من الجدول أيضا أن أغلب الفلاحين يفضلون تزويج أبنائهم بواسطة الطريقة التقليدية وبنسبة14,58 % ثم عن طريق استشارة الولي بنسبة2,5 % ، ويرفضون كليا الاختيار الحر للأولاد والعلاقات ما قبل الزواج.

كما يلاحظ من الجدول أن أغلب التجار يفضلون تزويج أبنائهم عن طريق علاقات قبل الزواج بنسبة 54,54 % ثم الاختيار الحر للأولاد بنسبة 44,44 %، ثم الطريقة التقليدية بنسبة 19,35 %

ويلاحظ أيضا أن الإطارات السامية ترفض كليا الزواج على الطريقة التقليدية أو بواسطة علاقات قبل الزواج، وتفضل استشارة الولي والاختيار الحر للأولاد بنسبتي2,77 % و 1,25 % على التوالي .

ونلاحظ كذلك أن أغلب أصحاب النشاطات غير المحددة يفضلون تزويج أولادهم عن طريق المحافظة على الطريقة التقليدية بنسبة6,45 % ثم علاقات ما قبل الزواج بنسبة4,54 % و أخيرا استشارة الولي بنسبة 2,5 % .

وعليه نستنتج من قراءة معطيات هذا الجدول أن النشاط المهني يؤثر على الطريقة المفضلة لتزويج الأولاد عند الأسرة الجزائرية، بحيث كلما ارتفع مستوى النشاط المهني من التجاري إلى الإطارات السامية اتجهت الأسرة إلى تفضيل الاختيار الحر للأولاد ثم استشارة الولي وهذا يعود لطبيعة الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها هاتين الفئتين كما نسجل رفض الإطارات السامية للزواج التقليدي أو العلاقات قبل الزواج التي تتعارض مع المكانة الاجتماعية لهذه الفئة بحيث أن العلاقات قبل الزواج يمكن أن تجلب المشاكل للعائلة والزواج التقليدي يعد في نظرها تراجعا عن مكاسبها الحداثية، وكلما اتجه النشاط المهني نحو النشاط الحرفي و ألفلاحي زاد تكريس الأسرة لطريقة الزواج التقليدي التي تفرض هيمنة الأباء على الأولاد نظرا للتمسك الشديد الذي يبديه الفلاحين بالتقاليد وللمستوى المحدود الذي يتمتع به الحرفيين كما أن الموظفين يفضلون استشارة الولي ثم الطريقة التقليدية وهذا ناتج طبعا عن طبيعة التكوين العلمي لهذه الفئة وكذا لانحدارها من الأوساط الشعبية التي تراعي القيم الأصيلة دون رفض حرية الأبناء.

الجدول رقم48: الدخل الأسري للأسرة الجزائرية ، علاقته بالطريقة المفضلة لتزويج الأولاد لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين 16 و26 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير حجم الدخل الأسري في اختيار هذه الأخيرة لطريقة تزويج أبنائها.

تزويج الأبناء / الدخل الفردي	الطريقة التقليدية		استشارة الولي		الاختيار للأولاد		علاقات قبل الزواج		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
من10 آلاف الى20 الف دج	27	%43,54	60	%75	15	%41,66	05	22,72 %	107	%53.5
من 21 الف الى30 الف دج	10	%16,12	06	%7,5	03	%8,33	01	%4,54	20	%10
من31الف الى 40 الف دج	12	%19,35	05	%6,25	07	%19,44	06	27,27 %	30	%15
من41 الف الى50 الف دج	12	%19,35	08	%10	09	%25	09	40,90 %	38	%19
من51 الف دج فأكثر	01	%1,61	01	%1,25	02	%5,55	01	%4,54	05	%2.5
المجموع	62	%100	80	%100	36	%100	22	%100	200	%100

و تبين معطيات هذا الجدول أن فئة الدخل المتراوح بين 10 آلاف دج و20 ألف دج تفضل الزواج بواسطة استشارة الولي بنسبة75 %، ثم الطريقة التقليدية بنسبة43,54% ثم الاختيار الحر للأولاد بنسبة41,66 % وأخيرا عن طريق قيام علاقات ما قبل الزواج بنسبة22,72 %.

ونلاحظ أيضا أن أغلب أفراد فئة الدخل بين 21 ألف دج و30 ألف دج يفضلون تزويج أولادهم على الطريقة التقليدية بنسبة16,12 %، ثم الاختيار الحر للاولاد بنسبة 8,33 % ثم استشارة الولي بنسبة7,5 % ثم الاختيار الحر للاولاد بنسبة 1.5% واخيرا علاقات قبل الزواج بنسبة4,54 %.

نلاحظ أن فئة الدخل من 31 إلى 40 ألف دج يفضلون أولا علاقات قبل الزواج بنسبة 27,27 % ثم بالطريقة التقليدية بنسبة 19,44 % وأخيرا استشارة الولي بنسبة7,5 %.

كما نلاحظ أن فئة الدخل المتراوح بين 41 ألف دج و 50 ألف دج يفضلون تزويج أولادهم بعلاقات قبل الزواج بنسبة 40,90 % ، ثم الاختيار الحر للأولاد بنسبة 25 % ثم الطريقة التقليدية بنسبة 19,35 % وأخيرا استشارة الولي بنسبة 10 %.

ونلاحظ كذلك أن أغلب أفراد الدخل الأكثر من 51 ألف دج يفضلون تزويج أولادهم عن طريق الاختيار الحر للأولاد بنسبة5,55 % ثم علاقات قبل الزواج بنسبة 4,54 % ثم الطريقة التقليدية و استشارة الولي بنسبة مقربة وهي 1,5 % .

وعليه نستنتج من خلال قراءة هذا الجدول أن الدخل الأسري يؤثر تأثيرا نسبيا ومتفاوتا على تفضيل الأسرة الجزائرية لطريقة معينة في تزويج أولادها، بحيث أن أصحاب الدخل المنخفض يفضلون استشارة الولي ثم الطريقة التقليدية، وربما يعود هذا لكون أغلب أفراد هذا الدخل هم من الموظفين والمعلمين الذين يمتلكون ثقافة وتعليما لا بأس به جعلهم يراعون اختيار الأولاد مع استشارة الولي بحسب أحكام الشريعة الإسلامية، كما انه كلما ارتفع الدخل زاد تفضيل الزواج بالتعارف قبل الزواج و الاختيار الحر للأولاد أي رفض الطريقة التقليدية التي تفرض اختيار الأب خاصة دون الرجوع إلى رأي الأولاد وبالبنت على وجه الخصوص، وهذا يعود كذلك إلى أن أغلب أفراد هذه الفئة من التجار أصحاب الثقافة والاطلاع المحدود أو الإطارات السامية التي تحمل رؤية تقليدية للدين و أحكامه.

3.2.5 الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة: "تجد الأسرة الجزائرية نحو تحقيق التوافق والجمع بين الحداثة والتقاليد".

الجدول رقم49: النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية .

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم 40 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على طبيعة النموذج الأسري المفضل والذي تريد أن تتبناه الأسرة الجزائرية.

النموذج الأسري المفضل	النموذج الأسري التقليدي	النموذج الأسري الحداثي	الجمع بينهما	المجموع
العدد	70	21	109	200
النسبة	%35	%10.5	%54.5	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 54% من مجموع أفراد العينة يفضلون تبني نموذج أسري يجمع بين الحداثة والتقاليد، و 35% يفضلون النموذج الأسري التقليدي، و أخيرا 10.5% يفضلون النموذج الأسري الحداثي.

وعليه نستنتج ان الأسرة الجزائرية تريد إحداث تغيرات نوعية على نموذجها التقليدي، وذلك بإدخال بعض الأشياء واستعارتها من النموذج الحداثي الغربي والتي ترى فيها بأنها تساعدها أكثر على أداء وظيفتها التربوية والاجتماعية والثقافية، وبمعنى آخر ترى الأسرة الجزائرية أن هناك بعض المعتقدات وبعض القناعات وبعض الأساليب في العيش كالخرافات والدروشة واضطهاد المرأة ورفض تعليم الفتاة. كل هذه الأشياء قد ولى عهدها وأصبحت لا تواكب الحياة الاجتماعية الجديدة التي فرضتها ظروف الاستقلال وسياسات التصنيع والتحديث الاجتماعي والتعددية السياسية والفكرية في مختلف المجالات، وعليه فالحل الأنسب هو تثمين كل ما هو أصيل ونافع في ثقافتنا المحلية وجلب كل ما هو صالح من الحداثة لضمان استمرارية واستقرار الأسرة .

الجدول رقم50: قدرة الأسرة الجزائرية على التوفيق بين الحداثة والتقاليد.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم 28 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على رأي الأسرة الجزائرية حول إمكانية قدرتها على تحقيق التوافق بين الحداثة والتقاليد أو عكس ذلك.

القدرة على التوفيق	أقدر	لا أقدر	المجموع
العدد	102	98	200
النسبة	%51	%49	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 51% من مجموع أفراد العينة يعتقدون أنهم يستطيعون الجمع بين الحداثة والتقاليد و49% ليس بوسعهم تحقيق التوافق بينهما.

وعليه نستنتج أن الأسرة الجزائرية تمتلك رغبة فعلية في الاستفادة من منتجات الحداثة خاصة فيما تعلق بجانبها المادي والتكنولوجي وطرق التربية والتعليم وغيرها، وهي تسعى إلى تكييف الحداثة كوافد غربي مع الخصوصية الثقافية والتقاليد التي تميزها أي أنها تحاول التوفيق بينهما عن طريق غربلة الحداثة وتصفيتها بحسب ما يتناسب مع طبيعة المجتمع الجزائري، وكذا من خلال ترك بعض المعتقدات البالية والخرافية التي لا ترتكز إلى حقائق علمية أو دينية واضحة وإنما هي موروثات مشكوك في مصدرها وطبيعة الوظيفة التي تؤديها.

الجدول رقم51: أهم المجالات التي تستطيع فيها الأسرة الجزائرية الجمع بين الحداثة والتقاليد.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم 29 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على أهم المجالات التي تعتقد الأسرة الجزائرية بأنها حقل للتوفيق بين الحداثة والتقاليد.

المجالات	تربية الأولاد	عمل المرأة	تعلم الفتاة	طرق الزواج	لباس الفتاة	العلاقات الاجتماعية	المجموع
العدد	50	40	50	15	30	15	200
النسبة	%25	%20	%25	%7.5	%15	%7.5	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أفراد العينة يعتقدون أن تربية الأولاد وتعلم الفتاة هما اكبر مجالين لتحقيق هذا التوافق بين الحداثة والتقاليد وبنسبة 25% لكل منهما، ثم نجد 20% من مجموع أفراد العينة يرون أن عمل المرأة ثالث مجال لتحقيق هذا التوافق ثم يليها رابعا لباس الفتاة وبنسبة 15% وأخيرا طرق الزواج والعلاقات الاجتماعية الأسرية بنفس النسبة وهي 7.5%.

وعليه نستنتج من خلال قراءة هذا الجدول أن الأسرة الجزائرية ترى بان تربية الأولاد وتعلم الفتاة هما أكثر المجالات القابلة للتوفيق بين الحداثة والتقاليد، وهذا يدل طبعا على حرص الأسرة الجزائرية على الاستفادة من طرق التربية الحداثية وما تحققه من نمو طبيعي واستقرار نفسي وعاطفي للأطفال، كما أنها في المقابل تهتم أكثر بتعليم الفتاة كمؤشر على التحضر وتفوق الأسرة ونجاحها، لان تعليم الفتاة يعني في النهاية ضمان أم متعلمة ومثقفة تستطيع توفير تربية جيدة لأبنائها هذا من جهة، ويعني من جهة أخرى سعي الأسرة من خلال تعليم الفتاة إلى إدماجها في الحياة الاجتماعية العصرية عن طريق العمل خارج البيت وتدعيم اقتصاديات الأسرة.

كما نسجل هنا أن طرق الزواج والعلاقات الاجتماعية الأسرية تضعهما الأسرة الجزائرية كآخر المجالات التي تتمكن فيهما من تحقيق التوافق بين الحداثة والتقليد وهذا راجع لارتباط هذين المجالين أساسا بالمعتقدات الدينية والفقهية التي لا تقبل التغيير، ذلك أن للزواج أركانه وشروطه التي لا اجتهاد فيها، كما ان العلاقات الاجتماعية مربوطة بمسائل نفسية وثقافية معقدة كالشرف والحياء والحشمة والفصل بين الجنسين وهذه المسائل لن تتنازل عنها الأسرة الجزائرية بسهولة.

الجدول رقم 52 : قدرة الأسرة الجزائرية على الجمع بين الحداثة و التقاليد ، علاقته بالحجم الأسري المفضل لديه.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 28 و30 في الاستمارة.
- نريد التعرف من خلال هذا الجدول على العلاقة الموجودة بين قدرة الأسرة الجزائرية في التوفيق بين الحداثة والتقاليد والحجم الأسري المفضل لديها.

حجم الأسرة / القدرة على التوفيق	الحجم التقليدي القائم على كثرة الأولاد		الحجم الحداثي القليل العدد		الجمع بينهما		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقدر	10	%16,66	30	%56,60	62	%71,26	102	%51
لا أقدر	50	%83.33	23	%43,39	25	%28,73	98	%49
المجموع	60	%100	53	%100	87	%100	200	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن اغلب الأسرة الجزائرية تعتقد بأنها تستطيع الجمع بين الحداثة و التقاليد و بنسبة 15 % ثم يليها نسبة 49 % تعتقد بأنها لا تستطيع الوصول لذلك التوفيق.

تبين معطيات هذا الجدول أن اغلب الأسر التي تستطيع التوفيق والجمع بين الحداثة والتقاليد تفضل الحجم الأسري الذي يجمع بين النموذجين وبنسبة71,21 %، ثم الحجم الأسري الحداثي بنسبة56,60 % وأخيرا الحجم الأسري التقليدي وبنسبة16,66 %.

وتبين معطيات الجدول كذلك أن83,33 % من الأسر التي تعتقد بأنها لا تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد تفضل الحجم الأسري التقليدي الكثير العدد و43,39% يفضلون الحجم الأسري الحداثي ، وأخيرا الحجم الأسري التوفيقي بنسبة28,73 %.

وعليه ومن خلال قراءة هذا الجدول نستنتج أن الأسرة الجزائرية تفضل أولا الحجم الأسري الذي يجمع بين النموذجين الحداثي والتقليدي، وذلك من خلال محاولة إيجاد أسرة متوسطة العدد عن طريق تنظيم النسل وليس تحديده، اي عن طريق ضمان تباعد الولادات حتى تضمن الأسرة تربية جيدة وتنشئة اجتماعية مقبولة لأبنائها، كما أن هذا التوفيق يعني ايضا عدم رفض كثرة الأولاد وإنما إنجابهم بحسب القدرات المادية والمالية للأسرة وحجم

المسكن ، غيرها من المعطيات الاجتماعية الأخرى مع محافظة الأسرة الجزائرية على إعطائها الأولوية للذكور على حساب الإناث لأنها تعتبر إنجاب الذكور قوة إضافية تدعم رصيد الأسرة وتعبر عن خصوصية الأم وفحولة الأب، وهذا كله يدل على أن الأسرة الجزائرية تتبنى قيم إنجابية تقليدية تفضل الولد على البنت وتكيف هذه القيم مع تنظيم النسل بحسب ظروف وشروط الحياة الاجتماعية اليومية وهذا يعني في نظرها توفيق بين الحداثة والتقاليد .

الجدول رقم53: نوعية سلطة الأب المفضلة لدى جميع أفراد الأسرة الجزائرية.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم 31 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول قياس اتجاه أفراد الأسرة الجزائرية نحو نوعية السلطة الأبوية المفضلة لديهم، هل يريدون السلطة التقليدية أم الحداثية مع التوفيق بينهما؟

سلطة الأب	سلطة تقليدية انفرادية	سلطة حداثية متساوية مع المرأة	سلطة قوية متوازنة ومتفتحة	سلطة عنيفة ديكتاتورية	المجموع
العدد	27	68	88	17	200
النسبة	%13.5	%34	%44	%8.5	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب افراد العينة يفضلون أن تكون سلطة الأب قوية متوازنة ومتفتحة وذلك بنسبة 44% كما أن 34% من مجموع العينة يفضلون أن تكون سلطة الأب سلطة حداثية متساوية تماما مع سلطة المرأة. ونلاحظ أيضا أن 13.5% يفضلون أن تكون سلطة الأب تقليدية انفرادية، وأخيرا نسبة 8.5% يفضلون أن تكون سلطة الأب عنيفة ودكتاتورية .

وعليه نستنتج من معطيات هذا الجدول أن الأسرة الجزائرية تريد أن تحقق نوع من التوافق بين سلطة الأب في النموذج الأسري الحداثي وبين سلطة الأب في النموذج الأسري التقليدي وذلك من خلال تفضيلها السلطة القوية المتوازنة والمتفتحة أي يجب أن تكون لرب العائلة هيبته وسطوته ولكن دون افراط أو تفريط، بمعنى لا يجب أن تلغي هذه السلطة دور ومكانة المرأة والابناء الذين لهم دورهم في تسيير ورسم قرارات الأسرة، فالتوازن هنا يقصد به فتح المجال واسعا أمام الزوجة والأولاد لممارسة حقوقهم الأسرية دون مضايقة من طرف الأب، فالسلطة داخل الأسرة هي عملية متداخلة يمارسها كل فرد بحسب قيمته الفعلية داخل

الأسرة بحسب مستواه، مكانته وجنسه، فالأسرة الجزائرية لا تشجع السلطة الانفرادية أو العنيفة كما أنها لا تلغي سلطة الأب بل تهذبها وتجعلها عنصر حماية للأسرة والمحافظة على استقرارها وبقائها ومكاسبها، وليست عامل قهر وجبروت، وهذا لا يتحقق بنظرها إلا بالاستفادة من سلطة الأب في النموذج الأسري الحداثي والإبقاء على ما هو صالح من النموذج الأسري التقليدي.

الجدول رقم54: قدرة الأسرة الجزائرية على الجمع بين الحداثة والتقاليد وعلاقته بتقييم سلطة المرأة داخلها

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 28 و 32 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير القدرة أو عدم القدرة على تحقيق التوافق بين الحداثة
- والتقاليد لدى الأسرة الجزائرية في نوعية التقييم التي تمنحه لسلطة المرأة داخل الأسرة.

تقييم سلطة المرأة / القدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد	سلطة قوية		سلطة ثانوية		بلا سلطة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقدر	17	%58,62	70	%63,63	15	%24,59	102	%51
لا أقدر	12	%41,37	40	%36,36	46	%75,40	98	%49
المجموع	29	%100	110	%100	61	%100	200	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن اغلب الأسر الجزائرية تعتقد بأنها تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد و بنسبة 51 % ثم يليها الفئة التي تعتقد بعدم قدرتها على ذلك بنسبة 49,80 % .

وتبين معطيات الجدول أن اغلب الأسر التي تعتقد بأنها تستطيع تحقيق التوافق بين الحداثة والتقاليد أي نسبة63,63 % يرون بان للمرأة سلطة ثانوية داخل الأسرة الجزائرية 58,68% يرون بان لها سلطة قوية، وأخيرا24,59 % ترى بأنها بلا سلطة.

كما تبين معطيات هذا الجدول أن اكبر نسبة وهي75,40 % من الأسر التي تعتقد بأنها لا تستطيع التوفيق بين النموذج الحداثي والتقليدي ترى بان المراة بلا سلطة داخل الأسرة

الجزائرية، و41,37 % منها ترى بأن لها سلطة قوية، وأخيرا 36,36% ترى بأنها تمتلك سلطة ثانوية.

وعليه ومن خلال قراءة هذا الجدول نستنتج أن القدرة أو عدم القدرة على تحقيق التوافق بين الحداثة والتقاليد تؤثر على طبيعة تقييم سلطة المرأة داخل الأسرة الجزائرية، بحيث أن أغلب الأسر التي تعتقد بأنها تستطيع تحقيق هذا التوافق ترى بان للمرأة سلطة ثانوية وهذا ينسجم تماما مع طبيعة قدرتها على تحقيق التوافق المنشود، أي أنها ترغب و تريد أن تمنح للمرأة سلطة إضافية داخل الأسرة تنسجم مع طبيعة النموذج التي ترغب في أن تتبناه والذي يتميز بالتفتح و العصرنة وتوظيف أساليب جديدة في التربية وغيرها مع المحافظة على جوهر التقاليد، كما أن الأسر التي تعتقد بأنها لا تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد ترى في مجملها بان الأسرة بلا سلطة وربما هذا هو العائق الذي يحول دون الوصول إلى التوافق والتزاوج المرغوب فيه، أي هناك مسافة ثقافية وفكرية كبيرة تفصل بين سلطة المرأة داخل الأسرة الجزائرية التقليدية وسلطة المرأة داخل الأسرة الغربية الحداثية، وعلى العموم يتضح جليا رغبة الأسرة الجزائرية في الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الحداثة للمرأة ولكن دون الخروج عن حدود البنية الثقافية والدينية للمجتمع الجزائري.

الجدول رقم55: النموذج الأسري المفضل بتقييم سلطة المرأة داخل الأسرة الجزائرية وعلاقته.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين40 و32 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على العلاقة الموجودة بين النموذج الأسري الذي تفضله الأسرة الجزائرية ونوع التقييم الذي تقيم به سلطة المرأة داخلها.

تقييم سلطة المرأة / النموذج الأسري المفضل	سلطة قوية		سلطة ثانوية		بلا سلطة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النموذج التقليدي	23	%79,31	27	%24,54	20	%32,78	70	%35
النموذج الحداثي	00	%00	10	%9,09	11	%18,03	21	%10.5
النموذج التوفيقي	06	%20,68	73	%66,36	30	%49,18	109	%54.5
المجموع	29	%100	110	%100	61	%100	200	%100

: نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب أفراد العينة يفضلون النموذج الأسري التوفيقي وبنسبة 54,5 % ثم النموذج الأسري التقليدي و بنسبة 35 % و اخيرا النموذج الأسري الحداثي بنسبة 10,5 % .

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الأسري التقليدي تعتقد بان سلطة المرأة الجزائرية قوية وبنسبة79,31 % ويليها بدون سلطة وبنسبة32,78 % وأخيرا سلطة ثانوية بنسبة24,54 % .

كما نلاحظ أن أغلب الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الأسري الحداثي يعتقدون بان المرأة الجزائرية بلا سلطة داخل الأسرة وذلك بنسبة18,03% ثم سلطة ثانوية وبنسبة 9,09%، وتعتقد هذه الفئة بان المرأة لا تتوفر مطلقا على سلطة قوية.

ونلاحظ من الجدول أن اغلب الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الأسري التوفيقي بين الحداثة والتقاليد يعتقدون أن المرأة ذات سلطة ثانوية وبنسبة66,33 %، ثم بلا سلطة وبنسبة49,18 %، وأخيرا سلطة قوية بنسبة20,68 %.

وعليه نستنتج من خلال قراءة هذا الجدول أن النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية يؤثر على طبيعة تقييم سلطة المرأة داخلها، بحيث نجد أن أغلب الأسر التي ترغب في النموذج الأسري التوفيقي بين الحداثة والتقاليد يعتقدون أن المرأة الجزائرية لها سلطة ثانوية داخل الأسرة، ويعد هذا الاعتقاد منطقيا وهذا ما يبرر إحداث التوافق بين الحداثة والتقاليد الذي يمر حسبهم عبر تدعيم سلطة المرأة بما ينسجم مع مستواها التعليمي وثقافتها دون المساس بالقيم والتقاليد، بحيث يتم اشتراك المرأة في قضايا وشؤون الأسرة ومعاملتها كشريك أساسي وليس كخادم أو عنصر هامشي وهذا ما لا يخالف الأحكام الدينية، ونسجل هنا أن هذا الموقف هو دعوة صريحة للمزاوجة أو التوفيق بين الحداثة والتقاليد، وباعتبار أن الحداثة تدعوا صراحة إلى تحرير المرأة والعمل على مراعاة استقلاليتها وهذا يتم طبعا في حدود خصوصية البنية الثقافية للمجتمع الجزائري.

جدول رقم 56 : قدرة الأسرة الجزائرية على الجمع بين الحداثة و التقاليد وعلاقتها بالبدائل المطروحة لسلطة المرأة .

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين 28 و33 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير قدرة الأسرة الجزائرية على الجمع بين الحداثة والتقاليد في نوعية البدائل المطروحة حول سلطة المرأة داخل الأسرة الجزائرية .

البدائل المطروحة / القدرة على التوفيق	الإبقاء عليها كما هي		مساواتها بسلطة الرجل		تحريرها على الطريقة الغربية		الجمع بين النموذجين		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اقدر	00	%00	28	%50,90	22	%73,33	52	%63,41	102	%51
لا أقدر	33	%100	27	%49,09	08	%26,66	30	%36,58	98	%49
المجموع	33	%100	55	%100	30	%100	82	%100	200	%100

يبين الجدول أن اكبر أفراد العينة و بنسبة 15 % يعتقدون بأنهم يستطيعون التوفيق والجمع بين الحداثة و التقاليد ثم نسبة 49 % يعتقدون بعدم إمكانيتهم في الوصول الى هدا التوافق .

ونلاحظ من خلال الجدول أن الأسر التي تعتقد بأنها لا تستطيع الجمع بين الحداثة والتقاليد ترفض إبقاء سلطة المرأة على حالها و تحريرها على الطريقة الغربية بنسبة 33,73 % ثم الجمع بين النموذجين بنسبة 63,41 % ثم مساواتها بسلطة الرجل بنسبة 50,90 % .

كما نلاحظ من خلال الجدول أن أغلب الأسر التي تعتقد بأنها تستطيع الجمع بين الحداثة والتقاليد تفضل إبقاء سلطة المرأة على حالها وبنسبة100 % ثم مساواتها بسلطة الرجل بنسبة 49,09 % ثم الجمع بين النموذجين وبنسبة 36,58 وأخيرا تحريرها على الطريقة الغربية وبنسبة26,66 %.

وعليه نستنتج من خلال قراءة هذا الجدول ان القدرة او عدم القدرة على التوفيق بين الحداثة والتقاليد لدى الأسرة الجزائرية تؤثر على طبيعة البدائل التي تقترحها لصالح سلطة المرأة، بحيث أن الأسر التي تعتقد بانها تستطيع تحقيق التوفيق بين الحداثة والتقاليد تقترح أن

تعطي للمرأة الجزائرية سلطة اضافية وذلك من خلال الأخذ بما هو موجود في النموذج الحداثي من حق للمرأة في التعليم والعمل وبعض الحقوق المدنية والسياسية وإحداث تعديلات في قانون الأحوال الشخصية لكن بما يتناسب مع الأصول ولا يحدث اختلافا مع التقاليد والقيم الدينية، وما يعزز هذا الطرح هو أن هذه الأسر ترفض رفضا مطلقا إبقاء سلطة المرأة على حالها لأنها ترى فيها إنقاص من قيمتها كإنسان وهو نوع من الاضطهاد الذي يمارسه الرجل عليها، ومن الضروري جدا محاربته ، ليس بالانسلاخ عن التقاليد ولكن بإعادة فهم النصوص الشرعية وأخذ ما يناسبنا من الحداثة الغربية .

الجدول رقم57: تقييم سلطة المرأة داخل الأسرة الجزائرية وعلاقته بالموافقة على عمل المرأة خارج البيت .

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 32 و34 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على موقف الأسرة الجزائرية من خروج المرأة إلى العمل وعلاقة هذا الموقف من تقييم سلطة المرأة داخل الأسرة الجزائرية.

تقييم سلطة المرأة / الموافقة على عمل المرأة	سلطة قوية		سلطة ثانوية		بلا سلطة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اوافق	09	%6,92	88	% 67.69	33	% 25.38	130	100 %
لا اوافق	20	%28.57	22	%31,42	28	% 40	70	% 100
المجموع	29	14.5%	110	% 55	61	% 30.5	200	100

و نلاحظ من خلال الجدول أن اغلب أفراد العينة و بنسبة 55 % يعتقدون أن للمرأة سلطة ثانوية و بنسبة 55 % ثم يليها بدون سلطة و بنيبة 30,5 % و أخيرا سلطة قوية بنسبة 14,5 %

وتبين معطيات الجدول أن أغلب الأسر التي تعتقد أن المرأة الجزائرية تتوفر على سلطة قوية لا يوافقونها على العمل خارج البيت وبنسبة 28,57 %، و يوافقونها على العمل خارج البيت بنسبة 6,92 % .

كما تبين معطيات الجدول أن أغلب الأسر التي تعتقد أن المرأة الجزائرية تتوفر على سلطة ثانوية يوافقون على عمل المرأة خارج البيت وبنسبة 67,69 % و لا يوافقون على عملها خارج البيت بنسبة 31,41 % .

كما نلاحظ أن أغلب الأسر التي تعتقد بان المرأة بلا سلطة لا توافق على عمل المرأة خارج البيت وبنسبة40 % و 14,38 % توافق على عملها خارج البيت.

وعليه ومن خلال قراءة معطيات الجدول نلاحظ أيضا أن نظرة الأسرة الجزائرية لسلطة المرأة تؤثر على طبيعة موقفها من عمل المرأة خارج البيت، بحيث أن أغلب النسب المسجلة والتي تعتقد أن المرأة الجزائرية لها سلطة ثانوية يؤيدون خروجها إلى العمل خارج البيت وهذا تعبير عن رغبتها في إعطائها ومنحها سلطة إضافية قصد إدماجها أكثر في طبيعة الحياة الاجتماعية الحداثية، وهذا ما يتأكد أكثر إذا لا حظنا أن الأسرة التي تعتقد بان المرأة بدون سلطة يدعمون خروجها للعمل وهذا من اجل إخراجها من هذه الدائرة الضيقة والعمل على إحداث نوع من التوفيق بين الحداثة والتقليد.

الجدول رقم58: النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية وعلاقته بالمرافقة على عمل المرأة خارج البيت.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين40 و34 في الاستمارة
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على العلاقة الموجودة بين النموذج الأسري الذي تفضله الأسرة الجزائرية وطبيعة موقفها من عمل المرأة خارج البيت.

الموافقة على عمل المرأة / النموذج الأسري المفضل	أوافق		لا أوافق		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
نموذج تقليدي	28	%21,53	42	%60	70	*%35*
نموذج حداثي	21	%16,15	00	%00	21	*%10.5*
نموذج توفيقي	81	%62,30	28	%40	109	*%54.5*
المجموع	*130*	*%100*	*70*	*%100*	*200*	*%100*

ونلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن اغلب أفراد العينة أي 54.5 % يفضلون النموذج التوفيقي ثم النموذج التقليدي بنسبة 35 % و أخيرا النموذج الحداثي بنسبة 10,5 %.

تبين معطيات الجدول أن اكبر نسبة من الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الأسري التقليدي ترفض عمل المرأة وذلك بنسبة 60 %، ثم نجد21,53 % من هذه الفئة تقبل خروج المرأة للعمل.

كما تبين معطيات الجدول أن كل الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الأسري الحداثي توافق على عمل المرأة خارج البيت وبنسبة16,15 % من مجموع أفراد العينة .

ونلاحظ من الجدول أن اغلب الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الأسري التوفيقي بين الحداثة والتقاليد توافق على عمل المرأة خارج البيت وبنسبة62,30 %، ثم نجد40 % من هذه الفئة لا توافق على خروج المرأة للعمل.

وعليه نستنتج من قراءة معطيات هذا الجدول أن النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية يؤثر على طبيعة موقفها من خروج المرأة الجزائرية إلى العمل، بحيث أن الأسرة المتشبثة بالنموذج الأسري التقليدي ترفض في غالبيتها عمل المرأة خارج البيت وهذا طبعا يعود إلى القناعات التي كرستها الأعراف والتقاليد التي تنظر إلى المرأة ككائن ضعيف مكانه الأصلي هو البيت، أي أن وظيفة المرأة الحقيقية الإنجاب وتربية الأولاد وخدمة الأهل داخل البيت والسهر على رعايتهم وتلبية حاجياتهم المختلفة، أما العمل خارج البيت وتوفير الراحة المادية والاقتصادية فهي من اختصاص الرجل فقط، أي أن التقسيم الاجتماعي للعمل في النموذج الأسري التقليدي يحدد البيت كمجال حيوي للمرأة.

كما نسجل أن اختيار النموذج الأسري الحداثي يفرض على أصحابه القبول والموافقة بصفة مطلقة لعمل المرأة خارج البيت ورفض كل الدعوات المناهضة لخروج المرأة إلى سوق العمل، فالحداثة عند هؤلاء تقتضي أولا تحرير المرأة من قيود التقاليد البالية التي فرضتها عصور الانحطاط والدعوات الفكرية الرجعية السائدة في تلك الفترة.

ونسجل أيضا أن الأسرة التي تفضل النموذج الأسري التوفيقي بين الحداثة والتقاليد توافق في غالبيتها الساحقة على عمل المرأة خارج البيت، وهذا بقناعة شخصية على وجود وظائف ومهن تناسب شخصية المرأة وتلبي كذلك الحاجة الاجتماعية التقليدية في حماية الشرف والستر والحشمة كالتعليم والطب، وهذا نوع من التوفيق بين الحداثة والتقاليد في نظر الاسرة الجزائرية دون إهمال الحاجة الاقتصادية التي تدفع العائلات إلى تحسين وتنويع مداخيلها المالية خاصة مع ارتفاع نسب تعليم الفتاة في المجتمع الجزائري.

الجدول رقم50: النموذج الأسري المفضل وعلاقته بأعياد السنة التي تحييها الأسرة الجزائرية .

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين 40 و35 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على العلاقة الموجودة بين طبيعة النموذج الأسري الذي تتبناه الأسرة الجزائرية والاحتفال بأعياد السنة الميلادية أو الهجرية أو الامازيغية.

الاحتفال برأس السنة / النموذج الأسري المفضل	السنة الميلادية		السنة الهجرية		السنة الأمازيغية (يناير)		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النموذج التقليدي	06	%11,53	43	%50	21	%33,87	70	%35
النموذج الحداثي	14	%26,92	02	%2,32	05	%8,06	21	10.5
النموذج التوفيقي	32	%61,53	41	%47,67	36	%58,06	109	%54.5
المجموع	52	%100	86	%100	62	%100	200	%100

من خلال الجدول يتبين أن اغلب أفراد مجموع العينة يفضلون النموذج الأسري التوفيقي و بنسبة 54,5 % ثم النموذج الأسري التقليدي و بنسبة 35 % و اخيرا النموذج الاسري الحداثي بنسبة 10,5 %

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الأسري التقليدي تحي أولا عيد رأس السنة الهجرية وبنسبة50 % ثم عيد رأس السنة المازيغية (يناير) وبنسبة33.87 % وأخيرا عيد رأس السنة الميلادية وبنسبة11.53 % .

كما تبين معطيات الجدول أيضا أن أغلب الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الأسري الحداثي تفضل إحياء عيد رأس السنة الميلادية أولا وبنسبة26,92 % ثم عيد السنة الامازيغية (ويناير) وبنسبة8,06 % وأخيرا عيد السنة الهجرية وبنسبة2,32 %.

ونلاحظ كذلك من خلال هذا الجدول أن أغلب الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الأسري التوفيقي بين الحداثة والتقاليد، تحي أولا عيد رأس السنة الميلادية 61,53 % ثم عيد رأس السنة الامازيغية (يناير) بنسبة 58,06 % وأخيرا السنة الهجرية وبنسبة47.67 % .

، عليه نستنتج من قراءة معطيات هذا الجدول أن النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية لا يؤثر كثيرا على نوعية أعياد رأس السنة التي تحيها، بحيث نسجل أن الأسر التي تفضل النموذج الأسري التوفيقي تفضل أولا إحياء رأس السنة الميلادية ثم الامازيغية ثم الهجرية، فالتوفيق عندها لا يعني إلغاء ما هو مقدس أو ديني لأن رأس السنة الهجرية هي احتفالية دينية مرتبطة بحدث جليل لا يمكن أن تتجاوزه الأسر بأي حال. كما أن هذا التمسك بالمعتقد الديني لا يعني أبدا التعصب له ورفض المناسبات الاحتفائية الأخرى التي تعكس ثراء الثقافة الجزائرية وتفتحها على الثقافات الإنسانية الأخرى والمتنوعة، وهذا طبعا نوع من التوفيق بين الحداثة والتقاليد، كما نسجل هنا أن الأسر التي تفضل النموذج الأسري الحداثي تضع الاحتفال برأس السنة الميلادية في رأس القائمة ذلك لأن هذا الفئة تعتقد أن الحداثة هي استهلاك ثقافة ومعتقدات الغرب دون تمييز أو تمحيص، وفي المقابل التملص من الأصالة كمحاولة فاشلة لإيهام النفس والغير بأنها تعيش معاني ومفاهيم وقيم الحداثة.

الجدول رقم60: الرقابة التي تمارسها الأسرة الجزائرية على أبنائها وعلاقتها بالقدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 28 و36 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول معرفة مدى تأثير القدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد في نوعية الرقابة التي تمارسها الأسرة الجزائرية على ابنائها.

الجمع بين الحداثة والتقاليد / نوعية الرقابة	أقدر		لا أقدر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%
رقابة دائمة	34	%33,33	32	%32,65	66	%33
رقابة نسبية	47	%46,07	28	%28,57	75	%37.5
رقابة خارج البيت	20	%19.62	28	%28,57	48	%24
لا أمارس الرقابة	01	%0,98	10	%28,57	11	%5.5
المجموع	102	%100	98	%100	200	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ37,5% تمارس رقابة نسبية على أبنائها وتليها ممارسة الرقابة المطلقة وبنسبة 33% ثم ممارسة الرقابة خارج البيت وبنسبة 24% وأخيرا عدم ممارسة الرقابة وبنسبة 5.5%.

ونلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر التي تعتقد بأنها تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد تمارس أكثر على أبنائها رقابة نسبية وبنسبة46,07 % ثم الرقابة المطلقة وبنسبة33,33 % ثم الرقابة خارج البيت فقط بنسبة19,60 % وأخيرا عدم الرقابة بنسبة0,98 %.

كما تبين معطيات الجدول أن أغلب الأسر الجزائرية التي تعتقد بأنها تستطيع الجمع بين الحداثة والتقاليد تفضل أكثر مراقبة أبنائها مراقبة مطلقة وبنسبة32,65 %، ثم تليها الرقابة النسبية والمراقبة خارج البيت وبنفس النسبة وهي28,57 %، وأخيرا عدم ممارسة الرقابة بنسبة10,20 % .

وعليه نستنتج من خلال قراءة معطيات هذا الجدول أن اعتقاد الأسرة الجزائرية بقدرتها أو بعدم قدرتها على التوفيق بين الحداثة والتقاليد يؤثر على طبيعة ونوعية الرقابة التي تمارسها على أبنائها، بحيث نسجل أن الأسرة التي تستطيع تحقيق التوافق تمارس أكثر الرقابة النسبية على أبنائها، أي أنها تعطي معاني جديدة وأهداف جديدة للرقابة على عكس تلك المستعملة في النموذج التقليدي وفق مقتضيات طبيعة الحياة الجديدة ونوعية التعليم والثقافة التي يتلقاها الأبناء، بمعنى أن الرقابة يجب أن تحفظ أخلاق الأبناء وتحميهم من الانحراف دون المساس باختياراتهم الشخصية وهذا في اعتقاد الأسرة الجزائرية نوع من التوفيق بين الحداثة والتقاليد، كما نسجل أن الأسر التي تعتقد بأنها لا تستطيع تحقيق التوفيق بين الحداثة والتقاليد تمارس أكثر الرقابة المطلقة وهذا يعكس خوفها من المجتمع المزدحم بالأحداث والمتغيرات والأزمات.

الجدول رقم 61: ممارسة الرقابة على الأبناء وعلاقتها بالنموذج الأسري المفضل

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 40 و36 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على العلاقة الموجودة بين النموذج الأسري الذي تفضله الأسرة الجزائرية ونوعية الرقابة التي تمارسها على أبنائها.

النموذج الأسري المفضل / نوعية الرقابة	النموذج التقليدي		النموذج الحداثي		البيت الذي يجمع بينهما		الموضوع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
رقابة مطلقة	31	%46,96	06	%9,09	29	%43,93	66	%100
رقابة نسبية	25	%33,33	10	%13,33	40	%53,33	75	%100
رقابة خارج البيت	10	%20,83	00	%00	38	%79,16	48	%100
لا أراقب	04	%36,36	05	%23,80	02	%18,18	11	%100
المجموع	70	%35	21	%10.5	109	%54.5	200	%100

و نلاحظ من خلال الجدول ان اكبر نسبة من مجموع العينة المقدرة ب 54,5 % يفضلون النموذج التوفيقي و 35 % النموذج التقليدي و اخيرا النموذج الحداثي 10,5 % .

كما نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أغلب الأسر التي تمارس الرقابة المطلقة على ابنائها تفضل النموذج التقليدي وبنسبة45,96 % ثم تليها الأسر التي تفضل النموذج الأسري التوفيقي بين الحداثة والتقاليد وبنسبة43,93 %، وأخيرا النموذج الحداثي وبنسبة9,09 % .

كما تبين معطيات هذا الجدول أن أغلب الأسر الجزائرية التي تمارس الرقابة النسبية على أبنائها يفضلون النموذج التوفيقي بين الحداثة والتقاليد وبنسبة53,33 % ثم تليها الأسر التي تفضل النموذج الأسري التقليدي وبنسبة33,33 %، وأخيرا الأسر التي تفضل النموذج الأسري الحداثي وبنسبة13,33 % .

وتبين معطيات الجدول أيضا أن أغلب الأسر الجزائرية التي تمارس الرقابة خارج البيت على أبنائها يفضلون النموذج الأسري التوفيقي بين الحداثة والتقاليد بنسبة79,16 %، ثم تليها الأسر التي تفضل النموذج الأسري التقليدي وبنسبة20,83 % ولا تفضل هذه الفئة النموذج الأسري الحداثي.

كما نسجل أن الأسر التي تفضل النموذج الأسري الحداثي لا تمارس الرقابة خارج البيت مطلقا وتوضح معطيات الجدول كذلك أن أغلب الأسر التي لا تمارس الرقابة على

ثم تفضل النموذج التقليدي وبنسبة36,36 %، ثم تفضل النموذج الأسري الحداثي وبنسبة 23,80 %، وأخيرا تفضل النموذج الأسري التوفيقي بين الحداثة والتقاليد وبنسبة18,18%.

وعليه ومن خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية يؤثر على طبيعة ونوعية الرقابة التي تمارسها على أبنائها، بحيث نجد أن أغلب الأسر التي تحبذ النموذج الأسري التوفيقي تمارس رقابة نسبية والرقابة خارج البيت أكثر من ممارستها للرقابة المطلقة أو عدم المراقبة أصلا، وهذا طبعا لاعتقادها أن الأبناء كما يحتاجون إلى رقابة فإنهم بحاجة إلى بعض الحرية في التصرف والتفكير واتخاذ القرار المستقل نظرا لأنهم يحملون مستوى تعليمي جيد أو مقبول وكذا لتعويدهم على تحمل مسؤوليات ومشاق الحياة، بمعنى أن الرقابة لا يجب أن تتحول إلى وسيلة قهر واستبداد أفقي يمارسه الأولياء على الأبناء إلى درجة إلغاء شخصيتهم كما هو الشأن في بعض الحالات في النموذج الأسري التقليدي. وتلجأ بعض الأسر الجزائرية إلى هذا النوع من الرقابة كحل توفيقي بين الرقابة التقليدية وشروط التربية على الحرية والاستقلالية التي يفرضها النموذج الأسري الحداثي، كما نسجل أن الأسر التي تفضل النموذج الأسري الحداثي ترفض الرقابة خارج البيت لاعتقادها أن الحداثة تعني دعم مفهوم الفردانية والاستقلالية المطلقة وعدم التدخل في الحياة الشخصية لأبنائها عند بلوغ سن معينة، كما أن الأسر التي تفضل النموذج الأسري التقليدي تسعى لتكريس الرقابة المطلقة على الأبناء وذلك لنظرتها الدونية لهم، أي أنهم قصر ولا يستطيعون حماية أنفسهم ويحتاجون إلى تدخل دائم ومستمر من الأولياء، ويتجسد هذا أكثر مع الفتاة التي تعتبر رأس مال شرف الأسرة وأي خطأ منها يزلزل مصداقية ومكانة الأسرة كلها وعليه أضحت الرقابة المطلقة أكثر من ضرورة وحتمية.

الجدول رقم62: الطرق المفضلة لإحياء أعراس الزواج عند الأسرة الجزائرية.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال رقم 37 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على أهم طرق إحياء أعراس الزواج التي تفضلها الأسر الجزائرية سواء طرق تقليدية أو حداثية.

طرق إحياء أعراس الزواج	في البيت على الطريقة التقليدية	في قاعة الحفلات	مختلط على الطريقة الغربية	*المجموع*
العدد	83	108	09	*200*
النسبة	*%41.5*	*%54*	*%4.5*	*%100*

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ54% تفضل إحياء أعراس الزواج في قاعة الحفلات، وتليها في المرتبة الثانية إحياء الأعراس في البيت على الطريقة التقليدية وبنسبة 41.5% وأخيرا إحياء الأعراس بشكل مختلط على الطريقة الغربية وبنسبة 4.5%.

وعليه نستنتج من خلال قراءة معطيات هذا الجدول أن الأسرة الجزائرية تفضل إحياء أعراس الزواج في قاعة الحفلات وهي طريقة جديدة لم تكن معروفة من قبل فرضتها ظروف اجتماعية واقتصادية معينة، بحيث أن أغلب الأسر التي تفضل هذه الطريقة تعاني من ضيق المسكن الذي لا يستطيع استيعاب مثل هذه المناسبات التي يجتمع فيها اكبر عدد ممكن من الأفراد، وما يسجل هنا أن الأسر الجزائرية تحاول جاهدة تكييف هذه الطريقة الجديدة مع تقاليدها العريقة، بدليل أن أغلب الأسر المفضلة لإحياء أعراس الزواج في قاعة الحفلات تفضل أن تكون هذه الحفلات غير مختلطة وتتوفر على شروط محددة مبنية على احترام شرف العائلات، وهذا يعني أن الأسرة الجزائرية توظف هذه الطريقة كوسيلة للتكيف مع ظروف الحياة المتجددة و ليس كغاية في حد ذاتها، أي أن هذه الطريقة في إحياء أعراس الزواج هي نوع من السعي لتحقيق التوافق بين الحداثة والتقاليد التي تعني عندها المحافظة على جوهر التقاليد و رسائلها الاجتماعية والأخلاقية مع استعمال ما تتيحه العصرنة من وسائل في إطار حدود معينة.

الجدول رقم63: النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية و علاقته بطرق إحياء أعراس الزواج لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم40 و 37 في الاستمارة.
- نريد التعرف من خلال هذا الجدول على مدى تأثير اختيار و تفضيل نموذج أسري معين عند الأسرة الجزائرية على طرق إحياء مناسبات الزواج عندها، أو هل يتوافق النموذج الأسري المفضل مع الطريقة المحببة لإحياء أعراس الزواج ؟

طرق الزواج المفضلة / النموذج الأسري	في البيت على الطريقة التقليدية		في قاعة الحفلات		مختلط على الطريقة الغربية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النموذج التقليدي	48	%57,83	22	%20,37	00	%00	70	%35
النموذج الحداثي	00	%00	13	%12,03	08	%88,88	21	%10.5
الجمع بينهما	35	%42,16	73	%67,59	01	%11,11	109	%54.5
المجموع	83	%100	108	%100	09	%100	200	%100

يتبين من الجدول ان اكبر نسبة و المقدرة ب 54,5 % تفضل النمودج التوفيقي و 35 % تفضل النمودج التقليدي و اخيرا 10,5 % يفضلون النمودج الحداثي

ونلاحظ من خلال هذا الجدول أن اغلب الأسر التي تفضل النموذج الأسري التقليدي تفضل إحياء أعراس الزواج في البيت على الطريقة التقليدية وبنسبة 57,83%، ثم في قاعة الحفلات وبنسبة20,37 %، وترفض كليا إحياء الأعراس المختلطة على الطريقة الغربية.

كما تبين معطيات الجدول أن أغلب الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الحداثي تتجه نحو إحياء أعراس الزواج بالشكل المختلط الغربي بنسبة 88,88 % ثم في قاعة الحفلات وبنسبة 12,03 % وترفض هذه الفئة الأسرية رفضا مطلقا إحياء أعراس الزواج على الطريقة التقليدية.

كما تبين معطيات الجدول أيضا أن اغلب الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج التوفيقي تتجه نحو إحياء أعراس الزواج في قاعة الحفلات وبنسبة67,59 % ، ثم في البيت على

الطريقة التقليدية بنسبة 42,16% وأخيرا الشكل مختلط على الطريقة الغربية بنسبة 11,11 %.

وعليه نستنتج من خلال قراءة هذا الجدول أن تفضيل نموذج أسري معين لدى الأسرة الجزائرية يؤثر على الطرق التي تختارها في إحياء أعراس الزواج، بحيث نسجل تناغما وانسجاما مطلقا بين الرغبة في تفضيل النموذج الأسري التوفيقي وبين إحياء حفلات الزواج في قاعة الحفلات كتعبير على هذا الجمع وهذا التوفيق، فاللجوء إلى قاعة الحفلات ليس حلا عشوائيا وإنما هو حل تتنفس فيه الأسرة من ضيق المسكن مع المحافظة على شروط التستر والحشمة ومنع الاختلاط وما يشوبه من أمور ترفضها الأسرة الجزائرية، كما أن الأسرة المفضلة للنموذج الأسري التقليدي ترفض كليا الزواج بالطريقة الغربية التي ترى فيها خروج عن القيم الدينية وانحلالا خلقيا غير مبرر وغير مقبول، وفي المقابل نجد أن الأسرة التي تفضل النموذج الأسري الحداثي ترفض كليا الزواج بالطريقة التقليدية على أساس انه في نظرها دعوة إلى التخلف والتراجع إلى الوراء وانعكاس لعدم القدرة على مسايرة التطورات المختلفة.

الجدول رقم64: قدرة الأسرة الجزائرية على الجمع بين الحداثة والتقاليد وعلاقتها بطرق إحياء أعراس الزواج المفضلة لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين28 و37 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على العلاقة الفعلية الموجودة بين تفضيل طرق زواج معينة مع قدرة الأسرة الجزائرية على الجمع بين الحداثة والتقاليد.

طرق الزواج المفضلة / النموذج الأسري المفضل	في البيت على الطريقة التقليدية		في قاعة الحفلات		مختلط على الطريقة الغربية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقدر	32	%38,55	62	%57,40	08	%88,88	102	%51
لا أقدر	51	%61,44	46	%42,59	01	%11,11	98	%49
المجموع	83	%100	108	%100	09	%100	200	%100

نلاحظ من معطيات الجدول أن أكثر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ 51% يعتقدون بقدرتهم على الجمع بين الحداثة و التقاليد و 49 % يعتقدون بأنهم لا يستطيعون فعل ذلك.

وتبين معطيات هذا الجدول أن اغلب الأسر التي ترى بأنها تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد تحي أعراس الزواج في قاعة الحفلات وبنسبة88 % على الطريقة الغربية و بنسبة 57,40 % و أخيرا على الطريقة التقليدية بسبة 38,55 %.

وتبين معطيات هذا الجدول كذلك أن أغلب الأسر التي تعتقد بأنها لا تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد تفضل إحياء الأعراس في البيت على الطريقة التقليدية وبنسبة16,14 % ثم في قاعة الحفلات بنسبة42,59 %، وأخيرا العرس المختلط على الطريقة الغربية وبنسبة ضعيفة جدا وهي11,11 %.

وعليه نستنتج من خلال قراءة معطيات هذا الجدول أن القدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد تؤثر نسبيا في طبيعة إحياء الأعراس عند الأسرة الجزائرية، بحيث نسجل تناغما وانسجاما في القدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد وطرق إحياء أعراس الزواج أي أن الأسرة الجزائرية تسعى إلى تحقيق هذا التوافق عن طريق إحياء أعراس الزواج في قاعة الحفلات لكن بمقاييس وشروط تراعي الحشمة والحياء والستر وعدم الاختلاط، بمعنى تبني وسيلة حديثة وتكيفها مع التقاليد، كما أن اللجوء إلى قاعة الحفلات هو حل فرضته ظروف اجتماعية معقولة كضيق السكن مثلا الذي لا يتناسب مع العدد الكبير لأفراد العائلة، كما نستنتج في المقابل أن الأسرة التي تعتقد بأنها لا تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد مازالت تفضل طرق الزواج التقليدي وهذا ما يدل على انه مازالت تتحفظ من إحياء الأعراس في قاعة الحفلات التي تعد في نظرها خروجا عن العرف المألوف وتعديا على حرمة وشرف العائلة.

الجدول رقم 65: أهم المناسبات والأوقات التي يجتمع فيها أفراد الأسرة الجزائرية.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال 38 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على أهم الأوقات والمناسبات العائلية والدينية التي يلتقي فيها أفراد الأسرة الجزائرية.

أوقات و مناسبات / اجتماع أفراد العائلة	على مائدة الطعام	على شاشة التلفاز	المناسبات العائلية	المناسبات الدينية	الاستماع لحكايات والأساطير	المجموع
العدد	53	50	47	49	01	200
النسبة	%26.5	%25	%23.5	%24.5	%0.5	%100

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ26.5% تجتمع أكثر على مائدة الطعام، ثم تليها في المرتبة الثانية الاجتماع على شاشة التلفاز وبنسبة 25%، وفي المرتبة الثالثة الاجتماع في المناسبات الدينية بنسبة 24.5%، وتأتي في المرتبة الرابعة الاجتماع في المناسبات العائلية وبنسبة 23.5% واخيرا الاجتماع على الأحاجي والأساطير القديمة وبنسبة ضعيفة وهي 0.5% .

وعليه نستنتج من قراءة معطيات هذا الجدول أن الأوقات والمناسبات التي يجتمع فيها أفراد الأسرة الجزائرية بدأت تطرأ عليها بعض التغيرات حيث أصبح التلفاز يحتل مكانة عالية وذلك طبعا على حساب الطرق التقليدية في الاجتماع خاصة فيما يتعلق بالاستماع إلى الحكايات والأساطير القديمة التي اختفت بنسبة كبيرة من حياتنا الاجتماعية إلا في حالات ومناسبات نادرة جدا.

لكن يجب أن نسجل هنا أن هذا التغيير يسير نحو التوفيق بين الحداثة والتقاليد بدليل تقارب النسب بين مختلف الأوقات والمناسبات المفضلة للاجتماع، بمعنى أن الأسرة الجزائرية مازالت تجتهد في الحفاظ على تقاربها وحميميتها مستغلة في ذلك المناسبات الدينية والعائلية والالتقاء اليومي الروتيني على مائدة الطعام وكذا استغلال الوسائل التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة ، وذلك قصد تجنب التفكك الأسري من جهة وعدم البقاء بعيدا عن طرق الحياة الحديثة التي تفرضها الحداثة عليها من جهة أخرى.

الجدول رقم66: النموذج الأسري المفضل ، علاقته أهم المناسبات ، الأوقات التي يجتمع فيها أفراد الأسرة الجزائرية.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين40 و38 في الاستمارة .
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير النموذج الأسري الذي تختاره وتفضله الأسرة الجزائرية على أهم المناسبات الدينية والعائلية التي يجتمع فيها أفراد الأسرة:

أوقات ومناسبات الاجتماع / النموذج الأسري المفضل	على مائدة الطعام		على شاشة التلفاز		في المناسبات العائلية		في المناسبات الدينية		الاستماع للحكايات والأساطير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
النموذج التقليدي	26	49,05 %	01	%2	21	44,68 %	21	42,85 %	01	%100	70	%35
النموذج الحداثي	09	16,98 %	09	%18	02	%4,25	01	%2,04	00	%00	21	%10.5
الجمع بينهما	18	33,96 %	40	%80	24	51,06 %	27	55,10 %	00	%00	109	%54.5
المجموع	53	%100	50	%100	47	%23.5	49	%24.5	01	%100	200	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة ب 54,5% يفضلون النمودج الأسري التوفيقي و 35 % يفضلون النمودج التقليدي و 10,5 % يفضلون النمودج الحداثي .

ونلاحظ كذلك من خلال معطيات هذا الجدول أن اغلب الذين يفضلون المنهج الأسري التقليدي يجتمعون أكثر على الاستماع إلى الأساطير و الحكايات ثم على مائدة الطعام وبنسبة 49,05 %، ثم الاجتماع في المناسبات العائلية بنسبة 44,68 % والدينية بنسبة 42,85 % و أخيرا على شاشة التلفاز بنسبة 2 % .

وتبين معطيات الجدول ايضا ان اغلب الذين يفضلون النموذج الاسري الحداثي يجتمعون أكثر على شاشة التلفاز و بنسبة 18 %، ثم على مائدة الطعام بنسبة 16,98 % ثم

في المناسبات العائلية بنسبة1,25 % و المناسبات الدينية وبنسبة2,04 %، ولا يجتمع مفضلوا النموذج الأسري الحداثي مطلقا على الأحاجي والأساطير القديمة.

وتبين معطيات الجدول كذلك أن أغلب الأسر الجزائرية التي تفضل النموذج الأسري التوفيقي بين الحداثة والتقاليد يجتمعون أكثر على شاشة التلفاز وبنسبة 80 % ثم المناسبات الدينية بنسبة 55,10 % وتليها المناسبات العائلية وبنسبة51,06 % ثم الاجتماع على مائدة الطعام بنسبة33,96 % ونلاحظ أن هذه الفئة الأسرية لا تجتمع مطلقا على الأحاجي والأساطير القديمة.

وعليه نستنتج من خلال قراءة معطيات هذا الجدول أن تفضيل النموذج أسري معين يؤثر على الأوقات والمناسبات التي تجتمع فيها الأسرة الجزائرية، بحيث نلاحظ أن لكل نموذج أسري أوقات ومناسبات محددة لاجتماع أفراد الأسرة وهي عادة مائدة الطعام اليومية والتلقائية ثم الأعياد والمناسبات الدينية ثم المناسبات العائلية مع محافظة البعض على الالتفاف حول الكبار لسماع الأحاجي القديمة مع عدم إعطاء أهمية كبيرة للتلفزيون كعنصر جامع وليس كاهتمام فرد به وهذا طبعا يتفق تماما مع الحياة اليومية التقليدية السائدة في المجتمع الجزائري المحافظ.

وبالمقابل فإن أنصار الحداثة لا يعطون أي أهمية للأساطير والأحاجي التقليدية باعتبارها بقايا قديمة لا تستطيع مواكبة ديناميكية الحياة العصرية، كما نسجل الرغبة الملحة للأسرة الجزائرية في تحقيق التوافق بين الحداثة والتقاليد بمحاولة تحقيق طرق اجتماع تجمع بين الالتقاء على شاشة التلفاز بالنسبة لأفراد الأسرة النووية والالتقاء في المناسبات العائلية والدينية لأفراد العائلة الممتدة التقليدية، أي تسيير طرق وأوقات الاجتماع حسب ما تتطلبه الأعراف والتقاليد ومع ما تفرضه الحياة اليومية الحديثة دائمة التجدد والتطور.

الجدول رقم67: قدرة الأسرة الجزائرية على الجمع بين الحداثة و التقاليد ، علاقته بالمناسبات و الأوقات التي يجتمع فيها أفراد الأسرة الجزائرية .

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 28 و38 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير القدرة على الجمع بين الحداثة و التقاليد في توجيه أفراد الأسرة الجزائرية نحو الاجتماع أكثر في أوقات ومناسبات محددة.

أوقات ومناسبات الاجتماع / القدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد	على مائدة الطعام		على شاشة التلفاز		في المناسبات العائلية		في المناسبات الدينية		الاستماع للحكايات والأساطير		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقدر	28	52,83 %	26	%52	23	48,93 %	25	51,02 %	00	%00	102	%51
لا أقدر	25	47,16 %	24	%48	24	51,06 %	24	48,97 %	01	%100	98	%49
المجموع	53	%100	50	100 %	47	%100	49	%100	01	%100	200	100 %

نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة و المقدرة ب51 % يعتقدون بإمكانيتهم في الجمع بين الحداثة و التقاليد و 49 % يعتقدون بعدم قدرتهم على ذلك.

ونلاحظ كذلك من خلال معطيات هذا الجدول أن اغلب الأسر الجزائرية التي تؤكد على أنها تستطيع أو تقدر على التوفيق بين التقاليد والحداثة تجتمع أكثر على مائدة الطعام وبنسبة52,83 %، ثم الاجتماع على شاشة التلفاز بنسبة52 %، ثم الاجتماع في المناسبات الدينية (الأعياد) وبنسبة51,02 % وتليها الاجتماع في المناسبات العائلية (الأعراس، المأتم) وبنسبة48,93 % ويلاحظ أن هذه الفئة لا تجتمع بتاتا على سماع الأساطير والحكايات القديمة على الطريقة التقليدية.

كما نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن الفئة الأسرية التي تعتقد بأنها لا تقدر على التوفيق بين الحداثة والتقاليد يجتمع أغلب أفرادها في المناسبات العائلية و بنسبة 51,06 %

في الاجتماع على شاشة التلفاز بنسبة 48 % ثم "الزيارات العائلية" بنسبة بلغت النسبة التقليدية وهي 47,5 % .

وعليه نستنتج من خلال قراءة معطيات هذا الجدول أن القدرة أو عدم القدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد داخل الأسرة الجزائرية تؤثر نسبيا على أهم الأوقات والمناسبات التي يجتمع فيها أفراد الأسرة الجزائرية، بحيث نستنتج أولا زوال الاجتماع على الحكايات القديمة والأساطير التقليدية لدى الأسرة التي تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد، ونستنتج ثانيا وجود نسبة ضئيلة من الأسر التي لا تقدر على الجمع بين الحداثة والتقاليد مازالت تجتمع على الحكايات والأساطير وهذا مرده إلى وجود منافسة فعلية تفرضها وسائل الاتصال الحديثة خاصة التلفزيون الذي أضحى يشغل حيزا واسعا من وقت الأسرة التي جرها من الاجتماع على تبادل النقاش أو الاستماع إلى الأحاجي القديمة لإحتوائه على البرامج المتنوعة التي تشبع أذواق واهتمامات كل فرد في الأسرة، كما نسجل هنا اهتمام الأسرة الجزائرية بتناول الطعام جماعيا لإضفاء النكهة والدفئ العائلي والتأكيد على استمرار الوحدة العائلية وهي طبعا محاولة للجمع بين الحداثة والتقاليد من خلال وجود مجالين مختلفين بوسعهما جمع أفراد الأسرة الجزائرية وهما الاجتماع على الطعام ومشاهدة التلفاز.

الجدول رقم68: أهم الأطباق الغذائية المفضلة لدى الأسرة الجزائرية .

- يرتبط هذا الجدول بالسؤال 39 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول معرفة اتجاه الأسرة الجزائرية نحو استهلاك الأطباق المرتبطة بالثقافة الغربية الحداثية أو استهلاك الأطباق التقليدية أو الجمع بينهما .

الأطباق المفضلة	الأطباق التقليدية	الأطباق الغربية الخفيفة	الاثنين معا	المجموع
العدد	61	41	98	200
النسبة	%30.5	%20.5	%49	%100

نسجل من خلال معطيات هذا الجدول أن اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة تتجه نحو تبني نمط استهلاك جديد يقوم على محاولة الجمع والتوفيق بين الأطباق التقليدية من جهة و الأطباق الغربية الحديثة والخفيفة من جهة أخرى وذلك بنسبة 49%.

كما نلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن ثاني اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ30.5% تفضل البقاء والحفاظ على نمط استهلاك الأطباق التقليدية.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن اكبر نسبة من مجموع أفراد العينة والمقدرة بـ54,5% يفضلون النموذج الأسري التوفيقي ثم 35 % يفضلون النموذج الأسري التقليدي و أخيرا 10,5 % يفضلون النموذج الأسري الحداثي.

ونلاحظ من خلال معطيات هذا الجدول أن اغلب الذين يفضلون النموذج الأسري التقليدي يتجهون نحو الالتزام باستهلاك الأطباق التقليدية وذلك بنسبة77,04 %، ثم المزج بين النمطين الحداثي والتقليدي بنسبة21,42 %، وأخيرا الأطباق الغربية الخفيفة بنسبة4,87 %.

وتبين معطيات الجدول أيضا أن اغلب الذين يفضلون النموذج الأسري الحداثي يفضلون استهلاك الأطباق الغربية الخفيفة بنسبة26,82 %، ثم التوفيق بين نمطي الاستهلاك التقليدي والغربي الحداثي بنسبة9,18 %، وأخيرا استهلاك الأطباق التقليدية وبنسبة1,16 % .

كما توضح معطيات الجدول أن اغلب الذين يفضلون النموذج الأسري التوفيقي بين التقاليد والحداثة يفضلون استهلاك الأطباق التي تجمع بين نمطي الاستهلاك الحداثي والتقليدي وبنسبة69,38 %، ثم الأطباق الغربية وبنسبة68,29 % و أخيرا الأطباق التقليدية بنسبة21,31 %.

وعليه ومن خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن تفضيل الأسرة الجزائرية لنموذج أسري معين يؤثر على نوعية الأطباق الغذائية التي تستهلكها، بحيث نسجل انسجاما وتناغما واضحا بين النموذج الأسري المفضل والطبق الغذائي المستهلك، أي أن الفئة الأسرية التي تفضل النموذج الأسري التوفيقي تحاول أو تسعى للتوفيق في نمطها الغذائي بين الأطباق التقليدية والغربية الحديثة وهذا طبعا يعكس الرغبة الملحة لدى الأسرة الجزائرية في تكيف نمط معيشتها اليومية مع التطورات الحاصلة في المجتمع الجزائري لكن دون إغفال شروط التعلق بالموروث التقليدي.

الجدول رقم70: قدرة الأسرة الجزائرية على الجمع بين الحداثة والتقاليد و علاقتها بالأطباق الغذائية المفضلة لديها.

- يرتبط هذا الجدول بالسؤالين رقم 28 و 39 في الاستمارة.
- نريد من خلال هذا الجدول التعرف على مدى تأثير اعتقاد الأسرة الجزائرية استطاعتها التوفيق بين الحداثة والتقاليد على نوعية الأطباق الغذائية التي تستهلكها سواء كانت تقليدية أو غربية حداثية؟

الأطباق المفضلة / القدرة على التوفيق	الأطباق التقليدية		الأطباق الغربية الخفيفة		الاثنين معا		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أقدر	11	%18,03	30	%73,17	61	%62,24	102	%51
لا أقدر	50	%81,96	11	%26,82	37	%37,75	98	%49
المجموع	61	%100	41	%100	98	%100	200	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 49% وهي النسبة الأولى من مجموع أفراد العينة يفضلون تناول الأطباق الغذائية المختلطة بين التقليدية المحلية والغربية الحداثية، كما أن 30.5% منهم يفضلون الأطباق التقليدية و 20.5% يفضلون الأطباق الغربية الخفيفة .

كما تبين معطيات الجدول أن73,17 % من الأسر التي تعتقد بأنها تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد تفضل تناول الأطباق الغربية و 62,24 % و تفضل الأطباق المختلطة بين التقليدية و الغربية ثم 18,03 % تفضل الأطباق التقليدية فقط.

وتبين معطيات الجدول أيضا أن أغلب الأسر المبحوثة التي تعتقد بأنها لا تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد تفضل تناول واستهلاك الأطباق التقليدية فقط وذلك بنسبة81,96 % ثم37,75 % تفضل تناول الأطباق التقليدية والغربية معا وأخيرا الأطباق الغربية فقط وبنسبة26,82 %.

وعليه ومن خلال قراءة معطيات هذا الجدول نستنتج أن قدرة الأسرة الجزائرية على التوفيق بين الحداثة والتقاليد تؤثر على نوعية الأطباق التي تفضل استهلاكها بحيث أن أغلب الأسر التي تفضل تناول الأطباق التقليدية والغربية معا هي الأسر التي تعتقد بأنها تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد، وهذا طبعا يعد نتيجة منطقية وحتمية، فالاستهلاك الغذائي يعبر

عن مؤشرات عدة منها المستوى الاقتصادي للأسرة ونوعية الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها وكذا طبيعة ونوعية الثقافة الفكرية والإيديولوجية التي تؤسس بها، أي أن الأسرة التي تعتقد بأنها تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد في كل شيء لا تستثني الاستهلاك الغذائي من هذا التوفيق بل تحرص على أن تجسده لسببين على الأقل، لاعتقادها أن الأطباق الغربية الحداثية صحية وعملية تساعد وتيرة الحياة الحديثة والسريعة أولا، ولكون الأطباق التقليدية فن موروث ينسجم مع الطبيعة الاستهلاكية للمجتمع الجزائري ثانيا.

كما نسجل أن أغلب الأسر التي تعتقد بأنها لا تستطيع التوفيق بين الحداثة والتقاليد تفضل استهلاك الأطباق التقليدية كميزة أساسية ثقافية يميز كل بيئة اجتماعية وهو معلم من معالم الهوية ولا يجب التفريط فيه.

3.5.نتائج الدراسة

1.3.5.نتائج تجربة الدراسة:

1.1.3.5.نتائج الفرضية الأولى:

لا تمتلك الأسرة الجزائرية وعيا كافيا حول حقيقة التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد.

من خلال دراسة الجداول الخاصة بهذه الفرضية بداية من الجدول رقم 3 إلى غاية الجدول رقم 22 نستنتج أن الأسرة الجزائرية تتعامل مع التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد بقليل من الوعي بحقيقة هذا التناقض، بحيث أن أغلب المبحوثين لم يسبق لهم الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي الغربي ولديهم مفاهيم سطحية أحيانا ومغلوطة أحيانا أخرى عن الحداثة، كما أن لديهم رؤية ضيقة للتقاليد التي تنحصر عندهم في احترام الدين والدفاع عن الشرف أو احترام الوالدين دون إدراك قيمة التقاليد الثقافية والاجتماعية الأخرى كالتعاون والتضامن والتسامح والوحدة وحب العلم وتقدير العلماء وقوة الترابط الاجتماعي الذي لا يلغي التنوع الثقافي واللغوي، أي أن الأسرة الجزائرية تحمل إلى حد ما صورة تركيبية مشوهة عن الحداثة والتقاليد في نفس الوقت الأمر الذي أدى منطقيا إلى عدم قدرتها على إدراك طبيعة التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد إدراكا واعيا سليما وشموليا، بحيث أن الأسرة الجزائرية لا تتعامل مع هذا التناقض كنوع من التضارب الفكري والسياسي والثقافي بين مشروعين اجتماعيين مختلفين في المنبع و في العقائد وفي الوسائل وطرق ومناهج العيش والتربية والتعامل، وإنما تتناول الموضوع بنوع من البرغماتية والنفعية التي لا تخلوا من التناقض واللامبالاة وسوء تقدير النتائج والعواقب، فمن جهة نجد ذلك التشدد في المحافظة على قيم التستر والحشمة ونوعية اللباس والأزياء وفي المحافظة على إحياء المناسبات الدينية والعائلية كما يظهر ذلك الجدول رقم 11 وهذا طبعا تستعمله كسد منيع ضد تيارات الحداثة وأنماطها الاجتماعية، ومن جهة أخرى نجدها تواجه التناقض بين الحداثة و التقاليد باللامبالاة في غالب الأحيان كما هو واضح في الجدول رقم 17، وهذا في نظرنا يدل على غياب الوعي المناسب بحقيقة التحديات الكبرى التي تواجهها الأسرة من قبل تصادم الحداثة والتقاليد بداخلها، وإضافة إلى هذا نستطيع أن نلمح جليا من خلال جداول الفرضية الأولى الانتقائية التي تتعامل بها الأسرة الجزائرية مع التقاليد والحداثة، إذ نسجل أنها لا ترتكز في هذه الانتقائية على قناعات دينية أو فكرية معينة تعمل من أجل التمسك بها وإحيائها وتوريثها وإنما تخضع لحسابات نفعية ظرفية ومؤقتة سرعان ما تتبدل وتتغير مع الوقت وتطوراته السريعة، وللتوضيح أكثر نلاحظ أن أغلب الأسر تؤكد أنها تفضل اختيار شريكها الأسري عن طريق قناعتها الشخصية كما هو مبين في الجدول رقم 21، فهذا أفراد العينة يرفضون العودة إلى التقاليد لأنها في نظرهم تتعارض مع ميولاتهم ورغباتهم وأذواقهم وقناعاتهم الشخصية، ويفضلون بناء أسرهم بقناعاتهم الشخصية

واختيارهم الحر، وهذا نوع من الانتقاء الذي يعكس أن القدسية التي تعطيها الأسرة للتقاليد ستنتهي عندما يتجرد عنصرها مع الأعراف والمصالح فريدة كما أن حدود رفض الحداثة هي في الحقيقة حدود مطاطية تتسع وتضيق بحسب مصلحة كل أسرة مما يؤكد لنا غياب الوعي بحقيقة ثنائية الحداثة والتقاليد وما ينتج عنها من تعارض قد يؤدي في النهاية إلى ازدواجية في شكل وهوية ووظيفة الأسرة، ضف إلى هذا كله فإن الأسرة تتعامل مع الحداثة والتقاليد بدون رصيد علمي أو معرفي مسبق عن هذا الموضوع مما يجعل ردود أفعالها ومواقفها هي ردود أفعال ومواقف عاطفية اندفاعية أكثر منها ردود أفعال ومواقف واعية ومدروسة مسبقا، وهذا يمكن تبريره بالمستوى الثقافي المحدود وكذا لقلة تناول هذا الموضوع عبر وسائل الإعلام المختلفة والنخب الثقافية والسياسية، وفي حالة تناوله فإن معالجته تكون سياسية وأيديولوجية بحتة تزيد الموضوع غموضا وضبابية في نظر الأسرة الجزائرية.

وخلاصة القول فإن جداول الفرضية الأولى تؤكد لنا بأن الأسرة الجزائرية تتعامل مع التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد بطريقة عاطفية حينا وبانتقائية مصلحيه حينا آخر دون إعطاء الموضوع وزنه و أهميته الحقيقة وتأثيراته المستقبلية على وحدتها و توازنها واستقرارها وهذا يؤدي بنا طبعا إلى قبول الفرضية الصرفية التي تقول " لا تمتلك الأسرة الجزائرية وعيا كافيا بحقيقة التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد ".

2.1.3.5.نتائج الفرضية الثانية :

يتأثر موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة و التقاليد بمستواها العلمي و الاقتصادي.

من خلال دراسة الجداول الخاصة بهذه الفرضية بداية من الجدول رقم23 إلى غاية الجدول رقم 50 نستنتج أن المستوى العلمي والمستوى الاقتصادي للأسرة الجزائرية يؤثران بشكل مباشر وواضح في تحديد موقفها إزاء التناقض بين الحداثة والتقاليد بحيث نسجل انه كلما انخفض المستوى العلمي أو كان متوسطا أو كلما انخفاض الدخل الأسري وكان النشاط المهني الممارس بسيطا كلما اتجهت الأسرة نحو تفضيل الاختيارات التقليدية أو الاقرب إلى التقاليد وذلك في كل المجالات سواء تعلق الأمر بالنموذج الأسري المفضل أو العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة أو نوعية القيم التي تتقنها الأسرة لأفرادها أو القيم الإنجابية المفضلة أو نوعية المسكن العائلي أو خصائص و شروط القرين(الزوج والزوجة) أو نوعية السياسة أو طرق الزواج وإحياء أعراس الزواج أو في نوعية الأطباق الغذائية التي يفضلها أفراد الأسرة استهلاكيا .بالمقابل كلما ارتفع المستوى التعليمي أو الدخل الأسري وكلما كانت الوظيفة سامية كلما اتجهت الأسرة نحو تفضيل الخيارات الحداثية وذلك في كل المجالات الاجتماعية تقريبا.

ويمكننا إرجاع هذا التأثير إلى عدة عوامل منها أن المستوى التعليمي للأسرة غير وبدل الكثير من الذهنيات باتجاه، بحيث [illegible] وإسقاط بعض الممارسات الأسطورية والخرافية التي تتلاقى مع الروح العلمية، أي أن انتشار التعليم ومجانية و إجباريته التي فرضتها سياسات التنمية الوطنية الشاملة بعد الاستقلال أعادت إنتاج مفهوم جديد للتقاليد يقترب أكثر من الواقعية المادية دون المساس بالتعاليم الدينية الكبرى التي تعتبر ثوابت لا دخل للدروشة والخرافة فيها، كما أن السياسات التعليمية المنتهجة في جزائر الاستقلال هي في الأصل سياسة تحديثية سطرت لتطوير البنية الاجتماعية و الثقافية للمجتمع، ورفع المستوى التعليمي للأسرة الجزائرية يعني آليا تشبع الأجيال الجديدة بالقيم الحديثة التي تقدس العقلانية والمادية العلمية وتؤثر بشكل واضح على أنماط التفكير والسلوك وبالتالي في نوعية الخيارات المستقبلية لكل فرد أو أسرة متعلمة أما الأسر أو الأفراد الذين لم يستفيدوا من هذه السياسة التعليمية فإنهم ضلوا يتوارثون الممارسات التقليدية ويرفضون النزوح عنها، بدليل أن أصحاب المستوى التعليمي المتدني يعتبرون أن مستواهم لا يتناقض ولا يتعارض مع التقاليد في حين أن أصحاب المستوى العلمي العالي يعتبرون مستواهم يتناقض مع التقاليد كما يوضح ذلك الجدول رقم 29. كما أن سياسة التنمية كانت لها تأثيراتها على الحياة الاقتصادية والمادية والمهنية للأسرة ، بحيث انتقلت غالبية النشاط المهني من الزراعة إلى النشاط الصناعي والوظيفي والتجاري مما أدى إلى تغير بعض الطبائع والعادات الناتجة عن النزوح الريفي وانتشار المصانع واكتظاظ المدن وغيرها وبداية تراجع الأسرة الممتدة على حساب الأسرة المركبة والنووية وتفضيل السكن المستقل في المدن، وكذا تغيير نمط الاستهلاك الغذائي، فبعدما كانت الأسرة منتجة أصبحت مستهلكة، فالفسحة المالية التي أتاحها العمل المأجور وجهت أنظار الأسرة نحو استهلاك المنتجات الغربية سواء أكانت في التغذية أو الألبسة أو الأدوات المنزلية وغيرها، وطبعا كل هذه العوامل والمظاهر تركت بصماتها في عقلية وبنية التفكير لدى الأسرة الجزائرية وفي طريقة تعاملها مع التقاليد ومع الحداثة إما بالقبول أو بالرفض، وعليه فإن موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد هو في الحقيقة صورة تعكس طبيعة مستواها العلمي و الاقتصادي باعتبارهما يرتبطان بتنمية القدرات الثقافية والفكرية وتنمية القدرات المادية وتوفير شروط الرفاهية وما يترتب عنهما من تأثير على الحياة الاجتماعية والقيمية وبالتالي نوعية المواقف التي تستخدها الأسرة إزاء أي قضية تعرض عليها.

ومنه نقبل الفرضية الصفرية التي تقول: "يتأثر موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد بمستواها العلمي والاقتصادي".

3.1.3.5.نتائج الفرضية الثالثة :

تتجه الأسرة الجزائرية نحو التجمع والتوفيق بين الحداثة والتقليد.

من خلال دراسة جدول هذه الفرضية بداية من الجدول رقم 50 إلى غاية الجدول رقم 72 نستنتج أن الأسرة الجزائرية تعمل على إحداث نوع من الانسجام والتناغم بين الحداثة والتقاليد، أي أن الأسرة الجزائرية تبحث عن إيجاد مساحة لإحداث تقاطع وتكامل بين الحداثة والتقاليد بوصفهما يحملان خصائص ومميزات إنسانية فاضلة تقدم إضافة إيجابية لبنية الأسرة الجزائرية ووظيفتها بحيث نسجل أن أغلب أفراد العينة يعتقدون أنهم يستطيعون التوصل إلى تحقيق التوافق بين الحداثة والتقاليد، كما هو مبين في الجدول رقم 51 كذلك فإن أغلب المبحوثين يفضلون النموذج الأسري التوفيقي كما هو الحال في الجدول رقم 50، لكن يجب أن نسجل هنا أن التوفيق الذي تسعى إليه الأسرة الجزائرية بين الحداثة والتقاليد هو في الحقيقة توفيق شكلي وسطحي غير مدروس وغير واعي لا يستند إلى قناعة مسبقة، وإنما هو شبه رضوخ للأمر الواقع الذي فرضته السيرورة التاريخية للمجتمع الجزائري الذي تغير سياسيا واقتصاديا و ديموغرافيا، أي أن الأسرة مازالت تؤمن بالدلالة الرمزية التي يحملها التراث والقيم والتقاليد وتحاول أن تكيفها مع منتجات الحداثة المادية، فالأسرة تمتلكها رغبة جانحة في استهلاك كل ما هو مادي غربي في حين أنها تتحفظ من بعض القيم الحداثية التي ترتبط بحرية المرأة والتحرر الأخلاقي و استقلالية الفتاة وتعدد الآراء والتفتح على الأبناء وطرق الزواج والعلاقات الاجتماعية المتفتحة بين الجنسين، بحيث نلاحظ أن كل هذه القيم تجتهد الأسرة في أن تحافظ على طابعها التقليدي أو إدخال بعض التعديلات الشكلية التي لا تمس بطبيعة جوهرها الروحي والمعنوي، ففكرة التوفيق بين الحداثة والتقاليد لم تتحول بعد إلى أخلاق عامة ومظهر اجتماعي سائد وإنما هي في الحقيقة مسار طويل ما زال في مراحله الأولى وذلك يعود إلى انحصار مفهومي الحداثة والتقاليد لدى فئات اجتماعية محددة ومختلفة في كثير من الأحيان، مما يعني أن الجمع بينهما يتطلب جهد فكري كبير تقوم به النخبة الثقافية ولا يجب أن تتركه عشوائيا لتفرضه الأحداث مما قد يترتب عنه أضرار وخيمة على مستقبل الأسرة الجزائرية ، ذلك أن التباعد كبير وواضح بين الحداثة والتقاليد كمشروعين اجتماعيين مختلفين ومتصادمين، إذ لا يكفي استهلاك بعض المفاهيم والمنتجات الغربية ودمجها في الحيات التقليدية للأسرة للقول بأننا قد أحدثنا ما يسمى بالتوافق، فهذا يعتبره البعض ازدواجية فاضحة في الخطاب والتفكير و المظاهر وشلل واضح في الاجتهاد والإبداع عادة ما يتجلى آليا في سلوكات وممارسات تؤسس لحدوث شروخ وانفصامات متتالية مع الذات والتراث، إذا ما هي المقاييس المستعملة لغربلة القيم الحداثية الغربية؟ وما هي الوسائل التي يجب أن توظفها الأسرة الجزائرية لتحلل قيم الحداثة وتكتشف الصالح والفاسد منها؟ وفي المقابل كيف يتسنى للأسرة أن تميز بين التقاليد وتعيد إنتاجها وفق مستلزمات المرحلة الراهنة ؟

وعليه نرى أن الأسرة الجزائرية تسعى جاهدة وتظهر في التوفيق بين الحداثة والتقاليد، لكن محاولة صوغ هذه الرغبة مازالت في مراحلها الأولى إذ أننا نلاحظ أنها مازالت تتعامل مع هذه القضية كقوالب مغلقة فالتقاليد مرتبطة بالعقائد والثوابت، والحداثة مرتبطة بالممارسات والتحرر، إذ كيفية الجمع بين هذين المتعارضين تفرض زمنا معتبرا لتتبلور معالمه بشكل واضح، ولذلك نلاحظ أيضا أن التوفيق بين الحداثة والتقاليد هو توفيق شكلي وسطحي لحد الآن، بمعنى أن الأسرة تستهلك بعض المظاهر الحديثة كاللباس والمنتجات الاستهلاكية والتكنولوجيا الحديثة دون أن تتعداها إلى القناعات الثقافية وبعض القيم المحددة لشكل وبنية ووظيفة الأسر و ودور كل فرد داخلها، كما أنها في المقابل تحمل نظرة مشوهة على التراث الذي هو مجرد سلوكات وتصرفات مجردة من أبعادها الإيمانية والأخلاقية والجمالية، أي أنها تتبنى التقاليد كموروثات جافة دون حياة أو حيوية، وكل هذه المعطيات تجعل من إرادة التوفيق الموجودة لدى الأسرة تحتاج إلى تهذيب وتأني حتى تصب في مصبها الصحيح وتضمن الوصول إلى نتائجها المرجوة.

ومن خلال ما سبق ذكره فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول: " تتجه الأسرة الجزائرية نحو الجمع والتوفيق بين الحداثة والتقاليد ".

2.3.5.الاستنتاج العام للدراسة:

منذ بداية هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى معرفة طبيعة موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد وما مدى وعيها بهذه الإشكالية وما هي أهم المؤثرات المتدخلة في نوعية الموقف الذي ستتخذه الأسرة حيالها، وذلك من خلال الفرضيات الثلاثة التي وضعناها في مستهل هذه الدراسة.

ومن خلال سيرورة عملية البحث الميداني نستطيع القول بان إشكالية الحداثة والتقاليد كما يسميها البعض أو الأصالة والمعاصرة كما يسميها البعض الأخر أصبحت اليوم تفرض نفسها بإلحاح على الأسرة الجزائرية أكثر من أي وقت مضى، وهي قضية مفصلية ومحورية لارتباطها الوثيق بوجود الأسرة ومستقبلها، ذلك أن موجة التغير التي تفرضها المدنية الغربية عن طريق قوالبها الإعلامية والثقافية والسياسية المعروفة تستهدف أساسا إذابة الحدود التي تفرضها الهوية والخصوصية المحلية، مما يعني منطقيا انعكاس هذه الموجة على كل ما له علاقة ببنية الأسرة، الشيء الذي يستوجب وجود وعي معرفي وحقيقي بهذه التحديات هو الذي لم نلاحظه ولم نسجله لدى الأسرة الجزائرية،بحيث أن الأسرة الجزائرية تتعامل مع هذه الإشكالية بنوع من السطحية المتميزة بقلة الوعي والإدراك الحقيقي الذي يعبر عن عدم الاطلاع المنظم والمدروس لمشروع الحداثة والنظرة المشوهة والمتناقضة لها، إضافة إلى أنها لم تحسم بعد علاقتها مع التقاليد، إذ نلاحظ نوع من اللامبالاة في اختيار النموذج الأسري الذي عادة لا يستند إلى مقاييس محددة ومضبوطة وإنما هو خاضع إلى ما هو سائد سواء كان تقليدي أو عصري، أي أن الأسرة تكتفي بمحاكاة الواقع وإعادة إنتاجه بصورة آلية دون التمحيص أو التدقيق ودون معرفة بمدلولاته الرمزية وأبعاده الحضارية، المهم عندها أن تساير ما هو سائد وتتصالح مع ما تفرضه الموضة السائدة في المرحلة الراهنة سواء تعلق الأمر بمراسيم الزواج أو اللباس أو العلاقات أو حجم الأسرة أو ادخال بعض القيم الجديدة كالاحتفال برأس السنة الميلادية، فكل هذه القيم قابلة للتعديل والتغيير بحسب ما تفرضه الظروف الاجتماعية الكبرى دون أن تعمل الأسرة على إدراكها وتوجيهها توجيها متوازنا، وهذا كله يدل على أن الأسرة الجزائرية لم تصل بعد الى مستوى إدراك حقيقة التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد، أي أن الوعي بهذه الإشكالية لا زال في طور النشوء والتكوين فادراك التأثيرات التي يفرضها هذا التناقض على الأسرة سوف ينضج أكثر مع تنامي النقاش حول هذه الإشكالية ونقل هذا النقاش إلى وسائل الإعلام والحركات الجمعوية والمنظومة التربوية بمختلف أطوارها ومراحلها، أي انه كلما كانت هناك حركة تنموية واعية وشاملة كلما ازداد الوعي بهذا الموضوع، ولذلك جاءت الفرضية الثانية لتثبت هذا المعنى، بحيث أن موقف الأسرة

الجزائرية من الإشكالية المطروحة يتأثر بمستواها العلمي والاقتصادي وذلك على اعتبار أن المستوى العلمي الذي يتيح فرصة الإطلاع وبرمجة ما هو متوفر يحسن من فرص العيش، كما أن المستوى الاقتصادي المرتفع يطور وينمي استهلاك الأسرة ويسير به نحو استهلاك المنتجات الغربية المختلفة بما في ذلك بعض القيم والعادات والسلوكات وذلك بحثا عن انتماء إلى طبقة اجتماعية راقية، حيث نسجل أن ارتفاع المستوى العلمي للفرد الجزائري أدى به إلى تعديل الكثير من المفاهيم التقليدية السائدة وتحطيم الكثير من القوالب السلوكية المتخلفة التي كرستها ظروف الاستعمار المأساوية، أي أن السياسة التعليمية ساهمت إلى حد كبير في بعث رؤية مختلفة للحياة الأسرية وطبيعة العلاقات الاجتماعية بما في ذلك العلاقة التي تجمع بين الجنسين إضافة إلى بعض الأدوار والوظائف الخاصة بكل فرد داخل الأسرة وهذا ما يظهر بوضوح مع الأجيال المتعلمة التي تتخذ موقفا لينا من الحداثة الغربية على عكس الأجيال الغير متعلمة التي تبدوا أكثر تشددا في رفضها لمختلف مفاهيم الحداثة رغم ما طرأ على المجتمع من تغيرات جلية.

كما أن العامل الاقتصادي يقوم بنفس هذا الدور، فالحالة المادية الميسورة تسهل على الأسرة إنتاج طقوس حياتية واجتماعية جديدة بعيدة عن النمطية التقليدية ويظهر ذلك في الرفاهية الاقتصادية التي تفرض ذهنية جديدة تفضل الحياة الغربية كالسهر خارج البيت والرحلات المتعددة والعطل الصيفية والتفتح على العلاقات بين الجنسين والانغلاق داخل حدود اجتماعية لا تتعدى نفس الطبقة والاعتماد على الاستهلاك المظهري أو التفاخري وغيرها من المظاهر الجديدة التي عادة ما تنشئ على حساب القيم التقليدية، وكل هذه المعطيات أكدتها الدراسة الميدانية بحيث كلما ارتفع المستوى العلمي والاقتصادي اتجهت الأسرة نحو تفضيل الاختيارات الحداثية عموما والتحفظ من الذهنية والعقلية والعادات التقليدية، مما يعطي الانطباع أن غالبية الأسرة الجزائرية تتجه نحو تحقيق الجمع والتوفيق والتطبيع بين الحداثة والتقاليد، أي أن الأسرة الجزائرية تعتقد بأنها لا تستطيع الانفصال كليا وجذريا عن أصولها وارتباطاتها الثقافية والعقائدية، كما أنها لا تستطيع أن تتقوقع على ذاتها لتحمي نفسها من الرياح الحداثية الوافدة.

وعليه بات الحل الوحيد هو الدفاع عن الاستمرارية التاريخية للتقاليد الأصيلة والتفتح على الخطاب الحداثي وما يحمله من مفاهيم وقيم راقية، لكن يجب التعامل مع هذا التوجه بحذر، بحيث أن الأسرة لا تمتلك الأدوات المعرفية اللازمة لتجسيد هذا التوافق ذلك لأنه لم يتم لحد الآن رسم خريطة مفصلة لمجالات التجاوب بين الحداثة والتقاليد داخل الأسرة الجزائرية في ظل الصراع الإيديولوجي القائم الذي توجهه قناعات سياسية متصارعة فاقدة للقدرة على التجاوب مع متطلبات العائلة الجزائرية حليا ومستقبليا، كما أن الدراسة الميدانية أثبتت أن التوفيق الموجود الآن بين الحداثة والتقاليد هو في

الحقيقة تصالح سطحي ومرحلي غير مؤسس يعتمد على النهم من المنتجات الحداثية المادية خاصة التكنولوجية منها والتشبث بمظاهر الحداثة كتحرير المرأة وتغيير شكل الأسرة وتقزيم التقاليد في بعض الممارسات الطقوسية الكهنوتية المفرغة من محتواها العلمي والحضاري والوجداني، وعليه يصبح هذا التوفيق عملية إفراغ حقيقية للمعاني التي تبنى عليها الحداثة كالعقلانية والديمقراطية والحرية والعدالة والمعاني التي تبنى عليها التقاليد كالتضامن والوحدة والشرف والأخوة والخلق الحسن وغيرها، فلحظة التوافق الحقيقي بين الحداثة والتقاليد تحتاج إلى مجهود أكبر يجب أن تتبناه النخب المثقفة والسياسية على حد سواء مع ضرورة استيعاب النظرة الاقتصادية، لأن الأسرة الجزائرية قد عبرت عن موقفها صراحة والمتمثل في البحث عن الحداثة المتصلة بالماضي دون اللجوء إلى تقليد الغالب أو استعارة اللغة والرموز والعادات والسلوكات وأنظمة العلاقات الاجتماعية، وإنما حداثة تدفع التقاليد إلى التطور والاستئناف في صياغة المخيلة الاجتماعية للإنسان الجزائري قصد دفعه إلى تحقيق مفهوم النهضة الشاملة.

الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة فهم موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد واستجلائه للعيان بطريقة علمية سوسيولوجية محضة من خلال تناول زوايا محددة من هذا الموضوع تتعلق أساسا بحجم إدراك الأسرة له وتحليل طبيعة الموقف والاتجاه الذي تتخذه حيالهما وما هي العوامل الحاسمة في تحديد هذا الموقف، ذلك على اعتبار أن هذا الإشكال يفرض نفسه على السيرورة التاريخية للأسرة الجزائرية ويؤثر في صياغة وتشكيل ملامح جديدة لها، وعليه أضحى من الأهمية استقصاء رأي الأسرة فيه، ذلك على اعتبار أنها نقطة ارتكاز ومنطلق حتمي وأساسي يقوم عليه البناء الاجتماعي لما تؤديه من تطبيع لشخصيات الأفراد وتكوين سلوكاتهم ودمجهم في السلم القيمي والثقافي لمجتمعهم وضمان نشأتهم السوية في ظل تراكم التطورات الاجتماعية والاقتصادية الكبرى والمتلاحقة التي تفرضها حتمية التغير الاجتماعي من جهة وضريبة الانخراط في الحياة العصرية من جهة أخرى، إن نتائج هذه الدراسة أكدت لنا أن المجتمع الجزائري عموما والأسرة على وجه التدقيق أمام تحديات حاسمة تتلخص تحديدا في حاجتنا إلى بناء مشروع اجتماعي متوازن ومعتدل يستطيع أن يكفل حماية شخصية الأسرة الجزائرية ويضمن لها ليس الانخراط في مسار الحداثة فقط وإنما المساهمة فيها أيضا لأن الحداثة في النهاية ليست نموذجا مطلقا يتجاوز الأزمنة والأمكنة والأعراف وإنما هي اجتهاد إنساني نسبي قابل للتعديل والتطوير، كما نسجل أيضا حاجتنا الماسة والملحة إلى إعادة قراءتنا للتراث والتقاليد، لأن هذا الأخير اعترته الرؤى الفقهية الضيقة والفهم المليء بالملاحظات والأحكام الخاطئة والمسبقة والمشوهة، ولن يتسنى لنا هذا إلا عبر نقاش علمي وأكاديمي تقوده النخبة المثقفة بعيدا عن التموجات الإيديولوجية وبذلك تضمن الأسرة الجزائرية الاستقرار عن طريق حداثة متواصلة مع التقاليد دون قطيعة أو صراع، ولهذا تصبح عملية نوعية وترقية الأسرة من أهم المسائل المستعجلة التي يجب أن تشملها التنمية الوطنية .

وفي الأخير نشير إلى أن تساؤلات أخرى مازالت مطروحة في هذا الإشكال تحتاج إلى بحوث ودراسات كثيرة مستقبلا.

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	توزيع المبحوثين حسب الجنس.	90
02	توزيع المبحوثين حسب الحالة العائلية.	90
03	مفهوم التقاليد بالنسبة للأسرة الجزائرية.	91
04	مفهوم الحداثة بالنسبة للأسرة الجزائرية.	91
05	مفهوم التقاليد لدى الأسرة الجزائرية وعلاقته بنوعية المفهوم الذي تمنحه للحداثة.	93
06	مفهوم الحداثة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقته بتقييم النموذج الأسري الجزائري التقليدي.	94
07	الإطلاع على النموذج الأسري الحداثي وعلاقته بالحكم على النموذج الأسري الجزائري التقليدي.	96
08	الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي وعلاقته بالحكم عليه.	97
09	مجالات التناقض بين الحداثة والتقاليد داخل الأسرة الجزائرية وعلاقتها بطرق التعامل معها.	99
10	الحكم على النموذج الأسري التقليدي وعلاقته بطرق التعامل مع التناقض بين الحداثة والتقليد.	101
11	طبيعة التناقض بين الحداثة والتقاليد لدى الأسرة الجزائري وعلاقته بالتقاليد التي تحافظ عليها.	103
12	طبيعة التناقض بين الحداثة والتناقض لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالاطلاع على النموذج الحداثي.	104
13	كيفية اختيار النموذج الأسري وعلاقته بالحكم على النموذج الأسري التقليدي .	106
14	كيفية اختيار النموذج الأسري وعلاقته بالإطلاع على النموذج الأسري الحداثي.	107
15	كيفية اختيار النموذج الأسري وعلاقته بمفهوم التقاليد لدى الأسرة الجزائرية.	109
16	مفهوم الحداثة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقته بنوعية الأسرة المراد إنشاؤها.	110
17	طرق التعامل مع التناقض بين الحداثة والتقاليد داخل الأسرة الجزائرية وعلاقته بالتقاليد التي تحافظ عليها.	112

18 التهديدات التي تفرضها الحداثة على الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالإطلاع على النموذج الاسري الحداثي. 114
19 التهديدات التي تفرضها الحداثة على الأسرة الجزائرية وعلاقتها بما يمثله لها النموذج الأسري التقليدي. 115
20 الاطلاع على النموذج الأسري الحداثي وعلاقته بأهم مجالات التناقض داخل الأسرة الجزائرية. 117
21 الحكم على النموذج الأسري الحداثي وعلاقته بكيفية اختيار النموذج الأسري . 118
22 التهديدات التي تفرضها الحداثة على الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالحكم على النموذج الأسري الحداثي. 120
23 المستوى التعليمي للمبحوثين. 121
24 توزيع النشاط المهني للمبحوثين. 121
25 توزيع الدخل الشهري للمبحوثين. 122
26 النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية وعلاقته بالمستوى العلمي. 123
27 النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية وعلاقته بالنشاط المهني. 125
28 النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية وعلاقته بدخل الأسرة. 127
29 رؤية الأسرة الجزائرية للتناقض بين الحداثة والتقاليد وعلاقتها بمستواها التعليمي والاقتصادي. 128
30 العلاقات الأسرية المفضلة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بمستواها العلمي. 130
31 العلاقات الأسرية المفضلة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالدخل الأسري. 132
32 العلاقات الأسرية المفضلة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالنشاط المهني. 134
33 نوعية القيم التي تلقنها الأسرة الجزائرية لأفرادها وعلاقتها بمستواها العلمي. 136
34 نوعية القيم التي تلقنها الأسرة الجزائرية لأفرادها وعلاقتها بالدخل الأسري. 139
35 نوعية القيم التي تلقنها الأسرة الجزائرية لأفرادها وعلاقتها بالنشاط المهني. 142
36 القيم الإنجابية المفضلة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بمستواها العلمي. 144
37 القيم الإنجابية المفضلة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالدخل الأسري. 146
38 القيم الانجابية المفضلة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالنشاط المهني. 147
39 نوعية المسكن الذي ترغب فيه الأسرة الجزائرية وعلاقته بالمستوى العلمي. 149
40 نوعية المسكن الذي ترغب فيه الأسرة الجزائرية وعلاقته بالدخل الأسري. 150
41 نوعية المسكن الذي ترغب فيه الأسرة الجزائرية وعلاقته بالنشاط المهني. 152

42 القرين (الزوج والزوجة) المفضل وعلاقته بالمستوى العلمي. 154
43 القرين (الزوج والزوجه) المفضل وعلاقته بالدخل الاسري. 157
44 القرين (الزوج والزوجة) المفضل وعلاقته بالنشاط المهني. 160
45 نوعية اللباس الذي تفرضه الأسرة الجزائرية على البنت وعلاقته بمستواها العلمي. 162
46 نوعية اللباس الذي تفرضه الأسرة الجزائرية على البنت وعلاقته بالنشاط المهني. 164
47 نوعية اللباس الذي تفرضه الأسرة الجزائرية على البنت وعلاقته بالدخل الأسري. 166
48 الطرق المفضلة لتزويج الأولاد لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالمستوى العلمي. 167
49 الطرق المفضلة لتزويج الأولاد لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالنشاط المهني. 169
50 الطرق المفضلة لتزويج الأولاد لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالدخل الأسري. 171
51 النموذج الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية. 173
52 قدرة الأسرة الجزائرية على التوفيق بين الحداثة والتقاليد. 174
53 أهم المجالات التي تستطيع فيها الأسرة الجزائرية الجمع بين الحداثة والتقاليد. 174
54 الحجم الأسري المفضل لدى الأسرة الجزائرية وعلاقته بالقدرة على الجمع بين الحداثة و التقاليد. 175
55 سلطة الأب المفضلة لدى جميع أفراد الأسرة الجزائرية . 176
56 تقييم سلطة المرأة داخل الأسرة الجزائرية وعلاقته بالقدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد. 177
57 تقييم سلطة المراة داخل الأسرة الجزائرية وعلاقته بالنموذج الاسري المفضل. 179
58 **الجدول رقم 58**: البدائل المطروحة لسلطة المرأة وعلاقتها بالقدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد. 180
59 الموافقة على عمل المرأة خارج البيت وعلاقته بتقييم سلطتها داخل الأسرة الجزائرية. 181
60 الموافقة على عمل المرأة خارج البيت وعلاقته بالنموذج الأسري المفضل. 182
61 أعياد السنة التي تحيها الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالنموذج الأسري المفضل. 184
62 أعياد السنة التي تحيها الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالقدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد. 185

63 الرقابة التي تمارسها الأسرة الجزائرية على أبنائها وعلاقتها بالقدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد. 187

64 ممارسة الأسرة الجزائرية للرقابة على أبنائها وعلاقتها بالنموذج الأسري المفضل. 188

65 الطرق المفضلة لإحياء أعراس الزواج عند الأسرة الجزائرية. 190

66 طرق إحياء أعراس الزواج المفضلة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالنموذج الأسري المفضل. 191

67 أعياد السنة التي تحيها الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالقدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد. 192

68 أهم المناسبات والأوقات التي يجتمع فيها أفراد الأسرة الجزائرية. 193

69 أهم المناسبات والأوقات التي يجتمع فيها أفراد الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالنموذج الأسري المفضل. 194

70 أهم المناسبات والأوقات التي يجتمع فيها أفراد الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالقدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد. 196

71 أهم الأطباق الغذائية المفضلة لدى الأسرة الجزائرية. 197

72 الأطباق الغذائية المفضلة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالنموذج الأسري المفضل. 198

73 الأطباق الغذائية المفضلة لدى الأسرة الجزائرية وعلاقتها بالقدرة على الجمع بين الحداثة والتقاليد. 199

قائمة المراجع

1. SANY Alfred, " Lopinion ", PUF, Paris, (1977).

2. محمد علي الدين، "صناعة الرأي العام"، دار الشرق، دون طبعة، بيروت، (1999).

3. BALONDER (G), "Anthropologiques" Ed, Libnaine, générale, française, (1985).

4. هانري لوفيفر، "ما الحداثة"، ترجمة كاظم جهاد، دار ابن رشد للطباعة والنشر، دون طبعة، بيروت، (1963).

5. محمد نور الدين أفاية، "الحداثة والتواصل في الفلسفة النقدية المعاصرة "، دار إفريقيا الشرق، دون طبعة، المغرب، (1988).

6. أحمد زكي بدوي، "معجم العلوم الاجتماعية: إنجليزي فرنسي عربي"، مكتبة بيروت، دون طبعة، (1978).

7. برهان غليون، "إغتيال العقل"، سلسلة صداد، دون طبعة. (1990).

8. محمد عابد الجابري،"التراث والحداثة"، مركز دراسات الوحدة العربية، دون طبعة، بيروت،(1991).

9. محمد عاطف غيث، " قاموس علم الاجتماع "، الهيئة العربية للكتاب، دون طبعة، القاهرة،(1979).

10. مصطفى الخشاب، "دراسات في علم الاجتماع العائلي ، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت،(1985).

11. مصطفى الخشاب،" دراسات في علم الاجتماع"، الهيئة العربية للكتاب،دون طبعة، القاهرة، (1979).

12. حمود الحسن، "الاسرة ومشكلاتها"، دار النهضة العربية، دون طبعة، بيروت، بدون سنة.

13. الطاهر وعزيز، "بنيوية كلود ليفي ستروس"، مطبعة فضالة، دون طبعة، المغرب، (1990) .

14. سناء الخولي، "التغير الاجتماعي والتحديث"، دار المعرفة الجامعية، دون طبعة، الإسكندرية، بدون سنة.

15. محي الدين صابر، "التغير الحضاري وتنمية المجتمع"، منشورات المكتبة المصرية، دون طبعة، القاهرة، بدون سنة.

16. جان ميرونوف، "ديناميكية الجماعات"، ترجمة فريد أنطونيس، منشورات عويدات، دون طبعة، بيروت، (1973).

17. حسن ملحم، "التفكير العلمي والمنهجي"، مطبعة دحلب، دون طبعة، الجزائر، (1993).

18. محمد عارف عثمان،" المنهج في علم الاجتماع ج1"، دار الثقافة للطباعة والنشر، دون طبعة، القاهرة، (1972) .

19. صلاح قنصوى،"فلسفة العلم"، دار الثقافة للطباعة والنشر، دون طبعة، القاهرة، (1981).

20. محمد علي وزملائه، "دراسة علم الاجتماع"، دار المعارف، دون طبعة، القاهرة،(1975).

21. محمود قاسم، "المنطق الحديث ومناهج البحث"، مكتبة الانجلو مصرية، دون طبعة ، القاهرة، (1954).

22. صلاح مصطفى الفوال، "منهجية العلوم الاجتماعية" ، عالم الكتب، دون طبعة، القاهرة، بدون سنة.

23. صلاح مصطفى الفوال، "علم الاجتماع المفهوم والموضوع والمنهج"، دار الفكر العربي، دون طبعة، القاهرة،(1982).

24. صلاح مصطفى الفوال، "علم الاجتماع و العلوم الاجتماعية"، عالم الكتب، دون طبعة، القاهرة،(1982).

25. ميلود شكار، "إشكالية التحديث في الفكر العربي بين زكي نجيب محمود ومحمد البهي"، دراسة نقدية مقارنة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة الجزائر، دون طبعة، لم تنشر، (1992-1993).

26. HABERMAS JERGEN, "le monde et le post moderne", revus lettre internationnel, N14, (1987).

27. HABERMAS JERGEN, "le discours philosophique de la modernité", éditions Gallimard, Paris,(1988).

28. كمال عبد اللطيف، "الحداثة و التاريخ: حوار نقدي مع بعض أسئلة الفكر العربي"، افريقيا للنشر، دون طبعة، المغرب، (1999).

29. العلمي الإدريسي، "الحداثة والأخلاق السياسية"، مجلة فكر ونقد، العدد 25، المغرب، (2000).

30. مارشال برمان، "حداثة التخلف"، ترجمة فاضل جنكر، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر،دون طبعة، بيروت، (1993).

31. HENRI LE FEBVRE, Introduction la modernité, éditions Minut, (1962).

32. ميكيافيلي، "الأمير"، ترجمة جمعة حسن أمين، دار المعارف، دون طبعة، بيروت،(1991).

33. جابر عصفور، "هوامش على دفتر التنوير"، المركز العربي الثقافي، دون طبعة، بيروت، (1991).

34. رينيه هوينغ، "شرق غرب: حوار في الأزمة المعاصرة"، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة، دون طبعة، سوريا،(1995).

35. مالكوم برادبري، "الحداثة"، ترجمة مؤيد فوزي حسن، دار الحاسوب الطبعة 2، حلب سوريا،(1975).

36. يورغان هابرماس، "القول الفلسفي الحديث"، ترجمة كاظم الجبوشي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دون طبعة، دمشق، (1985).

37. تيري إيغلتون، "أوهام ما بعد الحداثة" ، ترجمة ثائر ديب، دار الحوار السوري، دون طبعة، دمشق،(2000).

38. عبد الوهاب المسيري و فتحي التريكي، "الحداثة وما بعد الحداثة"، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، دمشق، (2003).

39. سلامة موسى، "ما هي النهضة ، دار موفر للنشر، دون طبعة، بيروت، (1987).

40. كمال عبد اللطيف، "سلامة موسى وإشكالية النهضة" ، دار النهضة و دار الفرابي، دون طبعة، لبنان، (1982).

41. محمود الشرقاوي، "سلامة موسى المفكر والإنسان"، دار العلم للملايين، دون طبعة، بيروت،(1965).

42. عبد الله العروي، "مفهوم العقل"، مقالة في المفارقات، المركز الثقافي العربي، دون طبعة، المغرب، (1996).

43. محمد أركون، " الحداثة والتراث الخلدوني الرشيدي" مجلة مواقف، العدد 10 ،(1989).

44. محمد أركون، "الفكر الإسلامي نقد واجتهاد"، دار الساقي، دون طبعة، لندن، بدون سنة،

45. محمد عابد الجابري،" مجلة المستقبل"، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 254، (2000).

46. جون فرانسوا ليوتار،" الوضع ما بعد الحداثة"، ترجمة احمد حسان، دار الشرقيات للنشر الطبعة 4، القاهرة ،(1999).

47. جاك أتالي، أفاق المستقبل، ترجمة حسن العبيد، دار العلم للملايين،دون طبعة، بيروت، (1991).

48. فتحي التريكي ورشيدة التريكي، "فلسفة الحداثة"، مركز الإنماء القومي، دون طبعة، بيروت، بدون سنة.

49. محمد أركون،" العولمة، الدين، السلام، المسيحية والغرب"، دار المعارف، دون طبعة، القاهرة،(1975).

50. عبد القادر بودومة، "الحداثة وفكر الاختلاف"، منشورات الاختلاف، دون طبعة، الجزائر ، (2003).

51. محمد عابد الجابري،" الخطاب العربي المعاصر"، دار الطليعة، دون طبعة، بيروت،(1982).

52. CHARLES TAYLER, source of the self. Cambrige. (1989).

53. محمد عابد الجابري،" هوامش حول حقوق الإنسان" مجلة فكر ونقد العدد 25، دار النشر المعربية،دون طبعة، المغرب، (2000) .

54. كمال عبد اللطيف، "مفاهيم ملتبسة في الفكر الإسلامي المعاصر"، دار الطليعة، دون طبعة، بيروت، (1992).

55. ريمون وليام،" الثقافة والمجتمع"، ترجمة فؤاد حسن أحمد، دار ابن رشد، دون طبعة، بيروت، (1990).

56. مولود قاسم نايت بلقاسم،" أصالية أم انفصالية ج1"،المؤسسة الوطنية للكتاب، دون طبعة، الجزائر،(1990).

57. شايف عكاشة، "الصراع الحضاري في العالم الإسلامي"، مدخل تحليلي لفلسفة الحضارة عند مالك بن نبي، دون طبعة، د.م.ج.ج ،الجزائر،(1993).

58. رفيق حبيب،' إحياء التقاليد العربية"، دار الشروق، القاهرة، (2003).

59. سفير ناجي، "محاولات في التحليل الاجتماعي ج1: التنمية والثقافة"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، دون طبعة، بدون سنة.

60. منير رفيق، 'الإسلام في معركة الحضارة"، دار الكلمة، دون طبعة، بيروت، بدون سنة.

61. أحمد بن نعمان،" الهوية الوطنية الحقائق والمغالطات"، دار الأمة ، دون طبعة،الجزائر، (1996).

62. محمد محفوظ، "الإسلام الغرب وحوار المستقبل"، المركز الثقافي العربي، المغرب، (1998) .

63. محمد عبيد،" الأعمال الكاملة" ، تحقيق محمد عمارة، ج I، دار الفكر، دون طبعة، بيروت، (1992) .

64. القرآن الكريم، صورة الروم الآية 22.

65. أحمد نور، "الآثار الاجتماعية للعولمة الثقافية"، مكتبة الأسرة، دون طبعة، القاهرة، (2004).

66. محمد نور الدين أفاية،" المتخيل والمتواصل" ، مفارقات العرب والغرب، دار المنتخب العربي، دون طبعة، لبنان، (1993).

67.BERMAN MARSHALL, That sdid meltsinto air the experience of modernety, verso, (1983).

68. HENRI MESHIUNIC,"Modernit–Modernité",Verdier, PARIS,(1988).

69. JACQUES BUDET, " théorie de la modernité", peu, Paris (1990).

70. صادق جلال العظمة، "نقد الفكر العربي"، الاتحاد المصري للكتاب، دون طبعة، القاهرة، (1969).

71. كمال عبد اللطيف، " نقد العقل أم عقل التوافق"، دار الحوار للنشر والتوزيع، دون طبعة، سوريا، (2002).

72. MOHAMED AROOUN. "pour une critique de la raison islamique" op.cit,(1962).

73. عبد الله العروي، "العرب والفكر التاريخي"، المركز الثقافي العربي، دون طبعة، الدار البيضاء المغرب، (1989).

74. حسن حنفي، " العقل العربي ، قضايا الاجتهاد ، التخلف"، مجلة البيان، العدد13 جامعة عين الشمس، دون طبعة، القاهرة، (1991).

75. محمد عابد الجابري،" تحولات الفكر والثقافة في المغرب العربي"، محاضرة بندوة المعرض الدولي للكتاب، دون طبعة، الدار البيضاء ،المغرب، (1995).

76. محمد عابد الجابري، "نحن والتراث"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2، بيروت، (1990).

77. عيسى جغيط، "التيار التغريبي في الجزائر"، مجلة البصيرة، العدد3، الجزائر، أكتوبر (1998) .

78. أحمد بن نعمان، "حزب الشعب الفرنسي"، دار الأمة ، دون طبعة،الجزائر، (1996).

79. محمد السويدي، "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري"، تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغير في المجتمع الجزائري، دون طبعة، د.م.ج، الجزائر،(1990).

80. مالك بن نبي، "مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي"، مكتبة عمارة، دون طبعة، القاهرة، (1970).

81. مولود قاسم نايت بلقاسم، "اللغة والشخصية" ، محاضرة بالمركز الثقافي الإسلامي، دون طبعة، الجزائر، لم تنشر، (1989).

82. صادق جلال العظم،" العولمة والعرب"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 256، بيروت، (2000).

83. سعيد جودت،" في أفاق المستقبل: نظرة تحليلية للتقاليد العربية "، منشورات ملتقى الأسرة العربية والمستقبل، دون طبعة،القاهرة ،(1989).

84. الحبيب الجنحاني،" العولمة من منظور عربي" ، دار المعرفة، دون طبعة،الرباط، (2001).

85. سامي ادهم،" ما بعد الحداثة" ، دار الكتابات، دون طبعة، بيروت، (1996).

86. عدنان حافظ جابر،" العقلانية والديمقراطية" ، مجلة المستقبل العربي، العدد 204، (2003).

87. محمد عابد الجابري، "المسالة الثقافية" ، مركز دراسات الوحدة العربية، دون طبعة، بيروت،(1994).

88. سمير أمين، " بعض قضايا المستقبل" ، دار الفرابي، دون طبعة، بيروت،(1990).

89. علي حرب، "حديث النهايات: فتوحات العولمة ومأزق الهوية"، المركز الثقافي العربي دون طبعة، المغرب، (2000).

89. محمد نزار عقيل، "مرافعات من اجل أسرة نموذجية"، مجلة المنار، العدد 102، صيدى لبنان، (2000).

90. معن جلال، "الأسرة الجزائرية" ، دار الفرابي، دون طبعة، بيروت ،(1982).

91. مصطفى بوتفنوشنت،" العائلة الجزائرية التصورات والخصائص الجديدة" ، دون طبعة، د.م.ج.ج، الجزائر، (1996).

92. مسعود كسال، "مشكلات الطلاق في المجتمع الجزائري"، دون طبعة،د.م.ج .ج ، الجزائر،(1996).

93. بيار بورديو،" البنية الداخلية للمجتمعات المغاربية" ، ترجمة فريد الروبي، مجلة نقد و مفكر، العدد4، المغرب،(1997).

94. حليم بركات، "المجتمع العربي المعاصر" ، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة5، بيروت،(1985).

95. مؤيد رزيق،" المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر"، مركز دراسات الوحدة العربية، دون طبعة، بيروت ، (2000).

96. PIERRE BOURDIEU." sociologie de l'algerie". PUF. Paris. (1997).

97. إحسان محمد الحسن،" العائلة القرابة والزواج"، دار الطليعة، الطبعة 2، بيروت،(1981).

98. مصطفى الهراس،" الأسرة وعبثية التحرر"، مجلة نقد والفكر، العدد 22، المغرب، (1999).

99. Jeeques Derride, de thospitalite, ed fayerd galilee, paris (2001).

100. هلمان ليوتار، " الأسرة وقيم ما بعد الحداثة" ، ترجمة فؤاد عزيز، مجلة المستقبل العربي، العدد200، بيروت، (2002).

101. ماركوز، "العقل والثورة "، ترجمة فؤاد زكرياء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، دون طبعة، بيروت.(1979).

102. محمد بابل، "الأسرة من مفهوم عصر النهضة إلى منظري الحداثة"، مجلة الوحدة، العدد8 ، سوريا، (2004).

103. أبو القاسم سعد الله، " تأملات في مسار الثورة الجزائرية" ، جمعية أول نوفمبر ، بانتة، دون طبعة، الجزائر،(1964).

104. جيرار شاليان،"مصاعب الاشتراكية في الجزائر"، ترجمة جور طرابيشي، دار الطليعة، دون طبعة، بيروت،(1964).

105. عيسى مراح،"الأسرة في الأدب الجزائري"، رؤية تحليلية، مجلة فكر ونقد، العدد20، المغرب، (2000).

106. أحمد بن نعمان، " تأملات ومواقف " ، دار الأمة، الجزائر،(1988).

107. محمد عباس، " الاندماجيون الجدد"، مؤسسة دحلب،دون طبعة، الجزائر،(1993).

108. مولود قاسم نايت بلقاسم، " بين الأصالة والمعاصرة: ورقة في الأسرة بالمنظور الإسلامي" ، محاضرة بمؤتمر مستقبل الفكر الإسلامي بالجزائر، منشورات المؤتمر الجزائر، (1999).

109. MOHAMED TEGUIA," l'algerie en guerre", opu, Alger, (1988).

110. محمد أميلي، " مسائل ثقافية حاسمة" ، مداخلة على هامش مؤتمر حوار الحضارات، لجزائر، لم تنشر، دون طبعة، (2004).

111. عبد الله شريط، " مرافعة عن قانون أسرة أصيل ومتفتح" ، محاضرة بالمركز الثقافي لإسلامي، الجزائر، لم تنشر،(2004).

112. مالك بن نبي،" شروط النهضة" ، دار الفكر العربي، ط3، بيروت،(1969).

113. ريشارد هوفمان، " الأسرة في مهب رياح الحداثة" ، ترجمة احمد خليل سليمان، مجلة الحياة، العدد96، عمان الأردن،(1998).

114. الديوان الوطني للإحصائيات، "نظرية خاصة بالإحصاء الوطني العام للسكان"، دراسة تحليلية، (1987).

115. أكرم العمري ،" التراث المعاصرة" ، مكتبة دار كتاب الأمة، ط2 ، الدوحة قطر، (1985).

116. محسن أمين،" المرأة وقضايا التنمية" ، دار القلم، دون طبعة، دمشق، (1990).

117. أنور الجندي، " تطور الحداثة العربية" ، ترجمة احمد تشيني، مكتبة دار الحياة، بيروت، دون طبعة، بدون سنة.

118. ادوارد باستل، " البشرية في مفترق الطرق" ، ترجمة حسين عمري، دار عكاظ للنشر ، جدة، دون طبعة، (1985).

119. علي القريشي، "التغير الاجتماعي عند مالك بن نبي" ، دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، دون طبعة،(1991) .

120. جون هانسون،" التنمية والحداثة: نظرة في صياغة جديدة للعلاقات الاجتماعية" ، ترجمة لبيب النجيحي، دار النهضة، دون طبعة، القاهرة، (1992).

121. رينيه دوبو،" إنسانية الإنسان" ، ترجمة نبيل الطويل، مؤسسة الرسالة للطباعة، والنشر، دون طبعة، بيروت، (1996).

122. عبد الكريم بكار،" من أجل إنطلاقة حضارية شاملة: أسس وأفكار في التراث والفكر والثقافة والاجتماع"، الدار الشامية، دون طبعة، بيروت، (1999).

123. ألكسي فيبال،" في تاريخية الأسرة الأوروبية من الإقطاع إلى الحداثة"، ترجمة وليد احمد الحسن، مجلة الفيصل، عمان، العدد 52، (1990).

124. ماجد الكيلاني، "اتجاهات في التربية الاخلاقية " ، دار البشير، دون طبعة، الأردن، (1992).

125. عبد الكريم بكار،" مدخل إلى التنمية المتكاملة: رؤية إسلامية" ، الدار الشامية، دون طبعة، بيروت، (1999).

126. محمد سيد فهمي،" قواعد البحث الاجتماعي في الخدمات الاجتماعية"، المكتب الجامعي الحديث، دون طبعة، الإسكندرية، (2000).

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعد دحلب -البليدة-
كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

استمارة الاستبيان

الموضوع:

موقف الأسرة الجزائرية من الاختلاف الحاصل بين الحداثة والتقاليد

من إعداد الطالب:

محمد أوسرير

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور: جمال معتوق

ملاحظة:

المعلومات الواردة في هذه الاستمارة تبقى سرية جدا ولا توظف إلا في إطارها العلمي البحت.

بيانات عامة حول المبحوثين :

الجنس: ذكر ☐ انثى ☐

السن .....

الأصل الجغرافي: حضري ☐ شبه حضري ☐

ريفي ☐ شبه ريفي ☐

الحالة العائلية: أعزب ☐ متزوج ☐

مطلق ☐ أرمل ☐

II- بيانات خاصة بالفرضية الأولى:

لا تمتلك الأسرة الجزائرية وعيا كافيا في تعاملها مع التناقض الحاصل بين الحداثة و التقاليد.

1- ماذا تعني لك التقاليد؟

الارتباط بالماضي ☐ احترام الدين ☐ المحافظة على الشرف ☐

الطاعة و الخضوع ☐ الانغلاق على الذات ☐

غير ذلك حدده.....

2- ماذا تعني لك الحداثة؟

غزو ثقافي ☐ انسلاخ عن الهوية ☐ التقدم و التطور ☐

مواكبة العصر ☐

غير ذلك حدده.....

3- كيف ترغب أن تكون أسرتك؟

مرتبطة بالعادات و التقاليد ☐

متحررة من العادات و التقاليد ☐

مقلدة للأسرة الغربية ☐

غير ذلك حدده.....

4- ما رأيك في نموذج الأسرة الجزائرية التقليدية؟

جيد ☐ مقبول ☐ لا يلائم العصر ☐ يحتاج إلى تحديث ☐

5- هل أنت مطلع على نموذج الأسرة الأوروبية الحداثية ؟

نعم ☐ بعض الشيء ☐ لا ☐

6- كيف تقيم نموذج الأسرة الغربية الحداثية ؟

جيد ☐ مقبول ☐ مرفوض ☐

7- ما هي المجالات التي تلاحظ فيها تناقضا بين الحداثة والتقليد داخل أسرتك؟

العلاقات ☐ نمط الاستهلاك ☐ الإنـ ☐ حجم ☐ ة ☐

اللباس ☐ إحياء المناسبات العائلية ☐ طرق الزواج ☐

حرية الأبناء ☐

غيـــر ذلـــك ☐ ـــدده .....

.....

8- كيف تتعامل مع هذه التناقضات داخل أسرتك؟

اللامبالاة ☐ التوجيه نحو التقليد ☐ التوجيه نحو الحداثة ☐

لماذا في كل حالـ ☐ .....

9- ماذا يعني لك التناقض بين التقاليد والحداثة ؟

صراع ديني ☐ صراع بين الأجيال ☐ صراع بين القديم والحديث ☐

صراع بين المرأة والرجل ☐ صراع بين الانغلاق و التفتح ☐

غيـــــــــــــــر ذلـــــــــــــــك حـــــــــــــــدده ☐

..... ☐ .....

.....

10- ما هي أهم التقاليد التي تحافظ عليها داخل أسرتك؟

تقاليد الزيارات العائلية نعم ☐ لا ☐

تقاليد الأكل والطعام نعم ☐ لا ☐

تقاليد اللباس والأزياء نعم ☐ لا ☐

تقاليد الحشمة والتستر نعم ☐ لا ☐

تقاليد إحياء المناسبات الدينية والعائلية نعم ☐ لا ☐

11- هل دائما النموذج الأسري الحداثي الغربي يهدد:

شرف العائلة نعم ☐ لا ☐

سلطة ودور الرجل نعم ☐ لا ☐

اللباس التقليدي نعم ☐ لا ☐

وحدة وترابط العائلة نعم ☐ لا ☐

غير ذلك حدده ☐ ☐

.....

.....

12- يقال أن النموذج الأسري الجزائري التقليدي يمثل:

الأصالة والتدين نعم ☐ لا ☐

التخلف نعم ☐ لا ☐

القهر نعم ☐ لا ☐

احتقار المرأة نعم ☐ لا ☐

تهميش الأولاد نعم ☐ لا ☐

13- كيف تختار نموذجك الأسر ☐

عن طريق قناعة شخصية ☐ عن طريق الخضوع للمجتمع ☐

عن طريق تقليد الأسرة الغربية الحديثة ☐

غير ذلك حدده ☐

.....

....

لماذا في كل حالة؟.....

.....

III- بيانات خاصة بالفرضية الثانية:

يتأثر موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة والتقاليد بمستواها العلمي والاقتصادي.

14- ما هو مستواك العلمي؟

أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

15 – ما هو نوع نشاطك المهني؟

موظف ☐ حرفي ☐ تاجر ☐ فلاحي ☐ استثماري ☐ بطال ☐

16– كم يبلغ دخلك الشهري؟

من 10آلاف دج إلى 20ألف دج ☐ من 20ألف إلى 30ألف دج ☐

من 30ألف إلى 40 ألف دج ☐ من 40 ألف دج إلى 50 ألف دج فأكثر ☐

17– كيف تفضل أن تكون أسرتك ؟

محافظة على التقاليد في كل شيء نعم ☐ لا ☐

محافظة على بعض التقاليد نعم ☐ لا ☐

متحررة من كل التقاليد نعم ☐

18– هل تعتقد أن التقاليد تتناقض مع:

مستواك العلمي نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

مع مستواك الاقتصادي نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

مع نشاطك المهني نعم ☐ أحيانا ☐ لا ☐

لماذا في كل حالة؟.....

.....

.....

.....

19– كيف تفضل أن تكون العلاقات الاجتماعية داخل أسرتك؟

علاقة بين الزوجين والأسرة فقط ☐

علاقة متفتحة على العائلة الكبيرة ☐

علاقات تفصل بين الجنسين ☐

غير ذلك حدده .....

.....

.....

.....

20- ما هي أكثر القيم التي تربي أبنائك عليها؟

الشرف ☐ الرجولة ☐ الشهامة ☐ التفتح ☐

التحرر من التقاليد ☐ الإباحية ☐ حرية الرأي ☐

في حالة متحررة هل ذلك: مع الذكور ☐ مع الإناث ☐

21- ما هي القيم الإيجابية المفضلة لديك؟

القيم التقليدية القائمة على كثرة الأولاد ☐

القيم الغربية الحداثية القائمة على تحديد النسل ☐

لماذا في كل

حالة؟.....

.....

.....

.....

22- كيف ترغب أن يكون مسكنك العائلي؟

مسكن مستقل مع الزوجة والأولاد. ☐

مسكن مع العائلة الكبيرة. ☐

لماذا في كل

حالة.؟.....

.....

..... ☐ ..... ☐ ..... ☐ .....

..... ☐ ..... ☐

23- كيف تريدُ أن تكون زوجتك؟

ماكثة بالبيت ☐ عاملة خارج البيت ☐ متعلمة ☐ متحررة ☐

ملتزمة بالتقاليد ☐

لماذا في كل

حالة؟... ☐ ..... ☐ ..... ☐ .....

.....

.....

.....

24- كيف تفضلين أن يكون زوجك؟

متدين ☐ متحرر ☐ محافظ على التقاليد ☐

25- في أي اتجاه توجه لباس بناتك؟

نحو التحجب والستر ☐

نحو التبرج المحترم ☐

نحو إتباع الموضة على الطريقة الغربية ☐

26- كيف ترغب أن يتزوج أبناؤك؟

على الطريقة التقليدية ☐

استشارة واختيار الولي ☐

الاختيار الحر للأولاد ☐

علاقات قبل الزواج ☐

لماذا في كل حالة؟..... ☐

.....

.....

.....

27- حسب رأيك ما هو النموذج الأسري الأنسب للأسرة الجزائرية؟

النموذج التقليدي ☐ النموذج الحداثي الغربي ☐

لماذا في كلتا الحالتين؟.....

..... VI- بيانات خاصة بالفرضية الثالثة :

تتجه الأسرة الجزائرية نحو تحقيق التوافق والجمع بين الحداثة والتقاليد.

28- هل تستطيع داخل أسرتك الجمع بين الحداثة والتقليد؟

نعم ☐ لا ☐

29- ماهي المجالات التي تستطيع فيها الجمع بين الحداثة والتقاليد داخل أسرتك؟

تربية الأولاد ☐ عمل المرأة ☐ تعلم الفتاة ☐ طرق الزواج ☐ لباس الفتاة ☐

غير ذلك حدده..... ☐

.....

30- ما هو حجم الأسرة الذي تريد أن تنتباه؟

الحجم التقليدي الكبير العدد ☐

الحجم الحداثي القليل العدد ☐

الجمع بين النموذجين ☐

في حالة الجمع بين النموذجين بين كيف ذلك؟.....

.....

.....

.....

31- كيف تقيم سلطة مقرار الأب داخل الأسرة التقليدية الجزائرية ؟

سلطة دكتاتورية ☐ سلطة عنفية ☐ سلطة متسامحة ☐ سلطة محدودة ☐

32- في حالة سلطة دكتاتورية كيف يمكن تغيرها؟

منح سلطة إضافية للمرأة ☐ منح سلطة إضافية للأولاد ☐

الاقتداء بالأسرة الغربية في الحرية ☐

غير ذلك ☐

حدده.....

.....

.....

.....

33- كيف تقيم سلطة ومكانة المرأة داخل الأسرة التقليدية الجزائرية؟

سلطة قوية ☐ سلطة ثانوية ☐ بلا سلطة ☐

34- ما هي البدائل التي تقترحها لسلطة المرأة؟

الإبقاء عليها كما هي ☐ مساواتها بسلطة الرجل ☐ تحريرها على الطريقة الغربية ☐ الجمع بين النموذجين التقليدي و الحداثي ☐

35- هل توافق على عمل المرأة خارج البيت؟

نعم ☐ لا ☐

- لماذا في كل الحالتين؟.....

36- ما هي أعياد رأس السنة التي تحتفل بهـا؟

رأس السنة الهجرية رأس السنة الميلادية

رأس السنة الامازيغية (يناير)

لماذا في كل

حالة.....

.....

.....

.....

37- كيف تمارس الرقابة على أبنائك؟

رقابة دائمة رقابة نسبية رقابة خارج البيت لا رقابة

في حالة الـ ة ما هي الأساليب التي تعملها ؟

الحوار القهر وال ب اختيار جماعة الأصدقاء

المتابعة الدراسية

غير ذلك

حدده.....

.....

.....

.....

38- كيف تفضل إحياء أعراس الزواج؟

في المنزل على الطريقة التقليدية

في قاعة الحفلات

مختلط على الطريقة الغربية

لماذا في كل

حالة؟.....

.....

.....

.....

39- ما هي أهم المناسبات و الأوقات التي يجتمع فيها جميع أفراد أسرتك؟

40- ما هي أهم الأطباق الغذائية المفضلة لديك؟

الأطباق التقليدية ☐ الأطباق الخفيفة الغربية ☐

الإثنين معا ☐

41- بكل صراحة ما هو النموذج الأسري المفضل لديك؟

النموذج التقليدي ☐ النموذج الحداثي ☐ النموذج التوفيقي ☐

رقم الجرد .....
رقم الفاتورة .....
التاريخ : .....
الاسم : .....
جامعة البليدة
المكتبة المركزية